الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العـربـي

مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقده

(رمز المخبر: E0781200)

التأويل التداولي للحذف في شرح الاستراباذي على كافية ابن الحاجب

– الكفاءات التأويلية وبناء المعنى –

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في الدراسات اللغوية تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ الدكتور:

كحله هجيرة لزهر كرشو

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د محمد لمين شيخة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–	رئيسا
أ د. لزهر كرشو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–	مشرفا
أ.د العزوزي حرزولي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–	مناقشا
أ.د بو بكر حسيني	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–	مناقشا
د. بو بكر نصبة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–	مناقشا
د. مسعي عمار أحمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الجزائر 2 –الجزائر–	مناقشا

السنة الجامعية: 2020م / 2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقده

(رمز المخبر: E0781200)

التأويل التداولي للحذف في شرح الاستراباذي على كافية ابن الحاجب

– الكفاءات التأويلية وبناء المعنى –

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في الدراسات اللغوية تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ الدكتور:

كحله هجيرة لزهر كرشو

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د محمد لمين شيخة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–	رئيسا
أ د. لزهر كرشو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–	مشرفا
أ.د العزوزي حرزولي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–	مناقشا
أ.د بو بكر حسيني	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–	مناقشا
د. بو بكر نصبة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–	مناقشا
د. مسعي عمار أحمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الجزائر 2 – الجزائر–	مناقشا

السنة الجامعية: 2020م / 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي رحمه الله الذي لم يسعفه العمر ليصل إلى هذه اللحظة.

إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها وجعلها ذخرا في الدنيا والآخرة.

إلى أبنائي الأعزاء الذين كابدوا مشقات كثيرة لانشغالي عنهم بالبحث.

إلى إخوتي الذين ينتظرون ويسألون ويتابعون أخبار ما أنجزت أولا بأول.

إلى كل هؤلاء؛ وإلى كلّ من له يد عليّ ولم أذكره.

شكر وعرفان

قال الشاعر:

من جاور النعمة بالشكر لم *** يخش على النعمة مغتالها

عرفانا لصاحب النعمة وإبقاء لها، واستزادة من خيره وهو القائل عز مجده:﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾(إبراهيم/7) أشكره ﷻعلى عظيم فضله وكرمه، ومن ذلك حسن عونه على إتمام هذا العمل.

ومن تمام شكر العبد لله شكره لأخيه الإنسان؛ لذا أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف البروفيسور لزهر كرشو لاحتضانه هذا العمل مذ كان فكرة، إلى أن صار على هذه الصورة، فكان نعم المشرف والموجه والمسدد، وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

وأتوجه بخالص الشكر إلى الدكتور أحمد عامر باي لما بذله في سبيل إخراج هذا العمل الإخراج اللائق.

كما أتقدم بخالص شكري وعرفاني إلى زوجي الدكتور جمال الأشراف لما بذله في سبيل إكمال مشواري الدراسي الجامعي، وفي سبيل إتمام هذا العمل.

مقدمة

إنّ التأويل ممارسة يتوقف عليها بناء المعرفة الإنسانية، فهو راسخ في جذور هذه المعرفة علمية كانت أو عامية، مرتبط بعمليات الإدراك والفهم، وهو في الوقت نفسه نتاج للثقافة، وآلية لإنتاجها، لذلك لا تخلو منه ثقافة، ولا ينفلت من أسره أي تفكير.

وأمتنا العربية والإسلامية كغيرها من الأمم عرفت التأويل كمنتج لثقافتها وآلية لإنتاج المعرفة والثقافة، فكانت التأويلية العربية التي سطعت في سمائها نجوم لامعة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الزمخشري، الرازي، فهذان المفسران صاحبا الكشاف والتفسير الكبير على التوالي إضافة إلى كونهما مفسرين، فهما نحويان من الطراز الأول.

وعلى ذلك، فالنحاة هم أهم حلقة في سلسلة التأويلية العربية باعتبار التمكّن من اللغة صوتا وصرفا وتركيبا ومعجما من شروط المؤول، وهذا مما يبرز فيه النحويون.

وإذا كان النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه لهما فضل السبق في وضع النحو وتعليل وتأويل مسائله، فإن خليل المتأخرين ونجمهم هو رضي الدين الاستراباذي الذي مارس من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب ربْط المعرفة الواصفة (النحو) بالمعرفة المعللة (أصول النحو) عن طريق معرفة ثالثة هي المعرفة المفسرة التي في ظاهرها تفسر النص، وفي حقيقتها تؤسس للعلم عبر تفسير النص.

ولما يقوم عليه شرح الرضي من مقومات (الوصف، التعليل، التفسير، بناء المعارف)، فإنه يلتقي مع أحدث ما توصلت إليه التأويلية الغربية في نسختها التداولية التي خرجت بمصطلح "التأويل التداولي" والذي هو تطبيق لكفاءات المؤول (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) على المتواليات اللغوية قصد الوصول إلى المعنى المقصود.

ولأن شرح الرضي يتسم بطابع التفصيل مما جعل حجمه كبيرا ، فلم يكن بالإمكان تغطية جوانبه كلها، فآثرت هذه الدراسة تخصيص النظر فيه في باب "الحذف" باعتباره وسيلة من الوسائل التأويلية المعروفة عند النحاة: كتقدير العلامة الإعرابية ، الحمل على المعنى ، الزيادة ، التقديم و التأخير ...

والاقتصار على "الحذف" دون غيره لشغله حيزا كبيرا في شرح الرضيّ على الكافية: مما جعله ينفرد ببحث بحياله.

لذا اختارت هذه الدراسة عنوانا لها "التأويل التداولي للحذف في شرح الاستراباذي على كافية ابن الحاجب: الكفاءات التأويلية وبناء المعنى" محاولة بذلك رصد الكفاءات التأويلية في باب الحذف من شرح الكافية ونمط اشتغال هذه الكفاءات، وكيفية بنائها للمعنى.

فبات من الثابت والملزم تحديد المنطلقات النظرية والمعرفية لهذا الموضوع قبل التعاطي مع تفاصيله.

ولأن غاية هذا البحث اختبار ممارسة الاستراباذي للتأويل التداولي في باب "الحذف" من شرح الكافية كان لزاما مساءلة هذه المدونة التراثية نحويا مع الاستعانة بالعلوم المجاورة للنحو كالبلاغة، وعلم الأصول، والمنطق وغيرها....

وبما أن المنهج المختبر معاصر وآخر ما وقفت عنده التأويلية الغربية المعاصرة، فكان لابدّ من الاستفادة من النظرية اللغوية في أحدث ما توصلت إليه وفق جدلية تفاعليه بين التراث والمكتسبات المنهجية الحديثة: السيميائيات، التداوليات وما عرفته من نظريات (نظرية الاقتضاء، نظرية الاشتقاق الإنجازي، نظرية الملاءمة، نظرية الأفعال اللغوية....).

وهكذا تكون هذه الدراسة قد وقفت على تحديد المنهل المعرفي لها من التراث اللغوي القديم، والنظريات اللغوية والتأويلية المعاصرة.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

إن الدافع لاختيار هذا الموضوع اعتبارات كثيرة منها:

- القيمة العلمية والمعرفية لهذه المدونة بشهادة الأقدمين والمحدثين.
- قلة الدراسات التي تناولت هذه المدونة على وجه العموم.
- انعدام دراسة علمية – فيما نعلم – تتناول هذه المدونة وفق المنهج الذي سطرته هذه الدراسة.
- بروز الاستراباذي كذات مؤولة متميزة في عصر ساده الانحطاط والتراجع.

ولعل ما يجعل اختيارنا لهذا الموضوع ذا أهمية هو أنه يحاول إثبات ممارسة الاستراباذي للتأويل التداولي كما تصفه تداوليات التأويل، وتعرّفه أوركيوني في كتابها " المضمر": ((تأويل ملفوظ ما هو بكل بساطة تطبيق لمختلف كفاءات المؤول على مختلف ما تحويه المتواليات اللغوية من دوال قصد استنباط مدلولاتها المقصودة))[1]

1- أوركيوني، المضمر، تر: ريتا خاطر، مراجعة: جوزيف شريم، إعداد: المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط:1، 2008، ص:283.

هذه الكفاءات التي تشير إليها المنظرة "أوركيوني" في تعريفها للتأويل التداولي هي: الكفاءة اللسانية: وهي كفاءة معيارية عند المؤول وتأسيسية (وضعية) عند المرسل.

والكفاءة التداولية: هي كفاءة معرفية قائمة على نوعين من المعارف:

معارف سياقية حالية، ومعارف موسوعية.أما الكفاءة الثالثة فهي الكفاءة الاستدلالية: هذه الكفاءة تعمل على الربط بين ما يعرضه المرسل، وما توفر بموجب الكفاءتين اللسانية والتداولية فهي على ذلك كفاءة عملية تسعى إلى رد عدم الملاءمة إلى الملاءمة.

كما يستمد هذا الموضوع أهميته من سؤاله المعنى، والإثارة والإغراء الذي يثيره هذا السؤال ذو الطابع المعرفي الدائم الذي ما فتئ يتطور بتطور التفكير الإنساني، والذي لا يوقف له في مراحل تطوره إلى الآن إلا على مجرد مقدمات.

وإذا اختار هذا العمل هذه الآفاق من البحث لا يجب أن يفهم منه ادعاء السبق للتراث أو حداثته أو محاولة تحديثه بقدر ما يفهم منه إعلاء مكانة هذا التراث، وتأكيد أحقيته في التناول بالدراسة للتأسيس عليه في بناء نظرية تأويلية عربية معاصرة تثاقف نظيرتها الغربية، وتتفاعل معها مفيدة ومستفيدة، تعيش عصرها، وتحفظ في الآن نفسه خصوصيتها الحضارية.

كما أن ارتياد مثل هذه الآفاق التأويلية يجعلنا نفهم الأنا أوّلا من خلال ما تنتج من خطابات، ونفهم الآخر فيما يبثه ويرسله لنا من خطابات، بدون هذه الآليات في الفهم والتأويل تبقى الهوة سحيقة بيننا وبين هذا الآخر.

أهداف الدراسة:

تركزت أهداف هذا العمل في:

– إثبات أصالة الممارسة التراثية بعامة وممارسة الرضيّ بخاصة للأنظار اللغوية والتأويلية .

– ردّ الاعتبار للتراث النحوي الذي عانى من التخطئة والازدراء على أيدي بعض الباحثين الذين لم يتعاطوا معه بروح المسائل المحايد غير المحمّل بأحكام مسبقة من آراء المستشرقين غير المنصفين أو غيرهم.

– إثبات أصالة وتميز الفكر النحوي عند الرضيّ وسبقه و قدرته و كفاءته التأويلية التي مارسها كما تصفها تداوليات التأويل.

– إثراء المكتبة العربية بدراسة لغوية معاصرة حول شخصية علمية مرموقة كالرضيّ الاستراباذي.

الإشكالية:

إذا جاز لنا أن نتكلم عن وجود تأويل تداولي في شرح الكافية للاستراباذي، فلن يكون إلا جماع كفاءاته التأويلية (اللسانية، التداولية، الاستدلالية)، وأن خطابه التفسيري للكافية له مستوى ظاهر هو محاورة المصنف (ابن الحاجب)، وبعض النحاة المذكورين في هذا الشرح، وله مستوى آخر خفي هو محاورة التراث النحوي برمته.

هذا الخطاب في مستواه العميق إضافة إلى هذه المحاورة يبطن مبادئ ومعارف ونظريات وأنساق يتأسس عليها، وتتكشف للدارس من طول مباحثته ومدارسته للظواهر النحوية، وتأويلات وتخريجات الرضي عليها، وكيفية بنائه لهذه المعاني التأويلية.

ومن هذه الظواهر ظاهرة "الحذف" التي شغلت في شرحه على الكافية حيزا كبيرا لما لها من أهمية لا تخفى على النحوي، أو البلاغي، أو المفسر...والرضي باعتباره نحويا موسوعيا يتمتع بثقافة متنوعة(نحوية، بلاغية، أصولية....) فكان اهتمامه بهذه الظاهرة مبررا للأسباب المذكورة وغيرها مما ستكشف عنه هذه الدراسة.

لذا تفترض هذه الأخيرة انبناء خطاب الرضي التأويلي لهذه الظاهرة "الحذف" على مبادئ ومعارف ونظريات وأنساق بما يعكس تأويلية بليغة مبلغة يتمتع بها هذا النحوي.

ومن ثم، فإن تحليل خطاب مثل الذي يمثله "شرح الكافية" يطرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

هل خطاب الرضي التأويلي للحذف في شرح الكافية ينتمي إلى تداوليات التأويل، وأن تأويله من قبيل التأويل التداولي الذي يحتكم للمعيار، ويقوم على السياقين المقامي والمعرفي، ويربط بين ذلك عن طريق الاستدلال لتحقيق الملاءمة ورد الغرابة إلى الألفة؟

وهل يرقى هذا التأويل إلى مستوى النظرية المعرفية؟

ويمكن تفريع هذه الإشكالية الأم إلى فروع وأسئلة وأهمها:

1- ما هي الكفاءات التأويلية التي مكنت الرضي من الوصول إلى تأويل تداولي كما تصفه تداوليات التأويل، وما نمط اشتغال هذه الكفاءات، وكيف عملت هذه الأخيرة على بناء المعنى التأويلي؟

2- إذا كان خطاب الرضي في شرحه على الكافية يكتسي هذه الأهمية تأويليا ومعرفيا، فهل هو صورة ظاهرة لنظرية كاملة وكامنة في الفهم والتأويل؟ وهل هذه النظرية تجسد تمثيلات معرفية كبرى تعكس نظام المعرفة والثقافة اللذان أنتجاها؟

3- كيف نفيد من شرح الكافية في بناء نظرية تأويلية معاصرة يكون لها حضور علمي ومعرفي على الساحة العالمية؟

خطة البحث:

تبعا للإشكالية وما يتفرع عنها من أسئلة، وغيره مما يمكن طرحه نحسب هذه الخطة كفيلة بالإجابة عنه:

تتألف هذه الخطة من مقدمة، فصل تمهيدي، وثلاثة فصول تطبيقية ، وخاتمة تلحقها ملحقات لإثبات أهم المصطلحات المستعملة، وأهم المصادر والمراجع المعتمدة.

تتناول المقدمة طرح الموضوع، وأسباب اختياره وأهميته، وإشكاليته، وخطته، ومنهجه....

أما الفصل التمهيدي ، فهو عرض نظري للمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها الموضوع:

أولا: التأويل في اللغة والاصطلاح من المنظورين العربي و الغربي.

ثانيا: الحذف في اللغة و الاصطلاح من المنظورين العربي و الغربي.

ثالثا:الكفاءات التأويلية والعلوم المتعلقة بها.

رابعا: بناء المعنى في اللغة و الاصطلاح.

خامسا: الاستراباذي وشرحه للكافية، و ما يدخل في طائلته من تعريف للغة النحوية، لغة المتن، لغة الشرح.

وأما الفصول الثلاثة التطبيقية ، فهي تغطية لما دارت حوله:

فقسمت الباحثة المحذوفات على الفصول الثلاثة كالآتي:

الفصل الأول: خصص لدراسة حذف الأسماء ، ينضوي تحته مباحث:

أولا: أركان الإسناد:

1-حذف المبتدأ.

2-حذف الخبر.

3-حذف الفاعل ونائبه.

ثانيا: المكملات المنصوبة:

1-حذف المفاعيل:

1-1-المفعول به

1-2-المنادى

1-3-المفعول المطلق

2-حذف أشباه المفاعيل:

حذف المستثنى

ثالثا: المكملات المجرورة: حذف المضاف إليه.

- حاولت الدراسة في هذا الفصل أن ترصد تأويل الاستراباذي للمحذوفات من خلال تطبيق كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية)، مع بحث كيفية بنائه للمعنى.

ومحاولة الخروج بقانون تأويلي -إن وجد- يؤطر ممارسة الاستراباذي التأويلية.

الفصل الثاني: تمت عنونته بـ: حذف الفعل والجملة، يضم مبحثين:

أولا: حذف الفعل تاما كان أو ناقصا:

1-حذف الفعل التام

2-حذف الفعل الناقص

ثانيا: حذف الجملة: ويشمل:

1-حذف الجملة في أسلوب الشرط

2-حذف الجملة في أسلوب القسم

مع تحليل تأويل الاستراباذي بتطبيق كفاءاته الثلاث، وكيفية بنائه للمعنى، ومحاولة الخروج بقانون تأويلي إن أمكن.

الفصل الثالث: وعنوانه: حذف الحروف.

يتناول حذف حروف:الجر، النصب، العطف، وحروف أخرى، مع التحليل والاستنباط للتأويل وطبيعته وكيفية بناء المعنى، واستخلاص قانون تأويلي إن وجد، ثم نذيل هذه الفصول بخاتمة.

الخاتمة:تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها، كما تضمنت ما قد يمثل آفاقا جديدة للبحث.

المنهج:

حاولت تجربة البحث هذه أن تقوم على تفاعل الفروع العلمية والمعرفية لتستفيد من كل المناهج، فتسعى إلى الجمع بين المنهج الوصفي المشفوع بالتحليل المقارني والتاريخي، ومنهج التأويل التداولي الذي يقوم على تطبيق كفاءات المؤول الثلاث: اللسانية، التداولية والاستدلالية.

الكفاءة اللسانية وهي كفاءة معيارية تمكن المؤول من اكتشاف الخلل الواقع في نظام اللغة على مستوى الصوت، الصرف، التركيب، المعجم، وامتلاك المؤول لهذه القدرة يعني امتلاكه لكفاءة تأويلية لسانية.

الكفاءة التداولية: وهي كفاءة معرفية تعني امتلاك نوعين من المعارف معارف متعلقة بواقع حال وملابسات التخاطب وهي معارف موازية، وامتلاكها يعني امتلاك كفاءة سياقية حالية.

ومعارف أخرى تتعلق بواقع التجربة الإنسانية المشتركة وهي معارف سابقة، وامتلاكها يعني امتلاك كفاءة موسوعية.

الكفاءة الاستدلالية: وهي كفاءة عملية، وهي تربط بين ما يعرضه المرسل وبين ما توفر بموجب الكفاءة اللسانية والتداولية بغية الوصول إلى بناء المعنى المقصود.

فلوصف الكفاءة اللسانية للمؤوّل (الاستراباذي) يطبق المنهج الوصفي المدعم بالتحليل المقارني.

وعلى مستوى الكفاءة السياقية الحالية تطبق نظرية ديكرو"Ducrot"في السياق والمقام.

وعلى مستوى الكفاءة الاستدلالية تطبق نظرية سبربروولسون"Sperber& Wilson" في الاستدلال.

وأما عن كيفية بناء المعنى عند الاستراباذي، فهو يقوم على آليات متنوعة استنادا إلى كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية)، فتنطلق عملية بناء المعنى من خلال تفاعل التدليل والتأويل، وهو الآلية التي تسمح للمرسل والمرسل إليه بالمرور عبر المعارض إلى المقاصد، والإمساك بالمقاصد أو المعاني الضمنية الكامنة وراء المحتويات الظاهرة للخطاب يفرض مواجهة تعتمد تطبيق كفاءات تأويلية تقوم على ما تراكم

من معارف مشتركة سابقة تعمل على تقدير العلاقة التي يتيحها السياق بين الحرفي وغير المباشر وحصر مجال التأويلات الممكنة لتدعيم التأويل المقصود.

الصعوبات:

يواجه هذا العمل كغيره من الأعمال العلمية صعوبات تكثر أو تقل، قد تربك أحيانا سيرورته، لكن المثابرة وبذل الجهد في تذليلها كفيل بتخطيها والتغلب عليها نذكر منها:

– صعوبة المادة المعرفية التي يتضمنها شرح الرضي على الكافية لطابعها العلمي التخصصي الدقيق،وقد تظهر الصعوبة أحيانا في بعض المصطلحات التي تبدو غريبة وحوشية اليوم بحكم تقادمها.

– قلة الدراسات النوعية الشارحة لهذه المدونة القديم منها والحديث إن لم نقل بغيابها، فحتى كتب التحقيق لا تقوم بهذه الوظيفة.

– قلة المراجع والمصادر المتخصصة في الفكر اللغوي عند الاستراباذي.

– طابع الجدة الذي يسم المنهج المتبع في هذه الدراسة، جعل درجة من الصعوبة تكتنفه خاصة في ظل عدم توفر دراسات تطبيقية سابقة وفق هذا المنهج.

– غاية إثبات أصالة الممارسة التراثية عند الاستراباذي، وتعمق خطابه الشارح لاستجلاء المبادئ والمعارف والنظريات والأنساق الكامنة فيه، هذه الغاية ليست سهلة، فالوصول إلى تحقيقها دونه مفاوز وعقبات كؤود.

الدراسات السابقة:

تقتضي الأمانة العلمية أن تذكر الدراسة ما سبق من دراسات تناولت هذه المدونة حتى وإن لم تتقاطع معها في المنهج المتبع والغاية المرسومة، فمن هذه الدراسات:

1- معنى الفاعلية ودلالاته المرجعية من خلال شرح الكافية للاستراباذي، لفرج مُحَمَّد الغضاب، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ط:1، 2008، اهتم فيه المؤلف بتوضيح كيفية نشوء معنى الفاعلية عند الرضي وآليات تأويله.

2- أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، رسالة ماجستير للباحثة عائشة برارات، إشراف أحمد جلايلي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

ركزت الباحثة على دور أغراض المتكلم في تحليلات الرضي النحوية.

3- أنظار تداولية في تحليلات الرضيّ النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب رسالة ماجيستير لصاحبتها فريال بطاينة إشراف: فيصل بن إبراهيم صفا جامعية اليرموك، الأردن، 2010.ركزت الباحثة في هذه الدراسة على الجانبين التبليغي والتواصلي في تحليلات الرضي النحوية.

4- منزلة معاني الكلام من علم الإعراب: "شرح الرضي أنموذجا" رسالة ماجيستر للباحث معاذبن سليمان الدخيل، إشراف: عز الدين المجدوب، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2013.

تركزت جهود الباحث في إثبات تداولية تحليلات الرضي النحوية بتطبيق نظرية أفعال الكلام لأوستين وسيرل.

5- مظاهر الجدة في التفكير اللغوي عند الرضي الاستراباذي، فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2015. اعتنى فيه الدكتور بإظهار مناحي الجدة في فكر الاستراباذي اللغوي: الصوتي، الصرفي، النحوي مقارنة بغيره من النحاة السابقين والمعاصرين، وكما هو واضح وقع تركيز الباحث على الجوانب اللسانية.

هذا ما وقعت عليه أيدينا من دراسات بمناهج حديثة حول هذه المدونة؛ أما التقليدية، فنذكر منها:

1-الدرس النحوي بين ابن فلاح اليمني (ت680هـ) والرضي الاستراباذي (ت686هـ) في شرحيهما على كافية ابن الحاجب،للباحث يحي مُحَمَّد جعفر آل حيدر،رسالة ماجيستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف: عبد الخالق زعير عدل، كلية التربية، جامعة واسط، جمهورية العراق، 2017م.

2-اعتراضات الرضي على سيبويه للباحث مُحَمَّد بن عبد الله بن صويلح المالكي، رسالة ماجيستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1424هـ / 1425 هـ

لكن موضوع هذه الدراسة مغاير، وإن تناول بالدراسة نفس المدونة، فكان مدار اهتمامه إثبات انتماء تأويلات الرضي في باب الحذف من شرح الكافية إلى التأويل التداولي كما تصفه تداوليات التأويل، والذي يقوم على تضافر كفاءات المؤول الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) في تأويل ملفوظات أو متواليات لغوية لاستنباط مدلولاتها المقصودة.

بعض المراجع والمصادر المعتمدة:

لإنجاز هذا العمل رجعت الباحثة إلى مصادر ومراجع متنوعة بين القديمة والحديثة، النحوية والتداولية، الاستدلالية والتأويلية، منها:

- "الكتاب" لسيبويه، و "شرح الكتاب" للسيرافي.
- "الخصائص" لابن جني، "دلائل الإعجاز" للجرجاني، "الإنصاف" لابن الأنباري
- "اللباب في علل البناء والإعراب"، "التبيين عن مذاهب النحويين" للعكبري
- Meaning and Relevance لدان سبربر وديدر ويلسون.
- "السيميولسانيات وفلسفة اللغة" لعبد السلام إسماعيلي علوي.
- "المضمر" لأوركيوني "Orcchioni"
- "القاموس الموسوعي للتداولية"، "التداولية اليوم علم جديد" لجاك موشلر وآن ريبول" Jaques "Moeshler" & "Anne Riboule

وفي الأخير نتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي على ما بذلوه لنا من عطاء في مشوارنا الدراسي، وما وفروه من جوّ مناسب للتلقي والتحصيل.

ثم نخص أستاذنا المشرف **البروفيسور لزهر كرشو** بوافر الشكر والامتنان لما أبداه من اهتمام بهذا العمل، ومتابعته الدائمة والدؤوبة، وحسن توجيهه وإشرافه.

كما لا ننسى كل من مدّ لنا يد العون من قريب أو بعيد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل التمهيدي

مفاهيم أساسية

توطئة:

تروم هذه الدراسة إلى الافتتاح بتحرير عنوانها، وتجلية المصطلحات المفاتيح الواردة فيه، وهي: التأويل، الحذف، الكفاءة،بناء المعنى، الاستراباذي وشرحه للكافية، لتتضّح للقارئ طبيعة الموضوع، ولأيّ دائرة لغوية ينتمي؟ إذ هي تختلف باختلاف المنطلقات والمضامين والأهداف.

ولتكوين صورة إجمالية عن طبيعة هذا العمل، وطريقة معالجته للمفاهيم المتداولة فيه واستشراف التعاطي معها تطبيقيا واختبارها؛ يأخذ هذا العمل على عاتقه إدارة الفصل النظري منه على خمسة أقسام:

–أولا: تعريف التأويل في اللغة والاصطلاح من المنظورين العربي والغربي.

–ثانيا: تعريف الحذف في اللغة والاصطلاح من المنظورين العربي والغربي.

–ثالثا: التعريف بالكفاءة في اللغة والاصطلاح، ثم الكفاءة في علاقتها بالعلوم (اللسانيات، التداولية، الاستدلال) ليتشكّل مفهوم الكفاءة التأويلية.

–رابعا: بناء المعنى في اللغة والاصطلاح.

–خامسا: التعريف بالاستراباذي وشرحه، وما يدخل في طائلته من تعريف للغة النحوية، وتعريف للغة المتن، ولغة الشرح.

أولا: التأويل من المنظورين العربي والغربي:

1- التأويل من المنظور العربي:

1 – 1 التأويل في اللغة:

التأويل مصدر أوَّل يؤوِّل، وقد وردت هذه اللفظة في المعاجم العربية بعدة معان مختلفة نكتفي بالمشترك بينها:

1-1-1 بمعنى الرجوع والارتداد:

- قال ابن فارس:" وآل يؤول أي رجع. قال يعقوب: يقال: " أوّل الحكم إلى أهله " أي أرجعه ورده إليهم" [1].

- قال ابن منظور: " أَوَل: الأوْل: الرجوع. آل الشيء يؤول أوْلا ومآلا: رجع. وأوّل إليه الشيء: رجعه، وألت عن الشيء: ارتددت" [2].

- قال الفيروزأبادي: " آل إليه أوْلا ومآلا: رجع. وآل عنه: ارتدّ. وأوّله إليه: رجعه "[3]

1-1-2 بمعنى الصيرورة والعاقبة:

- يقول ابن فارس: " ومن هذا الباب تأويل الكلام وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ**﴾[الأعراف / 53]، يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم"[4]

- يقول الزمخشري: " ومن المجاز: فلان يؤول إلى كرم. وتقول: لا تعول على الحسب تعويلا، فتقوى الله أحسن تأويلا أي عاقبة ".[5]

1-1-3 بمعنى الإيالة:

- يقول ابن فارس: " و الإيالة السياسة من هذا الباب لأن مرجع الرعية إلى راعيها. قال الأصمعي: آلالرجل رعيته يؤولها إذا أحسن سياستها "[1].

1- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ط، 1399هـ، 1979م، 159/1. والزمخشري، أساس البلاغة، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1998م، 39/1.

2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، 32/11، مادة (أول).

3- الفيروزبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط:3، 2009، ص: 963.

4- ابن فارس، مقاييس اللغة، 162/1، ابن منظور، لسان العرب، 33/11.

5- الزمخشري، أساس البلاغة، 39/1.

- يقول الزمخشري: " أول: آل الرعية يؤولها إيالة حسنة، وهو حسن الإيالة "[2].
- يقول ابن منظور:"وآل مآله يؤوله إيالة إذا أصلحه وساسه، والائتيال: الإصلاح والسياسة".[3]
- يقول الفيروزآبادي: " آل الملك رعيته إيالا: ساسهم. وآل على القوم أوْلا وإيالا وإيالة: ولي. وآل المال: أصلحه وساسه ". [4]
- وتوسعت هذه الدلالة لتشمل الخطاب، إذ يقال: " أوَّل الكلام وتأوّله إذا دبّره وقدّره وفسّره"[5].

فإيالة الناس هي التحكّم في أمورهم وإدارتها وتدبيرها فمن هذا المجال الذهني أُنتقل بدلالة التأويل إلى دلالة أكثر تجريدا وهي تأويل الكلام، فجمع بين التدبير والتقدير والتفسير على ما بين التأويل والتفسير من اختلاف على المستوى اللغوي، كما يراه السيوطي في الإتقان، فالتفسير عنده " تفعيل " من الفسر وهو البيان والكشف. والتأويل " تفعيل " أصله من الأوْل وهو الرجوع.[6]

وبناء على ما تقدم: فالتأويل في معناه اللغوي هو حركة بالشيء؛ إمّا باتجاه الأصل المألوف (بالرجوع والارتداد)؛ وإمّا باتجاه الغاية والعاقبة (ما يفترض الانتهاء إليه). كما أن الرعاية والسياسة أو التحكم والتدبر سمة أساسية من سمات هذه الحركة بالشيء.

1-2-التأويل في الاصطلاح:

إنّ مصطلح التأويل من المصطلحات التي كثر استعمالها في عديد العلوم، وبذلك تنوعت دلالاته من علم لآخر، فدلالاته النحوية تختلف عن غيرها في علوم القرآن والتفسير والأصول، وسنعرض لكل واحدة منها فيما يلي:

1- ابن فارس، مقاييس اللغة، 160/1، الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص: 963.
2- الزمخشري، أساس البلاغة، 39/1.
3- ابن منظور، لسان العرب، 34/11.
4- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص: 963.
5- نفسه، ص: 963.
6- ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، 292/2.

1-2-1-التأويل في اصطلاح الأصوليين:

1-2-1-1-يعرّفه الشوكاني في إرشاد الفحول، فيقول: "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح يحتمله، لدليل يصيره راجحا"[1].

1-2-1-2-يعرّفه الباجي في إحكام الفصول، فيقول: " هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله"[2].

1-2-1-3-ويعرّفه ابن قدامة قائلا: "التأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاضه بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر"[3].

والملاحظ أن هذه التعريفات تشترك في إخراج التأويل عن اهتمامه بالمعنى الظاهر إلى اهتمامه بالمعنى المحتمل الراجح أو المرجوح بدليل.

1-2-2-التأويل في اصطلاح المفسرين:

1-2-2-1- قال أبو القاسم بن حبيب النيسابوري والبغوي والكواشي وغيرهم:

"التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط"[4].

1-2-2-2- تشيع التسوية بين التفسير والتأويل عند المتقدمين من المفسرين ومنه قول مجاهد: " إن العلماء يعلمون تأويله (يعني القرآن) وقول ابن جرير في تفسيره: القول في تأويل قوله تعالى كذا... واختلف أهل التأويل في هذه الآية ".[5]

1-2-2-3- وبعضهم يرى أن " التفسير مباين للتأويل: فالتفسير هو القطع بأن مراد الله كذا والتأويل: ترجيح أحد المحتملات بدون قطع "[6]، وهذا هو قول الماتريدي، أو" التفسير هو بيان اللفظ عن طريق الرواية، والتأويل بيان اللفظ عن طريق الدراية ".[7]

1- الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت، ص: 176.

2- الباجي، إحكام الفصول في أحكام الأصول، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1986، ص: 172.

3- ابن قدامة، روضة الناضر، مكتبة المعارف، الرباط، دط، دت، 33/2.

4- الزركشي، البرهان في علوم القرآن ،تح: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2006، ص: 416.

5- محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ط، د.ت، 05/2.

6- نفسه، 05/2.

7- محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، 05/2.

كما يفرّق بين التفسير والتأويل الراغب الأصفهاني(ت 502ھ): " التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها " [1].

- ويفرق بينهما أيضا الزركشي (ت794ھ) في برهانه، فيقول:"... فالمفسر ناقل والمؤول مستنبط" [2]فهو يربط التفسير بالنقل والرواية، والتأويل بالعقل والدراية.

- ويضيف أبو طالب الثعلبي (ت 427ھ) ميزة جديدة لكل من التفسير والتأويل، فيمثل للفرق بينهما بقوله: " التفسير: بيان اللفظ إما حقيقة أو مجازا كتفسير الصراط بالطريق، والصيّب بالمطر، والتأويل: تفسير باطن اللفظ، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد ".[3]

فالثعلبي في تفريقه بين التفسير والتأويل يحصر الأول بما يعطيه ظاهر اللفظ أو يكشف عنه من غير تأمل في خفايا المعنى البعيد. أما التأويل، فيتعلق عنده بالباطن، وما يحتاج إلى تأمل وينحصر بمعنى المعنى.

وفي ضوء ما سبق: يظهر أن التفسير يستمد أسسه في تحديد الدلالة من المأثور والمنقول عامة، وبما يتبادر إلى الذهن من دلالات، في حين يستمد التأويل أسسه من الاجتهاد العقلي في ضوء المعطيات النصية التي تحتاج إلى درجة عالية من كدّ الذهن والاجتهاد، وذلك حين يحتمل النص أكثر من معنى أوحين يشكل معناه، مع مراعاة شروط وقوانين لا ينبغي الخروج عليها عند البعض، وعند غيرهم غير ملزمة، ومن هذه الشروط والقوانين للتأويل نذكر:[4]

1- أن تسمح به معطيات السياق الظاهرة.

2- أن يكون اللجوء إليه عند الحاجة.

3- ألا يلجأ إليه المؤول إلا بعد فهم الظاهر والتفسير.

4- أن توافق الدلالة المؤولة الكتاب والسنة.

5- أن يكون المؤول على مكانة مميزة من العلم والورع.

1- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: مُحَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط:3، 1984، 149/2.

2- نفسه، 166/2.

3- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 221/2-222.

4- محمود حسن جاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط:2، 2016، ص: 30.

وفي هذا السياق يقول الزركشي: " ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ومن ادّعى فهم أسرار القرآن، ولم يُحكِم التفسير الظاهر، فهو كمن ادّعى البلوغ إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب"[1].

1-2-3- التأويل في اصطلاح النحاة:

يصنف التأويل(*)من المصطلحات التحويلية، وهي المصطلحات التي تتصل بفكرة الأصل والفرع، وتشير إلى أن بعض المفردات، أو التراكيب محوَّل عن مفردات وتراكيب أخرى[2] فالتأويل هو ردّ الفرع إلى أصله.

وعليه، فالتأويل النحوي بما هو ردّ إلى الأصل هو عملية عكسية للعدول والتحويل، ومن ثمّ ارتبط بمصطلح التقدير، كمظهر من مظاهره المتنوعة: الحذف، الحمل على المعنى، التقديم والتأخير، الزيادة ... ويشمل التقدير حالات الحذف المختلفة، كما يشمل حالات لا حذف فيها، كتقدير الحركة الإعرابية (تقدير جملة بمفرد، حالة التعليق (تعلّق أشباه الجمل بمحذوف وبمذكور)، تقدير مصدر مؤوّل بمصدر صريح)[3].

فالإعراب المحلي والتقديري هدفهما ردّ الفرع إلى أصله بالتقدير ليأخذ حكمه[4].

وبعد هذا العرض للتأويل في علاقته بقضية الأصل والفرع، وعلاقته بالإعرابين المحلي والتقديري، تكون صورته الأولية قد ظهرت، لتكتمل هذه الصورة فيما يرتقب من أجزاء هذا الفصل، والفصول التطبيقية.

2-3-1-وإذا بحثنا عن تعريف اصطلاحي للتأويل عند النحاة الأقدمين فلن نجد سوى ما نقله السيوطي عن أبي حيان الأندلسي في شرح التسهيل: " التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادّة، فيتأول"[5].

1- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: مُحَّد أبو الفضل إبراهيم، 155/2.

(*) – بحسب تصنيف المصطلحات النحوية. ينظر: حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي (دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم)، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط:1، 2007، ص: 90.

2- نفسه، ص: 90.

3- علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص: 205-206.

4- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2001، ص: 116.

5- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دائرة المعارف النظامية حيدر أباد، 1310هـ، ص: 34.

ويفهم من كلام أبي حيان (ت754هـ) أن التأويل يُلجأ إليه إذا كان الكلام مخالفا للقاعدة، ويسميه تمّام حسان " التأويل في القاعدة" ويرى أن " وسيلة النحاة إلى ذلك نوع من أنواع التأويل يسمى: " التخريج"، ويتم بوجه من وجوه الرد إلى الأصل "[1].

1-2-3-2 يرى حسام أحمد قاسم أن " التأويل بوصفه مصطلحا نحويا استخدم بعدة دلالات متقاربة، فقد استخدم بمعنى الأصل، وبمعنى الرد إلى الأصل، وفي بعض الأحيان بوصفه وسيلة للرد إلى الأصل".[2]

وأهم هذه الدلالات وأكثرها شيوعا[3] هو الرد إلى الأصل ومن ذلك قول الفرّاء تعقيبا على

قوله تعالى:﴿**لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[4] النصب في قوله فأكون جوابا لِلَوْ. وإن شئت جعلته مردودا على تأويل أن تضمرها في الكرة كما تقول: " لو أن لي أن أكر فأكون ".

وأما دلالة الأصل[5]التي استخدم بها مصطلح التأويل نحو قول الزجّاج: " ومن قرأ المعذّرون بتشديد الدال فتأويله المعتذرون".

والدلالة الأخرى بوصفه وسيلة للرد إلى الأصل نحو قولهم: " ما يوهم خلاف القاعدة يرد بالتأويل إليها".[6]

- وهذه الدلالات الاصطلاحية منطلقة في أساسها من الدلالات اللغوية التي سبقت الإشارة إليها.[7]

1- تمام حسّان، الأصول (دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000، ص: 145.

2- حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 74.

3- نفسه، ص: 75.

4- الزمر/ 58.

5- نفسه، ص: 75.

6- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط:1، 1992، ص: 253، وتمام حسان، الأصول، ص:148

7- ينظر: حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 76

1-3- أسباب التأويل: للتأويل أسباب عديدة لعل أهمها:

1-3-1-مخالفة بعض الأساليب والتراكيب اللغوية للأصول العامة للنظرية النحوية:

وضع النحاة أصولا وقواعد تحكم كلام العرب، فمنه ما قبل هذه الأصول والقواعد ومنه ما شذّ عنها مع أنه عربي فصيح في الاستعمال، مما ألجأ النحويين إلى التأويل وحمل النصوص على غير ظاهرها كي تسلم لهم أصولهم وقواعدهم العامة وعزا بعض الباحثين المحدثين[1]هذه الظاهرة (خروج بعض النصوص عن أصول وقواعد النحاة) إلى كون هذه القواعد لم تكن نتيجة استقراء تام. لذا كان من الضروري أن يظهر في اللغة نصوص تخالف هذه القواعد والأصول، ولا مناص من التأويل لتتوافق هذه النصوص وهذه الأصول، ويظهر ذلك من خلال ما تطرق إليه حسام أحمد قاسم في معرض حديثه عن المعايير التي تقبل بها اللغة " فاللغة تقبل مالم تخالف القاعدة، أو إذا خالفتها خلافا يسيرا يسهل تعليله أو تأويله. أما في غير ذلك فهي لهجة مرفوضة ".[2]ولنأخذ أمثلة على ذلك:

قال تعالى:﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ** ﴾ [3]" منع أكثر النحاة أن تكون (كافة) حالا من المجرور في قوله تعالى:﴿**لِّلنَّاسِ**﴾ لذلك تأولوا (كافة) في هذه الآية لتتلائم مع القاعدة التي تمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور. فهم يرون أن كافة حال من المفعول في﴿ **أَرْسَلْنَاكَ**﴾ والهاء للمبالغة.

والتقدير: " إلا جامعا للناس".[4]

قال تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**﴾[5]منع النحاة أن يتصل بالفعل المسند إلى مثنى أو جمع علامة تثنية أو جمع لذا فإنهم أولوا هذا النمط من التركيب اللغوي لتصحَّ لهم القاعدة التي تمنع اتصال الضمائر بالأفعال، وذكروا في ذلك وجوه[6].

الأول: على مذهب من يقول من العرب: أكلوني البراغيث.

الثاني: أن يكون كثير منهم بدلا من الضمير (الواو).

الثالث: أن قوله: " كثير منهم" على إضمار مبتدأ أي العمي والصم منهم كثير.

1- ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2005، ص: 234.

2- حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 166.

3- سبأ/28.

4- صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية بن مالك، منشورات جامعة الفاتح ليبيا، ط:1، 1998، 204/3.

5- المائدة/71.

6- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:1، 2006، ص: 241.

1-3-نظرية العامل: يصدر النحاة(بصريون وكوفيون) عن نظرية واحدة في النظر إلى اللغة هي نظرية العامل (وإن اختلفت آراؤهم فيها)، هذه النظرية التي تفسر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في ضوء العامل والمعمول، فلا بدّ لكل واحد منهما من الآخر. وقد جاءت بعض الأساليب والتراكيب اللغوية بلا عامل ظاهر فيها يمكن نسبة العمل إليه؛ إذ قد يوجد منصوب بلا ناصب، أو مرفوع بلا رافع، أو مبتدأ بلا خبر [1]... فعندئذ يلجأ النحوي إلى التأويل ليبحث لهذه الألفاظ عن عامل.ونسوق بعض الأمثلة على ذلك:

- قال تعالى:﴿**وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللّهِ**﴾[2].

فجاءت كلمة "رسولا " في الآية بلا ناصب، فكان لا بدّ من التأويل وفي ذلك وجوه[3]:

الأول: تقديره: ونعلّمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ونبعثه رسولا إلى بني إسرائيل قائلا إني قد جئتكم بآية من ربكم والحذف حسن إذا لم يفض إلى الاشتباه.

الثاني: قال الزجاج: الاختيار عندي أن تقديره: ويكلّم الناس رسولا وإنما أضمرنا ذلك لقوله: ﴿**أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم**﴾ والمعنى: ويكلمكم رسولا بأني قد جئتكم.

الثالث: قال الأخفش: إن شئت جعلت الواو زائدة والتقدير: ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولا إلى بني إسرائيل قائلا إني قد جئتكم بآية.

قال تعالى:﴿**مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم**﴾[4] يقول الرازي: قوله: ﴿**مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ**﴾ مبتدأ خبره غير مذكور فلهذا السبب اختلف المفسرون وذكروا فيه وجوها: [5]

الأول: أن يكون قوله: ﴿**مَن كَفَرَ بِاللّهِ**﴾، بدلا من قوله: ﴿**الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ**﴾، والتقدير: إنما يفتري من كفر بالله من بعد إيمانه واستثنى منهم المكره فلم يدخل تحت حكم الافتراء وعلى هذا التقدير: "أولئك هم الكاذبون" اعتراض وقع بين البدل والمبدل منه.

1- ينظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي (عرضا ونقدا)، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط:2، 2006، ص:43.

2- أل عمران /49.

3- الفخر الرازي، مفاتح الغيب، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1981م، 20/8.

4- النحل/ 106.

5- الفخر الرازي، مفاتح الغيب، 122/20.

الثاني: يجوز أيضا أن يكون بدلا من الخبر الذي هو " الكاذبون " والتقدير وأولئك هم من كفر بالله من بعد إيمانه.

الثالث: يجوز أن ينتصب على الذم، والتقدير: وأولئك هم الكاذبون أعني من كفر بالله من بعد إيمانه ويقول الفخر الرازي (ت606هـ):" وهو أحسن الوجوه عندي وأبعد عن التعسف "

الرابع: أن يكون قوله:﴿**مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ**﴾ شرطا مبتدأ ويحذف جوابه لأن جواب الشرط المذكور بعد يدل على جوابه كأنه قيل: من كفر بالله من بعد إيمانه فعليهم غضب من الله إلا من أكره.

1-3-3-المذاهب الدينية:

1-3-3-1-من الباحثين[1] من يرى أن بعض الفرق الإسلامية تحمل النص على غير ظاهره بتأويله ليتفق مع معتقداتها ومذاهبها، وقد كانت "المعتزلة" أكثر هذه الفرق ممارسة لذلك.ومن ذلك أنهم لا يجوّزون أن يكون ما هو مخلوق للعبد مخلوقا لله وما جاء ظاهره على خلاف ذلك يؤول ومنه قوله تعالى:﴿**وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا**﴾[2]، فقوله "رهبانية" معطوفة على " رأفة " وابتدعوها في موضع النعت له. أما أبو علي الفارسي وتبعه في ذلك الزمخشري فقد جعل "رهبانية " منصوبة بفعل يفسره " ابتدعوها " فتكون المسألة من باب الاشتغال. (وابتدعوا رهبانية ابتدعوها)

ويرى عبد الفتاح الحموز أن الذي ألجأهم إلى ذلك اعتقادهم أن ما كان مخلوقا للعبد لا يصح أن يكون مخلوقا لله، وهي مسألة تتحقق بالعطف، وعليه فلا يصح العطف.[3]

1-3-3-2- ومن تأويلات الشيعة: تأويلهم قوله تعالى:﴿**فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُون**﴾[4]، ذكر أبو جعفر الطوسي أن التقدير:"فإنّا بعلي منتقمون"، ويرى ابن كثير: "أنّ هذا التأويل بعيد لأن المراد بالانتقام العذاب في الآخرة أو الدنيا".[5]

---

[1]- ينظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1984، 25/1.

2- الحديد/27.

3- ينظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 29،30/1. وأحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص:194-195.

4- الزخرف/41.

5- ابن كثير، تفسير ابن كثير، تح: محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، ط:3، 2013م، 187/4.

3-3-3- ومن تأويلات أهل السنة: قوله تعالى:﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾.[1]

بجرِّ (أرجلكم): ذهب أهل السنة بالإجماع على وجوب الغسل، مع مخالفتهم لظاهر الآية، لأن السنة وردت بذلك، وكان مذهب الشيعة متفقا مع ظاهر الآية، فقالوا بوجوب المسح لا الغسل، وفي تأويل هذه القراءة أوجه:[2]

أ – أن يكون قوله تعالى:﴿**وَأَرْجُلَكُمْ**﴾ مجرورا على الجوار وقد ضعّف مكي بن أبي طالب ذلك ومن تبعه، وأجازه أبو البقاء والشهاب.

ب – أن يكون معطوفا على قوله برؤوسكم لفظا ومعنى ثم نسخ بوجوب الغسل، وقيل أن ذلك محمول على مسح الأرجل في حالة لبس الخفين.

جـ – أن يكون الجرّ تنبيها على عدم الإسراف باستعمال الماء فجاء معطوفا على الممسوح على أنّ المراد الغسل، وهو قول الزمخشري.

د – أن يكون مجرورا بحرف جر مقدر على أنه معمول لفعل مقدر أيضا أي: افعلوا بأرجلكم غسلا، وفيه تكلف حذف جملة فعلية وحرف الخفض وإبقاء عمله، وهو قول جائز عند أبي البقاء، وهو في غاية الضعف عند أبي حيان.

هـ – أن يكون المسح بمعنى الغسل، وهو مروي عن أبي زيد وبه قال ابن خالويه.

1-3-4- المعنى سبب من أسباب اللجوء إلى التأويل:

يعد المعنى سببا من أسباب لجوء النحاة للتأويل، ذلك أن من النصوص ما لا يمكن أنّ تحمل على ظاهرها، لأنّه يؤدّي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع. يقول عبد الفتاح الحموز في بيان أثر المعنى في ظهور التأويل:"في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى "[3] ومن ذلك قوله تعالى:﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاء وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ**﴾[4].

1- المائدة/06.

2- عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 31/1.

3- نفسه، 1/ 23،24.

4- الحديد/ 04.

جاء في تفسير القرطبي (ت656هـ): " وقد جمع في هذه الآية بين (استوى على العرش) وبين (هو معكم) والأخذ بالظاهرين تناقض، فدل على أنه لا بدّ من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض..."[1].والآية كما يقول الحموز محمولة على حذف مضاف أي وعلمه معكم.[2]

1-3-5- القراءات القرآنية:

أكثر النحاة من التأويل فيما يتعلق بالقراءات السبعية والشاذة، وذلك لإبعادها عن الضعف والشذوذ، أو لإخضاعها للأصول النحوية. ومن هذه القراءات: قراءة غير أهل الكوفة من السبعة (ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر)، وكمثال على ذلك:﴿**وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾[3].

على أن جاعل اسم فاعل مضاف إلى الليل، فينتصب سكنا و(الشمس والقمر) بفعلين مضمرين لأن اسم الفاعل إذا كان ماضيا لا يعمل.[4]

ومن القراءات الشاذة قراءة علي بن أبي طالب (ﷺ): ﴿**إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾[5]بنصب عصبة على إضمار فعل أي: "ونحن نجتمع عصبة ".[6]

1-3-6- الافتنان بالأوجه الإعرابية:

لهذا السبب أثر واضح –كما يرى الحموز – في التأويل في مسائله المختلفة كالحذف وما يكون في موضع المفرد من الجمل وأشباهها والمصادر المؤولة.

1- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد عبد العليم البردوني، د.ن، ط:2، د.ت، 237/17.
2- عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 24/1.
3- الأنعام/96.
4- عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 1/ 32.
5- يوسف/ 08.
6- عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، 1/ 33.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاء وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُون**﴾[1]، ويسرد الحموز أوجها اعرابية كثيرة في إعراب (الذي) نكتفي منها بما يلي: [2]

أ – أن يكون في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف أي: هو الذي جعل لكم، وهو الصحيح عند بعض النحويين.

ب – يجوز أن يكون مبتدأ خبره قوله: ﴿**فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً**﴾، وقد ضعّف بعض النحويين هذا القول لأن صلة الموصول جملة ماضوية فلم يشبه، الشرط فلا يصح أن تزاد الفاء، وجملة الخبر تخلو من الرابط، ويصح ذلك على مذهب الأخفش الذي أجاز الربط باسم ظاهر.

وقد أجاز قوم دخول الفاء على خبر الموصول الذي صلته جملة ماضوية، ويجوز أن يكون الخبر قوله: (رزقا لكم) على أنه منصوب على المصدر بفعل من لفظه أي يرزقكم رزقا.

* وإجمالا يبيّن علي النجدي ناصف ضرورة التأويل، والحاجة إليه؛ إذ يرى: أن " النحاة لم يتكلفوا التأويل،ولم يصطنعوه؛ وإنما اعتمدوا على مبادئ سليمة في قياس النظير على النظير، والاستدلال بالحاضر على الغائب، ولهذا فالتأويل والتقدير ضرورة يحتاج إليها علم النحو في بعض أبوابه.

فالتأويل في الدرس النحوي يستلزم التقدير الذي قد لا يتم المعنى إلا به، ولا تتضح إشارته إلا بذكر المحذوف، وردّ الأسلوب إلى نظمه، ولن يحدث ذلك إلا عن طريق التأويل ووسائله ". [3]

وعليه فالتأويل أداة أساسية في بناء علم النحو، وضبط قواعده، والاستدلال عليها. وبدونه تستحيل القواعد إلى فوضى، وتمتنع المحافظة على هذه القواعد واستمراريتها، وبالتالي يستعصي أو يستغلق فهم النص القرآني على قارئه.

1- البقرة/22.

2- ينظر: عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم: 1/ 163- 164.

3- علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، د.ت، 1957م، ص: 90.

2 – التأويل من المنظور الغربي:

2-1- لغة: التأويل " Interpretation "

- يأتي بمعنى " التفسير، التأويل ، الفهم ".[1]
- والتأويل في قاموس" لاروس Larousse " الفرنسي:
- فِعل التأويل بإعطاء معنى لشيء ما: Interprétation[2]

ومن هذه المعاني اللغوية بُني مفهوم التأويل في الاصطلاح في المنظومة المعرفية الغربية، وهو ما سيتم توضيحه فيما يأتي.

2-2- اصطلاحا: يعد التأويل من أكثر المفاهيم انتشارا وتداولا في الحقول المعرفية المختلفة، لا يختص بعلم بعينه، ولا يقتصر على نمط محدد من أنماط المعرفة البشرية.

2-2-1- يعرف التأويل في الفلسفة الهيرمونيطيقية بـ: " فهم يحدث من خلاله امتلاك المعنى المضمر في النص من جهة علاقاته الداخلية، وأيضا علاقاته بالعالم والذات ... ".[3]

والهيرمونيطيقا (علم التأويل)، " هو علم يهتم بثلاثية الفهم، والتفسير، والتطبيق، وما يتصل بها من بحث عن الدلالة والمعنى. ويعد أول المناهج الفلسفية التي اهتمت بدور القارئ في تحقيق النص ".[4]

2-2-2- ويعرفه غادامير أحد فلاسفة الهيرمونطيقا البارزين – فيما نقله سيدي عمر عبود في مقاله " مفهوم التأويل عند غادامير" – بقوله: " فأنْ تفهم النص هو دوما أن تمارس التأويل "[5]ثم يقول: " وأن تفهم يعني أن تطبق"[6]ومعنى الفهم عند غادامير هو مرادف للتطبيق، والتطبيق في نظر غادامير: " استيعاب الشيء من أجل تملكه "[7]هذا المفهوم الذي أخذه بول ريكور(*) واستبدله بمفهوم " الامتلاك" أي امتلاك

1- قاموس أكسفورد الحديث (انجليزي -انجليزي – عربي)، جامعة أكسفورد، طبعة موسعة، ص: 425.

2- le petit Larousse illustré 2016, paris, p; 628.

3- مُحَمَّد سالم مُحَمَّد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2008م، ص: 61.

4- نفسه، ص: 61.

5- سيدي عمر عبود، التأويل عند غادامير(مقال)، مجلة علامات، المغرب، العدد: 14، 2000م، ص: 51.

6- نفسه، ص:51.

7- نفسه، ص:52.

(*) – بول ريكور من أبرز المدافعين عن التأويل. له نظرية في التأويل قائمة على الجدلية بين فعل التفسير، وفعل الفهم ضمن تجربة تأويلية.ينظر: بول ريكور، نظرية التأويل، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2006م، ص:120.

قصدية للنص، في إطار النظرية التأويلية[1] ولذلك تجده يقول: " أن نؤول يعني أن نمتلك في الحال قصدية النص" .[2]

2-2-3- مهمة التأويل الأساسية في نظر غادامير هي " كشف وإظهار شيء النص الملتبس والغامض والمغترب وجعله مألوفا لدينا، ولا يكون التأويل إلا حينما يتعذر فهم دلالة النص فهما مباشرا".[3]

مهمة التأويل كما يراها غادامير هي رد غير المألوف، الغامض، والملتبس إلى الألفة والملاءمة، وينتفي التأويل في حال فهم دلالة النص فهما مباشرا.

2-2-4- يعتبر غادامير اللغة الوسط الكلي الذي تجري فيه عملية الفهم، ومشغِّل تلك العملية هو التأويل، فيقول: " فاللغة تعتبر حقا ذلك الوسط الكلي الذي تجري فيه عملية الفهم بذاتها، والتأويل هو نمط اشتغال تلك العملية ".[4]

2-2-5- وبانفتاح غادامير على الظاهرة التواصلية (اللغة) كان ذلك من بين أهم المساهمات الأصيلة التي أعطت التأويل إمكانية قراءة وفهم كل أشكال التعبير اللغوي وغير اللغوي فيما يراه سيدي عمر عبود[5] وذلك لأن التأويل عند غادامير تتعدد مرجعياته من فلسفية، جمالية تاريخية، فنية، انثروبولوجية، أدبية، ... لكن بانفتاحه على اللغة وسع مجال التأويل ودائرته، فباللغة يؤوّل كل منتج للإنسان اللغوي وغير اللغوي.

2-2-6- يقوم التأويل عند بول ريكور" Paul Ricœur " على جدلية بين فعل التفسير، وفعل الفهمضمن تجربة تأويلية، فيقول: " والتأويل بصفته جدل التفسير والفهم والاستيعاب، يمكن إرجاعه إلى المراحل الابتدائية من السلوك التأويلي الذي يعمل في المناقشة أصلا، في حين أن الكتابة والتأليف الأدبي وحدهما يقدمان تطويرا كاملا لهذا الجدل "[6] ومعنى ذلك أن التأويل عنده قائم على جدلية التفسير والفهم الذيْن يمثلان مرحلة أولى أو ابتدائية في هذا الجدل ثم يطوَّر هذا الأخير بفعل الكتابة والتأليف الأدبي.

1- سيدي عمر عبود، التأويل عند غادامير، ص:52.

2- بول ريكور، النص والتأويل، تر: منصف عبد الحق، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد :3، 1998، ص:50.

3- سيدي عمر عبود، التأويل عند غادامير، ص: 52.

4- نفسه، ص: 53.

5- نفسه، ص: 53.

6- بول ريكور، نظرية التأويل، ص: 121.

2-2-7- كما قدم " أمبرتو إيكو - U. ECO "مساهمة فاعلة في نظرية التأويل والتي قرنها بالسيميائية في كتابه " التأويل والتأويل المضعَّف " متأثرا في ذلك بتشارلز سندرس بيرس " ويركز أمبرتو إيكو في صياغته لقضايا التأويل على معطيات تطبيقية تنتمي إلى التفكيكية أو التأويل المضعف، وإلى السيميوزيس (التأويلية كما يسميها إيكو) " .[1] وبذلك يقف التأويل عنده عند حالتين[2]: الأولى: يكون فيها التأويل محكوما بمرجعياته، وحدوده، وقوانينه الضابطة، حيث تحيل كل علامة إلى أخرى، وفق هذه الحدود والقوانين، أما الحالة الثانية؛ فيدخل فيها التأويل متاهات لا تحكمها أية غاية، سيرورة لا متناهية من الإحالات وهو ما يعرف بالسيميوزيس.

2-2-8- والتأويل الذي تهتم به هذه الدراسة ولا يشتبه مع الهيرمونيطيقا هو: "العمل الذهني الذي ينصبّ على استخلاص المعنى الخفي من المعنى الظاهر، وعلى إظهار المستويات الدلالية المضمرة..."[3]

2-3- دواعي التأويل:

إن الأصل في الحاجة إلى التأويل هو نفسه مبرر إجراء التأويل، وقد أرجع مُحَمَّد مفتاح أصل التأويل وسيرورته إلى مقولتين :[4]

أولهما: غرابة المعنى عن القيم السائدة (القيم الفكرية، الثقافية، السياسية ...)

وثانيهما: بث قيم جديدة بتأويل جديد، أي إرجاع الغرابة إلى الألفة والملاءمة، فالحاجة إلى التأويل توجدها الغرابة في المعنى عما هو مألوف. والتأويل هو ما يرجع الغرابة إلى الملاءمة.

وبهذا يكون التأويل في نظر مُحَمَّد مفتاح هو آلية منهجية حجاجية تداولية .[5]

2-4- أنواع التأويل: نذكر منها: التأويل النحوي، التأويل التداولي.

2-4-1- يعرِّف مُحَمَّد بن عياد " التأويل النحوي " على أنه لحظة البحث عن المعنى الأولي؛ لأنها تنطلق من الأبنية اللغوية، فيقول: " فالتأويل النحوي يستقصي فيه القارئ ملامح المعنى من جانب اللغة

1- ينظر: أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، تر: سعيد بنكرّاد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2004، ص:130 وما بعدها.

2- ينظر: نفسه، ص:134،135.

3- Voir: Dictionnaire international des termes littéraires. (DITL).
Sur -http www.ditl.unilim.Fr/art/interpretation-HTM.

4- مُحَمَّد مفتاح، التلقي والتأويل مقاربة نسقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 1994، ص: 218.

5- مُحَمَّد سالم مُحَمَّد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، ص: 245.

".ويضيف أن أهمشروط التواصل بين الباث والمتلقي في التأويل النحوي هو مبدأ الكفاية النحوية (الكفاءة النحوية).[1]

2-4-2- أما التأويل التداولي؛ فتعرفه أوريكيوني وزملاؤها في كتاب "في التداولية المعاصرة" بما يأتي:"تأويل ملفوظ ما هو بكل بساطة تطبيق لمختلف كفاءات المؤول على مختلف ما تحويه المتواليات اللغوية من دوال قصد استنباط مدلولاتها المقصودة ".[2]

وهذه الكفاءات كما شرحها " عبد السلام إسماعيلي علوي " في مقاله: " في تداوليات التأويل " هي: الكفاءة اللسانية، الكفاءة التداولية، الكفاءة الاستدلالية (كفاءات المؤول)، ويرى أن هذه الكفاءات مطلوبة عند الإنتاج أيضا بالنسبة للمرسل. ثم صاغ هذه الكفاءات صياغة صورية كالآتي:[3]

شكل رقم: 01

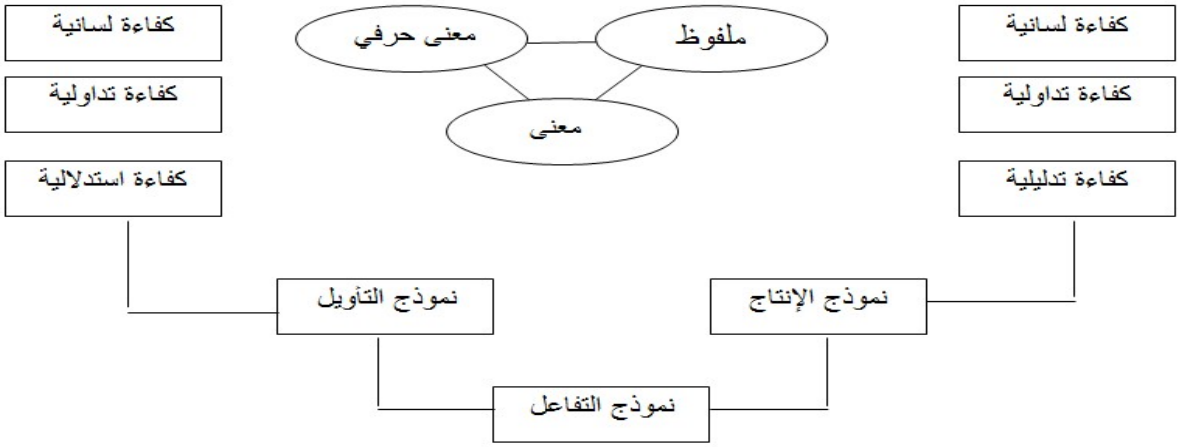

2-4-2-1- موضوع التأويل التداولي:هو المعنى. والمعنى له ثلاثة مستويات:[4]

- معنى الجملة، معنى الملفوظ، معنى التلفظ.
- معنى الجملة لا علاقة له بأي استعمال فلا يشكل دخلا للتأويل

1- محمد بن عياد، التلقي والتأويل، مجلة علامات، المغرب، العدد:10، 1998م، ص: 14، 15.

2- أوريكيوني، في التداولية المعاصرة والتواصل، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 2014م، ص: 83، والمضمر، ص:161.

3- عبد السلام إسماعيلي علوي، " في تداوليات التأويل"، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، العدد: 148-149، 2009م، ص: 112.

4- ينظر: نفسه، ص: 106.

- معنى الملفوظ يتعلق به المعنى المباشر (الاستعمال المباشر)، ويشكل دخلا للتأويل إن كان فيه عبثية لعدم مطابقته للقصد ولمقتضى الحال.

مثال: تقول لأحدهم: مرحبا بفلان، فإذا فهمت على المعنى المباشر (المعنى المباشر هو المقصود)، فهي تعني الترحيب والتودد، ومحبة لقاء هذا الشخص. وإذا كان في المعنى المباشر عبثية يكون التأويل: لا مرحبا به.

- معنى التلفظ يتعلق به المعنى غير المباشر (الاستعمال غير المباشر).

وتكون الخطابات ذات المعنى غير المباشر موضوعا للتأويل.

2-4-2-2- مؤشرات هذا التأويل:منها ما هو لساني، ومنها ما هو خارج لساني: [1]

أ- المؤشرات اللسانية: هي ما يعرف بالقرائن اللفظية المانعة من إرادة المعنى الأصلي، ويطَّرد ورودها مع أمثلة الاستعارة مثل: سكت عنِّي الألم. فالفعل سكت لا يصح توزيعه مع الفاعل (الألم) فكان توزيعه في هذه الجملة أمرا شاذا، فيلزم بذلك التأويل لإزالة الشذوذ (اللحن الدلالي)، ذلك أن الملفوظ في حرفيته غير صحيح، فتلك خاصية الملفوظات الاستعارية حسب سيرل" Searle"، فالملفوظ غير مقبول لكذبه أو لتناقضه، أو لشذوذه.

ب- مؤشرات التأويل الخارج لسانية: هي ما تعلق بالقرائن الحالية (المقامية) أو تعلق بالمعارف المشتركة السابقة أو الموازية (المعارف الموسوعية)، ويمنع من إرادة المعاني الحرفية، ويطّرد ورود هذه المؤشرات مع التعابير الكنائية والإنجازات اللغوية غير المباشرة، (لا يلائم الملفوظ مقام التلفّظ).

مثال: * تقول لطالب: اقترب الامتحان، فالمعنى المباشر هو الإخبار بقرب الامتحان، لكن هذا المعنى غير مقصود، فالمقصود معنى غير مباشر (إنجاز لغوي غير مباشر) هو الاستعداد للامتحان.

* طويل النجاد: دلالته كلفظ: طويل الغمد ما يلزم منه من معنى آخر هو المراد (طويل القامة) طول الغمد يستلزم طول القامة.

1- عبد السلام إسماعيلي علوي، "في تداوليات التأويل"، ص: 109.

2-4-2-3- عتبات التأويل التداولي : [1]

هي عتبات تعمل على إيقاف التأويل عند فهم بعينه (عند إدراك المقاصد) وتحول دون امتداده لما لا يحتمل.

أ – عتبة التعاقد: تقوم على اتفاق ضمني بين المرسل والمرسل إليه، ويتم بمجرد الشروع في التواصل، والمؤول ملزم بالتقيّد بسيرورة التأويل، فلا يوقفها عند أقل مما ينبغي، ولا يسمح له بتمديدها إلى أكثر مما ينبغي.

ب- عتبة السياق: التزام السياق، والتأويل لا يكون أقل مما يقتضيه السياق ولن يمتد إلى أكثر من ذلك.

جـ - عتبة القصد: فهم الملفوظ يقوم على إدراك المقاصد، كما يقوم على الارتباط بالسياق، والكفاءة التأويلية تنطلق لإدراك المقاصد بالاعتماد على مقدمات الكفاءة الموسوعية والسياقية الحالية. وأي تجاوز لقصد المرسل أو الوقوف دونه يفوت فرصة الإمساك بالقصد، وبالتالي فرصة إنجاح التأويل.

2-4-2-4- مبادئ التأويل التداولي : [2]

يقوم التواصل على مجموعة من المبادئ(*) والقواعد من مبدأ التعاون عند غرايس إلى مبدأ التصديق عند طه عبد الرحمن، تأتي قواعد هذه المبادئ لتوجيه مشاركة المرسل بشكل مباشر، ويبقى حضور المرسل إليه فيها ضمنيا، فحاول الباحث عبد السلام إسماعيلي علوي صياغة بعض القواعد في توجيه المرسل إليه(**) ثم المؤول (إذ ليس كل مرسل إليه مؤولا: الانتقال من فهم المنتَج إلى مقاصد المنتِج هو مناط اشتغال التأويل، ومن يضطلع بهذه العملية ينتقل من كونه مرسلا إليه إلى كونه مؤولا).

1- عبد السلام إسماعيلي علوي، "في تداوليات التأويل"، ص: 115.

2- نفسه، ص: 109.

(*)ينظر: بقية مبادئ التأويل التداولي: مبدأ التصديق لطه عبد الرحمن " مبدأ التأدب للاكوف "، مبدأ التواجه لبراون " وليفنسون "، في طه عبد الرحمن: "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 1998، ص: 239، وما بعدها. مبدأ المناسبة لسبربر و ويلسون، في جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: جماعة من الاساتذة و الباحثين، إشراف: عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا، تونس، ط:2، 2010، ص:96.

(**)ينظر: قواعد توجيه المرسل إليه في عبد السلام اسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص: 117.

*** قواعد توجيه المؤول[1]:**

1 – لتنتبه إلى ما قد يسجله المرسل من خرق أي من القواعد (قواعد مبادئ التأويل من مبدأ غرايس إلى مبدأ طه عبد الرحمن)، "و لعل هذه هي القاعدة التي ستجعل من المرسل إليه مؤولا"[2].

2 – تصرف على هدي ممّا تعرفه عن كفاءة المرسل الإنتاجية.

3 – تأكّد من أنك حسمت بكون الرسالة تحتاج إلى تأويل.

4 – الانتباه لما تحويه الرسالة من معان غير مباشرة.

5 – الحسم في أي من تلك المعاني هو المقصود الفعلي.

6 – لا تحمّل المرسل أكثر مما يقول، فضلا عن تحميله أكثر مما يقصد.

ثانيا: الحذف من المنظورين العربي والغربي:

تعالج هذه الدراسة الحذف من منظورين:

المنظور العربي، والمنظور الغربي.

1- الحذف من المنظور العربي:

تترتب الجملة العربية وفق نظام معين، وقد تخرج عن هذا النظام وتخالفه لتحقيق أغراض تواصلية وتبليغية. ومن بين أنواع الخروج عن الأصل ظاهرة "الحذف " وهي: "ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية" [3].

ولأهمية هذه الظاهرة أفرد لها ابن جني بابا في كتابه الخصائص هو باب الشجاعة العربية، فيقول: "إنّ العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل" [4].

كما عدّ ابن فارس الحذف من سنن العربية [5].

---

[1] - ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميولسانيات وفلسفة اللغة بحث في تداوليات المعنى والتجاوز الدلالي، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط:1 ، 2017 ، ص:255.

2- نفسه، ص:255.

3- طاهر سليمان حمودة، الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص:4

4- ابن جنيّ، الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، المكتبة التوفيقية، القاهر، ط1، 2015، 384/2.

5- ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: المكتبة السلفية، القاهرة، 1910، ص:176.

وعند المحدثين، يتحدث منذر عياشي عن أهمية الحذف بقوله: " إن الحذف ما كان يمكن أن يعلو أهمية إلى هذا المستوى (أي مستوى الأداء الجمالي)، لو لم يكن حضورا ووجودا يستند إلى نسق لساني يجعل منه نماذج يحيل عليها وينسبه إليها ثم يمكّن منه المرسل استعمالا واستهلاكا، والمتلقي قراءة وتأويلا"[1].

وقبل الولوج في مجال التعرف على أنواع المحذوفات كما وردت عند ابن جنيّ، نعرف بالحذف في اللغة والاصطلاح.

1-1- الحذف في اللغة:

- ويأتي الحذف عند الزمخشري (ت538هـ) يأتي على دلالتين[2]:

أ- دلالة القطع: يقول: "حذف ذنب فرسه إذا قطع طرفه، حذف رأسه بالسيف: ضربه فقطع منه قطعة ".

ب- دلالة الرمي: يقول: "حذف الأرنب بالعصا رماها بها، يقال: الحذف بالعصا والخذف بالحصى"

- وعند ابن منظور(ت711هـ) على دلالتين[3]:

أ- دلالة القطع: يقول ابن منظور: "هو القطع من الطرف، فيقال حذف الشيء يحذفه: قطعه من طرفه ".

ب- دلالة الإسقاط: يقول: "حذف الشيء: إسقاطه، ومنه حذفت من شعري، ومن ذنب الدابة، أي: أخذت".

- أما الفيروزأبادي (ت817هـ)[4]:

فلا يقيد الحذف بالطرف كما ذكر ابن منظور والزمخشري، وإنما يعني به: الإسقاط مطلقا.

يقول: "حذفه يحذفه: أسقطه، ومن شعره أخذ وبالعصا رماه بها".

وعليه، تدور دلالة الحذف حول ثلاث دلالات: القطع، الرمي، الإسقاط.

1- منذر عياشي، العلاماتية، (قراءة في العلامة اللغوية)، مؤسسة العلامة الصحفية، كتاب الرياض، ط:1، 2009، ص:198.

2- الزمخشري، أساس البلاغة، 177/1، مادة(حذف)

3- ابن منظور، لسان العرب، 39/9-40، مادة (حذف).

4- الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ص:799.

1-2- الحذف في الاصطلاح:

1-2-1. الحذف في اصطلاح النحاة والبلاغيين:

- ينطلق النحاة والبلاغيون في تحديدهم لمصطلح الحذف من الدلالة اللغوية له، فيأتي بمعنى: الإسقاط، فهو عندهم: "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"[1].

- ويقول التهانوي في ذلك:" والأنسب باصطلاح النحاة وأهل المعاني والبيان، أنه إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل، وقد يصير به الكلام المساوي موجزا "[2].

- وهو ما عبر عنه ابن جني قبله: "إن العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[3].

- وأما عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) النحوي البلاغي في آن فقد عرفه بـ: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن " [4].

فهو بذلك يجعل من الحذف ظاهرة بلاغية، تمكن التركيب من أن يقول أكثر مما يبدو أنه يقوله حرفيا. وبهذا يتحول الحذف إلى لغة ثانية لا تقول كل شيء للمتلقي، بل تدعوه إلى القيام بمجهود في التأويل، والاشتراك في بناء التركيب، واكتشاف المعنى الذي يعنيه حذف محدد في مقام معين[5].

وبناءً على ما تقدم، يبنى المعنى الاصطلاحي للحذف عند النحاة والبلاغيين، من معنى لغوي مادي (الإسقاط أو ترك الذكر كما هو عند الجرجاني)، ويخرج به عبد القاهر من ذلك المعنى المادي إلى رحابة المعنى الجمالي الذي يجعل الحذف لغة ثانية، تبطن أكثر مما تظهر، وتدعو المتلقي إلى كدّ الذهن والاجتهاد في التأويل، فيجمع بذلك بين بلاغة الإنتاج وبلاغة التلقي.

1- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، 102/3.

2- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: على دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط:1 ، 1996 ، 632/1.

3- ابن جنيّ، الخصائص، 384/2.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1984، ص:146

5- ينظر: حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي نحو تصور نسقي لبلاغة الخطاب، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط:1، 2014، ص:234

1-2-2. تداخل الحذف مع مصطلحات نحوية وأصولية:

- لتمحيص مفهوم الحذف نحويا نقارنه بمصطلحات أخرى، فنجده يتداخل نحويا مع الاختزال[1]، والإضمار[2]، والاستغناء.[3]

- ويتداخل على وجه الخصوص مع الإضمار، فصارا بمنزلة المترادفين، لاسيما في التطبيق النحوي؛ فقد ثبت عن سيبويه، أنه وصف المحذوف بالمضمر، فيقول: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبني عليه مظهرا، وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله"[4].

ويصرح ابن جنيّ في موضع تحليله للتركيب: " أزيد قام؟ بأن زيدا مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل" [5].

- أما الزركشي والرازي، فهما يفرقان بين الحذف والإضمار على نحو أن الإضمار إسقاط مع بقاء قرينة، والحذف إسقاط مع عدم اشتراط القرينة، وبهذا التصور يرون الإضمار نوعا من أنواع الحذف؛ لأنه أخص منه، فهو يتوفر على قرينة دالة على ما أضمر بخلاف الحذف[6].

- ويتداخل الحذف أيضا مع مصطلح الاتساع:

يقول ابن السراج في الأصول: "اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بينهما، أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربه إعرابه. وفي الحذف تحذف العامل فيه، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب. والاتساع العامل فيه بحاله؛ وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو الظرف مقام الاسم، فالأول نحو:(وإسأل القرية)، والمعنى: أهل القرية.

والثاني نحو: صيد عليه يومان، والمعنى: صيد عليه الوحش في يومين.. وهذا الاتساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به"[1].

1- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 1988، 319/1

2- نفسه، 273/1 وما بعدها

3- نفسه، 25/1

4- نفسه، 130/2

5- ابن جنيّ، الخصائص، 404/1

6- ينظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: أحمد حجازي السقا، بيروت، د.ط، 1992، ص:337 والزركشي، البرهان في علوم القرآن، 175/3

فالاتساع أخص من الحذف؛ إذ يفترق معه في كون المتوسع فيه يأخذ إعراب المحذوف، لكن في الحذف هذا لا يكون؛ إذ يبقى للمحذوف إعرابه، وإن لم يكن مذكورا في الكلام.

- ويتداخل الحذف في علم الأصول مع مصطلح الاقتضاء:

الاقتضاء هو منطوق غير مصرح به، أي إن المدلول فيه مضمر لعدة اعتبارات بيّنها الأصوليون:

فقد عرفه أبو حامد الغزالي (ت505هـ) بأنه: "ما يكون من ضرورة اللفظ، إما من حيث لا يمكن كون المتكلم صادقا إلا به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعا إلا به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا إلا به"[2].

وعليه، فالمقتضى مضمر يتوقف على تقديره صدق الخطاب وصحته شرعا أو عقلا، وهذا عند المتقدمين من الأصوليين الذين يجعلون الاقتضاء مرادفا للحذف، أما عند المتأخرين منهم، فالاقتضاء لا يرادف الحذف، وتعريف المتقدمين له جامع غير مانع، ولا ينسحب على كل المضمرات والمحذوفات، ففرقوا بين المحذوف والمقتضى، وحصروا هذا الأخير في كونه ما أضمر ويتوقف على تقديره صحة الخطاب شرعا، وما عداه يكون من باب المحذوف أو المضمر. فيثبت المحذوف باللغة، ويثبت المقتضى بالشرع.[3]

وقد هدم التفتازاني (ت792هـ)[4] القاعدة التي بموجبها فرّق السرخسي (ت490هـ) وفريقه من الأصوليين بين المقتضى والمحذوف، فصار من الحرّي تثبيت ما وطّنه الأصوليون المتقدمون من عدم التفرقة بين المقتضى والمحذوف.

1-3- علاقة الحذف بالتأويل:

- يربط علي أبو المكارم بين الحذف والتأويل، فيعرف الحذف بقوله: "الحذف مظهر من مظاهر التأويل، وهو كغيره من صور التأويل، ينبع من محاولة النحاة تصحيح النصوص التي يجب قبولها، والتي لا تفي في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام " [5].

1- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1987، 29/1-30

2- أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: أحمد زكي حماد، دار الميمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت، 495/2

3- ينظر: السرخسي، الأصول، تح: أبو الوفاء الأفغاني، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، د.ط، د.ت، 251/1

4- التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، 1957، 141/1 .

5- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص:247-248 .

فهو يجعل الحذف صورة من صور التأويل الذي يلجأ إليه النحاة في حال خروج بعض الشواهد والنصوص التي وجب قبولها عن قواعدهم المستنبطة من كلام العرب، فيؤولون لتصحيح النصوص وانسجامها مع تلك القواعد، أي أن النحوي يفترض[1] محذوفا يؤول به خروج النص عن القاعدة. فالحذف في نظره من افتراض النحوي لكون أبي المكارم من المتأثرين بالوصفيين الذين ينكرون الحذف.

- أما حسام أحمد قاسم، فيعتبر الحذف مظهرا من مظاهر التأويل، وله علاقة بالتأويل النحوي الذي بمعنى "الرد إلى الأصل" من جهة كونه (التأويل) عملية عكسية للعدول والتحويل[2].

فالحذف على مستوى البنية السطحية، يؤول دلاليا بالرد إلى الأصل في البنية العميقة، كما ورد في نظرية تشومسكي. فهو على ذلك له علاقة بالتأويل الدلالي. (تأويل التمثيل التركيبي يقتضي تحويله إلى تمثيل دلالي[3]).

- لكن الحذف في النحو العربي كما تراه هذه الدراسة له علاقة بالتأويل التداولي: فالمتكلم يحذف، والمخاطب يؤول بما له من كفاءات (لسانية، تداولية، استدلالية)

يقول سيبويه: "أضمر لعلم المخاطب بما يعني".[4]

أي المتكلم يضمر في كلامه لعلم المخاطب بما يعني(يقصد)، أي أن المخاطب له علم أو معارف تمكنه من معرفة المحذوف (معارف متعلقة بسياق التلفظ، ومعارف سابقة مشتركة) .

1-4- علاقة الحذف بالتقدير:

- يرتبط الحذف بالتقدير من جهة كون "التقدير هو حذف على نية الإبقاء" [5].

و "الحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ " [6].

- وإذا كان الحذف والإضمار من عمل المتكلم المنتج للبنيية النحوية، فإن التقدير من عمل المخاطب المحلل للبنية [7].

1- علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص: 342 وما بعدها.

2- حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص:76 .

3- ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص:209.

4- سيبويه، الكتاب، 47/1 .

5- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص:115 .

6- علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص:209 .

7- الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 2003، ص:79.

- وقد كان الاستراباذي يجعل التقدير بمعنى الحذف من خلال قوله: " وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كـ 'زيد قائم' و'قام زيد' ومقدرين كـ 'نعم' في جواب من قال 'أزيد قائم' أو 'أقام زيد' أو أحدهما مقدر دون الآخر، وهو إما الفعل كما في 'إن زيد قام' أو الفاعل كما في 'زيد قام ' أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى:﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾[1] " [2].

- وتقدير المحذوف لا يكون جزافا، بل يقدر في مكانه، وبمقداره، وبالكيفية التي حددها النحاة، لذلك وضع ابن هشام (ت761هـ) أركانًا وقواعد للمقدر:

1- بيان مكان المقدر: القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله [3].

2- بيان مقدار المقدر: ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل [4].

3- بيان كيفية التقدير: إذا استدعى الأمر تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج [5].

4- ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن: فيقدر في 'ضربي زيدا قائما'، 'ضربه قائما'، فإنه من لفظ المبتدأ، وأقل تقديرا دون إذ كان أو إذا كان قائما [6].

1-5- شروط الحذف وأحكامه:

- يغلب على استعمال النحاة في معرض حديثهم عن الحذف الإشارة إلى علم المخاطب، الذي يمثل شرطا رئيسيا في الحذف، يقول سيبويه: "أضمر لعلم المخاطب بما يعني "[7].

1- يوسف/18، 83.

2- الاستراباذي شرح الكافية، تح: ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 2007 ، ص: 30/1 .

3- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط:1، 2005، ص: 570-572 .

4- نفسه، ص: 572 .

5- نفسه، ص: 573 .

6- نفسه، ص: 573-574 .

7- سيبويه، الكتاب، 47/1 .

- وأما ابن هشام فقد جمع بين شروط الحذف وموانعه في ثمان نقاط أوردها على وجه الإجمال[1]:

1- قيام قرينة حالية كقولك لمن رفع سوطا زيدا بإضمار أضرب، أو مقالية لمن قال: من أضرب؟ زيدا، أو قوله تعالى:﴿ **قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ** ﴾[2] .

2- ألا يحذف ما يكون كالجزء، نحو: الفاعل ونائبه وشبهه، نحو قوله تعالى:﴿**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا**﴾[3] ، فمثل فاعل، وحذف المخصوص بالمدح، أي مثل هؤلاء.

3- ألا يكون المحذوف مؤكدا، وأول من ذكره الأخفش، وتبعه الفارسي والزجّاج، وابن جنيّ، وابن مالك، وخالفهم الخليل وسيبويه.

4- لا يحذف ما كان مختصِرا للمختصَر نحو: اسم الفعل، لأنه اختصار لفعله.

5- ألا يحذف العامل الضعيف، نحو: المجرورات، الجوازم والنواصب للفعل، إلا إذا كانت الدلالة قوية.

6- ألا يكون عوضا عن شيء، نحو: "ما" في "أما أنت منطلقا انطلقت".

7- ألا يؤدي حذفه إلى قطع العامل عن عمله.

8- ألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع وجود العامل القوي.

وأغلب شروط الحذف ارتبطت بامتناع الحذف مع العمل في المعمولات؛ لأنه من شروط ثبات الحكم النحوي.

وهذه الشروط هي على قسمين: صناعية وترتبط بصناعة النحو وقواعده، وغير صناعية وترتبط بالدلالات المقالية والحالية[4].

والملاحظ أن الشرطين السابع والثامن ارتبطا بصناعة النحو وأصوله، لارتباطهما بالعامل وعمله.

1- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 561-567.

2- الذاريات/25.

3- الجمعة/05.

4- ابن هشام، مغني اللبيب، ص:563.

2- الحذف من المنظور الغربي:

يقابل مصطلح "الحذف" العربي مصطلح "Deletion" الإنجليزي ومعناه في قاموس أوكسفورد الحديث: شطب، حذف، محو[1].

ومصطلح "Ellipse" بالفرنسية ويعني في قاموس "Larousse" [2].

ellipse [elips] n. f. (lat. ellipsis, suppression d'un mot, gr. elleipsis, même sens, proprem. « manque », de elleipein, laisser de côté, négliger ; fin du XVIe s.)

بمعنى حذف أو إسقاط كلمة أو غياب أو ترك أو إهمال.

وفي الاصطلاح:

لاقى مبدأ الحذف رفضا ونقدا عنيفا من قبل الوصفيين[3] ثم عاد ليحتل مركزا فاعلا في التحليل النحوي عند التحويليين، والتحليل الاستعمالي لدى التداوليين:

أ- الحذف من جهة اللسانيات التوليدية التحويلية:

"Deletion": هو قانون يتم بموجبه حذف كلمة، أو عبارة من جملة، ويمكن تمثيله بالرسم الآتي:

أ + ب ⟵ ب إشارة إلى حذف العنصر "أ".[4]

وهذا المفهوم للحذف يراه عبد الراجحي وطاهر سليمان حمودة لا يختلف عن مفهومه في النحو العربي.[5]

ويزيد عبد الراجحي على ذلك أن طريقة تفسير ظاهرة الحذف في المنهج التحويلي هي هي التي قدمها النحو العربي[6]، فهو يقصد قضية الأصلية والفرعية، قضية العامل، قواعد الحذف.

1- قاموس أكسفورد الحديث، (انجليزي-انجليزي- عربي)، جامعة اكسفورد، طبعة موسعة، ص:212.

2- Larousse, Grand Larousse de la langue française, Librairie Larousse, Paris, 1972,2/2939

3- ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، درا النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1986، ص:149

4- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ص: 148.

5- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص:149، وطاهر سليمان حمودة، الحذف في الدرس النحوي، ص: 14.

6- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص:149.

إن ما يقوله عبد الراجحي يصدق على الحذف في بعده اللساني (التركيبي)، لكن لا يصدق على الحذف في بعده التداولي كما عالجه النحو العربي خاصة في مؤلفات المتقدمين وبعض المتأخرين من النحاة أمثال: سيبويه، أبي سعيد السيرافي، ابن جني...

ب- الحذف من جهة التداولية:

وهو يتعلق بالمعنى الضمني "L'Implicite".[1]

نميز هنا اتجاهات مختلفة:

ب-1- التداولية المدمجة عند ديكرو Ducrot وزميله انسكومبر Anscombre:

الضمني عند ديكرو وزميله يشمل صنفين[2]:

ب-1-1 الاقتضاء[3] (الافتراض المسبق) Présupposition:

الذي يعتبره ديكرو عملا من الأعمال اللغوية، ذات قوة متضمنة في القول، ويتم بمجرد أخذ الكلمة، في حين إن أوستين Austin وسيرل Searle يعتبران الاقتضاء شرطا من شروط نجاح التلفظ.

والمقتضى[4] رغم كونه ضمنيا، فقد يظهر في الملفوظ، مثال:

(1) أنا محتاج إلى أداة أفتح بها هذه العلبة.

(2) سكيني السويسري الظريف لا يفي بالغرض.

(3) ينجز المقتضى بذكره في الملفوظ (سكيني السويسري الظريف).

ب-1-2 - أما الصنف الثاني من الضمني عند ديكرو وزميله، فهو المضمر (Sous entendu) الذي لا ذكر له في الملفوظ، ويستدل عليه فقط عبر تأويل التلفظ على أساس بعض القواعد المحادثية.

1- ينظر: صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط:1، 2011، ص:91 وما بعدها.

2- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار اللاذقية، سوريا، ط:1 ، 2007 ، ص:154.

3- ينظر: نفسه، ص:155.

4- المقتضى (الاقتضاء) مفهوم منطقي انتقل من المنطق إلى اللسانيات عن طريق "ستراوسن" الذي يعرفه بما يلي: إن قضية (أ) تقتضي قضية (ب) إذا وفقط إذا كانت (ب) تمثل شرطا مسبقا Précondition لصدق (أ)، ينظر: بوشعيب مسعود راغين، دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، المملكة العربية السعودية، ع:17، 1440هـ ، ص:441.

ومثاله: المضمر الذي فهمه (2) في الحوار السابق (هل بإمكانك مساعدتي) وأجاب عنه.

وعليه، فالمضمر هو ما نقوله زائدا عن الملفوظ بمجرد قولنا للملفوظ. ومناط اشتغال الأعمال اللغوية غير المباشرة هو المضمر، ذلك أنه يمثل عملا أكثرا ضمنيا وأبرز تداوليا، كما لا يحلل المضمر إلا بالرجوع إلى الخلفية المعرفية للمحلل أو المؤول، والامتثال للمواضعات الخطابية.

ب-2- عند أوركيوني Orcchioni: يشمل الضمني الافتراضات والمضمنات وتسميه المضمر، لا الضمني لكنهما بالمعنى نفسه. فتقول: " وتعتبر الافتراضات والمضمنات بمثابة المعلومات المدسوسة الخفية، أي أنها تكون مزودة بملاءمة تواصلية أقل شأنا من تلك التي تتمتع بها المعلومات البينة ". [1]

وتعرف الافتراضات بأنها: "تنتج تلقائيا من صياغة القول التي تكون مدونة فيه بشكل جوهري بغضّ النظر عن خصوصية النطاق التعبيري الأدائي ". [2]

أما المضمنات : " فتضم كل المعلومات القابلة للنقل عبر قول معين، والتي يبقى تفعيلها خاضعا لبعض خاصيات السياق التعبيري الأدائي ". [3]

يمكن توضيح الافتراض عن طريق المثال الآتي: لقد أقلع بيار عن التدخين[4]، فالمفترض: أنه كان يدخن سابقا.

أما المضمن، فنطرح المثال الآتي لتوضيحه: إنها الساعة الثامنة. فإنها بحسب ظروف فعل قولها تضمن معنى " أسرع" أو "لا تستعجل" على حد سواء. [5]

ب-3- التداولية العرفانية (نظرية سبربر وولسون Sperber& Wilson):

إن صاحبي هذه النظرية يميزان في الضمني بين التصريحات (L'explicitations) والتضمينات (L'implicitations)[6].

1- أوركيوني، المضمر، ص:44-45.

2- نفسه، ص:48.

3- نفسه، ص:74.

4- نفسه، ص:49.

5- نفسه، ص:75.

6- جاك موشلر آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص:126. وللتمثيل للتصريحات والتضمينات، يرجع إلى جزئية الاستدلال من هذا الفصل.

فالتصريحات: تكون فرضيات مستخلصة من قول صريحة إن كانت نتيجة من نتائج صورته المنطقية المسجلة فيه (أي القوة المتضمنة في القول) [1].

والتضمينات: تعتبر كل فرضية نستخلصها من قول لم يقع إبلاغها إبلاغا صريحا فرضية مضمنة.[2]

ويرى مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي أن التفريق بين نوعي الضمني عند سبربر وولسون هو أقرب إلى طريقة ابن الحاجب (ت646هـ) في دراسة المعنى في كتابه "مختصر المنتهى الأصولي"، فيقول: " ... والظاهر أن هذا التفريق أقرب إلى طريقة ابن الحاجب الذي ضيق معنى المفهوم، وأخرج المنطوق غير الصريح منه على نحو يتسم بالدقة والوضوح، يتميز فيه المفهوم من غيره من المعاني ...". [3]

وصورن الباحث تصنيفات المعنى عند ابن الحاجب على النحو الآتي[4]:

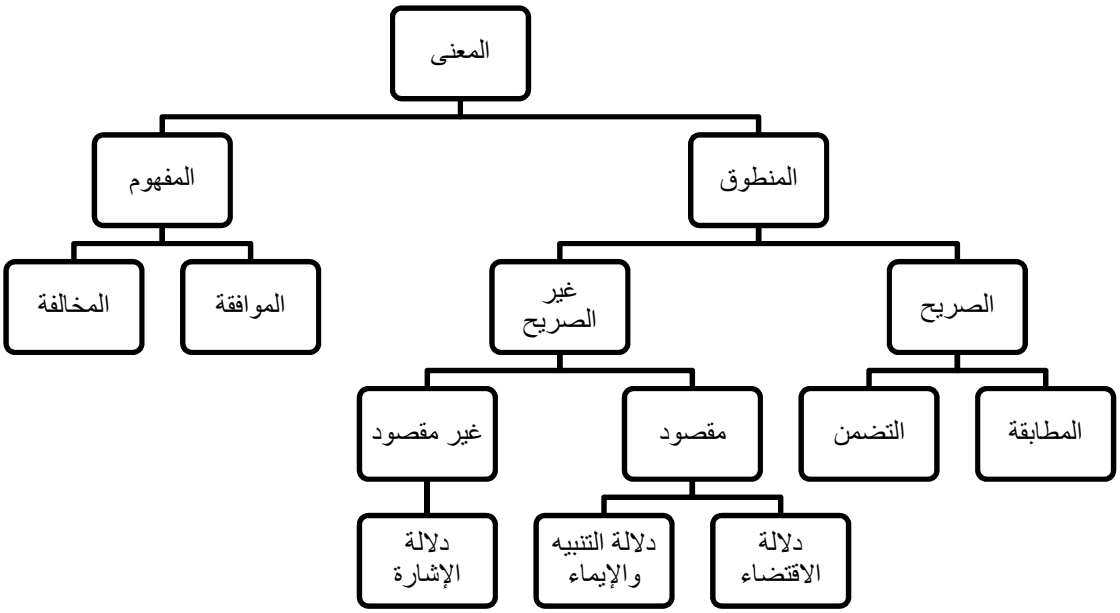

شكل رقم: 02

وعلى ذلك، فالتصريحات عند سبربر وولسون هي بمثابة المنطوق غير الصريح عند ابن الحاجب. والتضمينات عندهما هي بمثابة المفهوم عند ابن الحاجب.

فهل للحذف هنا علاقة بالمنطوق والمفهوم؟

1- جاك موشلر آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص:104.

2- نفسه، ص:105.

3- مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2004، ص:53.

4- التصنيف الموضح أعلاه هو دمج للشكلين (3) و (4) في المرجع نفسه، ص:54 و58.

سبق وأن تطرقنا لعلاقة الترادف بين الحذف والاقتضاء عند الأصوليين، وابن الحاجب واحد منهم، فالاقتضاء عنده هو منطوق غير صريح كما يوضحه الشكل السابق. ويعرفه ابن الحاجب بما يلي: " ما يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية " [1].

فعدم تقدير كلام محذوف يترتب عليه كذب المتكلم، وهو ينقض مبدأ هاما في التخاطب وأصلا من أصوله هو الصدق. وقد ينقض انسجام الخطاب من جهة صحته عقلا أو شرعا.

أما علاقة الحذف بالمفهوم، فهي تكمن في كون المحذوف كلاما غير مذكور يدل عليه دليل مقالي أو حالي أو عقلي، والمفهوم علامة ضمنية ليست بمنطوقة، بل هي ماثلة في ذهن المتلقي مدركة بواسطة العقل.

فقد عرفه إمام الحرمين الجويني (ت478هـ) بما يلي: " وأما ما ليس منطوقا به، ولكن المنطوق به مشعر به، فهو الذي سماه الأصوليون المفهوم " [2].

ويعرفه الآمدي(ت631هـ): " ما فهم من اللفظ في غير محل النطق " [3].

أما ابن الحاجب(ت646هـ)، فيعرفه بـ:" ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق " [4].

فالمفهوم عند الجويني والآمدي، مفهوم من اللفظ أو مشعر به، فهو على ذلك متعلق بالمدلول. أما ابن الحاجب، فالمفهوم متعلق عنده بالدلالة، وبهذا يكون المفهوم معنى غير منطوق دلّ عليه اللفظ بواسطة السياق.

فالنهي عن قول أف للوالدين يفهم منه تحريم ضربهما وقتلهما، ... يقول في ذلك أبو حامد الغزالي: " ...فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده كفهم تحريم الشتم والقتل والضرب من قوله تعالى:﴿ **فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا**﴾[5]" [6].

فنقاط التشابه بين المحذوف والمفهوم في كون كل منهما غير منطوق، يدل عليه اللفظ وسياق الحال. ومع ذلك فهما يفترقان في جزئيات أخرى.

1- ابن الحاجب، مختصر المنتهى الأصولي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 172/2.

2- الجويني، البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم الديب، قطر، ط:1، 1399هـ، 448/1.

3- الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:2، 1402هـ، 66/3.

4- ابن الحاجب، مختصر المنتهى الأصولي، 171/2.

5-الإسراء/23.

6- أبو حامد الغزالي، المستصفى، 497/2.

وفي استقصاء الدراسة لهذه المفاهيم والمصطلحات في التراث النحوي والأصولي، وفي الدراسات اللغوية الغربية المعاصرة، في ذلك تمحيص وتدقيق وتجلية لمسار مقاربة التأويل التداولي، باعتبار تلك المصطلحات مسالك غير مباشرة للتدليل، مدارها على صرف الخطاب عن معناه الظاهر إلى آخر يحتمله.

ثالثا: التعريف بالكفاءات التأويلية:

1- التعريف بالكفاءة في اللغة والاصطلاح:

1 – 1 – التعريف بالكفاءة لغة:

1 – 1 – 1 – جاء في المعجم الوسيط:

" الكفء: المماثل، القوي، القادر عل تصريف العمل.

الكفاءة: المماثلة في القوة والشرف ومنه الكفاءة في الزواج أن يكون الرجل مساويا للمرأة في حسبها ودينها وغير ذلك.

الكفاءة في العمل: القدرة عليه، وحسن تصريفه ".[1]

وعليه، فالكفاءة في اللغة تجمع بين القدرة وحسن التصرف، ولا يكون كفءً من كانت له قدرة دون حسن تصرف أو العكس.

1-1-2- أما الكفاءة لغة من المنظور الغربي:

فقد وردت (كاسم)" competence " بمعنى: امتلاك القدرة أو المهارة التي تحتاجها.

- أما" competent" (كصفة) بمعنى كفء، مقتدر[2].
- و" competently"(كحال، كظرف)وتعني باقتدار، بكفاءة.

والمهارة التي أشار إليها التعريف في قاموس أكسفورد هي بمعنى إحكام العمل والحذق فيه، وحسن تصريفه، وعليه فالكفاءة في المفهوم الغربي والمفهوم العربي تلتقيان من الناحية اللغوية.

1- المعجم الوسيط، تأليف جماعة من الباحثين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط:2 ، 1و842/2.

2- قاموس أكسفورد الحديث (انجليزي - انجليزي – عربي)، جامعة أكسفورد، طبعة موسعة، ص: 157.

1-1-3- التعريف بالمصطلحات الآتية: اللسان، التداول، الاستدلال في اللغة:

1-1-3-1- اللسان: " من لَسِنَ يلسن يقال لَسِنَ فلان لسنا: فصح وبلغ فهو لَسِن. اللسان: جارحة الكلام، جمعه ألسنة وألسن ، ولُسن.ويكون بمعنى اللغة وفي التنزيل العزيز:﴿**فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ**﴾[1]؛ وبمعنى الخبر، والرسالة، والحجة والثناء الحسن الباقي قال تعالى: :﴿**وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآَخِرِينَ** ﴾[2].[3]

1-1-3-2- التداول: وردت مادة " دول " في عدة معاجم لغوية من بينها لسان العرب، والقاموس المحيط وهي متأتية من دَوَلَ يتداول دَوْلا ودُولا وتداولا. وهي تدور حول معنى الانتقال من حال إلى حال: "الدولة: انقلاب الزمان"،"الدَوْل: انقلاب الزمان، الدَولُ: لغة في الدلو. انقلاب الدهر من حال إلى حال"[4]

وفي لسان العرب:

" تداولته الأيدي، أخذته هذه مرة وهذه مرة (الانتقال من هذه إلى تلك)، دالت الأيام، دارت، والله يداولها بين الناس.وبمعنى الغلبة: الإدالة: الغلبة: تدال عليهم ويدالون علينا " .[5]

1-1-3-3- الاستدلال:

الاستدلال: مصدر للفعل استدل الذي مجرَّده دلَّ.

ودلَّ عند ابن فارس في مقاييس اللغة: " الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بإمارة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء. فالأول قولهم: دَلَلْتُ فلانا على الطريق. والدليل الأمارة في الشيء، وهو بين الدَّلالة والدِّلالة.

والأصل الآخر قولهم: تدلدل الشيء، إذا اضطرب ".[6] إذا كان دل، إبانة الشيء بأمارة، فاستدلّ: هو طلب الإبانة عن الشيء بأمارة.

1- مريم/97.
2- الشعراء/84.
3- المعجم الوسيط، ص: 876-877.
4- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص: 1001،1000.
5- ابن منظور، لسان العرب، 252/11.
6- ابن فارس، مقاييس اللغة، 260/2.

– ويعرفه الشريف الجرجاني في التعريفات: " الاستدلال هو طلب الدليل أو تقرير الدليل لإثبات المدلول ".[1]

– ويعرفه أبو هلال العسكري: " الاستدلال هو فعل المستدل، وهو طلب معرفة الشيء من جهة غيره بخلاف مدلول النظر، الذي هو طلب معرفة الشيء من جهته من وجهة غيره، فهو أعم منه وأشمل".[2]

1-2- تعريف الكفاءة اصطلاحا: ورد مصطلح الكفاءة في فروع علمية مختلفة نذكر منها:

1-2-1- الكفاءة من جهة النحو التوليدي التحويلي: هي القدرة الضمنية المجردة، وهي الآلية اللغوية التي ينتج بها المتكلم كلامه[3] فهي كفاءة مرتبطة بالبنية العميقة، وقد أعاد تشومسكي في كتاباته الأخيرة النظر في مفهوم مصطلح الكفاءة وحصره في نوعين: [4]

أ – الكفاءة النحوية:" Grammatical Competence ": وهي تتصل بنظرية تركيب الجملة والمعرفة بالقواعد النحوية.

ب – الكفاءة البراجماتية: " PragmaticCompetence" ": وهي تتصل بالدور الذي تؤديه العوامل غير اللغوية في استعمال اللغة، والقدرة على تأويلها لمعرفة معانيها؛ فإن الإنسان نظريا بإمكانه استعمال ألفاظ وعبارات وجمل كما يحلو له، لكن عمليا يجد نفسه مقيدا بالعديد من القوانين الاجتماعية التي تحكم هذا الاستعمال.[5]

1-2-2- الكفاءة من جهة تداوليات التأويل:

وهي الكفاءة التأويلية: تضم هذه الكفاءة مجموعة من الكفاءات يمتلكها المؤول، ويعمل على تطبيقها مما يجعله قادرا على الحسم في اختيار المقصود الفعلي، من بين ما يحتمل أن يكون مقصودا، وقد عرضها عبد السلام اسماعيلي علوي في مقاله: " في تداوليات التأويل" وهي ثلاث كفاءات: كفاءة لسانية، كفاءة تداولية، كفاءة استدلالية، ويعدها كفاءات للمؤول، تتضافر لقيام التأويل.

1- الجرجاني، التعريفات، تح: نصر الدين تونسي، شركة القدس المتحدة، القاهرة، ط:1، 2007م، ص: 40.

2- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: عماد زكي البارودي، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، د.ط، 2010م، ص: 73.

3- مسعود صحراوي، من التنظير التداولي إلى التطبيق النحوي علاقة البنية بالوظيفة في دلائل الإعجاز ضمن كتاب " التداوليات وتحليل الخطاب "، بحوث محكّمة تأليف جماعة من الباحثين، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط:1، 2014م، ص: 669.

4- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2003م، ص: 151.

5- نفسه، ص: 152.

1-2-2-1- الكفاءة اللسانية Compétence Linguistique:

تعني أن يكون المؤول عالما باللغة المستعملة صوتا، وصرفا، وتركيبا، ومعجما، وامتلاك كفاءة تأويلية في هذا المستوى يعني اكتشاف مؤشرات التأويل اللسانية، وهي تسجيل خلل بنظام اللغة على مستوى الصوت،الصرف، التركيب أو المعجم، والمؤول ذو كفاءة لسانية هو من يكون قادرا على اكتشاف الخلل في نظام اللغة في أي مستوى من مستوياته.[1]

هذه المعارف اللسانية هي معارف وضعية تكون تأسيسية بالنسبة للمرسل ومعيارية بالنسبة للمؤول يحتكم إليها في معالجة خطابات المرسل.

1-2-2-2- الكفاءة التداولية Compétence Pragmatique:

تعني امتلاك نوعين من المعارف[2] معارف متعلقة بواقع حال وملابسات التخاطب وهي معارف موازية ومعارف متعلقة بواقع التجربة الإنسانية المشتركة، وهي معارف سابقة وبذلك: فالكفاءة التداولية تقوم على كفاءتين[3]: كفاءة سياقية حالية، وأخرى موسوعية.

1-2-2-2-1- الكفاءة السياقية الحالية Compétence context-situationnelle:

تهتم بالسياق المقامي(*) باعتباره دعامة أساسية وضرورية لإقامة التأويل " وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ".[4]

كما تسمح الكفاءة السياقية باكتشاف مؤشرات تتعلق بالأنا، والأنت، وهيئات الحضور في الزمان، والمكان، وهي مؤشرات تدعو إلى التأويل كلما بعثت على إلحاق متغيرات قصدية.

1- عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص: 109.

2- نفسه، ص: 110.

3- نفسه، ص: 110.

(*) – السياق المقامي: فيه دمج لما هو لساني ومقامي (غير لساني)، فإذا قلنا: سياق المقام " contexte de situation أو سياق الموقف الاتصالي يعني عند "Jean Dubois" المعطيات التي يشترك فيها المرسل والمتلقي حول المقام الثقافي والنفسي، والتجارب المشتركة بينهما، والمعارف الخاصة بكل منهما "، ينظر: Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, Larousse – bordas ,paris, 2002, p:116.

4- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، 200/2.

1-2-2-2-2- الكفاءة الموسوعية Compétence Encyclopédique:

تمثل المعارف المشتركة السابقة التي يكتسبها الفرد عبر تجربته الفردية، أو يستفيدها من مكتسبات التجربة الجماعية. والكفاءة الموسوعية تتعلق بالكفاءة السياقية الحالية من حيث كون الأولى هي تراكم لمعطيات الثانية.[1]

1-2-2-3- الكفاءة الاستدلالية Compétence Inférentielle :

إذا كانت الكفاءة اللسانية والتداولية تثبت قيام الحاجة للتأويل من خلال اكتشاف الخروقات اللسانية والتداولية، فإن الكفاءة الاستدلالية تمكّن المؤول من الانتقال من عدم الملاءمة إلى الملاءمة بموجب عمليات استدلالية. وعليه فالكفاءة الاستدلالية تربط بين ما يعرضه المرسل وبين ما توفر بموجب الكفاءة اللسانية والتداولية، من أجل الوصول إلى المعنى المقصود.

إنّ إجراء كهذا على خطاب ما يعنى تأويله، وإن القدرة على هذا الإجراء تعني القدرة على الاستدلال، وهو ما تعنيه الكفاءة الاستدلالية. ومن ثم، فالتأويل يقوم على ثلاثة أنواع من الكفاءات: كفاءة لسانية معيارية وكفاءة تداولية معرفية، وكفاءة استدلالية عملية.[2]

وهذه الكفاءات تتداخل[3] في الملفوظ الواحد، وواقعيا لا يمكن الفصل بينها إلا منهجيا عند التطبيق.

2 – العلوم المتعلقة بمصطلح الكفاءة:

إنّ الكفاءة التأويلية التي تم " تعريفها بأنواعها الثلاثة: كفاءة لسانية، كفاءة تداولية، كفاءة استدلالية مرتبطة بهذه العلوم. وصيغ كل مصطلح على شكل مركب وصفي " كفاءة لسانية " " كفاءة تداولية "، و "كفاءة استدلالية ". فكان من الضروري التعريف بهذه العلوم.

2 – 1 – اللسانيات (علم اللسان): هو العلم الذي جعل من اللغة موضوعه الوحيد فيما ذهب إليه دوسوسير في خاتمة محاضراته قائلا: " إن موضوع اللسانيات الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن

1- عبد السلام إسماعيلي علوي، " في تداوليات التأويل "، ص: 110.
2- نفسه، ص: 110 ، 111.
3-ينظر: أوركيوني، المضمر،ص: 535.

Jacques Moeschler, « L'implicite et l'interface sémantique-pragmatique : où passe la frontière ? » , URL : http://journals.openedition.org/corela/6571 ; DOI : https://doi.org/10.4000/corela.6571,D:27/05/2021.

أجل ذاتها "[1]؛ أي دراسة اللغة دراسة موضوعية علمية وداخلية ويكون بذلك قد فصل بين اللغة والكلام، ومن ثم فصل بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام. اهتم بالأولى وجعلها وُكده، وأرجأ الثانية لأن الكلام من سماته التعدد والتلون والتنوع، واستبعد دراسته على مستوى الوصف والتحليل بحجة أن دراسته تستدعي تدخّل علوم كثيرة، فيقول: " يمكننا الاحتفاظ باسم اللسانيات لكل من اللغة والكلام، والحديث عن لسانيات الكلام، ولكن ينبغي عدم التباسها مع اللسانيات التي موضوعها الوحيد هو اللغة".[2]

وإن كانت ثنائية دوسوسير اللغة / الكلام لا تشير بشكل واضح إلى مصطلح الكفاءة بمعناه المعروف التمكن من اللغة والقدرة على استعمالها، مما جعل تشومسكي يقترح ثنائية أخرى تعبر عن هذا المفهوم هي ثنائية الكفاءة / الأداء، فالطرف الأول من الثنائية " يطلق على القدرة الكامنة في ذهن متكلم اللغة على إنتاج عدد غير محدود من جمل اللغة وفهمها ".[3]

وتختبر هذه الكفاءة " بمدى قدرة المتكلم على اكتشاف الأخطاء على المستويات اللغوية المختلفة

(الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية) واكتشاف مواطن اللبس في الجمل اللغوية "[4] فكلما زادت قدرته على اكتشاف الأخطاء والتمييز بين المعاني المتعددة دل ذلك على تمكنه من اللغة. أما الأداء " فهو التحقق الفعلي للكفاءة عند التخاطب باللغة "[5] وبناء على ذلك، فإن كل أداء يستلزم انتقالا من حيز الوجود بالقوة (القدرة الكامنة) إلى حيز الوجود بالفعل (الوجود الحسي والفعلي).

2 – 2 – التداولية:

هي علم تواصلي جديد، يعالج كثيرا من ظواهر اللغة ويفسرها، ويساهم في حل المشاكل اللغوية حتى سميت بسلة مهملات اللسانيات.[6]

ويشارك في إزالة معوقات التواصل، إضافة إلى ذلك فإنّ الباحثة "فرانسوازأرمينكو" ترى التداولية هي إجابة عن أسئلة من قبيل: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ لماذا نطلب من جار

1- دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي، مجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د.ط، 1986، ص: 280.

2- نفسه، ص: 33.

3- محمّد محمّد يونس علي، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى (نحو بناء نظرية المسالك والغايات)، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط:1، 2016، ص:29.

4- نفسه، ص: 29.

5- نفسه، ص: 30.

6- ينظر هذا المفهوم لدى جورج يول، التداولية، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط: 1، 2010م، ص:23.

لنا حول المائدة أن يمدنا بكذا بينما يظهر أنه في إمكانه ذلك؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم؟ ومع من؟ ...[1]

والذي ساعد التداولية على الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها كونها تنتمي إلى مجالات مفاهيمية متداخلة نذكر منها: قواعد التخاطب، آليات الاستدلال، والاستلزام التخاطبي، وعمليات الإنتاج والتأويل، وظروف الاستعمال...[2]

كما يؤكد العلماء على كون التداولية تمثل جسرا يربط علوم مختلفة مثل الفلسفة التحليلية، اللسانيات، علم النفس المعرفي، وعلوم التواصل ... وعليه فمن العسير إيجاد تعريف جامع مانع لها، لأنها تداوليات وليست تداولية واحدة. ومع ذلك، فقد حصل إجماع على أن تكون علما لاستعمال اللغة، يقول جاك موشلر وآن ريبول: " وعلى وجه العموم تعرّف التداولية بأنها دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني الذي تعنى به تحديدا اللسانيات".[3]

وحدد مجال دراسة التداولية باستعمال اللغة، ذلك " أن بعض الكلمات لا يمكن تأويلها إلا في سياق قولها كما هو الحال في المشيرات الدالة على الزمان والمكان أو الأشخاص، من قبيل: الآن، هنا، أنا ".[4]

ولتوضيح علاقة التداولية باللسانيات نحدد مستوى النظام، ومستوى استعمال النظام فالأول: يتكون من تركيب ودلالة. وترى آن ريبول وزميلها أن التركيب يولِّد الصورة السطحية التي تنتجها قواعد الصياغة الحسنة (قواعد التكوين الجيد)، وتولّد الدلالة صورة منطقية بواسطة قواعد التأليف. ويكوِّن المجموع التركيب (صورة سطحية، وصورة منطقية)، ولا تتم الدلالة اللسانية على ذلك إلا بالدور الذي تقوم به التداولية المتمثل في تقديم تأويل تام للجملة.[5] وهو ما يتم في المستوى الثاني وهو مستوى استعمال النظام.

1- فرانسوازأرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، د.ط، 1986م، ص: 03.

2- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) ، دار الطليعة، بيروت، ط: 1، 2005م، ص: 17.

3- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 21.

4- نفسه، ص: 21.

5- نفسه، ص: 30.

والرسم الموالي يوضح ويلخص ما سبق:[1]

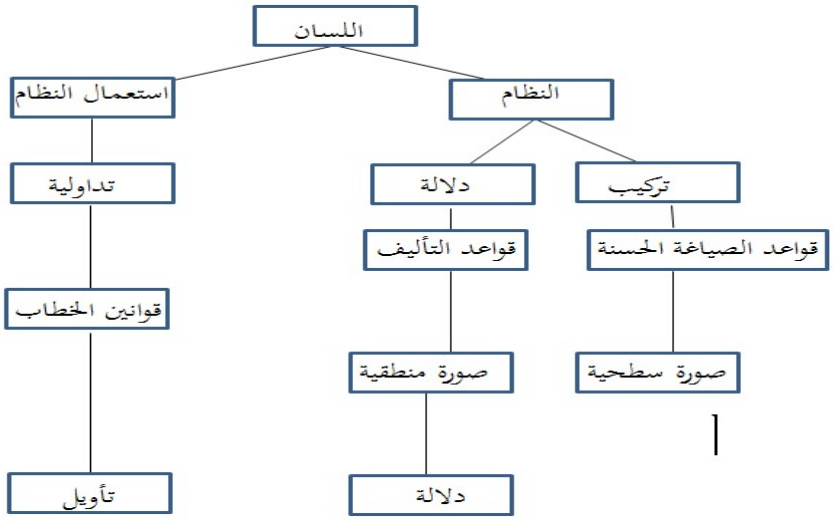

شكل رقم: 03

والتداولية تتجاوز الدراسة البنيوية للغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين، لذلك صاغ الجيلالي دلاش تعريفا لها كالآتي: " تخصّص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم، وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث ".[2]

2-2-2- أهم النظريات التداولية: تقع في ثلاث مجموعات:

2-2-2-1- النظريات الخطية: يرجع جاك موشلر وآن ريبول هذه النظريات إلى الوضعية الجديدة أو ذات النزعة المنطقية في تحليل اللغة، موريس (1938)، وكرناب (1942)، بيرس (1914)، وهي تذهب إلى أن أي نظام من العلامات قائم على المكونات التالية:

- **التركيب:** وموضوعه دراسة العلاقات بين العلامات.
- **الدلالة:** وتعنى بالعلاقات بين العلامات والمسميات (المراجع).
- **التداولية:** وموضوعها دراسة العلاقات بين العلامات ومؤوليها.

1- ينظر: جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص:30.

2- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: مُحَمَّد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص:1.

ويعد المؤلفان هذا التمييز (التركيب، الدلالة، التداولية) هو منطلق التعريفات الكلاسيكية للتداولية، وقد أفضت هذه التعريفات تراتبية في المعالجة: فالمعالجة التركيبية تسبق الدلالية، وهي بدورها تسبق التداولية. ومخرجات كل مستوى هو مدخلات للمستوى الذي يليه. أما مخرجات التداولية فتصف ما للقول من قيمة عمل. وعليه سمي هذا الضرب من النظريات بالخطي (لأنّ ترتيب المعالجة أساس فيه)، وبالمنظومي لأن كل مستوى قائم بذاته مستقل.[1]

2-2-2-2- النظريات ذات الشكل Y(أو ذات المقلاع):

تعرضت النظريات الخطية لنقد أصحاب التداولية المدمجة[*] الذين يرون أن لا وجود لمعالجة خطية للقول، بل يوجد جمع بين المعلومات اللغوية (المنتمية إلى المكون اللغوي) والمعلومات غير اللغوية (المنتمية إلى المكون البلاغي).

فوحدة المعالجة عند هذا الفريق هي الجملة. والدلالة هي التي توفر معالجته اللغوية وينتج عن الجمع بين دلالة الجملة، والمعلومات غير اللغوية " معنى القول " الذي هو حصيلة المكون البلاغي. مُثّل لهذا الضرب من النظريات بخطاطة ذات الشكل "Y" المأخوذة عن بروندونر(berrendonner 1981) .[2]

ويعتبر صابر الحباشة هذه النظريات هي نظريات تأليفية في دراسة المعنى فهي تضيف المعنى السياقي إلى المعنى الحرفي. ويأخذ مثالا على ذلك، ويدرس انطباق النظرية عليه: المثال: قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾[3].

المدلول الحرفي " البدائي" الصريح ⟵ إشارة إلى كتاب بعيد (المكون اللساني).

الدلالة الضمنية للتلفظ ⟵ جعل البعد ذريعة إلى التعظيم (المكون غير اللساني "الكتاب عظيم")

1- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 41.

(*) – التداولية المدمجة: وَسَم هذا المصطلح أعمال أ. ديكرو و انسكومبر، وتشمل نظريتهما في الحجاج والتي تهدف إلى الدفاع عن أطروحتين: الأولى تدافع عن تصور لا وصفي مفاده أن الأقوال لا تبلّغ حالات الأشياء في الكون، بل تبلّغ أعمالا أي أعمالا لغوية من قبيل: الأمر، الوعد، التمني، الإخبار، الحجاج. والثانية: الإحالة الانعكاسية (الإحالة الذاتية) للمعنى ويمكن تلخيصها في أنّ " معنى قول ما هو صورة من عملية إلقائه" ينظر: نفسه: ص35.

2- نفسه، ص: 42.

3- البقرة/02.

وفي بعض المعارف المشتركة بين المتخاطبين: ما هو بعيد هو عظيم نحو الأفلاك (الشمس، القمر،...)، وبذلك فالحصيلة الدلالية للملفوظ هي جماع الدلالة اللسانية للملفوظ ذاته، وبعض المعارف المشتركة بين المتخاطبين.[1]

2-2-2-3- النظريات العرفانية(*):

ينتمي هذا النوع من النظريات في التداولية إلى الاتجاهات العرفانية فيها، وهو يعارض النظريات الخطية، والنظريات ذات الشكل Y. والنظرية العرفانية صيغة من صيغ التداولية الجذرية(**) وأكثر النظريات تمثيلا لهذا الإتجاه هي "نظرية المناسبة" أو " الملاءمة" لـ" سبربر " (1986)، و "ولسون" (1989).

وتعد نظرية تداولية معرفية تأتي أهميتها التداولية من أمرين:[2]

* أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية.

* أنها تبيّن موقعها بدقّة من اللسانيات، وخصوصا موقعها من علم التراكيب، ويرى مسعود صحراوي أن السبب في ذلك يعود إلى كونها تدمج مشروعين معرفيين وتمتح منهما:[3]

الأول: مستمد من مجال علم النفس المعرفي، خاصة النظرية القالبية لفودور (fodor) 1983.

الثاني: يستفيد من مجال فلسفة اللغة، وبخاصة نظرية غرايس الحوارية (1975) وتفترض نظرية "سبربر"و"ولسون" أن حصيلة نظام المعالجة اللغوية تمثله صورة منطقية توافق تأويلا للقول جزئيا وغير تام، ولا يكون التأويل تاما إلا حين تسند التداولية مرجعا إلى المتغيرات، وتسند قوة متضمنة في القول إلى القول، وترفع اللبس عنه، وتثري الصورة المنطقية إما في مستوى التضمين، وإما في مستوى التصريح.[4]

والرسم الموالي يوضح ما سبق :[5]

1- صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، ص: 57.

(*) – العرفانية: مأخوذة من العرفان-وبصفة أعم المعرفة، وهو موضوع علم حديث يسمى علم النفس العرفاني (المعرفي)، يهتم بالطريقة التي يشتغل بها الفكر البشري. ينظر: جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 565.

(**) – التداولية الجذرية: وهي تعني أن التداولية ليست مدمجة في الدلالة، بل هي مفصولة عنها. فهي تداولية تصف الجوانب غير الصدقية من المعنى، وهي كما عرفها غازدار: التداولية = المعنى – شروط الصدق. ينظر: نفسه، ص36، 37.

2- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص:49، 50.

3- نفسه ، ص: 50.

4- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 44.

5- نفسه، ص: 45. (مع تعديل بسيط في الشكل).

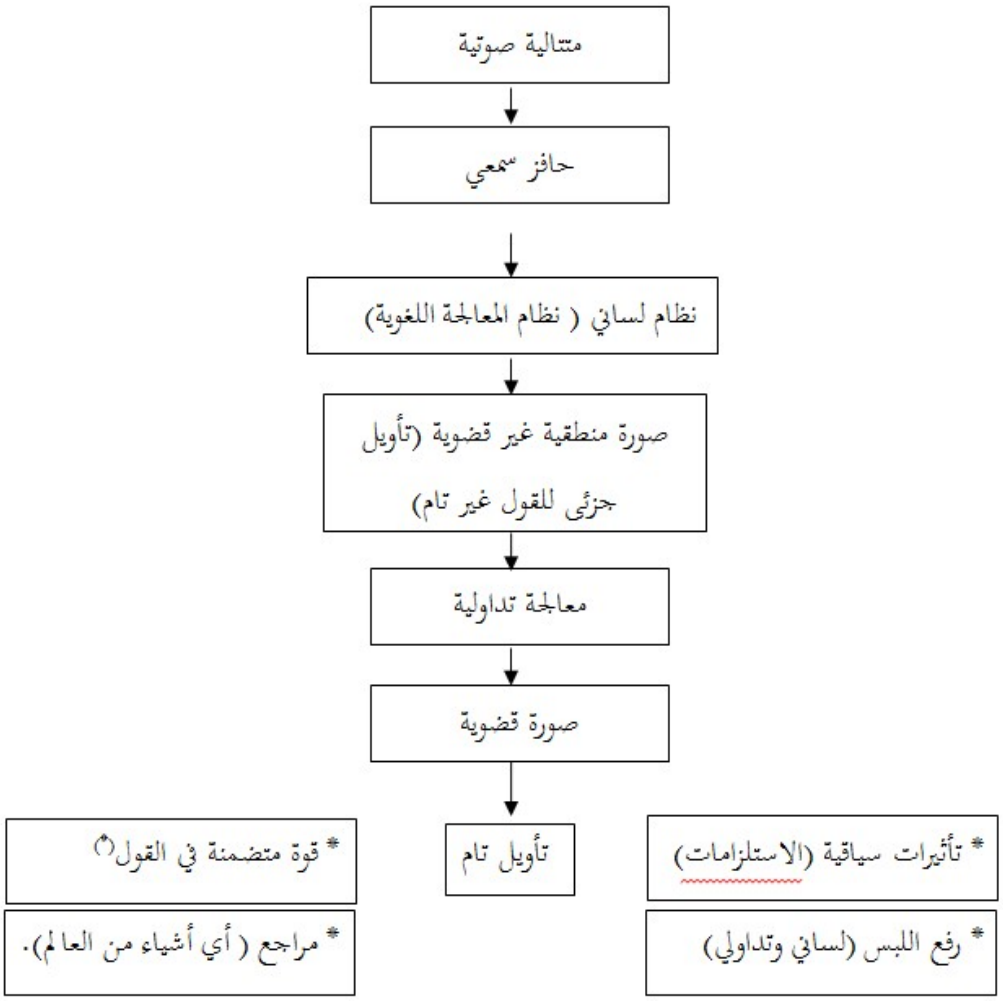

الشكل رقم: (4)

(*)- تشرح لاحقا في نظرية الأعمال اللغوية.

2-2-2-1-1- نظرية الأعمال اللغوية:

* كانت بداية تطور التداولية بنظرية الأعمال اللغوية التي ظهرت مع جون أوستين وتطورت على يد " جون سيرل" وبعض فلاسفة اللغة بعده.

* انطلق أوستين Austin من تمييزه بين الإخباريات والإنشائيات من الأقوال فالأولى يمكن وصفها بالصدق والكذب؛ أما الثانية فلا تنطبق عليها هذه المعايير ذلك أنها : [1]

أ – لا تصف، ولا تنقل، ولا تقرر شيئا، وليست صادقة أو كاذبة.

ب – إن النطق بالجملة يعني إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه ...

ويرى أوستين أن الأقوال الإنشائية تعود إلى فعل شيء ما فقط بمجرد التلفظ بها. واهتم بالظروف المناسبة لنجاح القول الإنشائي وجعل ثنائية النجاح والإخفاق للقول الإنشائي في مقابل الثنائية التقليدية الصدق والكذب للأقوال الوصفية ووضح ذلك بأمثلة منها:[2]

أ – نعم (أقبل بها) يطابق القول (اتخذ هذه المرأة زوجة شرعية) عندما تقال نعم أثناء مراسيم حفلة الزواج.

ب – أهب وأوصي بساعتي لأخي (كما يمكن أن نقرأها بوصية)، فالإجابة بنعم في المثال الأول لا يعني وصف القيام بالفعل، ولا إثبات القيام به بل نطق الجملة هو إنجازها وإنشاؤها[3]على حد تعبير أوستين.

وكذلك الشأن في المثال الثاني، واشترط في ذلك توفر المناسبة المخصوصة أو المقام. فالمناسبة المخصوصة أو المقام في المثال الأول (مراسيم حفل الزفاف) وفي الثاني (الوصية مقروءة أو مكتوبة). وسمى هذه الأفعال إنجازية أو إنشائية، " والإنشاء مشتق من فعل أنشأ، وهو في الانجليزية يدل على إحداث التلفظ وهو إنجاز الفعل.[4]

1- أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام) ، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ط، 1991، ص:16.

2- نفسه، ص: 16.

3- نفسه، ص: 17.

4- نفسه، ص: 17.

حاول أوستين Austin فيما بعد إيجاد تمييز آخر يمكّنه من الفصل بين الخبر المحض، والإنشاء، فاقترح اختبارا نحويا مفاده أن الأقوال الإنشائية تكون مسندة إلى المتكلم المفرد في المضارع المرفوع الدال على الحال المبني للمعلوم نحو: أعِدُ، آمُرُ، أعتذرُ، ...

وقاده هذا الاختبار إلى تقسيم الإنشاء إلى إنشاء صريح، وإنشاء أولي (ضمني)، يقول أوستين " من ذلك النوع الذي سنطلق عليه فيما بعد العبارات الإنشائية الصريحة في مقابل الضمني منها. وأقصد بذلك أنها جميعا تبتدئ أو تنطوي على دلالة صريحة التعبير وبدون غموض مثل قولك: (أراهن، أعد، أوصيب ميراثي)"[1] فالإنشاء الصريح هو كل قول مسند إلى المتكلم المفرد في المضارع الدال على الحال المبني للمعلوم. أما الإنشاء غير الصريح (الأولي) فهو الأقوال التي يمكن تحليلها لإرجاعها إلى البنية النموذجية التي يتصدرها الفعل الإنجازي مسندا إلى المتكلم المفرد المعلوم في زمان الحال.[2]

فثمة أقوال لا تدل على الإنشاء في بنيتها التركيبية، لكنها تدل عليه في معناها الحقيقي نحو: منعرج للدلالة على " منعرج خطير"، "ثور" للدلالة على " احذر ثور"، تمهل، الأسد (عبارة تحذير)، السرعة خطر ...وعليه، فإن أساليب الاستفهام، الأمر، النداء ونحوها في معيار أوستين هي إنشاءات أولية فقولك: اكتب (الأمر) فهذا إنشاء أولي يمكن تحليله إلى آمرك بالكتابة، أو أن تقول اكتب وأنت تقصد الالتماس فيمكن تحليله إلى ألتمس منك الكتابة ..." ولا تستطيع صيغة الأمر وحدها تحديد قصد المتكلم، بل لابد من تحليلها إلى صيغتها النموذجية ليرتفع اللبس ".[3]

وتوصل أوستين Austin في آخر مراحل بحثه إلى تقسيم الفعل اللغوي (العمل اللغوي) إلى ثلاثة أفعال فرعية: فعل القول، الفعل المتضمّن في القول، الفعل الناتج عن القول [4].

*** صيغة نظرية الأعمال اللغوية عند سيرل:**

في نظريته جانبان: جانب فحص شروط نجاح العمل اللغوي، وجانب تصنيفية الأعمال اللغوية. والعمل اللغوي في تعريف سيرل هو إنتاج جملة مستعملة.[5]

1- أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص: 45.

2- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 63.

3- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية تداولية)، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط:1، 2001، ص:495.

4- ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص: 115.

5- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 67.

إن سيرل في تحليلاته لا يهتم إلا بالأعمال المتضمنة في القول[1]وهي تتمثل في إلقاء الاستفهامات وإصدار الأوامر، وتقديم الوعود ...

ويتجلى إسهامه الرئيسي في التمييز داخل الجملة بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حد ذاته، وهو ما يسميه واسم القوة المتضمنة في القول. وما يتصل بمضمون العمل يسميه واسم المحتوى القضوي[2] وهذا التمييز لا يدرك فعليا من الناحية الإعرابية إلا في الإنشاءات الصريحة نحو: [3]

أ – آمرك بأن تغلق النافذة.

ب – أعدك بأن أغلق النافذة.

يمثل الإسناد الأصلي في المثالين (أ) و(ب) واسم القوة المتضمنة في القول أي (آمرك)، (أعدك)

← واسم القوة المتضمنة في القول.ويمثل الإسناد الفرعي واسم المحتوى القضوي أي " أن تغلق النافذة" " أن أغلق النافذة" واسم المحتوى القضوي.

هذا التمييز بين واسم القوة المتضمّنة في القول وواسم المحتوى القضوي يفيد في فهم دلالات الجمل وخاصة التي لها نفس المحتوى القض ويمثل: يدخن زيد كثيرا، هل يدخن زيد كثيرا، يا إلهي ما أكثر ما دخّن زيد.[4]

2-2-2-1-2- نظرية غرايس Grice في الاستلزامات الخطابية:

يحدد العياشي أدراوي مرحلة الفعل اللغوي المباشر من عمل أوستين الذي سبق ذكره إلى خروج مقالة غرايس(1975) التي مثلت البداية الحقيقية لتناول ظاهرة الفعل اللغوي غير المباشر.[5]

إذا كان غرايس باشتغاله بأفعال اللغة غير المباشرة كما أثارها سيرل[6]؛ فإنّه أولى كل اهتمامه في أبحاثه إلى أصول الحوار، وسعى إلى بسط الأسس العامة له، وذلك بتحديد القواعد العامة التي يتعين الانضباط

1- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص:70

2- نفسه، ص: 68.

3- نفسه، ص: 68.

4- نفسه، ص: 68.

5- ينظر: عياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، ط:1، 2011، ص: 94.

6- تطرق سيرل إلى تحليل الأعمال اللغوية غير المباشرة و الاستعارات للمزيد يرجع إلى فيليب بلانشيه ، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ص: 63 وما بعدها.

بها أثناء التحاور عند إنجاز جملة ما وحسب المقام الذي أنجزت فيه، نكون قد أنجزنا فعلين لغويين أحدهما فعل لغوي مباشر (دلالة لغوية مباشرة)، والثاني: فعل لغوي غير مباشر (دلالة لغوية غير مباشرة).

مثال ذلك: قوله تعالى:﴿**رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّاب**﴾[1]؛ فالآية الكريمة تنجز فعلين لغويين مباشرين: الأمر والنهي. يستدل عليهما بقرائن بنيوية هي: (لا الناهية) وصيغة (افعل). غير أن المنجز للآية في السياق القرآني الذي وردت فيه ينجز فعلا لغويا غير مباشر مشتق من المعنيين الأصليين وهو معنى "الدعاء" وهي الظاهرة التي سماها " غرايس" " بالاستلزام الحواري " وأصبح يميز في نظرية الأفعال (الأعمال) اللغوية بين القوة الإنجازية الحرفية، والقوة الإنجازية المستلزمة. أما الأولى فهي القوة المدركة مقاليا، تدل عليها صيغة الفعل (كفعل الأمر، أداة النهي، التنغيم، فعل إنجازي، مثل: سأل، التمس، وعد ...)[2]، والثانية قوة إنجازية مدركة مقاميا، تستلزمها الجملة في سياقات مقامية معينة، ولا قرائن بنيوية تدل عليها في صورة الجملة.[3]

ومنه، فالآية المذكورة آنفا تحمل بالإضافة إلى قوتيها الإنجازيتين الحرفيتين (الأمر والنهي)، قوة إنجازية مستلزمة مقاميا وهي " الدعاء"، وعليه فالآية تحمل مستويات دلالية ثلاثة: [4]

1- المحتوى القضوي: أي مجموع معاني المفردات التي تكون الآية.

2- القوة الإنجازية الحرفية: الأمر والنهي.

3- القوة الإنجازية المستلزمة: الدعاء.

اقترح "غرايس" للانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللغوي غير مباشر مبدأ وقواعد متفرعة عنه. هذا المبدأ عرف بمبدأ التعاون " وهو أول مبدأ تداولي للتخاطب ذكره " غرايس" لأول مرة في دروسه المرقونة بعنوان: "محاضرات في التخاطب" ثم ذكره ثانيا في مقالته الشهيرة: " المنطق والتخاطب ".

* وصيغة هذا المبدأ كالآتي:[5] ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه.

1- آل عمران/ 08.

2- عياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص: 95.

3- نفسه، ص:96.

4- نفسه، ص:96.

5- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 232.

فهذا المبدأ يوجب تعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحديث قد يكون محددا قبل دخولهما في الحديث أو يحصل تحديده في أثنائه.

*** قواعد التخاطب المتفرعة على مبدأ التعاون:**

فرّع غرايس على مبدئه في التعاون قواعد تخاطبية مختلفة قسّمها أربعة أقسام، يندرج كل منها تحت مقولة مخصوصة وهي: الكم، الكيف، الإضافة، (أو العلاقة)، الجهة، وهذه الأقسام الأربعة من قواعد التخاطب هي: [1]قاعدتا كم الخبر، وهما:

أ- لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

ب- لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

قاعدتا كيف الخبر، وهما:

أ- لا تقل ما تعلم كذبه.

ب- لا تقل ما ليست لك عليه بيّنة.

قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال وهي:

ليناسب مقالك مقامك.

قواعد جهة الخبر، وهي:

أ- لتحترز من الالتباس.

ب- لتحترز من الإجمال.

ت- لتتكلم بإيجاز.

ث- لترتب كلامك.

* إن هذه القواعد من وجهة نظر " غرايس" تستهدف ضبط مسار الحوار، فباحترام هذه القواعد والمبدأ العام يبلغ المتحاورون مقاصدهم. حيث يفضي كل خروج عن هذه القواعد إلى اختلال العملية

1- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 238- 239.

الحوارية، وفي هذه الحالة على المحاور أن ينقل كلام مخاطبه من معناه الظاهر إلى المعنى الخفي الذي يقتضيه المقام وهو ما تناوله تحت مفهوم " الاستلزام الحواري".[1]

2-3- الاستدلال Inference: إذا كان الاستدلال في اللغة هو طلب الدليل، وتقرير هذا الدليل لإثبات المدلول كما سبقت الإشارة إليه، فما هو الاستدلال في الاصطلاح؟

2-3-1- الاستدلال(*):

وفق المنظور المنطقي: هو " تفكير عقلي بواسطته يتم إنتاج العلم، ولكن هذا الاستدلال لا ينطلق من فراغ بل من معارف سابقة أهمها: المبادئ والتعريفات أو حتى المسلمات الشائعة "[2]

ومن هنا نفهم اهتمام أرسطو بأكثر صور الاستدلال أهمية وهي الصور القياسية، فيعرف أرسطو الاستدلال القياسي بأنه: " قول مؤلف من أقوال إذا سلّم بها لزم عنها بالضرورة قول آخر ".[3]

وكمثال على ذلك: - كل إنسان فان ... قول(1)

- سقراط إنسان ...قول(2)

- إذن: سقراط فان ... نتيجة

وهذا النوع من الاستدلال يعرف بالبرهان، " ويتميز بخصائص صورية: من تجريد وتدقيق وترتيب، ومن بسط للقواعد وتمايز للمستويات واستيفاء للشروط واستقصاء للعناصر "[4]ومجاله الخطابات الصورية، وتكون

1- ينظر: عياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص: 100 وكادة ليلى، المكوّن التداولي في النظرية اللسانية العربية (ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا)، رسالة دكتوراه في علوم اللسان العربي، إشراف: بلقاسم دفة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص:117.

(*) – الاستدلال أنواع كثيرة بحسب الجهة المحددة للعمل به: فهناك الاستدلال النحوي: وينبني على السماع، القياس، الاستصحاب، ...ينظر: تمام حسان، الأصول، ص:66.

الاستدلال البلاغي: هو الانتقال من دال أو ملزوم إلى مدلول أو لازم. وله مميزات تميزه عن غيره من الاستدلالات. ينظر: شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:2، 2010، ص: 22-23.

2- حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي (عناصر استقصاء نظري)، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته (دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة) تأليف جماعة من الباحثين، إشراف: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:1، 2010، ص: 655.

3- نفسه، ص: 655.

4- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2000، ص: 40-41.

علاقاته الاستدلالية قابلة للحساب الآلي[1] ويقابله الاستدلال الحجاجي، ويكون في الخطابات الطبيعية كما تثبته البحوث الحديثة في فلسفة اللغة والتداوليات. لهذا نجد طه عبد الرحمن يفرق بين الاستدلال البرهاني والاستدلال الحجاجي، ويرى أن لكل منهما مجاله الخاص.[2]

الأول: يتناول الموضوعات الاصطناعية (أو بلغة القدماء " الصناعية ") [كالرياضيات، الفيزياء، الإعلاميات].

أما الثاني: فيتعلق بالموضوعات الطبيعية [كالفقه، علم الكلام، اللغويات].

2-3-2 الاستدلال في النظريات التداولية المعاصرة:

من النظريات المعاصرة التي اهتمت بالاستدلال نظرية بول غرايس للاستلزامات الخطابية، وقد سبق التطرق لجانب الاستدلال فيها وهو الاستلزام التخاطبي أو الحواري على اختلاف الترجمة؛ في التعريف بتلك النظرية.

أما غيرها من النظريات التي أولت اهتماما كبيرا بالاستدلال هي نظرية الملاءمة لسبربر وولسون (1986)، (1989)، والذي يقف وراء الاستدلالات في هذه النظرية بعد الحوسبة Computing Dimension، يقول جاك موشلر: " الاستدلالات في المستوى التداولي هي استدلالات سياقية وهي نتيجة لنظام معرفي يتدخل على مستوى الجهاز المركزي للفكر ".[3]

يسمي "سبربروولسون"Sperber and Wilson:" استلزاما سياقيا نتيجة الاستدلال الذي تتكون مقدماته من فرضية سياقية ومن قول"[4]، ويمثل الاستلزام السياقي عند سبربر وولسون " إضافة معلومة جديدة لكونه غير مبتذل" [5].

1- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، ص:36.

2- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، د.ت، ص: 57.

3-JaquesMoeshler , Marques Linguistiques , Interprétation pragmatique et conversation , p : 49

Sur : https :// www.academia . edu /614334 / marques . linguistiques – intrepr % c3%A9tation-pragmatiques –et-conservation D:19/10/2016,h:6:19 .

4- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 101.

5- نفسه ، ص: 103.

يسمي سبربر وولسون بعدي المعني (البعد الحرفي، البعد غير الحرفي) تصريحا بالاستلزامات الخطابية وتضمينا لها .

1- التصريح بالاستلزامات الخطابية: (l'EXPLICITATION)

يتمثل التصريح في تحليل الصورة المنطقية للقول[*]،وذلك بتعيين مراجع للضمائر، والمشيرات المقامية، وتحديد الموقف القضوي للمتكلم ... وباختصار يعني كل إثراء للصورة المنطقية يحصل نتيجة الجمع بين القول وفرضيات مخزنة في الذاكرة قابلة للاستحضار ومسارات استدلالية.[2]

إنّ توضيح الأقوال عند " سبربر وولسون " هو مكون أساسي من مكونات المسار التأويلي التداولي هو مسار يتعلق بتطوير الصورة المنطقية وإثرائها.[3]

2- تضمين الاستلزامات الخطابية: (L'IMPLICITATION)

ينقل المؤلفان جاك موشلر وآن ريبول أن تضمينات القول توافق جملة من الفرضيات الضرورية للحصول على تأويل منسجم مع مبدأ المناسبة، ويميز سبربر وولسون " بين نوعين من التضمينات: المقدمات المضمنة، والنتائج المضمنة.

مثال[4]:

(16) بيير: هل تودين سياقة مرسيدس؟

ماري: لا أود سياقة أي سيارة من السيارات الفخمة.

(17) المرسيدس سيارة فخمة (مقدمة مضمنة بمعرفة موسوعية).

(18) لا ترغب ماري في سياقة سيارة فخمة (توضيح لقول ماري).

(19) لا ترغب ماري في سياقة مرسيدس (نتيجة مضمنة).

(*) وهو لا يوافق على هذا الأساس المعني الحرفي، وإن قابله على مستوى التصنيف، ينظر: نفسه، ص:104.

2- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 104.

3- نفسه، ص: 105.

4- نفسه، ص: 105.

رابعا: بناء المعنى: Construction du sens

إن السؤال بصدد المعنى يقتضي النظر في القضايا المتعلقة بتداوله، أي يقتضي النظر في قضايا التفاعل الإنساني من الإنتاج والتدليل إلى التلقي والتأويل.

وقبل الانتظام في عرض مسألة المعنى وبنائه إنتاجا وتلقيا نعرف ببناء المعنى في اللغة والاصطلاح.

1- بناء المعنى في اللغة:

وردت لفظة بناء في لسان العرب لابن منظور (ت711هـ) بدلالات مختلفة كما يلي: " البناء: المبنيّ، والجمع أبنية، وأبنيات جمع الجمع، واستعمل أبو حنيفة البناء في السفن، فقال يصف لوحا يجعله أصحاب المراكب في بناء السفن: إنه أصل البناء فيما لا ينتمي كالحجر والطين ونحوه.

البناء: لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل.

البناء: واحد الأبنية، وهي البيوت التي تسكنها العرب في الصحراء. وفي حديث سليمان عليه السلام: من هدم بناء ربّه تبارك وتعالى فهو ملعون، يعني من قتل نفسا بغير حق لأنّ الجسم بنيان خلقه الله وركبّه.

وبنى الطعام لحمه يبنيه بناءً: أنبته وعظم من الأكل.

وإنَ أراد البناء الذي هو ممدود جاز قصره في الشعر، وقد تكون البناية في الشرف والفعل كالفعل"[1].

يتضح من خلال هذا النص دلالات أربع للفظة البناء ثلاث منها دلالات مادية: التركيب، الإنبات، لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا.

وأقرب هذه الدلالات إلى بناء المعنى دلالتا: التركيب، والإنبات، وذلك أن المعنى يحمل لغةً دلالات: الإخراج، الإظهار، الإنبات، ينقل ابن منظور عن الإصمعي قوله: "عنوت الشيء أبديته، وعنوت به وعنوته أخرجته وأظهرته، وأعنى الغيث النبات كذلك"[2].

ودلالتا التركيب والإنبات متلازمتان، فلا إنبات إلا بعد تركيب، فالنبات يتركب أولا من عناصر، وبوجود الماء والهواء، يخرج وينبت.

ويقول ابن فارس (ت395هـ) في المقاييس:

1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، 14/94-97.

2- نفسه، 1/103.

" يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ، والدليل على القياس قول العرب: لم تعنِ هذه الأرض شيئاً ولم تعنُ أيضا وذلك إذا لم تنبت"[1].

وهكذا نجد أن لفظتي البناء والمعنى تشتركان في دلالة الإنبات، أي إخراج شيء من مكنون آخر.

وتشتركان أيضا في أن للبناء دلالة معنوية كما له دلالات مادية، فبناء الشرف والكرم والمجد يبنى كما يبنى البناء المادي.

وعليه، فبناء المعنى في اللغة هو معنى يتركب ويبنى من آخر مودع مكنون، كالنبات يخرج بماء الغيث من البذرة.

2- بناء المعنى في الاصطلاح:

إن مناط اشتغال الآلية التأويلية هو الانتقال بالفهم من عروض الإنتاج إلى مقاصد المرسل المنتج للخطاب، ذلك أنه بموجب التفاعل؛ إذا اعتمد الإنتاج على أساليب الخرق، وانتهاك الوضع اللغوي، فإن عملية الفهم تقوم على هدي مما قامت عليه عملية الإنتاج.

وعليه، فعلى المؤول أن ينتقل من ظاهر اللفظ المعروض إلى مقاصد المرسل، فهل معنى الخطاب حينها هو المعنى المنتج من قبل المتكلم أم هو المعنى الذي يحصله المتلقي (المؤول) عن طريق التأويل؟

أم هو المعنى المبني من كليهما عن طريق التفاعل بين التدليل والتأويل؟

للإجابة عن ذلك نستعرض أبرز آراء الباحثين ونناقشها:

2-1 – بناء المعنى عند مُحَمَّد بازي:

إن بناء المعنى في نظر الباحث هو" لحظة ذهنية قائمة على التخمين لإنشاء خطاطات للمعنى تتحدد بما نعرف عن النص، وعن دوائره الكبرى، مثل ظروف الإنجاز وكذا التراكمات النصية التي نمتلكها، أي أننا ننشئ أفقا تصوريا اعتمادا على شبكة من الفرضيات القابلة للإثبات والنفي، وذلك بالاستناد إلى أدلة نصية أو سياقية"[2].

1- ابن فارس مقايس اللغة، 4/149-150.

2- مُحَمَّد بازي، التأويلية العربية (نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط: 1، 2010، ص:141.

ومعنى ذلك أن بناء المعنى عند الباحث يقوم على الافتراض، وهو عين ما ينادي به ديكرو Ducrot في قوله: " إن المعنى هنا شأنه شأن كل واقعة علمية، معنى مبني بواسطة الفرضيات"[1].

ويتم بناء المعنى حسب مُحَمَّد بازي بناءً على مؤشرات نصية أو سياقية مرتبطة بالظاهرة موضوع التأويل، استناداً إلى قوله أيضا في كتابه صناعة الخطاب: " ... يُظهر هذا أن صناعة خطاب التأويل في الثقافة العربية (الشروح الأدبية والتفسير) تتقاطع داخلها كثير من المستويات، وتتطالب الأدوات لوجود أطر معرفية ذات خلفيات متشابهة في التعامل مع النصوص موضوع التأويل، هذه الآليات منطلقها مشيرات نصية توجه الافتراض والفهم ثم التخريجات التأويلية، وعندما لا تفي هذه المستويات النصية بالغرض، ويشعر القارئ شارحا كان أو مفسرا أن ما بناه من معان لا يوصل إلى بناء المعنى المقبول أو الفهم التام، فإنه يستعين بالأخبار والنصوص الموازية والروايات، وكل ما من شانه أن يضيئ ما هو معتم أو غامض"[2].

ثم يميز الباحث بين المعنى المبني عند الإنتاج من قبل المتكلم، والمعنى المبني عند التلقي من قبل المخاطب، فيقول:

" ينتج المعنى ليتلقى، ويتشكل من جديد في أفهام مختلفة، بناء على وسيط نصي، وهو عبارة عن مادة مؤلفة بعناية، واختيارات موجهة من طرف العاني، ويظل هذا النسيج عبر آلياته التدليلية المتباينة المرجع المشترك إنتاجا وتلقيا، إنه المنطلق المتجدد نحو إعادة بناء المعنى وتجليته وصقله"[3].

فالمعنى ينتج من قبل المتكلم، ويكون مقصودا منه لكونه مبنيا على اختيارات موجهة، ويأتي المخاطب أو المرسل إليه أو المؤول ليعيد بناءه ويعمل على تجليته وصقله ثم يوضح الباحث هذين المعنيين بأن يجعل:

- بناء المعنى المنتَج من قبل المتكلم: يتم باعتماد المنتِج لمعايير تأليفية ترفعه إلى مراتب البلاغة الإنتاجية، والتي من أوجب مقوماتها مراعاة المقام واجتناب أسباب الإغماض اللفظية والمعنوية، وتضمنها ما يدل على مقصدية صاحبها من مؤشرات لغوية أو مصاحبات غير لغوية[4].

والمقام فيما يعنيه حسب جاك موشلر وآن ريبول: " .... المقام situation de discours أي الملابسات غير اللغوية (من خارج اللغة) التي يتحقق فيها التلفظ (الإطار المكاني والزماني والظروف

1- Voir : Ducrot, le dire et le dit, Paris, Munuit, 1984, p:180.

2- مُحَمَّد بازي، صناعة الخطاب (الأنساق العميقة للتأويلية العربية)، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط:1، 2015، ص59.

3- مُحَمَّد بازي، التأويلية العربية، ص 137.

4- نفسه، ص: 136-137.

الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها التي تحف بالأقوال فضلا عن القائلين والمخاطبين وما يحدد هوياتهم ورؤيتهم للعالم، وما حصل لديهم من معارف لغوية وغيرها وتجارب وما سبق القول من أقوال وأحداث)"[1].

فالمتكلم المنتج للخطاب يجب أن يراعي المقام، ويودع خطابه ما يدل على مقصديته، وأن يجتنب التعمية التي تفضي إلى قطع التواصل.

- أما المخاطب أو المتلقي للخطاب، فيبني المعنى مراعيا البعد الإنتاجي والبعد الإدراكي والظاهرة الخطابية نفسها، يقول مُحَمَّد بازي، " .... فإن كل بلاغة (يقصد بلاغة التلقي) تتميز عن أخرى بحدود ذخيرتها المعرفية أو المنهجية، وقدرة صاحبها على إجراء اختيارات عديدة وتمحيصات قائمة على التدبر والتصفح للوصول إلى أقوى درجات الانسجام بين البلاغات الثلاثة: الإنتاجية والنصية، والتأويلية بحيث يبدو المعنى المستخرج مقبولا وملائما ومتوافقا مع أطر الإنتاج، وبنيات النص، ومعايير التخريج الدلالي المتعارف عليها داخل نسق ثقافي محدد"[2].

فالمعنى المبني المستخرج، جعل له الباحث مواصفات وهي: المقبولية، الملاءمة، التوافق مع أطر الإنتاج وبنيات النص ومعايير التأويل.

كما راهن على جعل القارئ (المتلقي) منتجا بليغا للمعنى، ينتهي إلى معان مقبولة منسجمة اعتمادا على آليات تتمثل في:

العلوم اللغوية، والنحوية، والبلاغية، وامتلاك كفاية تأويلية، وتنسيقية[3]، فاعتبر: القراءات، والحجاج بأنواعه، وتعدد التخريجات التأويلية آليات لبناء المعنى.[4]

- ولبناء المعنى عنده تجليات مختلفة أبرزها: تطوير المعنى وتبريره، وتنويره وهي حالات تأويلية لا تكتفي باكتشاف المعنى، بل تدافع عنه وتقحم عناصر استدلالية عليه.[5]

وتأسيسا على ما سبق، نقول: إن بناء المعنى عند مُحَمَّد بازي يقوم على تفاعل التدليل (المعنى المنتج) والتأويل (المعنى المتلقى) من خلال الظاهرة الخطابية أو النصية كوسيط ثالث.

1- آن ريبول جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس مُحَمَّد الشيباني، مراجعة: لطفي زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط:1، 2003، ص: 265.

2- مُحَمَّد بازي، التأويلية العربية، ص: 138.

3- ينظر: نفسه، ص: 157.

4- ينظر: مُحَمَّد بازي، صناعة الخطاب، ص: 184 وما بعدها.

5- ينظر: مُحَمَّد بازي، التأويلية العربية، ص: 158.

2-2 – بناء المعنى عند إدريس سرحان:

إن المعنى في نظر الباحث يبنى بناء مشتركا عبر عملية التخاطب، وليس المتكلم وحده المسؤول عن كلامه، والمخاطب مجرد متلق سلبي، بل كل من المتكلم والمخاطب له دور في بناء المعنى؛ إذ يقول:

"... غير أن التأمل في عملتي بناء معنى الملفوظ وتأويله يكشف لنا أن دور المخاطب في هاتين العمليتين لا يقل عن دور المتكلم"[1].

- فالمتكلم أولا يسهم في " بناء ما يتلفظ به شكلا ومعنى سواء تعلق الأمر بشخصيته (=معرفته) اللغوية، أو المعرفية الخاصة أو الموسوعية العامة... وإسهام المتكلم في بناء معنى الملفوظ يبدو جليا سواء تعلق الأمر بمعانيه المباشرة أو بمعانيه الضمنية (الاقتضائية أو الاستلزامية أو الإنجازية...)، وبذلك فالمتكلم هو الذي يوجه المخاطب فيما يبنيه هذا الأخير من فرضيات لتفسير وتأويل المعنى"[2].

- وبناء المتكلم للمعنى لا يكون بمعزل عن العالم المحيط به بعامة، والمخاطب بخاصة، بل يبني فرضيات هذا المعنى بمراعاة معارف المخاطب اللغوية وغير اللغوية، واستعداداته التأويلية والاستدلالية.

يقول إدريس سرحان: " وإذا أخذنا ثانيا الجانب المتعلق بالقدرات الفكرية والاستدلالية لكل من المتكلم والمخاطب، أمكن أن نقول أيضا إن المتكلم يبني معانيه ويسوقها إلى مخاطب يُفترض فيه مسبقا امتلاكا لآليات منطقية طبيعية واستدلالية، وقواعد خطابية بلاغية تمكنه من إدراك ما يتضمنه الكلام من معان مباشرة"[3].

وعليه، فالمعنى الذي يبنيه المتكلم، يراعي فيه قدرات المخاطب ومعارفه، فيضمّن كلامه ما يعلم قدرة المخاطب على حسابه تأويليا، فيكون المتكلم أول متلق لكلامه مؤولا إياه.

- والمخاطب بدوره لا يبني فرضياته، وينجز تأويلاته بتغييب صورة المتكلم العقلية والاستنباطية بل تبقى " هذه الصورة ماثلة فاعلة في عين المخاطب تقوده فيما يبنيه من فرضيات حول المعنى وما يستنبطه من تأويلات"[4].

1- إدريس سرحان، التأويل الدلالي-التداولي للملفوظات وكفاءات المؤول ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:2، 2014، ص: 133.

2- نفسه، ص: 133.

3- نفسه، ص: 134.

4- نفسه، ص:135.

ويوضح أكثر بقوله: " ... وتتراوح مهمة المخاطب في بناء قصد المتكلم بين السهولة والصعوبة تبعا لدرجة تجانس كفايتهما وكذا تبعا لدرجة وضوح التصور الذي في حوزة المخاطب عن كفايات المتكلم"[1].

ويلخص الباحث رأيه في هذه المسألة بقوله: " ... إذا كان المخاطب عند تلقيه لملفوظ ما يبني بعض الفرضيات بطريقة استرجاعية تتعلق بعمل المتكلم أثناء بناء كلامه، فإنّ المتكلم يكون هو الآخر قد وضع بشكل مسبق بعض الفرضيات التي تتعلق بالعمل التأويلي الذي سيقوم به المخاطب لاحقا، ومن هنا يصبح التكلم هو حدس أو (توقع) الحساب التأويلي الذي سيقوم به المخاطب"[2].

ويقول طه عبد الرحمن في نفس الصدد:

" فإن إنشاء مدلول القول في عملية التكلم، وتأويل هذا المدلول في عملية الاستماع يتطلبان معا التوسل بسياقات مزدوجة، فسياق الإنشاء يحتوي نصيبا من سياق التأويل، وسياق التأويل يحتوي نصيبا من سياق الإنشاء، وعلى قدر هذا النصيب المشترك يكون التفاهم، حتى إذا عظم هذا النصيب ارتقى التفاهم إلى الفهم والتواصل إلى الوصال"[3].

وعليه، فبناء معنى الملفوظ هو النصيب المشترك من السياقين حيث يتفاعل التدليل والتأويل.

2-3- بناء المعنى عند عبد السلام إسماعيلي علوي: يميز الباحث بين التأويل بمفهومه العام، والتأويل بمفهومه الخاص[4]:

فالأول: العام ينسحب به التأويل على كل موضوعات الإدراك، وكل أشكال التعبير من منطلق أنه لا وجود لإدراك مباشر، ومن منطلق أن كل تواصل تأويل.

والثاني: الخاص يصدق على الخطابات التي لا تدل بظاهرها على المقصود، من منطلق أن التسنين منه ما يكرس النسق، ومنه ما يكسره، أي من منطلق أن التأويل لا يكون إلا في التواصل غير المباشر. والنموذج التواصلي الذي يمكّن من ارتياد التواصل غير المباشر من منظور الباحث هو التجاوز الدلالي الذي " يتجاوز

1- إدريس سرحان، التأويل الدلالي– التداولي للملفوظات، ص127- 128.

2- نفسه، ص 129.

3- طه عبد الرحمن، التواصل والحجاج، سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس العاشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، آكادير، المغرب، ص: 17.

4- ينظر: عبدالسلام إسماعيلي علوي، السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص: 218.

المألوف، ويكسر نسقية التسنين لإخفاء المقاصد خلف المعارض، وحيث لا يعوّل في إتمام التواصل على ظواهر الأقوال دون مراعاة ما تقتضيه السياقات والأحوال"[1].

والتجاوز الدلالي في نظر الباحث يستمد حيويته من تفاعل أبعاد ثلاثة: بعد إنتاجي، وبعد إدراكي، وما بينهما الظاهرة الخطابية [2] لذلك فهو " فعل إنتاج المعنى من خلال تفاعل التدليل والتأويل "[3].

فالمتجاوِز ينتج معنى مقصودا من خلال معنى معروض، والمتجاوَز معه ينتقل من المعروض إلى المقصود عن طريق التأويل بالاعتماد على كفاءاته (اللسانية، التداولية، الاستدلالية)، ومعنى الخطاب هو المعنى المبني من تفاعل التدليل والتأويل، تقول أوركيوني: "إن المعنى هو كل ما يستخرجه المحاوِر من القول انطلاقا من الدال ، و بفضل مجموعة كفاءاته ، و ذلك على قاعدة ما يفترض أنه يشكّل كفاءات المتكلم و نيته الدالة"[4].

وخرْج هذا التفاعل هو إتمام التواصل، الذي" لا يتم إلا بإدراك المعنى، وإدراك المعنى لا يتم إلا باكتشاف القصد، واكتشاف القصد مشروط بكفاءات المرسل إليه المعرفية، إن لم يرتبط بما يشير إليه أو يعلن عنه بشكل مباشر في الخطاب"[5].

وصورن الباحث ما سبق في الخطاطة الآتية [6]:

1- عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص: 259.

2- نفسه، ص:12.

3- نفسه، ص: 12.

4- أوركيوني، المضمر، ص:577

5- عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص:76.

6- نفسه ، ص:260.

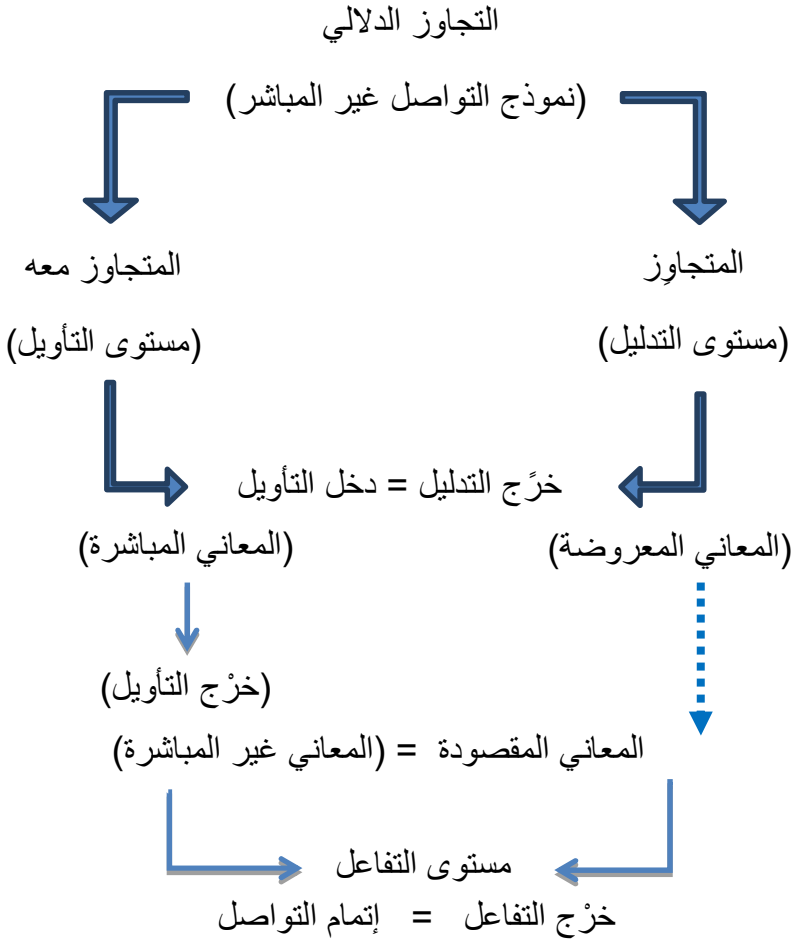

شكل رقم: 05.

فحسب الباحث، الانتقال من المعاني المعروضة (المباشرة) إلى المعاني المقصودة (غير المباشرة) هو سيرورة استدلالية يعتمد فيها على كفاءات تواصلية (لسانية، تداولية، استدلالية). وعليه، فالتجاوز الدلالي الذي ينتقل فيه من المعاني الظاهرة إلى المعاني الخفية أو المضمرة هو" نموذج تواصلي استدلالي، فلما كان التواصل عن طريق التجاوز لا يعتمد معطيات الخطاب وحدها، وكان يعتمد فوق ذلك معطيات السياق والمعارف المشتركة، فقد لزم ألا يقف الفهم عند حدود الظاهر، ولزم أن يبقى هذا الظاهر مجرد منطلق لعمليات استدلالية تمر عبر السياق والمعارف المشتركة، لتحقيق ما يجب أن يستقر عليه الفهم"[1].

وهكذا نجد الباحثين الثلاثة يتفقون حول كيفية بناء المعنى في أنه يبنى من تفاعل الإنتاج والتأويل عبر الوسيط المشترك وهو الظاهرة النصية أو الخطابية موضوع التأويل؛ إذ " لا يمكن توفير الانسجام النصي إلا عن طريق إعادة بناء عدد من المعاني الضمنية" [2].

1- عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص:100.

2-أوركيوني، المضمر، ص: 169

فبناء المعنى ينطلق من اعتبار البنية اللسانية والسياق الخارج لساني الذي يحصر التأويلات الممكنة للوصول إلى التأويل المقصود، ثم اعتبار ما يخدم الفهم ويحصن التأويل من حجاج [1] وغيره.

خامسا: التعريف بالاستراباذي وشرحه للكافية:

1- قبل الولوج فيما يخص " الاستراباذي وشرحه " ننطلق مما هو عام، فنعرّف بالشرح عموما كدلالة وكلغة.

ودراسة اللغة الشارحة هي وضع للدراسة في إطارها الابستيمولوجي (المعرفي) ثم نخصص بالتطرق لشرح الاستراباذي (موضوع الدراسة).

1 -1- الشرح كدلالة:

استعمل لفظ "الشرح " عند الشُرّاح في مقدمات شروحهم النحوية بأحد المعاني المعجمية الآتية: التفسير أو التوضيح، أو التبيين .[2] فلم يكن يذكر لفظ الشرح إلا و يعنى به هذه المعاني .لكن على مستوى الممارسة اللغوية يتجاوز هذا المعنى، فلا يبقى شرح المغلق وكشف الغريب هو المنحى الأوحد لهذه الممارسات، بل يتعداه إلى التصويب، والتتميم والتثقيف والاعتراض، والدفاع ...

فقد يتحول الشارح في بعض الأحيان إلى معارض، أو مناظر لصاحب المتن أو غيره من النحاة. ونظرا لهذا الاتساع في استعمال لفظ " الشرح " ، فإن الباحث زكريا أرسلان يرى تسمية هذه المصنفات " شروحا " من باب التغليب ليس إلا. فيقول: " ولما كانت هذه كلها وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره، هي جملة مقاصد الشُرّاح وأغراضهم منتصنيفهم كتب الشروح النحوية، لزم أنْ تكون تسميتهم لما صنفوه " شرحا " من باب التغليب ليس إلا " .[3]

1- الحجاج: لغة: يندرج ضمن الجذر حجج، ويدل على النزاع والخصام بواسطة الأدلة والحجج، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 228/2.

وفي المنظور الغربي أخذت كلمة Argument من الفعل اللاتيني Arguere، وتعني جعل الشيء واضحا ولامعا وظاهرا، وهي بدورها من جذر إغريقي (Argues)، ويعني: أبيض لامعا ينظر: الحجاج مفهومه ومجالاته، 2/1

أما في الاصطلاح، فتعددت تعريفاته ولا يمكن الإحاطة بها كلها، لكون الحجاج مدارس وليس مدرسة واحدة، فيفضل الرجوع إلى المرجع نفسه، الجزء الأول منه.

2- ابن منظور، لسان العرب، مادة (شرح) ، 292/2.

3- زكريا أرسلان، ابستيمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2016، ص: 124.

1-2- الشرح كلغة:

يتعين قبل الحديث عن الشرح كلغة أو عن اللغة الشارحة كحدّ أو كمفهوم نعرف بالأصل أو الجنس الذي تنضوي تحته وهو اللغة النحوية:

1- 2-1- اللغة النحوية:

هي لغة علم النحو. ولغات العلوم هي لغات صناعية باعتبارات ثلاثة على ما ذهب إليه الباحث زكريا أرسلان:[1]

أ- باعتبار طبيعة الوسائل المستخدمة في التعبير عن مفاهيم العلم وتصوراته، فكلما كانت هذه الوسائل غير طبيعية أي مصنوعة وصفت اللغة العلمية باللغة الصناعية.

ب- باعتبار انتساب اللغة إلى الصناعة، ومن معاني الصناعة عند القدماء العلم النظري. لذلك وجدنا كثيرا من النحاة يتحدثون عن صناعة النحو، وهو يريدون علم النحو.

ت- باعتبار المفهوم، من حيث أنه دلالة مصنوعة بآليات النظر أو التصور. ومع ذلك فاللغة النحوية في الوقت نفسه هي امتداد لنسق اللغة الطبيعية واستمرار له. يقول زكريا أرسلان: " فمصطلحات علم ما كيف ما كانت طبيعتها تستعمل في نصوص مكتوبة باللغة الطبيعية[2]و هو يعتبر أيضا أنّ لغات العلوم هي لغات طبيعية حاملة لمعارف خاصة. وعليه فاللغة النحوية لغة صناعية باعتبارات، ولغة طبيعية باعتبارات أخرى.

كما توصف اللغة النحوية بأنها ميتالغة أو " الكلام على الكلام "،فنقل التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة، " إنّ الكلام على الكلام صعب. ولذلك شق النحو " .[3]

ويعرّف قاموس اللسانيات لجان ديبوا وآخرين الميتالغة بأنها " لغة صناعية تصلح لوصف لغة طبيعية، ألفاظها هي نفسها ألفاظ اللغة موضوع التحليل وقواعدها التركيبية هي نفسها قواعد اللغة المحللة" .[4]

وعليه، فاللغة النحوية هي ميتا لغة للغة الطبيعية. ولغة المتن بما هي " لغة نحوية معتمدة أداة لدراسة اللغة العربية الطبيعية، دراسة يضبطها قصد مخصوص، وأوضاع لغوية واصطلاحية، وآليات مفهومية

1- زكريا أرسلان، ابستيمولوجيا اللغة النحوية، ص: 116.

2- نفسه، ص: 112.

3- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد جاد، دار الغد الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 2009، 181/2.

4 Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, p: 301.

استدلالية اتفق النحاة على مناسبتها لأغراض صناعتهم، وملاءمتها لها "[1] هي ميتالغة لهذه اللغة (اللغة الطبيعية). ولغة الشرح (اللغة التي تشرح بها المتون) هي بدورها ميتالغة للغة المتن، وهكذا ...

1-2 – 2 – لغة الشرح:

1 – 2 – 2 –1– لغة الشرح هي ميتالغة نحوية؛ لأنها متحدثة عن لغة نحوية هي لغة المتن، وهي وإن تأخرت عنها زمنيا، فهي تفوقها منزلة معرفيا باعتبار قدرتها على الاعتراض، فهي تدعي لنفسها التصويب، والتتميم، والتدقيق للمتن. والشارح فيها يشعر غيره بأنه الممسك بأبْين السبل الموصلة إلى الحقيقة [2].

1-2- 2 – 2 –موضوعها: اتخذت لغة الشرح لغة المتن موضوعا مباشرا لها، فتحولت بها لغة المتن من لغة أداة (أداة لوصف العربية مثلا) إلى موضوع، تصف وتحلل مضامينها، محتكمة إلى الأحكام والأصول التي هيمنت على صياغة لغة المتن. يقول زكريا أرسلان: " ومعنى هذا أن لغة الشرح لم تخترع قوانين ومعايير جديدة، كما أنّها لم تبدع آليات استدلالية، وأوضاع اصطلاحية، وشحنات مفهومية لتلك التي استحكمت في بناء لغة المتن " .[3]

وهذا التعميم والإطلاق لا نوافق عليه الباحث، فقد تخرج بعض الشروح عن معايير لغة المتن حتى في الأصول والأحكام، فضلا عن المصطلحات وسبل الاستدلال، فنجد مثلا المرادي في شرح " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ينقل رأيا للمتأخرين من النحاة يقولون فيه: " إن الفعل أحق من الاسم في الإعراب " عكس ما كان عليه جمهور النحاة من أنّ أصل الإعراب هو الاسم[4] فهذا خروج عن أصل من الأصول. كما أن سبل الاستدلال عند النحاة المتقدمين غيرها عند النحاة المتأخرين التي تأثرت كثيرا بالمنطق اليوناني، وهناك من الشرّاح المتأخرين من كان متأثرا بالنحاة المتقدمين، فيصطدم في أساليب استدلاله مع أصحاب المتون المتأخرين.

1- زكريا أرسلان، أبستمولوجيا اللغة النحوية، ص: 120.

2-نفسه، ص: 125.

3- نفسه، ص: 126.

4- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص: 83.

2- التعريف بالاستراباذي:

2-1- اسمه ونسبه: " رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي، نسبة إلى بلدة استراباذ التي هي مدينة كبيرة بأرض طبرستان واقعة بين الريِّ وخراسان .. وكان قد توطن هذا الشيخ الجليل بأرض النجف"[1]ذكر السيوطي أنه لم يقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليفه هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة " .[2]

كما تطرق صاحب خزانة الأدب إلى ذكر أنه لم يطلّع على ترجمة وافية بالمراد، وأنه قد رأى نسخة قديمة من هذا الشرح (شرح الكافية) نصها كالآتي:

" هو المولى الإمام، العالم العلامة، ملك العلماء صدر الفضلاء، مفتي الطوائف، الفقيه المعظم، نجم الملة والدين، مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي، وقد أملى هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغروية[*] في ربيع الآخر من سنة ثمان وثمانين وستمائة " [3].

كما جاء في معجم المؤلفين: " أنه نحوي، صرفي، متكلم، منطقي " .[4]

2-2-ردّ التمذهب عنه وإثبات تجرده العلمي الخالص:

نسب بعض الباحثين [5] التشيع للاستراباذي، ولكن من خلال مباحثتنا لشرحه والسياقات التي كتب فيها، وإن على قلة المعلومات التي وصلتنا عن سيرته نستطيع تبيّن:

- أن الاستراباذي لا ينطلق من عقائد مذهبية ولو كان في بعض استشهاداته يستشهد بأقوال الإمام علي ﷺ، لكنه من ناحية أخرى يترضى عن عمر بن الخطاب (ﷺ) ويستشهد بأقواله.

1- مُحَمَّد باقر الموسوي، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، تح: أسد الله إسماعيليان، طهران، د.ط، 1391هـ، 336/3.

2- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط:1، د.ت،567/1.

(*)- الغروية: نسبة إلى مشهد الغرى، وهو مشهد الإمام علي كرم الله وجهه بالنجف. (على بعض الأقوال).

3- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت،28/1.

4- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط، ص: 183.

5- ممن درسوا "شرح الكافية" تحقيقا أو دراسة نحوية. ينظر: محيي مُحَمَّد جعفر آل حيدر، الدرس النحوي بين ابن فلاح اليمني (ت680هـ) والرضي الاستراباذي (ت686هـ) في شرحيهما على كافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف عبد الخالق زغير عدل، كلية التربية، جامعة واسط، جمهورية العراق، 2017، ص: 10-11.

– وإذا لم يهتم بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة أو يستشهد بالضعيف منها، فإنه يستشهد بها على أنها من كلام العرب.

– أما عن تأليفه لشرح الكافية في الحضرة المقدسة الغروية كما يصرح به الرضي: "هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكماله وصلواته على مُحَمَّد و كرام آله، وقد تمّ تمامه، وحمّ اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة "[1].

فبقوله هذا يدعي بعض الباحثين أنه يقصد النجف الأشرف حيث قبر الإمام علي ﷺ، وهناك من يرى أنه يقصد قبر النبي ﷺ، والدليل أنه قال: "على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه" وهذا لا يقال في حق أحد سوى مُحَمَّد ﷺ، ويقول في ذلك يوسف حسن عمر: " ويترجح عندي أن المراد بالغروي: القبر النبوي الشريف؛ لأن الرضي كان من الذين تركوا العراق بعد الغزو التتاري، واستقر به المقام في المدينة، وألف فيها كتابيه العظيمين: شرح الكافية وشرح الشافية "[2].

معنى ذلك أنه كان مجاورا للنبي عليه الصلاة والسلام، ومما يؤيد هذا المنحى قوله في شرحه على الشافية: "وعلى الله المعوّل في أن يوفقني لإتمامه بمنّه وكرمه، وبالتوسل بمن أنا في مقدس حرمه، عليه من الله أزكى السلام وعلى أولاده الغُرّ الكرام "[3].

وعليه، وإن كان يصعب الجزم في قول كلمة فصل في مذهبه العقدي إلا أننا نميل إلى رد التشيع عنه الذي يرميه به الشيعة وبعض السنة لقرائن يشوبها الاحتمال، ولا ترقى إلى الحجج الدامغة. فالشيعة غرضهم في ذلك واضح هو نسب شخصية مرموقة علميا مثل الاستراباذي إليهم لندرة المصادر السنية المتحدثة عن سيرته، وإن وجدت فهي مقتضبة لا تغطي كل جوانب حياة الرجل. أما مصادر الشيعة، فهي لا يوثق فيها للغرض الذي سبق توضيحه، فلا يبعد أن يتزيدوا في سيرة الرجل لصالح نسْبه إلى التشيع. كما أن السياق التاريخي الذي عاش فيه الاستراباذي (القرن السابع الهجري) يدفع عنه انتسابه إلى التشيع؛ لأن بلاد فارس تشيعت في أغلبها في القرن العاشر الهجري مع ظهور الدولة الصفوية (التي نشرت التشيع بالقوة بين السنيين). وأهل فارس في عصر الرضي كانت غالبيتهم سنة.

1- الاستراباذي شرح الكافية، 546/4.

2- شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط:2، 1996، 18/1.

3- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تح: مُحَمَّد نور الحسن، مُحَمَّد الزفزاف، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1982.

– وإذا كان تأثير الأيديولوجيا يبرز في الخطاب من خلال "مصطلحاته، مفاهيمه، اقتباساته، شواهده وأدلته وأمثلته وآرائه وقيمه ومسلماته وافتراضاته، وما يركز عليه الخطاب وما يهمله"[1].

فكل ذلك لم يثبت أن الرضي قد مرر من خلاله أيديولوجيا مذهبية، كما طوع غيره النحو للاعتزال أو التشيع ...

فضلا عن أن كتاب نحوي مثل شرح الكافية ليس في إمكانه ذلك، وما ظهر في مقدمة شرحه للكافية واختتامه له يفهم منه محبته الخالصة لمحمد ﷺوآله، وهذه المحبة يتعبد بها السنة الله عز وجل وليست حكرا على الشيعة.

وإن جاز لنا أن نجعل الاستراباذي متأدلجا، فأدلوجته إن صحّ المصطلح هي التحيز للعلم وللموضوعية العلمية، والله أعلم.

2– 3 – مؤلفاته:

- شرح الكافية لابن الحاجب في النحو.
- شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف.
- حاشية على تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة.
- حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق.

2– 4 – وفاته: ذكر السيوطي (ت911هـ) في " بغية الوعاة " أنه توفي سنة 686 هـ، أو سنة 684هـ[2]وفند صاحب خزانة الأدب ذلك بقوله:" وعلى هذا لا يمكن أن يكون تاريخ وفاته ما ذكره السيوطي، فإنه عاش مدة يحرر شرحه ولهذا تختلف نسخها اختلافا كثيرا، كما نقله السيد الجرجاني في إجازته الآتية:

وشرحه للشافية متأخر عن شرحه للكافية، فلا يصح ذلك في التاريخ، وعصره قريب من عصر ابن الحاجب فإن وفاة ابن الحاجب كانت في سنة ست وأربعين وستمائة ".[3]

1- مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، ص:52.

2- السيوطي، بغية الوعاة،568/1.

3- البغدادي، خزانة الأدب،29/1.

3-التعريف بشرح الكافية:

3-1-مضمون الكتاب:

شرح الكافية كتاب في النحو ألفه رضي الدين الاستراباذي بطلب من تلاميذه وخلصائه، يشرح فيه كافية ابن الحاجب التي لاقت رواجا كبيرا، يقول الرضي في ذلك: " ... فقد طلب إليّ بعض من أعتنى بصلاح حاله وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله، تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها علي.[1]

وقد ذكر الرضي تاريخ إتمامه تأليف شرحه في آخر الكتاب بقوله: " هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكماله وصلواته على مُحَمَّد وكرام آله، وقد تم تمامه، وحم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة "[2].

وهي السنة التي توفي فيها الرضي. فإن كان فراغه من تأليف هذا الشرح في هذه السنة، فيكون شرح الكافية هو آخر أعماله، لكنه يشير كثيرا إلى بعض القضايا التي سيتم تناولها في مقدمة التصريف مما يوحي بأن شرحه للشافية جاء تاليا لشرح الكافية. فإما أن يكون تاريخ وفاته ليس بهذا التاريخ أو يكون فراغه من هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة كما ذكره السيوطي في بغية الوعاة: " ... إلا أنه فرغ من تأليفه هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة ".[3]

3- 2 – مكانة الكتاب وصاحبه عند العلماء:

كتاب شرح الكافية ذو مكانة عظيمة في بابه لجليل فائدته، ولجمعه الكثير من مسائل النحو، وآراء جمهرة النحاة، ومناقشتها، إضافة إلى ما فيه من آراء جديدة واختيارات خاصة وهذا ما دعا السيوطي لأَنْ يقول:

" الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا وحسن تعليل وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم. وله فيه أبحاث كثيرة واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها " .[4]

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 19/1.

2- نفسه ، 546/4.

3- السيوطي، بغية الوعاة، 567/1.

4- نفسه، 567/1.

كما أثنى على شرح الكافية وصاحبها علماء آخرون نذكر منهم:

الشريف الجرجاني؛ إذ يقول: " وإن شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمة وفاضل الأمة مُحَمَّد بن الحسن الرضي الاستراباذي ... كتاب جليل الخطر محمود الأثر، يحتوي أصول هذا الفن على أمهاتها، ومن فروعه على نكاتها، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها وبالغ في توضيح المناسبات، وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه، وجاء كتابه لعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم " .[1]

ويقول البغدادي في مقدمته للخزانة:" وهو (يعني شرح الرضي) كتاب عكف عليه نحارير العلماء، ودقق النظر فيه أماثل الفضلاء، وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السيد والسعد[*] لما فيه من أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة، وتقريرات رائعة، وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة، وكالأمة الممسوخة "[2].

3– 3 – هيكل الكتاب (شرح الكافية):

هو العناصر المؤتلفة لبناء هذا الكتاب من عنوان، مقدمة، ومادة لغوية (في ترتيبها وتوزعها).

3–3–1– العنوان: اتخذ الرضي عنوانا لشرحه " شرح كافية ابن الحاجب" ربما استنانا بمن قبله كابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري، أو يكون طلبا لشهرة شرحه من خلال شهرة الكافية وصاحبها.

3–3–2– مقدمة الكتاب:

جاءت مقدمة" شرح الكافية " لابن الحاجب مقتضبة، موجزة، بدأها الرضي كما جرت العادة بالحمد والشكر والصلاة والتسليم على النبي الكريم وآله الكرام ، ثم انتقل بعدها إلى بيان سبب وضعه للكتاب، يقول الرضي: " فقد طلب إليَّ بعض ممن أعتني بصلاح حاله وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله، تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليَّ فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ والسالك لمثل هذا الفجّ من الفطنة الوقّادة، والبصيرة النفّاذة، بدلا لمسؤوله وتحقيقا لمأموله " .[3]

1- البغدادي، خزانة الأدب،1/29-30.

(*) – يقصد بالسيد والسعد: السيد هو السيد الجرجاني(816هـ)، والسعد سعد الدين التفتازاني (792هـ).

2- البغدادي، خزانة الأدب، 1/29-30.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 1/19 (المقدمة).

وظاهر هذا القول أن تأليفه لهذا الكتاب كان بناء على طلب أحد تلاميذه، أو خلصائه عند قراءة مقدمة ابن الحاجب عليه.وفي خاتمة مقدمته يشير الرضي إلى المنهج العام الذي ارتضاه في شرحه، وكان ذلك في عبارة مختصرة تتمثل في قوله: " التجاوز عن الأصول إلى الفروع ".[1]

أي أنه لم يكتف بتناول الأصول والقواعد العامة كما فعل ابن الحاجب، وإنما توسع ليتناول الفروع بما تنطوي عليه من تفصيلات عميقة، ومعان دقيقة، فتجاوز كتابه مجرد الشرح الذي يحاور فيه ابن الحاجب وآراءه وأصوله، تجاوز كل ذلك إلى استنطاق التراث النحوي برمته، وتوجهه في الآن نفسه إلى أكثر من قارئ على اختلاف كفاءاتهم التأويلية.

3-3-3- تبويب الكتاب:

لم يتطرق الرضي في مقدمة كتابه إلى كيفية تبويبه لمادته اللغوية؛ وإنّما يُكشف عن ذلك من خلال تتبع الكتاب.

قسّم الرضي مادته اللغوية إلى ثلاثة أقسام رئيسية:الأسماء، الأفعال، الحروف، تصدر هذه الأقسام مقدمة لغوية شرح فيها المصطلحات التي تكوّن الجهاز المفاهيمي لدراسة اللغة وتضم:

الكلمة وتعريفها، الفرق بين الكلم والقول ...

الكلام وتركيبه: حدّه، الفرق بين الكلام والجملة ... الخ.

الاسم وخواصه: تعريفه، خواصه.

المعرب: تعريف المعرب، حكمه، معنى الإعراب في الاسم وعلة وضعه، أنواع الإعراب.

العامل: تعريفه، آراء العلماء فيه.

الإعراب اللفظي والإعراب التقديري.

الممنوع من الصرف.

القسم الأول: الأسماء: تندرج فيه الموضوعات حسب اعتبارات مختلفة:

أ- من حيث الإعراب والبناء: الاسم المعرب، الاسم المبني.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 19/1.

أ- **1-الاسم المعرب:** فيشمل: المرفوعات وتضم الفاعل وأحكامه، مفعول ما لم يسم فاعله، المبتدأ، الخبر، خبر إن وأخواتها، خبر لا النافية للجنس، اسم ما، اسم لا المشبهتين بليس.

المنصوبات: وتضم المفعول المطلق، المفعول به، المنادى، المنصوب على الاختصاص، المنصوب على شريطة التفسير، التحذير، الإغراء، المفعول فيه، المفعول له، المفعول معه، الحال، التمييز، المستثنى، خبر كان وأخواتها، اسم إن، المنصوب بلا النافية للجنس، خبر لا وما المشبهتين "بليس".

المجرورات: تعريفها: الإضافة المعنوية، الإضافة اللفظية ...

التوابع: النعت، عطف النسق، التأكيد، البدل، عطف البيان ...

أ-2-الاسم المبني: يضم: تعريفه، ألقاب البناء، الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الأفعال، أسماء الأصوات، أسماء الكناية، الظروف.

ب- من حيث التعريف والتنكير: ويشمل العلم وأحكامه، النكرة، العدد وأحكامه.

ت- من حيث التذكير والتأنيث: ويشمل تعريفها، أوزانهما...

ث- من حيث العدد ويشمل المثنى والجمع (بأنواعه الثلاثة).

ج- المشتقات وتشمل: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل.

القسم الثاني:الأفعال: ويتفرع هذا القسم حسب الاعتبارات الآتية:

أ- من حيث دلالة الزمن إلى الفعل الماضي: تعريفه، أحكامه، ...

الفعل المضارع: تعريفه، شرط إعرابه، النواصب، الجوازم .

فعل الأمر: تعريفه، حكمه، ... وغيره.

ب- من حيث ذكر فاعله: ويضم فعل ما لم يسم فاعله: تعريفه، صياغته ...

الأفعال اللازمة للبناء للمفعول.

ت- من حيث التعدي واللزوم: ويشمل: تعريفهما، أنواعهما، ... وسواه

أفعال القلوب: تعريفها، أحكامها ... وسواه.

ث- من حيث تمام الحدث ونقصانه: ويشمل: الأفعال الناقصة: تعريفها، أحكامها، أفعال المقاربة: تعريفها، أحكامها.

ج- صيغتا التعجب " ما أفعله " و "أفعل به" وتضم تعريفهما، صياغتهما، أحكامهما ... وسواه.

ح- أفعال المدح والذم: وتشمل تعريفهما، أحكامهما.

القسم الثالث: الحروف وتضم: تعريف الحرف، وذكر أحكامه.

أنواعه: حروف الجر، الحروف المشبهة بالفعل، حروف العطف، حروف التنبيه، حروف النداء، حروف الإيجاب، حروف الزيادة، حروف التفسير، الحروف المصدرية، حروف التحضيض، حروف التوقع، حروف الاستفهام، تاء التأنيث، التنوين، نونا التوكيد.

4- منهج الرضي في شرحه للكافية:

ينتهج الرضي في شرحه ما يأتي بيانه:

- يعمد إلى نص الكافية ثم يبسط فيه القول، ويذكر ما يدور حول هذا الموضوع من خلاف.
- يستقل في كثير من الأحيان بآراء خاصة.
- يؤيد أو يعارض مع التعليل والتدليل لما يختاره من آراء أو يرده.
- يورد اعتراضات يتخيلها ثم يجيب عنها بالجواب الذي لا محيص عنه.

وسنقف على كل ما ذكر في الجانب التطبيقي من هذا العمل.

5-استدراكات الرضي على ابن الحاجب:

* كان الرضي لا يكتفي بشرح ما قاله ابن الحاجب، بل يكمل ويتمم ما يحتاج إلى تكملة: مثل ما ورد في مبحث حذف الخبر[1]، ومبحث ما يضمر فعله وجوبا[2].

* كما استدرك على المصنف استدراكات كثيرة في بابي الاستثناء[3] والنعت[4].

* استدراكه على المصنف بعض أحكام الإضافة التي أخل بها[5].

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 243/1 وما بعدها.
2- نفسه، 172/1 وما بعدها.
3- نفسه، 283/2 وما بعدها.
4- نفسه، 145/2 وما بعدها.
5- نفسه، 334/2 وما بعدها.

6-أسلوبه: اتسم عصر الرضي بطغيان الفلسفة، والمنطق في شتى العلوم، وعلم النحو منها خاصة؛ فشرْح الرضي لم يكن بدعا في هذا السياق، حيث اكتنفته بعض ألفاظ المناطقة من مثل: الحد، الماهية، الجنس، استغراق الجنس ...من ذلك قوله في باب حذف الخبر: " وبيانه مبني على مقدمة وهي أن اسم الجنس أعني الذي يقع على القليل والكثير، بلفظ واحد إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه؛ فهو في الظاهر لاستغراق الجنس"[1]،كما لوحظ في أسلوبه الاستطراد، كثرة الإحالات، الدقة في التعبير، اختيار اللفظ.

7- مذهبه النحوي: من استقصاء شرح الكافية نجد الرضي غير منتهج منهج البصريين، ولا متمذهب بمذهب الكوفيين، بل نجده عالما محققا مطلعا على آراء الفريقين، وغيرهم، مستوعبا لها، دون إلزام نفسه بإتباع طائفة دون أخرى، يعرض الآراء، فيؤيد، أو يعارض، أو يسكت عن بعضها (إشارة إلى القبول بها) وكل ذلك بالاعتماد على الأدلة والبراهين.لكن شوقي ضيف يعتبره من علماء المدرسة البغدادية، فيقول: " ... الرضي يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين، وهو يمثل الطراز البغدادي، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة ... وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين "[2].

وهو ما لا نوافقه عليه، فالرضي صاحب فكر نحوي حرّ لما يعضّده من دلائل يوقف عليها فيما يستقبل من التحليل.

8-شواهد الرضي في شرحه للكافية: تنوعت شواهد شرح الكافية بين شواهد من القرآن الكريم، وأخرى من الحديث الشريف، وشواهد من أشعار العرب، وشواهد من أقوالهم وأمثالهم.

فالرضي على ذلك وظّف كل مصادر الاستشهاد، لكن أكثر شواهده من القرآن الكريم على المسائل النحوية، والتي بلغت إحدى وأربعين وتسعمائة آية.

وكان يستشهد بالقراءات المتواترة والشاذة، ويرد منها ما لا يوافق مذهبه، ومن أمثلة ردّه للقراءات المتواترة قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ**﴾[3] لفصله بين المتضايفين.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 246/1.

2- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط:7، د.ت، ص: 282

3- الأنعام / 137.

يقول الرضي في ذلك: " ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظروف ثابت مع قلّته وقبحه...، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكلّ مفعولا كان الفاصل أو يمينا أو غيرهما، وقراءة ابن عامر ليس بذلك. ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين ".[1]

أما الحديث الشريف " فقد استشهد الرضي بثمانية وأربعين حديثا، كرر بعضها في أكثر من موضع "اختلفت درجة الأحاديث بين الصحة والضعف ومن الأحاديث الضعيفة: " اطلبوا العلم ولو في الصين"[2].

ويقول البغدادي في استشهاد الرضي بالحديث:" والرضي استشهد بالحديث وزاد على ذلك الاحتجاج بكلام أهل البيت ﷺ " [3]فاستشهد الرضي بأقوال علي بن أبي طالب (ﷺ) في كتابه " نهج البلاغة" الذي شكك في نسبته إليه ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان، فقال: " وقد قيل إنه ليس من كلام علي، وإنما جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه والله أعلم "[4].

وهو يقصد الشريف المرتضى المتوفى سنة (436هـ) أو أخاه الشريف الرضي، وكان استشهاد الرضي بأقوال علي بن أبي طالب (ﷺ) في اثني عشر موضعا. ومن أمثلته جواز وقوع صلة "ما المصدرية جملة اسمية كقوله: "بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية "[5].

أما استشهاده بالشعر، فكان يستشهد إلى جانب ما اتفق على الاحتجاج به من أشعار الجاهليين والمخضرمين، وجواز الاستشهاد بأشعار الإسلاميين دون المولدين، كان الرضي يستشهد بأشعار المولدين كأبي تمام، والمتنبي وأبي نواس، وأشجع بن عمرو السلمي، ويذكر البغدادي " أن الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين (المحدثين) لا يصح الاستشهاد بكلامها مطلقا وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري وتبعه الشارح المحقق (يقصد الرضي) ".[6]

بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها الرضي في شرحه أكثر من ثمانية وثمانين وسبعمائة بيت في القسم الأول منه ثلاثة وسبعين وثلاثمائة بيت منها تسعة وثلاثين بيتا منسوبة إلى قائليها منهم امرؤ القيس، ذو الرمة، جرير، المتنبي، الفرزدق، أبو ذؤيب، رؤبة، حاتم، الأعشى، أبو تمام ...وأبيات مجهولة القائل بلغت سبعا وأربعين بيتا.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 291/2.

2- استشهد به الرضي في باب حذف كان. ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 176/2

3- البغدادي، خزانة الأدب، 09/1.

4- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، 313/3.

5- الاستراباذي، شرح الكافية، 472/4

6- البغدادي، خزانة الأدب، 06/1.

وكان لأمثال العرب وأقوالهم نصيب في هذا الشرح، فقد احتج بقول عمر بن الخطاب (ﷺ) في موضعين: أحدهما: باب التحذير[1] والثاني: باب الاستثناء[2].

وقد بلغ عدد الأمثال والأقوال في القسم الأول ما يربو على ثلاثمائة قول بعضها ورد مرة واحدة فقط، وبعضها ورد أكثر من مرة مما يعكس عناية الرضي بالمسموع عن فصحاء العرب، والاحتجاج به. بل اعتدَّ بالمسموع إذا كان له أكثر من رواية، ولم يجز رد أيها إذا ثبتت جميعا كاستدلال الكوفيين على جواز منع العلم من الصرف لعلة واحدة. يقول الرضي: " والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها، وإن ثبت عندك رواية أخرى " . [3]وهذا ما يؤكد احترامه للسماع.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 05/2.

2- نفسه، 170/2.

3- نفسه، 93/1.

الفصل الأول: حذف الأسماء

أولا: أركان الإسناد

ثانيا: المكملات المنصوبة

ثالثا: المكملات المجرورة

توطئة:

عدّد **ابن جنيّ (ت392هـ)** المحذوفات، وجعل من بينها حذف المفرد، فقال:" قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب بمعرفته"[1].

وحذف المفرد يعني حذف الأسماء؛ لأنه ذكر ما يقابله: حذف الجملة والحرف والحركة.

وأجمل حذف الأسماء في مصطلح حذف المفرد؛ لأن منها ما هو أركان الإسناد كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل.

ومنها المكملات المنصوبة كالمفاعيل (المفعول به، المطلق، فيه، لأجله، المنادى...)

ومنها أيضا المكملات المجرورة كالمضاف إليه.

وسنبحثها إن شاء الله في هذا الفصل مقدّمة على حذف الجملة والحرف، باعتبار الاسم مقدما على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه[2]، ونبحث كيفية تأويل الرضي الاستراباذي لها. فما طبيعة هذا التأويل؟ وكيف بنى المؤول المعنى من خلاله؟

أولا–حذف أركان الإسناد:

يعتري العناصر الإسنادية –السابقة الذكر– الحذف في التراكيب عند الاستعمال، فمنها ما هو واجب الحذف ومنها ما هو جائزه ولكل دليل يدل عليه حسب ما ورد في قول ابن جني، وإلا عدّ الحذف رجما بالغيب، وتكلفّا مفضيا إلى اللغو.

1– حذف المبتدأ:

يعرف **ابن الحاجب (ت 646هـ)** المبتدأ بقوله: "... فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: زيد قائم، وما قائم إلا الزيدان، وأقائم الزيدان؟ فإن طابقت مفردا، جاز الأمران"[3].

والعوامل اللفظية التي حدّ بها المصنف المبتدأ هي نواسخه "كان، "إن"، و "ظن" وأخواتها، و"ما" و "لا".[4]

وحسب ابن الحاجب فالمبتدأ نوعان:

1- ابن جني، الخصائص، 384/2.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 26/1.

3- ابن الحاجب، الكافية، تح: مجموعة من العلماء في علم النحو، مكتبة بشرى، كراتشي، باكستان، ط:2، 2011، ص:35.

4- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 196/1.

الأول: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية. أي المتجرد من أن يؤول باسم[1]، ومتجرد عن النواسخ السالفة الذكر.

الثاني: هو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام الرافعة لظاهر. ويقصد بالصفة: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة.[2]

ويتعرض ابن الحاجب لحذف المبتدأ جوازا، فيقول: "قد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا، كقول المستهل: الهلال، والله"[3].

ويرد **الرضي(ت686هـ)** بقوله: "المستهل: المبصر للهلال، وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيينه.اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا، إذا قطع النعت بالرفع، كما يجيء في بابه، نحو: "الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد".وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم، كما يجيء، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك.ويحذف وجوبا أيضا عند من قال:"نعم الرجل زيد" إن تقديره: "هو زيد" وفيه نظر على ما يجيء في بابه"[4].

يقرر الرضي مبدأ هاما في الحذف هو: "لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيينه"[5].

ثم يذكر حالتين من حالات حذف المبتدأ وجوبا:

الحالة الأولى: إذا قطع النعت بالرفع نحو: "الحمد لله أهل الحمد" أي:" هو أهل الحمد".

الحالة الثانية: يحذف وجوبا عند من قال في نحو:" نعم الرجل زيد" وتقديره: "هو زيد".

وللرضي اعتراض على ذلك يتركه إلى بابه من خلال قوله:" وفيه نظر".

ومؤشر التأويل الذي دعا المؤول (الرضي) إلى إقامة تأويله هو اكتفاء المصنف (ابن الحاجب) بحالة واحدة من حالات حذف المبتدأ وكانت حالة جواز، فاستدرك عليه المؤول بمعالجة حالتين من حالات وجوب حذف المبتدأ.

كما سجل المؤول على المرسل عدم مقبولية في كلامه كونه جعل القرينة في حالة الجواز دون الوجوب، والمعيار يقول: إن القرينة تطلب في الحالتين: لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا بقرينة دالة على تعيينه.

1- فلا يدخل فيه من قبيل "تسمع بالمعيدي لا أن تراه"، ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 197/1.
2- ينظر: نفسه، 198/1.
3- نفسه، 241/1
4- الاستراباذي، نفسه، 242/1.
5- نفسه، 241/1.

فضلا على ورود كلمة "قرينة" نكرة في ملفوظ المصنف، مما يوحي بإطلاقها، فوجد المؤول في ذلك لحنا دلاليا، فقيدها بدلالتها على تعيين المحذوف.

وبناء عليه، نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته (اللسانية، التداولية، الاستدلالية).

1.1. تطبيق كفاءات المؤول:

1.1.1. الكفاءة اللسانية:

هي كفاءة معيارية تعمل على اكتشاف مؤشر التأويل كما رأينا، وتعمل على ملاءمة* ملفوظ المرسل مع المعيار اللساني، ويجري إثبات ذلك على النحو الآتي:

يطالب الرضي المصنف بمعالجة حالات جواز ووجوب حذف المبتدأ استنادا إلى مبدأ التناسب[1]. وهو ذكر حالة جواز ويقابلها حالة وجوب، كما يطالبه بالاعتداد بالقرينة وفقا للمعيار المناسب الذي يطالب بحضورها في حالتي الجواز والوجوب على حد سواء، وأن تكون دالة على تعيين المحذوف. فقول المؤول: "...اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا، إذا قطع[2] النعت بالرفع، كما يجيء في بابه، نحو: 'الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم، كما يجيء، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك..."[3].

يدلل الرضي من خلال عبارته الأولى: " اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا، إذا قطع النعت بالرفع "، يدلل على قطعية التأويل والتقدير:

- **قطعية التأويل**: قطعية تأويل حذف المبتدأ وجوبا في حال قطع النعت بالرفع، والمؤشر الدال على هذه القطعية لفظ "إذا" لأنها تستعمل في المقطوع به على عكس "إن" التي تستعمل في المفروض وجوده، يقول الرضي: "لما كان "إذا" موضوعا للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلّم في المستقبل لم يكن للمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى إنْ الشرطية؛ لأن الشرط كما بيّنا هو المفروض وجوده..."[4].

1- يعرف إدريس مقبول التناسب بقوله: "هو طلب الانسجام من خلال النظر في النصوص"، ادريس مقبول، الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:1، 2011، ص:20.

2- القطع: "هو أن تفصل الكلمة في تركيب ما عن العامل فيها المتقدم عليها، وتصير معمولا لعامل آخر محذوف مقدر في الموقع الملائم"، بوشعيب برامو، ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد: 03، مج:34، يناير-مارس، 2006، ص46.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 242/1.

4- نفسه، 272/3.

فقطعية المعنى في "إذا" جعلت الرضي يستعملها في التدليل على قطعية التأويل، وليؤكد هذه القطعية استعمل بعدها الفعل الماضي لدلالة لفظه. تفسير ذلك: بأن مخالفة الإعراب بين المنعوت لفظ الجلالة "الله" ونعته المقطوع بالرفع يوجب التأويل، إذ النعت في الأصل يتبع منعوته، وهذه المخالفة خروج عن الأصل يوجب التأويل. وليجعله مقطوعا بوجوبه استعمل "إذا" وأكده بالفعل الماضي (قطع) بعدها.

- **قطعية التقدير**: لكون المذكور (أهل) "خبر" معمول بلا عامل، يتوجب تقدير المحذوف ليتلاءم مع نظرية العمل التي تقضي بأنه لكل معمول عامل. هذا على صعيد مراعاة موجب الصناعة النحوية؛ أمّا على صعيد ملاءمته المعنى، فقولنا الحمد لله أهلُ الحمد، هو مدح وتعظيم له جل شأنه. فالانتقال من الإخبار إلى المدح على التعظيم يستلزم قطع النعت، ويجوز القطع بالنعت أو الصفة هنا؛ لأنه تحقق شرطاه[1]، وهما:

  - ألا يكون النعت للتأكيد.
  - علم المخاطب (السامع) من اتصاف المنعوت بالنعت ما يعلمه المتكلم.

وفي المثال الذي ساقه الرضي: الحمد لله أهل الحمد، النعت(أهل) للمدح لا للتأكيد. والمخاطب يعلم من اتصاف الله بأهلية الحمد ما يعلمه المتكلم (الكل يعلم استحقاق الله للحمد مسلما كان أو غير مسلم.) ولما جاز القطع، فهل يكون قطعا بالرفع أم قطعا بالنصب؟

إذا كان قطعا بالرفع، فيجب أن يكون المحذوف مبتدأ، وإذا كان القطع بالنصب يجب أن يكون المحذوف فعلا، ولأن المتكلم نطق بالنعت المقطوع رفعا استلزم أن يكون المحذوف مبتدأ، و(أهل) خبراً له؛ لأن "أهل" تحتاج إلى جهة إسنادية حتى لا تبقى قطعا غير تام الفائدة، وجهة الإسناد الضمير "هو"، فوجب تبعا لطبيعة المحذوف أن يكون مبتدأ، يقول **السيرافي(ت368هـ)**: "وإن كان قصدك فيه المدح والثناء، كنحو ما يذكر من تكبير صفات الله تعالى على جهة المدح له والثناء عليه: إمّا أن تنصبه بإضمار أذكر، وإما أن تستأنفه فترفعه بإضمار الابتداء، والذي يصيره مدحا وثناء أو شتما وتقبيحا قصد المتكلم به إلى ذلك"[2]. وتمّ للمؤول ملاءمة ملفوظات المصنف، مع النموذج المعيار من خلال معارف معيارية:

- اعتماد القرينة[3] في حالتي الوجوب والجواز على حد سواء مراعاة لمبدأ التناسب الذي يقره المعيار.
- حالات حذف المبتدأ لا تقتصر على حالة حذف جائزة، بل هناك حالات وجوب.

1- ينظر: نفسه، 2/343-344.

2- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 2008، 2/395.

3- ينظر تعريف القرينة في: مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي: تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، ص: 142، و علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، طرابلس، ليبيا، ط:1، 2006، ص:65.

- يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع، ويجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم.
- يحذف أيضا إذا كان الخبر مخصوص "نعم" أو "بئس" وفيه نظر عند الرضي.
- ويضيف **ابن مالك (ت 672هـ)** إلى ذلك حالتين أخريين[1]:

- والمبتدأ الملتزم حذفه قول العرب: في ذمتي لأفعلن، يريدون في ذمتي ميثاق أو عهد أو يمين، فاقتصروا في هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ.

- ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره مصدرا جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو: صبر جميل التقدير: صبري صبر جميل ثم حذف المبتدأ (صبري) وجوبا وتعليل اختيار الرضي للحالتين المذكورتين يرجأ بيانه إلى حينه.

- من المعايير الدلالية التي استند إليها الرضي في ملاءمة ملفوظ المصنف اعتراضه على ورود لفظة قرينة نكرة ممّا يوحي بإطلاقها، فسعى إلى تقييد دلالة القرينة بجعلها تختص بتعيين المحذوف، من خلال قوله: "وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيينه" [2].

- سعي الرضي في عرض الحكم مع التمثيل له والتقدير (في حالة الوجوب) لعلمه بضرورة تقدير المحذوف على سبيل الافتراض؛ لأنه تمثيل لا يتكلم به كما بيّن ذلك **سيبويه(ت180هـ)**[3]، وليحافظ على المعنى المقصود، ولصيانة الصنعة النحوية من الفساد.[4]

والرضي بذلك يشير إلى أصل مهم في الحذف هو أن تقدير المحذوف لا يكون إلا لضرورة ملجئة[5].

- غياب التقدير في تأويل المصنف، وعدم استدراك الرضي عليه لعلمه أن دلالة الحال أغنت عن تقدير المحذوف في قول المصنف: "قد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال، والله"[6].ودلالة الحال[7] من قرائن الحذف التي يستدل بها المخاطب على المحذوف، وهي الظروف والملابسات التي تحف بالنص اللغوي وهي ما يعرف حديثا بسياق الحال أو السياق المقامي. ومثال ذلك ما أورده سيبويه من حذف المبتدأ اعتمادا على

1- ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد، محمد بدوي المختوم، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، 1990، 287/1-288.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 241/1.

3- سيبويه، الكتاب، 312/1.

4- تحدث عن ذلك ابن جني في فصل بعنوان: "الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"، ينظر: ابن جني، الخصائص، 364/1.

5- الاستراباذي، شرح الكافية، 270/1.

6- نفسه، 241/1.

7- سيبويه، الكتاب، 130/2.

القرائن الحالية المصاحبة للكلام (المرتبطة بحاسة من الحواس)، يقول سيبويه: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: 'عبد الله وربي' كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله"[1].

- استعمال الرضي للأداة "قد" في قوله اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا، إذا قطع النعت بالرفع، كما يجيء في بابه، نحو: "الحمد لله أهلُ الحمد أي هو أهل الحمد "[2]. استعماله ذاك إشارة إلى تقليل حالات حذف المبتدأ وجوبا، والذي يوضح ذلك قوله أيضا: "ويحذف وجوبا أيضا عند من قال في نحو "نعم الرجل زيد" إن تقديره: "هو زيد" وفيه نظر على ما يجئ في بابه "[3]؛ أي أن حذف المبتدأ الذي خبره مخصوص نعم أو بئس فيه تأمل، وإعادة نظر. ويضاف إلى ما سبق تفضيل النحاة لحذف الخبر على حذف المبتدأ، يقول في ذلك ابن هشام:" وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ والباقي خبر، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلا حذف"[4]. وعلى ذلك، فالنحاة يفضلون حذف الخبر على حذف المبتدأ؛ لأنه إذا حذف المبتدأ كأنه لا حذف. لذلك قلّ حذف المبتدأ.

- استعمال الرضي للأداة "إنما" في قوله:" وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم..."[5]. يفهم منه قصره حذف المبتدأ وجوبا على تبين قصد المدح أو الذم أو الترحم أي يحذف المبتدأ وجوبا لتبين ذلك القصد لا لغيره من الأغراض، ويوضح ذلك قوله الموالي:" فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك "[6]. والذي يعزز هذا المنحى ما يقوله الجرجاني في دلائله عن الأداة "إنما"والسكاكي في مفتاحه.

يقول **الجرجاني(ت471هـ)**:"اعلم أن موضوع 'إنما' على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة. تفسير ذلك: أنك تقول للرجل: 'إنما هو أخوك'، و 'إنما هو صاحبك القديم' لا تقوله لمن يجهل ذلك، ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقر به، ومثاله من التنزيل:﴿**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**﴾ [الأنعام/36]"[7].

فالأمر الثابت والمعلوم حسب الجرجاني مما تقوله الآية: أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل، وأن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب.[8]

1- ينظر بقية قرائن الحال والقرائن اللفظية في: ابن جني، الخصائص، 395/2. وابن هشام، مغني اللبيب، ص: 561 وما بعدها

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 242/1.

3- نفسه، 242/1.

4- ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 575

5- الاستراباذي، شرح الكافية، 242/1.

6- نفسه، 242/1.

7- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:330. والسكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1983م، ص:294-296.

8- ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:331.

وإذا نظرنا في توظيف الرضي للأداة "إنما" وجدنا أن حذف المبتدأ وجوبا في حالة قطع النعت بالرفع أمر ثابت ومعلوم عند مخاطبه[1] (طلاب نحو، نحاة) لكنه أراد تنبيههم للغرض الذي من أجله يحذف المبتدأ وجوبا (مدحا، ذما، ترحما)، فقصر حذف المبتدأ وجوبا على تبين ذلك القصد.

2.1.1. الكفاءة التداولية:

وهي كفاءة معرفية قائمة على كفاءتين:

كفاءة سياقية حالية، كفاءة موسوعية

1.2.1.1. الكفاءة السياقية الحالية:

تعمل كفاءة المؤوّل السياقية الحالية على ملاءمة ملفوظ المصنف مع سياق* وروده، فالمصنف مرسل والمرسل إليه هو المتعلم، والسياق الذي يجمعهما هو السياق التعليمي الذي يفرض التحديد و التدقيق. يقول طه عبد الرحمن في الوفاء بمقتضيات الأحوال و المقامات:" فمقامات الكلام أحوال مشخصة، و الناطق لا يرتقي الى مرتبة المبلغ حتى يوفي مقتضيات هذه الأحوال حقها" [3]فورود عبارة للمصنف من نحو: "يحذف المبتدأ لقرينة جوازا..."[4].

اعتبرها المؤول من قبيل عدم ملاءمة الملفوظ لمقام التلفظ[5]، من جهة كون القرينة غير محددة بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف، و اعتبار الحذف الجائز، و إهمال الحذف الواجب، و عدّ القرينة مطلوبة في حالة الجواز فقط. كل ذلك جعل ملفوظ المصنف يخرج عن سياق وروده ، و مقام تلفظه ، مما دعا المؤول إلى عدّه مؤشرا للتأويل في هذا المستوى، و عمل على ملاءمة الملفوظ لمقام تلفظه بتقييد دلالة القرينة على تعيين المحذوف، وطلبها في حالي الجواز و الوجوب، و معالجة حالة وجوب حذف المبتدأ مراعاة لمبدأ التناسب، و هو مبدأ تداولي سبق التعريف به [6] ثم توجه الرضي إلى المخاطب (المرسل إليه) قاصدا إثارة انتباهه ، عن طريق صيغة "اعلم" مستحضرا من خلالها سياقا تخاطبيا تعليميا ، فدلالة هذه الصيغة على التعليم و التعلم واضحة ، و هدفها التعليمي لا مجال إلى إنكاره ، كما أن توظيفها التراثي يصرح بذلك : "توظف على عادة القوم تنبيها للسامع على أنّ ما بعده يجب

1- يقول حسن المودن: "على المتكلم أن يأخذ بعين الاعتبار أن المخاطب طبقات: عامة وخاصة"، حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي، ص:347.

* نقصد بالسياق المقامي Contexte de Situation ، كما هو معرّف في الفصل التمهيدي، ص:52، وإطلاق مصطلح سياق أو مقام مترادفين استنادا إلى تركبهما معا فيه، ويقابله السياق المقالي (اللساني) (Cotexte) ينظر: باريك شارودو، دومنيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري ، حمادي صمود ، مراجعة: صلاح الدين الشريف ، دار سيناترا ، تونس ، 2008 ، ص:133.

3- طه عبد الرحمن ، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي ، ص:218 .

4- الاستراباذي ، شرح الكافية ، 241/1 .

5- ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي ، في تداوليات التأويل ، ص:109.

6- ينظر: إدريس مقبول ، الأفق التداولي نظرية المعنى و السياق، ص:20.

حفظه و ضبطه"[1]، و الحفظ و الضبط دلالتهما على التعلم والتعليم صريحة و متبادرة للذهن . وبصيغة "اعلم" الدالة على الجدية و المسؤولية القصدية نحو المخاطب، يستدرك الرضي ما أهمله المصنف من عرض لحالة وجوب حذف المبتدأ، معتبرا ذلك نقصا في الكم المطلوب* إيراده للمتعلم من معلومات. فكان تأويله تأويل استدراك يسدّ حاجة المتعلم لملابسات حذوف المبتدأ واجبا وجائزا. " اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع على ما يجيء في بابه، نحو : الحمد لله أهل الحمد ، أي : هو أهل الحمد"[2] ثم بيّن الغرض من هذا الحذف ، و هو تبين قصد المدح أو الذم أو الترحم "و إنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة ، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم"[3].

فيحذف المبتدأ وجوبا عند الرضي، إذا قطع النعت بالرفع. ولا يقطع النعت إلا بتحقق شرطيه المنصوص عليهما في قوله الآتي: **"اعلم أن جواز القطع مشروط بألا يكون النعت للتأكيد. لأنه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى، لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه.. والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى النعت ليبيّنه ويميّزه، ولا قطع مع الحاجة... "**[4].

فالمتكلم الذي يريد قطع النعت بالرفع لقصد المدح أو غيره لا يكون النعت الذي يتلفظ للتأكيد؛ إذ هو عكس غرض القطع. وأن يكون السامع أو المخاطب يعلم من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لو جهل المخاطب ذلك، لصار المنعوت محتاجا إلى النعت ليبيّنه ويميّزه، فلا يكون هناك قطع. وإذا تحققت الشروط يتم القطع المقصود منه المدح والتعظيم أو الذم أو الترحم، فيقتضي ذلك مخالفة النعت لمنعوته في الإعراب، فيقتضي ذلك وجوب حذف المبتدأ. فعبْر هذا المسار انتقل الرضي بمخاطبه من مقام خارجي دلّت عليه القرائن الحالية التي أودعها المؤول أقواله السابقة وهي: القصد، علم المخاطب من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم. انتقل به إلى مقام داخلي (سياق لغوي) يكون ممثلا في بنية لسانية محذوف فيها المبتدأ وجوبا. ويكون المقام الخارجي (الخارج لساني) متدخلا في بناء المقام الداخلي، ويتفاعل المقامان في تأويل العبارة. يقول في ذلك ديكرو:

1- إدريس مقبول ، الأسس الإبستيمولوجية و التداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، عالم الكتب الحديث ، جدارا للكتاب العالمي، الأردن ط:1 ، 2006 ، ص:84

* هي قاعدة من قواعد التخاطب عند غرايس (قاعدة كم الخبر) ، ينظر: طه عبد الرحمن ، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي ، ص:238

2- الاستراباذي ، شرح الكافية ، 242/1

3- نفسه ، 242/1

4- نفسه، 343/2-344

"فثمة قضية جوهرية بالنسبة إلى التداولية تكمن في تحديد العلاقات بين هذين المقامين: الداخلي والخارجي للعبارة، وفي رؤية كيف أن المقام الثاني يتدخل في بناء المقام الأول، وكيف أن الإثنين يتفاعلان في تأويل العبارة"[1].

وهكذا تظهر كفاءة الرضي السياقية في استثمار المقامات المختلفة لبناء تأويل منسجم، وفي استثمار السياقات التخاطبية المناسبة لإيصال معارفه إلى مخاطبه.

2.2.1.1. الكفاءة الموسوعية:

يحتاج ارتياد أي عمل تأويلي إلى معارف موسوعية، فضلا عما يحتاج إليه من معارف سياقية ولسانية، والمؤول لا يواجه الخطابات من فراغ إذا ما رام تأويلها، والمنظرة أوركيوني تسمي هذه الكفاءة بـ"المتاع المعرفي"، فتقول: "مجموع المعارف، والاعتقادات، نسق تمثلات، تأويلات، تقويمات العالم المرجعي الذي نصطلح عليه مسلمات الاعتقاد 'المتاع المعرفي' "[2].

وهي تصنفها إلى أنواع[3]: مشتركة، خاصة، عامة، أيديولوجية، علمية محايدة، ...

- كل المعارف اللسانية المعيارية التي احتكم إليها المؤول في ملاءمة ملفوظ المصنف هي تراكم معرفي موسوعي تأتى للمؤول من طول مباحثته للنحو ومسائله، وأراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، والخروج باختيارات خاصة به. تقول أوركيوني في تحوّل المعارف اللسانية إلى معارف موسوعية: "إن السياق اللساني موضوع قابل للتمدد، ولا يمكن ضبطه، ومن ثم إلى أن ينتهي به الأمر إلى الاختلاط بالمقام وإلى تعتيم الحدود بين ما هو لساني وما هو خارج لساني وبين ما هو ملفوظي (énoncif) وما هو تلفظي (énonciatif) "[4].

- هذا التراكم المعرفي النحوي والتداولي مكّن المؤول من ملاءمة ملفوظ المصنف مع المعيار ومع سياق وروده، ومع معطيات التجربة الإنسانية المشتركة، يقول إدريس سرحان: "وتنضاف إلى المعرفة الخاصة القائمة في ذهن كل من المتكلم والمخاطب معرفة أخرى موسوعية تستوعب داخلها كل التجارب والمعارف العلمية والخبرات السابقة المتعلقة بعادات المجتمع وسلوك أفراده وأنواع القيم المتداولة بينهم، ونمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية لديهم..."[5]. فالمتكلم ذو العادات اللغوية العربية، إذا قصد المدح والتعظيم مثلا، سيتلفظ بقطع النعت رفعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، ويقدّره المؤول بضمير الغائب "هو" نحو: الحمد لله أهل الحمد أي: هو أهل الحمد.

1- أوزفالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2007، ص:684

2- أوركيوني و زملاؤها، في التداولية المعاصرة، ص:85

3- نفسه، ص:86

4- أوركيوني، المضمر، ص:35

5- إدريس سرحان ، التأويل الدلالي-التداولي للملفوظات ، ص:156 ، و ينظر أيضا: مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي ، علم التخاطب الإسلامي، ص:90

فاستعان الرضي على تأويل الملفوظ بما راكمته موسوعته من كيفيات استعمال المتكلم للغة، وعاداته اللغوية، وعلى قصر حذف المبتدأ لتأدية غرض من الأغراض التواصلية، وهو قصد المدح أو الذم أو الترحم.

- من الكفاءة الموسوعية المشتركة[1] بين المؤول وبقية النحاة عدّ المبتدأ محذوفا وجوبا إذا قطع النعت بالرفع، إذ يقول بذلك نحاة آخرون منهم ابن مالك في التسهيل.

- لكن ما يعدّ من الكفاءة الموسوعية الخاصة للرضي: هو قصره لحذف المبتدأ وجوبا على تبين قصد المدح أو الذم أو الترحم.

- يرى النحاة بحذف المبتدأ وجوبا الذي خبره مخصوص نعم أو بئس؛ أما الرضي، فيقول: فيه نظر ولا يقبله ولا يسلم به[2]، وهو اختيار خاص به فيما نعلم.

- جزء من المعارف الموسوعية يدخل في بناء مقدمات استدلالية[3] وتعمل على توجيه التأويل نحو تقدير العنصر المحذوف وجوبا وهو المبتدأ.

3.1.1. الكفاءة الاستدلالية:

تقوم كفاءة المؤول الاستدلالية على الربط بين معارفه اللسانية والتداولية وما يعرضه الخطاب محل التأويل، هذا الربط للوصول إلى نتيجة تأويلية. وهو يستعمل كنظام لتأويل الأقوال. يقول جاك موشلر وآن ريبول: "يتم التأويل التداولي عن طريق نظام استنباطي تكون مقدماته مكونة من جهة من الصورة المنطقية للقول، ومن جهة ثانية من السياق"[4].

وهذا المنوال الاستدلالي "يربط مجموعة من المقدمات بنتيجة: مقدمة1، مقدمة2، ...، مقدمة ن، نتيجة...، وهو منوال يفسر انطلاقا من القول ومن معلومات أخرى [السياق].."[5].

وعليه يمكن تصور المسار التأويلي وفق نظرية الملاءمة لسبربر وولسون على النحو الآتي:

1- مسلك توضيح الأقوال والتصريح بها: L'explicitations

2- مسلك التضمينات الخطابية: L'implicitations

1- ينظر تعريف هذه الكفاءة في : باتريك شارودو ، دومينيك مانغنو ، معجم تحليل الخطاب ، ص:123

2- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية ، 4/243-244

3- ينظر: جاك موشلر آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية ، ص:106

4- نفسه، ص:124

5- نفسه، ص:100

1-1-3-1- مسلك توضيح الأقوال والتصريح بها:

يصرح الرضي بحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع، ويوضحه بالعبارة الموالية: وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل... وهو من باب توضيح الموقف القضوي للمتكلم من قضية حذف المبتدأ وجوبا وهو نوع من أنواع الإثراء للصورة المنطقية للقول.

1-1-3-2- مسلك التضمينات الخطابية: ترمز: م للمقدمة (شاهد من المعارف الموسوعية) ن: نتيجة

انطلق الرضي في استدلاله على حذف المبتدأ وجوبا بالربط بين مقدمات من المعارف الموسوعية ونتائج مضمنة. ويمكن تجريد هذا الاستدلال على النحو الآتي:

م1: قطع النعت بالرفع يقتضي مخالفة الإعراب بين النعت والمنعوت (المنعوت الله، النعت: أهل) في مثال الرضي.

م2: المخالفة في الإعراب تقتضي تأويل المحذوف وجوبا (قطعية التأويل) .

م3: تأويل المحذوف يكون اسما (مبتدأ)(النعت يطلب منعوتا اسما).

ن: المحذوف وجوبا هو المبتدأ.

ويقدره المؤول في المثال بضمير الغائب "هو": هو أهل الحمد.

أما قوله: "وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفه، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك "[1].

الجزء الأول من العبارة يوضحها جزؤها الثاني:

فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك. أي لو ظهر المبتدأ لم يتبين قصد المدح أو الذم أو الترحم.

بعد التوضيح والتصريح، يسلك المؤول مسلك التضمينات عبر الاستدلال عن طريق الربط بين مقدمات من المعارف الموسوعية ونتائج مضمنة ويمكن تجريد ذلك كما يلي:

م1: قصد المدح يقتضي قطع النعت بالرفع (الانتقال من الإخبار إلى المدح).

م2: قطع النعت بالرفع يقتضي تقدير مبتدأ محذوف وجوبا (قطعية التقدير) (نتيجة التأويل السابق).

ن: قصد المدح يقتضي تقدير مبتدأ محذوف وجوبا أو يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع لقصد المدح.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 242/1.

وهكذا نجد استدلالات الرضي أكثر ملاءمة* ، وانسجاما كونها تسلك أقصر السبل، بأقل جهد مبذول.

2.1. بناء المعنى:

ولأن اشتغال التأويل يروم الفهم وبناء المعنى[2]، وبناء المعنى يتفاعل فيه التدليل والتأويل، وتأويل المحذوف توصل إليه الرضي عن طريق تطبيق كفاءاته الثلاث(اللسانية، التداولية، الاستدلالية) كما سبق توضيحها والتمثيل عليها والاستشهاد لها، فإن الرضي انطلق في بنائه للمعنى مما عرضه المصنف، وبيّن تقصيره في تدليله بأن جعل القرينة تختص بحالة الجواز، وأهمل إيراد حالة وجوب موازية لحالة الجواز التي ذكرها، فاستوفى الرضي ما أهمله المصنف، وأول المحذوف وقدّره، وبيّن الغرض من حذفه وهو تغيّر المعنى (قصد المتكلم).ولم يكتف بذلك، بل سعى إلى تأييده بالحجاج باعتباره آلية بانية للمعنى. يقول محمد بازي في ذلك: "...الحجاج وسيلة من وسائل التفسير وبناء المعنى لا غير، وذلك حتى لا يتم تغليب واجهة الحجاج على آلية الفهم والتأويل في خطاب التفاسير، لأنها ليست الرهان الأصلي من التفسير، وإنما هي خادمة وتابعة للفهم والإفهام وبناء المعاني وتحقيق تأويلية بليغة "[3].

ومن العناصر الحجاجية التي استعان بها الرضي في بنائه للمعنى:

1- التمثيل: وهو وسيلة حجاجية ذات تأثيرات في المتلقي من جهات عدّة، يقول عبد القاهر الجرجاني: "... مما اتفق العقلاء عليه أن التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني أو برزت هي باختصار في معرضه، ونقلت عن صورها الأصلية إلى صورته كساها أبهة... فإن كان مدحا كان أبهى وأفخم... وإن كان حجاجا كان برهانه أنور، وسلطانه أقهر، وبيانه أبهر"[4].

فهو على ذلك نقل وتصوير للمعنى من العقل إلى الإحساس. أو هو إحضار للمعنى المدعى ليشاهد كما هو في الواقع، والرضي بتمثيله لحذف المبتدأ وجوبا بعد التنظير له أحضر المعنى الذي يتكلم عنه إلى ذهن وإحساس مخاطبه ليكون أثبت وأوكد لديه، ولبناء قاعدة عنده: يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع، يقول عبد الله صوله :" يمكن للمثل أن تبنى عليه قاعدة، وتكون عامة، وتشكل قانونا"[5].

---

* الملاءمة: مفهوم قوامه المقارنة، ويحدده عاملان أساسيان: الجهد العرفاني (كلفة المعالجة)، والأثر السياقي (نتيجة التأويل). ينظر: جاك موشلر آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص:97.

2- محمد بازي، التأويلية العربية، ص:67

3- محمد بازي ، صناعة الخطاب، ص:153

4-الجرجاني ، أسرار البلاغة ، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني ، جدة ، ط:1 ، 1991 ، ص:115

5- عبد الله صولة ، الحجاج: أطره ومنطلقاته و تقنياته من خلال مصنف في الحجاج-الخطابة الجديدة لبيرلمان و تيتيكا ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمادي صمود، كلية الآداب منوبة، تونس، 1998، ص:337.

2- العامل الحجاجي "إنما": لتقوية الاستلزامات التي تصلح وإبطال تلك التي لا تصلح لإظهار النتيجة[1] كما يظهر في قوله: "وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم... "[2]، فظهور المبتدأ لا يصلح في حال قصد المتكلم الإعلام عن أصله صفة قطعت لقصد المدح أو غيره، واستعمال "إنما" أبطل الاستلزام الذي لا يصلح وهو ظهور المبتدأ (لكونه يبطل ذلك القصد)، وقوّت الاستلزام الذي يظهر النتيجة وهي تبين القصد (مدحا، ذما، ترحما) وبعبارة أخرى: يريد الرضي القول: إذا أردت تبيّن القصد، فاحذف المبتدأ وجوبا (وهو الاستلزام الأصلح لظهور تلك النتيجة).

3- استعماله للام التعليل: وهي من الأدوات اللغوية، تستعمل لتبرير الفعل، بناء على سؤال ملفوظ به أو مفترض، وتقدّم من خلالها حجج دعم الدعوى[3]، فالرضي ليبرر دعواه من حذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع استعمل لام التعليل لتبرير هذا الحذف، وتبيان الغرض منه كونه لا يحذف وجوبا إلا ليظهر قصد المدح أو الذم أو الترحم.

وعليه، فاستعمال الرضي لتلك التقنيات الحجاجية دعم حججه الرامية لإقناع مخاطبه بتأويله لحذف المبتدأ وجوبا أنه لا يحذف وجوبا إلا ليظهر قصدا أراده المتكلم وهو المدح أو الذم أو الترحم.

وإضافة إلى آلية الحجاج التي استعملها الرضي في بنائه للمعنى، وظّف أيضا آلية مهمة وهي آلية التفات المعاني، والتفات المعنى نجد له تنظيرات في كتب أصول النحو منها: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، والأشباه والنظائر للسيوطي، ونحسب أن هذه الآلية منطلقة من القاعدتين الأصول نحويتين:

- التنقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم[4] وهي من قواعد التنقل حسب تمام حسان[5].
- والتغيير يؤنس بالتغيير[6] وهي من قواعد التغيير والتأثير حسب نفس الباحث[7].

1- ينظر: عز الدين الناجح ، العوامل الحجاجية في اللغة العربية ، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ط:1، 2011، ص:67.

2-الاستراباذي ، شرح الكافية، 242/1.

3- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط:1، 2004، ص:478-479.

4- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2005، 70/2.

5- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص:197.

6- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 298/1، والسيوطي، الأشباه والنظائر، 291/1.

7- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص:202.

فالمبتدأ يحذف وجوبا عند الرضي إذا كان في الأصل صفة وقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم، فالتنقل من معنى التبعية (أصله كان صفة) إلى معنى الإسناد (مبتدأ محذوف وجوبا خبره مذكور في الكلام) هو التفات يبنى فيه إسناد من تبعية توضيح أو تعيين. وهذا الانتقال تغيير، والحذف تغيير، والحذف كتغيير يؤنس بالتغيير (الانتقال من معنى التبعية إلى معنى الإسناد، أو من معنى الإخبار إلى معنى المدح أو الذم أو الترحم). ويلخص ذلك في الترسيمة الآتية:

معنى التبعية ⟵ معنى الإسناد ⟵ معنى الحذف الواجب.

الشكل رقم(6)

2-الخبر:

يُعرّف ابن الحاجب الخبر بقوله :"... والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة "[1] ويقصد بالمجرد[2] خلوه من العوامل اللفظية. والإسناد[3] عند الرضي هو حكم ورابطة بين طرفين: مسند ومسند إليه. يكونان اسمين، أو فعل واسم. والمغاير للصفة المذكورة: ما لم يكن مبتدأه من نوع الثاني.

يحذف الخبر عند المصنف وجوبا وجوازا. يحذف جوازا نحو: خرجت فإذا السبع، ويحذف وجوبا في مواضع أربعة [4]مثل لها المصنف بـ:"لولا علي لهلك عمر"، "ضرْبي زيدا قائما" و" كل رجل وضيعته" و" لعمرك لأفعلن كذا"؛ ممّا جعل المؤول (الرضي) يسجل خرقا تداوليا لدى المرسل ويعتبره مؤشرا للتأويل، ويتمثل ذلك الخرق في اختصاره الشديد لدرجة لا يذكر مواضع حذف الخبر وجوبا وجوازا ويكتفي بالتمثيل عليها[5]؛ ممّا دفع المؤول إلى بسط وتفصيل ما أجمله المصنف. يقول طه عبد الرحمن:" ومن المقاصد أيضا ما يتعلق ببنية الدليل، فيجب على المتعقب (المؤول) أن يبين ما إذا كان المستدل (المرسل) يرى فيها بنية مبسوطة بسطا كافيا أم أنها تحتاج مزيدا من البسط"[6]؛ لذا نجد المؤول من باب الإقرار بهذا المبدأ(مبدأ من مبادئ التأويل التداولي) يسعى إلى بسط وتفصيل ما

1- ابن الحاجب، الكافية، ص:35 .

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 196/1، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الاسلامي الجمهورية العراقية، د ط، د ت، 180/1.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 32/1، وابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 2001، 18/1-20

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 241/1

5- يرى حسن خميس الملخ التمثيل على المعرف مباشرة دون صياغة تعريف أبعد عن التجريد، ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء-التحليل-التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط، 1، 2002 ص: 142

6- طه عبد الرحمن، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ص : 165

أجمله المصنف (المرسل) الذي يعلم حاجة كلامه إلى البسط، لكن أورده على تلك الصورة لغرض تسهيل الحفظ (غرض تعليمي).

ومنه نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته (اللسانية، التداولية، الاستدلالية).

2-1 تطبيق كفاءات المؤول:

2-1-1- الكفاءة اللسانية: يفترض في كفاءة المؤول اللسانية أن تكون كفاءة ملاءمة ومواءمة بين المحذوف والمذكور بما يلائم ويناسب المعيار اللساني، يجري إثبات ذلك على النحو الآتي:

*عقب الرضي أولا على قول المصنف "جوازا ووجوبا" على أنها نصب على المصدر، أي: حذفا واجبا أو جائزا[1]؛ أي على تقدير ناصب محذوف. فدقق الحالة الإعرابية لقول المصنف وفسرها، ثم حدد طبيعة "إذا" فقال: للمفاجأة، وكلّ ذلك يدل على تمكنّ المؤوّل وكفاءته اللسانية.

*ناقش الرضي تأويلات النحاة لـ "إذا"، ومناقشته تلك هي محاولة منه لملاءمة المحذوف للمذكور (الخبر-المبتدأ)، فالمبرد بتأويله "إذا" ظرف مكان على عدم اطراده في جميع مواضع "إذا" لا يكون هناك حذف للخبر، "فإذا" نفسها "خبر"؛ لأنه لا معنى عند التقدير: فبالمكان السبع بالباب[2].

-أما تأويل الزجاج، فقبله الرضي لما فيه من ملاءمة المحذوف للمذكور: إذ أوّل "إذا" ظرف زمان وقدّر له مضافا؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة[3]، فتكون الجملة أيضا تامة: خبر+ مبتدأ على تقدير مضاف إذا حصول السبع أي: ففي ذلك الوقت حصوله، وبذلك لا حذف في الجملة[4].

-ويجوز تأويل "إذا" ظرف زمان مع تقدير خبر محذوف. والظرف غير ساد مسده، ويكون تقدير الخبر المحذوف: ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف "بالباب" لدلالة قرينة "خرجت" عليه[5].

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 242/1.

2- ينظر: نفسه،242/1.

3-ينظر: ابن هشام، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهر2009، ص:213، والاستراباذي، شرح الكافية، 277/3.

4-الاستراباذي، شرح الكافية، 242/1.

5- نفسه،242/1.

-كما قبل الرأي الذي نقله ابن بري* من أن "إذا" حرف. وذلك لمناسبته لحالة الحذف، فتأويل "إذا" بالحرف يجعل هذه الحالة خالصة للحذف، لذا قال الرضي: "فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو "فإذا السبع" محذوف بلا خلاف"[2]، وقالها أيضا قبله ابن يعيش: "إن جعلتها حرفا كان الخبر محذوفا لا محالة".[3]

وعليه، يجوز حذف الخبر بعد "إذا" الفجائية على اعتبارها ظرف زمان، أو حرفا، وهو ما تطلبه ملاءمة المحذوف للمذكور مراعاة للمعيار النحوي.

وبناء على ما تقدم: تكون كفاءة الرضي اللسانية (النحوية منها) كفاءة ملاءمة ومواءمة مع المعيار، وقبوله ورده لآراء غيره من النحاة المتقدمين كان الحَكَم فيه هو المعيار النحوي، وأصول هذا العلم.

*بعد تطرق الرضي لحالة جواز حذف الخبر بعد "إذا" الفجائية، ومناقشة آراء النحاة في تأويلاتها. ينتقل إلى تفصيل حالات حذف الخبر وجوبا:

-قام المؤول بتفسير غموض عبارة المصنف: "فيما التزم في موضعه غيره" بقوله: "في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر في موضعه، فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من سائر الأخبار لفظ سادّ مسدّ ذلك الخبر، وهو في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف"[4].

والمراد بقول الرضي: أن العرب تحذف الخبر وجوبا إذا دلت عليه قرينة (دالة على تعيينه)، وسد اللفظ مسد الخبر. وهذا الحذف كما يقول ابن يعيش لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره، ولم يجز استعماله"[5].

ويكون الحذف الواجب للخبر في أربعة مواضع كما ذكر المصنف ناقشها المؤول على اختلاف آراء النحاة من المدرستين (البصرة والكوفة) نكتفي بعرض وتحليل واحدة منها: المبتدأ الذي بعد "لولا":

-أ- آراء الكوفة:

-بدأ الرضي بعرض آراء الكوفة، وعلى رأسها رأي الفرّاء الذي يعتبر "لولا" هي الرافعة للاسم بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل [6].

*ابن بري: هو عبد الله بن برّي بن عبد الجبّار، أبو مُحَّد المقدسي المصري، ينظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: حسان عبد المنّان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ط:1، 2004، 1199/1. وهو نحوي ضليع باللغة والنحو، توفي في 582هـ.

2- الاستراباذي، شرح الكافية،242/1.

3- ابن يعيش ، شرح المفصل ، 240/1.

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 241/1.

5- ابن يعيش، شرح المفصل،238/1.

6- الاستراباذي، شرح الكافية، 243/1.

-ثم عرض رأي الكسائي الذي يعتبر الاسم بعد "لولا" فاعلا لفعل مقدر، لأن "لولا" في اعتباره هي "لو" الداخلة على "لا" كما في المثل[1]: لو ذات سوار لطمتني[2].

ب-رأي البصرة:

يعتبر هذا الرأي "لولا" كلمة بنفسها والاسم المرفوع بعدها مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب "لولا" خبره كما في: "لولا علي لهلك عمر" فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي الحذف: أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعين، وهي لفظة "لولا" الدالة على أن الخبر الذي بعدها "موجود" لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر. والثاني: اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب "لولا"[3].

*لم يعلق الرضي على قول الفراء أن "لولا" هي الرافعة للاسم بعدها لاختصاصها بالأسماء سوى أنه استشهد[4] بعد عرضه لرأي الكسائي ورأي البصرة ببيتين دخلت في أحدهما "لولا" على الفعلية، وهما[5]:

قالَتْ أمامةُ لِما جئْتُ زائرَها *** هلاَّ رميْتَ ببعضِ الأسهمِ السّودِ.

لا درَّ درُّكِ إنّي قدْ رميتُهُمُ *** لوْلاَ حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمحْدُودِ.

ليبطل به قول الفرّاء اختصاصها بالأسماء، فهي أيضا تدخل على الأفعال، ومن ثم بطل عملها، فليست رافعة للاسم بعدها وهو ما يفهم من إتيانه بالشاهد.

-أما تعليقه على قول الكسائي في قوله: "وهو قريب من وجه" وذلك أن الظاهر منها أنها "لو" التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني[6] ...دخلت على "لا"، وكانت لازمة للفعل، لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على "لا" على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع "لا" أيضا باق على ما كان، كما بقي مع غير "لا" من حروف النفي"[7].

1- يشرح ابن الحاجب هذا المثل، فيقول: "هو مثل للكريم يجني عليه لئيم، كان أصله: إن رجلا شريفا لطمته أمة، فقال ذلك على معنى: لكنت محتملا " ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 177/1.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 243/1، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،76/1.

3- الاستراباذي، شرح الكافية،244/1.

4-نفسه، 244/1-245.

5- صاحب البيتين: الجموح، أحد بني ظفر من سليم بن منصور ينظر: البغدادي ، خزانة الأدب، 464/1.

6- هو قول لابن الحاجب وأيده الرضي ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 487/4.

7- نفسه،243/1.

فالرضي يعلل لما ذهب إليه الكسائي من أن الاسم الواقع بعد "لولا" فاعل لفعل مقدر من جهة أن "لولا" هي "لو" داخلة على "لا" التي تكون لازمة للفعل لكونها حرف شرط. مع بقائها على ذلك الاقتضاء بدخولها على "لا"؛ مما يجعل الاسم الواقع بعد "لولا" فاعلا.

-ونقل منع البصريين تقدير الكسائي، واعتبارهم "لولا" كلمة بنفسها وليست الداخلة على "لا" ، وداعيهم إلى ذلك هو أن الفعل بعد "لو" إذا أضمر وجوبا، فلا بد من الإتيان بالمفسر (قاعدة أصولية)، وليس بعد "لولا" مفسر، وأيضا لفظ "لا" لا يدخل على الماضي في غير الدعاء، وجواب القسم إلا مكررا في الأغلب، ولا تكرير بعد "لولا"، فقال البصريون: "الاسم المرفوع بعده (بعد "لولا") مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب "لولا" خبره كما في "لولا علي لهلك عمر"، فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف أحدهما: الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر، والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب "لولا" "[1].

-فرفْض الرضي لقول الفراء اعتداد منه بالمناسبة القائمة بين الملفوظ والمعيار: فما قاله الفراء لا يتناسب ولا يتلاءم مع المعيار ف"لولا" غير مختصة لكونها تدخل على الأسماء والأفعال، ومن ثم قوله "لولا" رافعة للاسم بعدها لا يصح.

-أما قبوله لرأي الكسائي من وجه لوجود وجه مناسبة بين معنى "لولا" إذ اعتبرت "لو"+ "لا". وتقدير فعل محذوف يكون الاسم الواقع بعد "لولا" فاعلا (لتناسب الشرط والفعل) لا لمناسبته لحذف الخبر الواجب.

-رفض البصريين تقدير الكسائي، واعتبارهم "لولا" كلمة بنفسها ليست الداخلة على "لا" يقول في ذلك فاضل صالح السامرائي: "والذي أراه أن معنى "لولا" الامتناع للوجود، وهو مفهوم من "لولا" نفسها فذكر الخبر لا يزيدنا معنى جديدا غير الوجود المطلق الذي هو مفهوم من الحرف نفسه، ولذا وجب حذفه"[2].

قبل الرضي هذا الرأي؛ لأنه يتناسب مع المعيار الذي يقول: لا إضمار واجب من دون مفسر، عدم دخول "لا" على الماضي في غير دعاء، وجواب قسم إلا مكررا في الأغلب. كما أن تقديرهم للخبر المحذوف وجوبا يتناسب مع شرطي الحذف الواجب.

وعليه، فالكفاءة اللسانية للمؤول تثبت أنها كفاءة ملاءمة ومناسبة بين المحذوف والمذكور بما يلائم ويناسب المعيار النحوي.

1- الاستراباذي، شرح الكافية ،244/1.

2- فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط:1 ،2016، ص:372 .

2-1-2-الكفاءة التداولية:

2-1-2-1 الكفاءة السياقية الحالية:

إذا كان المرسل عالما باللغة، ولا يسجل عليه خرق في الصوت أو الصرف أو التركيب أو المعجم إلا لماما، فإن الخرق المسجل لديه هو من النوع التداولي كونه أجمل حيث يجب التفصيل والبسط[1]؛ مما دعا المؤول إلى اعتباره مؤشرا للتأويل، فبسط ما يجب بسطه وتفصيله، وأوضح ما غمض من كلام المصنف[2] ، وعمل على ملاءمة الملفوظ لسياق ومقام وروده، فاستحضر مقاما تعليميا[3]، حدد فيه وظائف بعض الكلمات في ملفوظ المصنف ومنها "إذا" التي عدّها للمفاجأة، فعملت على نقل طالب النحو من داخل اللغة إلى مجال تداولها "خرجت فإذا السبع"، فالقول بالمفاجأة هو مقاربة مقامية معرفية بحال منتج التركيب، وبحال مستقبله ومؤوله، فالمتكلم عند خروجه يتغير الموقف معه بسرعة من خروج عادٍ إلى ملاقاة السبع، فيتفاجأ، فيسقط من كلامه بعض عناصره، وأما متلقي الخطاب، ليعيد بناء المعاني الضمنية وتأويل المحذوف يستحضر السياقين المقامي والمعرفي الذين ترجع إليهما لفظة المفاجأة "إذا". فاختلف النحاة في تأويل "إذا":

هل هي ظرف مكان كما يقول المبرد، أم هي ظرف زمان كما يقول الزجاج أم هي حرف كما نقل ابن بري؟

ودخل الرضي في تحاور[4] مع النحاة، وناقش آراءهم، فأوجد بذلك مقاما تخاطبيا معرفيا، فيرد رأيا ويقبل آخر، ومعياره في ذلك هو المناسبة المقامية لكل اجتهاد. فاعتبار "إذا" ظرف مكان لا يطرد استعماله عند العرب، أي لا يثبته الواقع اللغوي في جميع مواضع "إذا" المفاجئة. والذي يؤيد ذلك أن "إذا" كظرف مكان ترد في الخطاب ورود دوال فارغة؛ إذ "الحاصل أن المبهمات من الضمائر والظروف ترد في الخطاب ورود دوال فارغة، ولا يمكن تصور مدلولاتها خارج السياقات المقامية التي خوّلت إيرادها"[5]، وسياق استعمالها ظرف مكان غير مطرد عند العرب، مما يعني عدم كفاية هذا التخريج على المستوى السياقي. وإذا سلمنا بذلك، فلا وجود لحذف الخبر في الجملة، فإذا نفسها خبر مقدم للمبتدأ بعدها.

أمّا اجتهاد الزجاج، فيصح من جهة كونه يتناسب ومقام الاستعمال، إذِ العرب لا تخبر بجثة عن ظرف الزمان[6]؛ "إذا" ظرف زمان في موقع مبتدأ خبره السبع (جثة). هذا لا يصح استعمالا عند العرب، فيقدر بذلك خبرا محذوفا جوازا (بالباب) لدلالة "خرجت" عليه. وأما الاجتهاد القائل بكونها حرفا، فهو الأقوى لمناسبته لمقام

1- هذه من قواعد جهة الخبر: لتحترز من الإجمال، ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص:238.

2- من قواعد جهة الخبر: لتحترز من الالتباس(الغموض)، ينظر: نفسه، ص: 238.

3- المشيرات الدالة على ذلك من قول الرضي: " فتقول على هذا"، "إذ لا معنى لقولك"... ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية،242/1.

4-ينظر : مصطلح التحاور في: باتريك شارودو، دومنيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب ص: 174-175.

5- عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص:89.

6- الاستراباذي، شرح الكافية، 243/1، 277/3.

الصنعة النحوية: القائمة على نظرية العمل، القاضية بأن لكل معمول عامل، وإذا وجد العامل كما في هذه الحالة المبتدأ، فخبره محذوف بلا خلاف.

والصنعة النحوية سياقيا هي رؤية للنحاة واعتقاد معمول به بينهم، وهما في عرف المنظرين المعاصرين من عناصر المقام[1].

هذا عن حالة الجواز، أما عن حالة وجوب حذف الخبر، فقد عمل المؤول على ملاءمة ملفوظ المصنف لسياق وروده بإزالة الغموض الذي اكتنفه، فوضح عبارة المصنف، وأرسى مبدأ في حذف الخبر وجوبا، "يحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر" [2]؛ أي: يحذف الخبر وجوبا عند تحقق شرطيه، القرينة واللفظ الساد مسد الخبر.

ثم أوجد مقاما تخاطبيا معرفيا بينه وبين النحاة، تولى فيه عرض ومناقشة آراء النحاة في "لولا" والاسم الواقع بعدها:

فنصّب جهة عارضة تمثلت في فريق الكوفة (الفراء والكسائي) وجهة معترضة ممثلة في فريق البصرة عرض بموضوعية فائقة آراء الفريقين ثم ناقشها:

-عرض رأي الفرّاء دون مناقشة، لكنه في خاتمة عرضه أورد بيتين كشاهد على دخول "لولا" على الجملة الفعلية؛ مما يبطل اختصاصها، وهي لفته تداولية في توظيف الشاهد، ليطالب من خلاله المخاطب باستكمال مقصوده، يقول هشام القلفاط: "...فحين يستحضر المتكلم شاهدا ما يقيم علاقة بين النص المستوعب والنص المستحضر، ويتجسم البياض في مثل هذه السياقات في المهمة التي يتركها الباث للمتقبلين إذ يدعوهم إلى استكمال العمل الذي ابتدأه باستحضار الشاهد أولا وبالتعليق عليه ثانيا..."[3].

ومقصود الرضي أن رأي الفرّاء لا يؤيده الاستعمال، ف "لولا" تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، مما يعني عدم اختصاصها، ومن ثم ليست رافعة للاسم بعدها.

-قبوله رأي الكسائي من وجه لمناسبة الشرط للفعل عند عدّه "لولا" هي "لو" الشرطية الداخلة على "لا"، وهذه المناسبة هي مناسبة تداولية ومقامية؛ إذ مفهوم المناسبة هو من الاعتقاد، والاعتقاد من عناصر المقام التي

1- ينظر: آن ريبول جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد، ص:265.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 243/1.

3- هشام القلفاط، البياض مكونا من مكونات الخطاب الواصف ضمن كتاب مقالات في تحليل الخطاب ، تأليف جماعة من الباحثين ، تقديم : حمادي صمود كلية الآداب و الفنون و الانسانيات بجامعة منوبة ، تونس ، 2008 ، ص:79

ذكرها صاحبا مؤلّف التداولية اليوم علم جديد[1] وحصول هذه المناسبة عند الرضي وغيره من النحاة بين الشرط والفعل كانت نتيجة استقراء استعمالات العرب؛ مما يثبت اعتداده بالجانب السياقي في قبول أو ردّ آراء النحاة.

-أما رأي البصريين في أن "لولا" كلمة بنفسها وليست "لو" الداخلة على "لا" كما يقول الكسائي، فقبله* لوجاهة اعتراضهم عليه، واستنادهم إلى قاعدة أصولية متفق عليها إجماعا (الإجماع من عناصر السياق الخارجي)، هذه القاعدة هي: لا إضمار بدون مفسر[3]، كما استندوا إلى الاستعمال في كون عدم دخول" لا" على الماضي في غير دعاء، وجواب قسم إلا مكررا في الأغلب (وهو مصطلح سماعي يرجع إلى الاستعمال) بالإضافة إلى ذلك تقديرهم للخبر المحذوف وجوبا يتناسب مع شرطي الحذف الواجب الذين أقرهما منذ البداية. كلّ ذلك جعل تخريج البصريين الأكفسياقيا لربطه السياق اللساني بالسياق الخارجي (الاستعمال)، مما جعل الرضي يقبله لانسجامه وملاءمته لما وضعه من شروط سياقية لحذف الخبر (القرينة وماسدّ مسدّ الخبر).

وعليه، فالرضي باستحضاره للمشهد التخاطبي بين جهتي العرض(المتكلم) والاعتراض (المخاطب)، يقدم الحقائق العلمية من منظور سياقي حالي تداولي، ويثبت بذلك كفاءته السياقية الحالية.

2-1-2-2 الكفاءة الموسوعية:

إن الرضي في مواجهته لخطاب المرسل (المصنف) شارحا إياه، يستعين بالتجارب الخاصة والعامة، وما تراكم لديه من معارف سابقة مشتركة "فمعلوم أن الكلام لا يبتدئ من عدم، وليس له أصل مطلق، وإنما يستند إلى كثرة متكاثرة من المعارف السابقة التي يستحضرها المخاطب عند إفادة المتكلم له بخبر من الأخبار لولاها لانقطع التواصل بينهما[4].

والرضي في تأويله لحذف الخبر جوازا ووجوبا استحضر معارفه الموسوعية التي تمثلت في آراء النحاة المتقدمين واختلافهم في تأويل "إذا" الفجائية (هل هي ظرف مكان، ظرف زمان، حرف)، وما ينبني عليه من تأويل خبر محذوف جوازا، فقبل وردّ الآراء وفق المناسبة المقامية لكل اجتهاد.

وإذا كانت معرفة تأويلات النحاة من قبيل المعارف الموسوعية المشتركة، فإن اختياره وقبوله لرأي ورده لآخر المؤسسين على النقد والتمحيص والتدقيق، يعدّ من قبيل المعرفة الموسوعية الخاصة[5].

1- آن ريبول جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد، ص:265.

(*) هذا القبول مفهوم من سياق كلام الرضيّ، وليس مصرحا به تاركا للمخاطب مهمة فهم ذلك.

3- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص:122.

4- طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص: 53

5- ينظر: كفاية التمحيص والتحقق في: مُحَمَّد بازي، صناعة الخطاب، ص73.

وكذلك الشأن في تأويله لحذف الخبر وجوبا، فإن ما استحضره من آراء النحاة كوفة وبصرة، وما أجراه بينهما من حوار معرفي جدلي (عرضا واعتراضا) يعدّ من قبيل المعرفة الموسوعية المشتركة فقد سبقه إلى ذلك ابن الأنباري (ت577هـ) في الإنصاف وبعده العكبري (ت616هـ) في التبيين عن مذاهب النحويين. لكن ما يميّز المؤول (الرضي) ويجعل ذلك بمثابة الكفاءة الموسوعية الخاصة به هو براعته في إيراد شاهد لإبطال رأي الفراء دون التصريح بذلك وعيا منه بقدرة مخاطبه على الفهم والاستدلال.

-عرض الرضي ومناقشته لآراء النحاة وتخريجاتهم، يتسمان بالموضوعية الفائقة، كونه لا يكتفي بالعرض، بل يعلل ما ذهبوا إليه كأنهم هم من يعرضون وجهات أنظارهم. وهذه الموضوعية هي من قبيل الكفاءة الموسوعية العلمية المحايدة[1] التي تنقل المعرفة بكل نزاهة وشفافية.

1- ينظر: أوركيوني وزملاؤها، في التداولية المعاصرة، ص: 85: وأركيوني، المضمر، ص:285.

2-1-3 الكفاءة الاستدلالية:

بعدما أثبتت كفاءة المؤول اللسانية والتداولية الحاجة إلى التأويل، يأتي دور الكفاءة الاستدلالية لإقامة هذا التأويل، بربط المقدمات (شواهد من معارف موسوعية) بالنتائج (مخرجات الاستدلال).

2-1-3-1-الاستدلال على جواز حذف الخبر بعد "إذا" الفجائية:

يقبل الرضي من تأويلات "إذا" ما كان ظرف زمان، وما كان حرفا.

الاستدلال على حذف الخبر جوازا في حال "إذا" حرفا: يقول الرضي: "إذا المفاجئة حرف، فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو "فإذا السبع" محذوف بلا خلاف"[1].

م1: "إذا" حرف يقتضي الاسم بعده مبتدأ[2].

م2: المبتدأ يقتضي خبرا (لفظا أو تقديرا) [مقرر عند النحاة، والرضي واحد منهم].

م3: الخبر غير مثبت لفظا في الجملة كما مثل لها الرضي (فإذا السبعُ).

ن: إذا المفاجئة حرف يقتضي الاسم بعده مبتدأ محذوف الخبر جوازا.

2-1-3-2-الاستدلال على حذف الخبر وجوبا بعد "لولا":

أ-الاستدلال على أن "لولا" كلمة بنفسها وليست "لو" الداخلة على "لا" وبطلان تأويل الكوفيين:

الاستدلال1: م1: الفعل بعد "لولا" إذا أضمر وجوبا فلا بد من الإتيان بالمفسر (مقرر بقول الرضي).

م2: ليس بعد "لولا" مفسر (مقرر بقول الرضي) .

ن: لا فعل مضمر وجوبا بعد "لولا" أي يبطل تقدير فعل بعد "لولا".

الاستدلال2: م1: لفظ "لا" لا يدخل على الماضي في غير الدعاء، وجواب القسم إلا مكررا في الأغلب (مقرر بقول الرضي).

م2: لا تكرير بعد "لولا" (يقرره قول الرضي)

ن:"لولا" ليست "لو" الداخلة على "لا".

ب- الاستدلال على أن خبر المبتدأ بعد "لولا" محذوف وجوبا وليس جواب "لولا" هو الخبر:

1- الاستراباذي، شرح الكافية، تح: إميل بديع يعقوب، 242/1.

2-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، المجلد الأول، تح: يحي بشير مصري، طباعة ونشر الإدارة العامة للثقافة بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1996 ص: 422.

أثبت الاستدلال السابق أن المحذوف بعد "لولا" ليس فعلا، فهو على ذلك اسم، وما يطلبه المبتدأ هو الخبر، وعليه فالمحذوف وجوبا هو الخبر. والدليل على حذفه هو كون جواب "لولا" لا يصلح أن يكون الخبر لافتقاره للعائد على المبتدأ في الأغلب[1] ويمكن تجريد ذلك كالآتي:

الاستدلال 3:

م1: كل جملة تقع خبرا تقتضي وجود عائد يربطها بالمبتدأ (يقرره النحاة جميعهم).

م2: جملة جواب "لولا" خالية عن العائد للمبتدأ في الأغلب (مقرر بقول الرضي).

ن: جملة جواب "لولا" ليست الخبر.

الاستدلال 4:

م1: جملة جواب "لولا" ليست الخبر (التأويل السابق).

م2: المبتدأ بعد "لولا" يحتاج إلى خبر وجوبا (مقرر بنظرية العمل).

م3: الخبر لا لفظ له في الجملة (مستقرأ من الشواهد والأمثلة).

ن: الخبر بعد "لولا" محذوف وجوبا.

وعليه، فالخبر بعد "لولا" محذوف وجوبا عند البصريين تقديره "موجود" كما استدل عليه الرضي لتحقق شرطي الحذف: القرينة الدالة على تعيين المحذوف وهي "لولا" واللفظ الساد مسد الخبر: هو جوابها. وعليه، تثبت كفاءة الرضيّ الاستدلالية لانسجام المحذوف المقدّر مع شرطي الحذف وسياقه.

2-2-بناء المعنى:

توصل الرضي إلى تأويل الخبر المحذوف جوازا، والمحذوف وجوبا وتقدير كل منهما بتطبيق كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) بالانتقال من المعارض: أي ما يعرضه المصنف من حالات جواز حذف الخبر ووجوبه إلى المقاصد: وهي تدقيق وتخصيص حالات الجواز والوجوب المقبولة والمنسجمة تأويليا بعد الإطلاق والتعميم الذي وسم ملفوظات المصنف، هذا الانتقال عبر سيرورة استدلالية عقلية دعمها بآليات بانية للمعنى منها:

1- الاستراباذي، شرح الكافية، تح، إميل بديع يعقوب،244/1.

أ–تعدد التخريجات التأويلية وقبول الأقوى والأمثل منها:

فالرضي عرض تخريجات تأويلية مختلفة ل "إذا" و "لولا" وقبل منها ما يتلاءم مع تأويل المحذوف وتقديره؛ إذ " إن محصل عمل المؤول هي صناعة معاني الخطاب عبر الانتقال من ظاهر اللفظ إلى ما ورائيات هذا الظاهر، واعتمادا على اختيارات احتمالية تستقر ترجيحات دلالية تتقلص بدورها عددا إلى واحدة يسندها دليل قوي"[1].

وقبول الرضي لرأيين في حالة الجواز مع تفضيله لاعتبار "إذا" حرفا (الأقوى والأمثل)، يقول الرضي: "وقد ذكرنا الخلاف في إذا المفاجئة في باب المبتدأ، وأن الأقرب كونها حرفا"[2]، ويقول أيضا: "والأولى القول بحرفية كلمتي المفاجأة [إذ، إذا] كما هو مذهب ابن بري..."[3]، ويرفض الإصرار على كون الأخبار المحذوفة مقدرة بالظروف دوما، فيقول: "لا ملجأ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفا فلم نرتكبه؟ بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان أو لا"[4].

وتجويز الرضي لحالتي جواز حذف الخبر السابقتين دليل مرونة تأويلية منه، وإيمانا باختلاف التخريجات، وتعدد الإمكانيات القرائية.

وفي حالة الوجوب تفضيله لرأي البصريين لكفايته السياقية والتفسيرية رغم تعدد الآراء التأويلية (رأي الفرّاء، رأي الكسائي)، وعدّ تخريجهم هو الأكفى لكونه يحقق شرطي الحذف الواجب للخبر.

ب–الاستشهاد: من دعائم الحجاج القوية التي يوظفها المتكلم التوظيف المناسب[5]، تعمل على توجيه المعنى التأويلي، وتحقق الاقتناع لدى المخاطب، فسعى المؤول من خلال توظيف بيتين من الشعر لإبطال تخريج الفراء لعدم ملاءمته للمعيار النحوي والتداولي، والمناسبة القائمة بين المحذوف والمذكور.

وهكذا تتساند تلك الآليات مع التأويل لتبني معنى عند المؤول هو الحكم على الخبر بالحذف جوازا أو وجوبا، وتقديره بما يناسبه.

3– حذف الفاعل ونائبه:

يعرف ابن الحاجب الفاعل بقوله: "فمنه الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيد، "وزيد قام أبوه" "[6].

1– مُحَمَّد بازي، صناعة الخطاب، ص: 120.

2– الاستراباذي، شرح الكافية، 279/3.

3– نفسه، 283/3.

4– شرح الرضي الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 377/4–378.

5– ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، آليات الحجاج وأدواته، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، ص:126.

6– الاستراباذي، شرح الكافية،161/1

فالفاعل هو مما اشتمل على علم الفاعلية، وهو أصل المرفوعات، المسند إلى الفعل أو ما يشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، والمصدر... ويتقدمه الفعل، إذ لو تقدم الفاعل لكان مبتدأ، ولو لم يكن القائم به لكان مفعول مالم يسم فاعله.

وعرف نائب الفاعل بقوله: "مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى "فُعِلَ" "ويُفْعَلُ" [1]، ونائب الفاعل حسب ابن الحاجب هو مفعول ناب عن الفاعل في حال حذفه بشرط تغير الصيغة من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول.

وتسميته بمفعول مالم يسم فاعله لا ترجع لنسبته للفاعل، بل لنسبته للفعل، يقول الرضي: "قولهم "مفعول مالم يسم فاعله؛ " أي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم: " فعل مالم يسم فاعله" أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، أضيف الفعل إلى المفعول، لأنه صيغ له"[2].

وإذا كان الفاعل يحذف في حال بناء الفعل للمجهول، فهل له من حالات أخرى يحذف فيها؟ وهل له من تأويل؟

تعرض الرضي إلى حذف الفاعل في معرض حديثه عن الفعل الذي لم يسم فاعله، فقال: " قوله [يقصد المصنف]: هو "ما حذف فاعله" هذا حد مطرد عند سيبويه[3]، وأما على مذهب الكسائي في نحو: "ضربني وضربت زيدا" وهو أن الفاعل يحذف في الأول على ما مرّ في باب التنازع، وعلى مذهب الأخفش، وهو ما حكى عنه أبو على في كتاب الشعر، قال: جوّز أبو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ [مريم/38][4]، فليس ما ذكره المصنف بحد تام إلا أن يقال: هو ما غُيّر عن صيغته لأجل حذف فاعله"[5].

-عدّ الرضي حدّ المصنف للفعل الذي لم يسم فاعله حدًّا غير تام؛ لأنه عرفه بـ: " هو ما حذف فاعله" وهو ما ينفتح على عدة احتمالات: فالفعل الذي سمي فاعله في نظر الكسائي يحذف فاعله في باب التنازع، ويحذف عند الأخفش مع أفعل التعجب، فلو قيد تعريفه بـ: "ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله" لتعيّن الكلام للفعل الذي لم يسم فاعله. ونظرا للالتباس الحاصل في كلام المصنف عدّ الرضي ذلك مؤشرا للتأويل، ومنه نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 189/1

2- نفسه، 189/1

3- المطّرِد: مصدره الاطراد: و"هو التتابع والاستقامة، وإطراد القاعدة يعني تتابعها وعدم تخلفها" مُحَمَّد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، سوريا، ط:1، 1985، ص:139.

4-مريم/38.

5- الاستراباذي، شرح الكافية، 132/4-133

3-1- تطبيق كفاءات المؤول:

3-1-1- الكفاءة اللسانية:

تعمل الكفاءة اللسانية على ملاءمة ملفوظات المرسل (المصنف) مع المعيار اللساني، ولإثبات ذلك نتبع الخطوات الآتية:

يقضي المعيار اللساني بالتزام الأصل التمييزي للحد النحوي. يقول التهانوي: "ليس غرض الأدباء من الحد إلا التمييز التام"[1].

يقصد بذلك أن أهل النحو والعربية عندما يحدون مفهوما، يعرفونه بما يميزه عن غيره بحيث لا يخرج شيء منه، ولا يدخل فيه ما ليس منه، يقول زكريا أرسلان: "إن الأصل في الحدود النحوية أنها حدود تمييزية معنى هذا أنها لا تصور ماهية المحدود، وإنما تعين ما يميزه عن غيره مما قد يختلط به"[2]، لذلك عدّ الرضي تعريف المصنف للفعل الذي لم يسم فاعله غير تام؛ لأنه لم يعرفه بما يميزه عن غيره، ولم يجنّبه ما قد يدخل فيه.

-تعريف الرضي للفعل الذي لم يسم فاعله "هو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله"[3] تعضده شواهد لأعلام المتقدمين من النحاة، يقول سيبويه في باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول..."هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول (آخر) والفاعل والمفعول في هذا سواء. يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره. وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل، فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو. والمفعول الذي لم يتعده فعله، ولم يتعد إليه فعل فاعل، فقولك: ضُرِب زيد، يُضْرَب عمرو"[4]. ويشرح السيرافي قول سيبويه، فيقول: "وقد ينقل الفعل عن الاسم الذي سميناه فاعلا، ويحذف الفاعل ويغير لفظ الفعل، ويرفع به ما كان مفعولا في اللفظ كقولنا: ضرب زيد عمرا. تحذف زيد وتغير الفعل وتبنيه لعمرو. وسبيل هذا سبيل الفاعل الذي بنينا له الفعل ورفعناه به، غير أن النحويين يسمون هذا الفعل: فعل مفعول به، لأنه قد كان له فاعل حذف، وغير لفظ الفعل بالحركات والعمل فيها واحد، فالذي يرتفع بالفعل هو الذي يشغل الفعل به سواء كان فاعلا أو مفعولا أقيم مقام الفاعل"[5].

ونصّ سيبويه يحدد مفهوم الفعل الذي لم يسم فاعله بأنه فعل شغل بمفعوله كما انشغل بالفاعل قبل حذفه. ويوضح ذلك السيرافي بأنه فعل مبني للمفعول، قد كان له فاعل حذف وغير لفظ الفعل بالحركات ويرتفع به المفعول الذي أقيم مقام الفاعل كما يرتفع به الفاعل قبل حذفه، وبمقارنة قول الرضي بالأقوال السابقة لسيبويه

1- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،624/1.
2- زكريا أرسلان، ابستمولوجيا اللغة النحوية، ص:225.
3- الاستراباذي، شرح الكافية،133/4.
4- سيبويه، الكتاب، 33/1.
5- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 261/1.

والسيرافي نجد المعنى واحداً إلا أن عبارة الرضي كانت أكثر تجريدا وتكثيفا من عبارة سابقيه، وأكملت النقص في عبارة المصنف لتجتمع حقيقة المعرف من جميع أجزائها، فـ "الحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها سمي حدا تاما، وهو أتم التعريفات، وإذا عرفت ببعض أجزائها سمي حدا ناقصا"[1].

-ومن المفاهيم المعيارية النحوية التي تستحق التوقف عندها في تعريف الرضي هو تعليله لتغيير صيغة الفعل، فهل يقصد أن تغيير صيغة الفعل كان نتيجة حذف الفاعل أو العكس؟

-فإذا انطلقنا من تغيير صيغة الفعل نجده عبارة عن تغيير صوتي صرفي:

تغيير صوتي: على مستوى الحركات: من فتح فاء الفعل إلى ضمها، وكسر عين الفعل.

تغيير صرفي: تغيير في بنية الفعل.

وهذان التغييران لا يكونان على مستوى اللفظة منفردة، إنما يكونان في التركيب، وينتجان عن تغيير في الوظيفة (في الرتبة، الحالة الاعرابية، الإسناد). والتغيير في الوظيفة يحصل بحذف أحد العناصر (الوظائف الأصلية في الجملة: فعل، فاعل، مفعول به). عند حذف الفاعل لأهميته وعلاقته العضوية بالفعل، يعوّض بغيره من متممات الجملة على رأسها المفعول به. وهذا التعويض أدى إلى تغيير في وظيفة المفعول به إلى وظيفة نائب الفاعل (تغيرت رتبته من مفعول به إلى نائب الفاعل، وحالته الاعرابية من النصب إلى الرفع، وإسناده: من فضله إلى عمدة).

لنجرّد ذلك في الترسيمة الآتية:

حذف الفاعل وتعويضه ⟵ تغير في وظيفة المفعول به ⟵ تغير صيغة

بالمفعول على مستوى التركيب الفعل

وعليه، صار تغيير صيغة الفعل يمثل قرينة قوية دالة على الفرق الوظيفي بين التركيبين: تركيب البناء للمعلوم، تركيب البناء للمجهول، ومن ثم علامة دالة على حذف الفاعل وإنابة متمم الجملة عنه.

وضرورة تعويض الفاعل عند حذفه يشير إلى أهميته وعلاقته العضوية بالفعل التي تتجاوز علاقة العامل بالمفعول (العلاقة الوظيفية)، وهو معيار لساني آخر أشار إليه الرضي من خلال تعريفه للفعل الذي لم يسم فاعله، يقول السيوطي في العلاقة العضوية بين الفعل والفاعل:

1- السكاكي، مفتاح العلوم، ص:436.

"فإذا قلت": فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر، فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله قلنا: تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره، لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ"[1].

3-1-2- الكفاءة التداولية:

3-1-2-1- الكفاءة السياقية الحالية:

الحوارية في الخطاب إذا لم تظهر بشكل جلي فيه، فهي ضمنية[2] والرضي؛ إذ يشرح قول المصنف لمخاطبه، وإن لم يشر له بمشيرات واضحة في الخطاب، فالحوارية بينهما قائمة باعتبار العلاقة التخاطبية سيدة الكلام الحواري[3].

هذا الشرح ابتدأه الرضي بتعداد احتمالات ما يفهم من كلام المصنف مبينا الخرق التداولي الذي وقع فيه المصنف بإيراد عبارة ملبسة محتملة[4] معترضا على حد المصنف، واصفا له بغير التام واقتراح تعريف آخر يكون جامعا مانعا[5]، فأوجد بذلك مقاما تخاطبيا معرفيا بينه وبين المصنف من جهة، وبينه وبين مخاطبيه من جهة أخرى، لاءم من خلال هذا المقام بين ملفوظ المصنف المتسم بشرود الورود لتعدد احتمالاته، لاءمه مع سياق وروده، فسياق الحد العلمي يقتضي استيفاء المعرف للعناصر التمييزية التي تجعله ينماز عن غيره من المعرفات، فلا يلتبس بغيره، ولا يختلط به ما ليس منه. فصياغة المؤول لتعريفه كانت تحديدا لقصد المرسل، واستيفاء لمعطيات التدليل بإضافة قرائن مفضية إلى إدراك المختزل، وتمييز المقصود عن غيره من المحتمل في كلام المصنف، ونصب الرضي من القرائن المانعة من ورود هذه المحتملات وأمن اللبس القرينة اللفظية "وهو ما غير عن صيغته؛ "إذ"نصب قرينة أو أكثر للمخاطب لتوجيهه نحو معنى معين من بين المعاني المحتملة للكلام"[6] كفيل بتبين مقصود المتكلم.

فبنصب هذه القرينة حقق المؤول القصد من التعريف، وإفادة المخاطب بحصر الاحتمالات الممكنة للملفوظ الذي يحققه، ويتيحه السياق "... لهذا حين يحضر السياق يرتفع الالتباس..."[7].

1- السيوطي، الأشباه والنظائر، 566/1.

2- ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص:111.

3- ينظر: نفسه، ص: 111.

4- خرق قاعدة من قواعد جهة الخبر: احترزْ من الالتباس، ينظر، طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص:238، وتسجيل خرق قاعدة من قواعد التخاطب هو من المبادئ الموجهة للمؤول، يراجع الفصل التمهيدي، ص:64.

5- ينظر الحد الجامع المانع في: الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1989، ص:49

6- مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، ص:142.

7- إدريس مقبول، الأسس الابستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص:16.

وإذا انتقلنا إلى مضمون تعريف الرضي للفعل الذي لم يسم فاعله "وهو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله"[1].

نجد العبارة تجرد[2] سياقا تداوليا، إذ يجعل الغرض من تغيّر صيغة الفعل هو حذف الفاعل، أي حذف الفاعل هو المسبب لتغيّر الصيغة، يقول الرضي: "وإنما غيّرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل، إذ لو لم تغير، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل"[3].

فاستعماله "إنما" ليحصر تغيّر الصيغة بعد وقوع حذف الفاعل، مما يؤكد كون حذف الفاعل سببا في تغيّر الصيغة، واستعماله "إذ" وهي حرف تعليل[4]، ليعلل ضرورة تغير الصيغة لتجنب وقوع الالتباس بين المفعول المرفوع القائم مقام الفاعل والفاعل، لذا كان تغييرها ضروريا وواجبا؛ إذ رفع الالتباس مسار سياقي وتداولي. وعليه، فالمتكلم إذا أراد حذف الفاعل لغرض من الأغراض البلاغية المعروفة * غيّر صيغة الفعل إيذانا بحذف الفاعل وقيام النائب عنه مقامه الذي فسره الرضي تداوليا في حال فقد المفعول به، وأرجعه إلى اختيار المتكلم وقصده، فقال: "والأوْلى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أوْلى بالنيابة، وذلك إذْن اختياره "[6]؛ مما يثبت كفاءة الرضي السياقية.

وما يزيد من توضيح اهتمام الرضي بالجانب السياقي، ويؤكد كفاءته السياقية هو بناؤه الفعل للمجهول "غُيّر" لأن الذي يغيّر الصيغة هو المتكلم، وهو معلوم، فحذفه وغيّر صيغة الفعل من البناء للمعلوم "غَيَّرَ" إلى البناء للمجهول "غُيِّرَ" ليكون تطبيقا عمليا لمخاطبه يفهم به ما يراد من التعريف؛ مما يثبت كفاءة المؤول السياقية.

3-1-2-2- الكفاءة الموسوعية:

رأينا كيف أن الكفاءة السياقية الحالية للمؤول عملت على حصر الإمكانيات الدلالية المحتملة للملفوظ المصنف، ووضعت ملفوظه في سياق وروده والكفاءة الموسوعية بدورها تضطلع، بذلك الدور "إن الكفاءة التأويلية

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 133/4.

2- اللغة واسطة بين الخارجي والذهني، وتورث كلا منهما صفته البنائية. ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص:65.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 133/4.

4- ينظر: نفسه، 270/3.

(*) ومنها: ألا يكون للمتكلم في ذكره غرض، أن يكون المخاطب قد عرفه.

ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والاعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق سوريا، ط: 1، 1995، 157/1. وفرج محمّد الغضاب، معنى الفاعلية ودلالته المرجعية من خلال شرح الكافية للاستراباذي، مكتبه علاء الدين، صفاقس، ط:1، 2008، ص:74.

6- الاستراباذي، شرح الكافية، 195/1.

تنطلق لإدراك القصد باعتماد مقومات الكفاءة الموسوعية والسياقية الحالية، إنها بذلك تلغي كل الإمكانيات الدلالية المحتملة للملفوظ"[1].

-فمعرفة المؤول لحالات حذف الفاعل عند نحاة آخرين كالكسائي في باب التنازع، والأخفش في باب التعجب، جعلته يعتبر حدّ المصنف للفعل الذي لم يسم فاعله حدا غير تام، لأنه لم يميز هذا الفعل عن غيره مما سمي فاعله، وكان محذوف الفاعل، وإن كانت هذه المعرفة مشتركة بينه وبين النحاة إلا أن استثماره وتوظيفه لها كان متميزا انطلق من خلاله في بناء معرفة جديدة بالفعل الذي لم يسم فاعله بأن ميزه بتغير صيغته لأجل حذف فاعله؛ إذ "إن الخطاب ممارسة تستغل المعارف السابقة في نفس الوقت الذي تؤسس فيه معارف جديدة بدون توقف"[2].

-اكتشاف المؤول للالتباس الناتج عن ملفوظ المصنف بسبب تعدد احتمالاته هو من الكفاءة الموسوعية التي "تتحرك في كل اتجاه وعلى جميع المستويات فهي تتدخل على مستوى تفكيك المحتويات الصريحة عندما يتعلق الأمر برفع اللبس الراجع إلى الاشتراك اللفظي أو التعدد الدلالي، وبشكل أقوى على مستوى تفكيك المحتويات الضمنية"[3].

-المعرفة بالحدود النحوية والأصل التمييزي لها مكّن المؤول من صياغة حدّ تام يجمع الصفات التمييزية للمحدود، ويمنع من اختلاطه بغيره. يقول الرضي: "...وينبغي أن يختار [يقصد المصنف] في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة..."[4].

-المعرفة التخاطبية (قواعد التخاطب) مكّنت المؤول من اكتشاف الخرق التداولي الذي وقع فيه المصنف. وهو من الكفاءة التداولية على تقدير أوركيوني[5].

3-1-3- الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق المسار التأويلي للرضي من:

3-1-3-1- مسلك توضيح الأقوال والتصريح بها: " قوله: "هو ما حذف فاعله" هذا حد مطرد عند سيبويه... فليس ما ذكره المصنف بحد تام إلا أن يقول هو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله"[6].

1- عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص: 116.

2- أوركيوني، المضمر، ص:290.

3- نفسه، ص:287 .

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 48/1.

5-ينظر ، أوركيوني، المضمر، ص:24..

6- الاستراباذي، شرح الكافية، 132/4-133.

فالهاء في لفظة "قوله" تحيل على المصنّف مما يبيّن توضيحه لقول المصنف (إسناد المراجع). أما مضمون قول المؤول فهو من باب توضيح الموقف القضوي للمؤول من تعريف الفعل الذي لم يسم فاعله وكلا الشاهدين يعدّان من قبيل إثراء الصورة المنطقية للقول.

3-1-3-2- مسلك التضمينات الخطابية:

يصل المؤول إلى نتائج مضمنة (تضمينات) عن طريق مقدمات استدلالية مضمنة من المعارف الموسوعية. ويمكن تجريد ذلك كما يلي:

الاستدلال1:

م1: الفعل الذي لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله (تعريف المصنف يقرره قول الرضي).

م2: الفعل الذي سمي فاعله، يحذف فاعله في بابي التنازع والتعجب على ما يقرره الكسائي والأخفش.

م3: التعريف التام هو ما كان المعرف فيه يختص بصفات تميزه عن غيره ولا يلتبس به[1].

ن: تعريف المصنف للفعل الذي لم يسم فاعله غير تام.

ثم بيّن الرضي الغرض من تغيير صيغة الفعل الذي لم يسم فاعله، وهو حذف فاعله. ويمكن تجريد هذا الاستدلال كالآتي:

الاستدلال2: تغيير صيغة الفعل لأجل حذف فاعله.

م1:حذف المتكلم للفاعل يقتضي تعويضه بغيره من متممات الجملة.

(لأهمية الفاعل وعلاقته العضوية بالفعل).

م2: تعويض الفاعل بالمفعول به يقتضي تغيير وظيفه المفعول به إلى وظيفة مفعول ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل).

م3: تغيير وظيفة المفعول به يقتضي تغيير صيغة الفعل.

ن: حذف المتكلم للفاعل يقتضي تغيير صيغة الفعل.

أي: تغيير صيغة الفعل لأجل حذف فاعله.

وهكذا نجد الرضي:

1- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 48/1.

-طوى في هذا الاستدلال عدة مقدمات من المعارف الموسوعية لعلمه بمشاركة مخاطبه له فيها، واعتدادا بكفاءته الاستدلالية.

-انطلق من مقدمات مضمّنة وصولا إلى نتيجة مقصودة وهي تغيير صيغة الفعل لأجل حذف فاعله.

-يستدل المخاطب على المعنى المقصود انطلاقا من قرينة لفظية معطاة ومن السياق[1].

-الاستدلال الأول كان فيه الرضي معترضا على حد المصنف، أما الاستدلال الثاني، فكان عارضا، والقرينة اللفظية التي استدل بها المخاطب على أنه استدلال هي لفظتا: اللام وأجْل المستعملتان للتعليل، وغاية التعليل هي التفسير[2].

3-2-بناء المعنى:

توصل الرضي إلى تأويل حذف الفاعل من خلال تعريف الفعل الذي لم يسم فاعله مطبقا كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية)، ليلائم المحذوف إلى المذكور منطلقا مما عرضه المصنف، وهو تعريف الفعل الذي لم يسم فاعله، في سيرورة استدلالية لبلوغ المقاصد وهي جواز حذف الفاعل لأغراض تواصلية، يستتبع ذلك تغييرا في وظيفة المفعول به ثم تغييرا في صيغة الفعل وذلك بالاعتماد على آليات بناء المعنى وهي:

3-2-1-الحجاج، الذي تمثل في واحد من أشكاله وهو "الاعتراض"، حيث اعترض على المصنف في حدّه للفعل الذي لم يسم فاعله، ووسمه بأنه حدّ غير تام. والاعتراض على الحدود النحوية هو واحد من أشكال الاعتراضات في الشروح عند النحاة، لكنه الأخطر على ما يقرر، حسن خميس الملخ، ويعلل ذلك بـ: "...لأن الحدود النحوية إطارات لظواهر النحو في أبوابه، تحدد العلاقات الفارقة في الهوية الشخصية لكل محدود بحدّ"[3].

-كما استعمل من أشكال الحجاج التعليل بواسطة الأداتين: اللام وأجل، وهما من الأدوات اللغوية التي يستعملها المرسل لتركيب خطابه الحجاجي، وبناء حججه فيه[4].

فالذي يريده الرضي من خلال عرضه واعتراضه على حدّ المصنف هو تبيان حقيقة الفعل الذي لم يسم فاعله بتمييزه عن غيره مما يمكن أن يلتبس به، بإيراد قرينة مانعة من ذلك وهي "وهو ما غير عن صيغته".

1Voir: Dan Sperber ," la communication et le sens " Sur: http:// www: sperber. Com/ sens. htm.

2- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص:134.

3- حسن خميس الملخ، الحجاج في الدرس النحوي، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع: 2، مج:40، 2011، ص:143.

4- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص:478.

3-2-2- التفات المعنى: يبيّن الرضي من خلال هذه الآلية كيف يتم حذف الفاعل الذي يكون سببا في تغير وظيفة المفعول به إلى نائب فاعل، ومن ثم تغير صيغة الفعل. فانتقل من معنى الحذف (المعنى الأول) إلى معنى ثان وهو تغير وظيفة المفعول به (نائب فاعل) إلى معنى ثالث (تغير صيغة الفعل)، وهي معان مستلزمة من بعضها، فالرضي يصور عملية الحذف في ذهن المتكلم، كيف يقصد إلى حذف الفاعل لغرض من الأغراض التواصلية، فيستلزم تغيير في وظيفة المفعول به، فيستلزم تغيير صيغة الفعل[1] التي تشتغل كقرينة دالة على المحذوف، فكأن المعنى عند الرضي دائري ينطلق من الحذف ويرتد إليه. ولنجرد ذلك في الترسيمة الآتية:

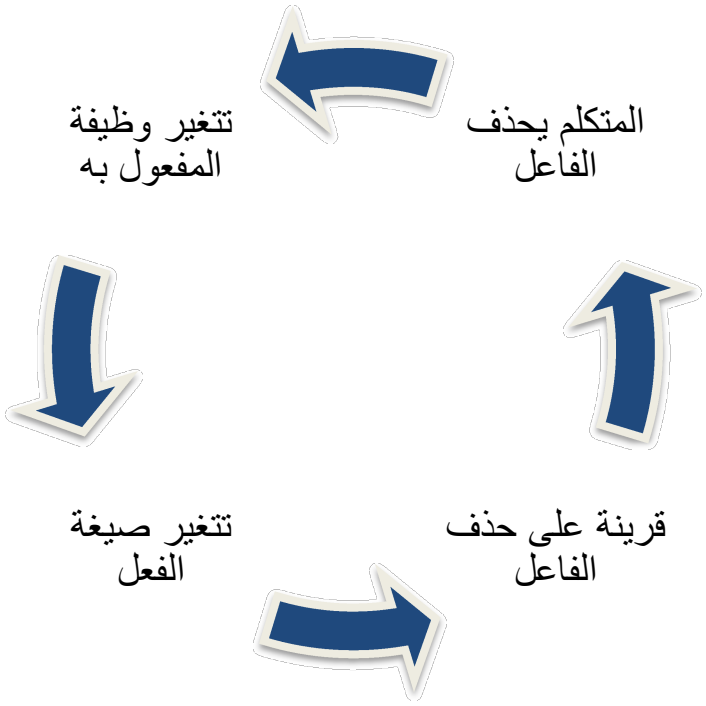

الشكل رقم: (7)

1- يقول ابن هشام في وجوب تغيير صيغة الفعل عند حذف الفاعل: "وإذا حذف الفاعل وأقيم شيء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل..." ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:4، 2004، ص:177.

ثانيا: المكملات المنصوبة:

1-حذف المفاعيل:

المفاعيل هي متممات للجملة، وهي ترد بعد تمام الإسناد، فتوضح الفعل، وتتم معناه، و "المقصود بالتمام الفائدة المعنوية التي يظفر بها المتكلم أو السامع من دخول المفعول به في التركيب"[1].

والمفاعيل من جهة أخرى هي "من المنصوبات، وعَلَم على الفَضْلات"[2]. والمفاعيل هي: المفعول به، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول فيه، المفعول معه. وهي عند الرضي لا تقتصر على هذه الخمسة، بل يدخل في حيزها: الحال والمستثنى. يقول الرضي: "...يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل، فيقال للحال: هو مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجيء في "جاءني زيد راكبا" فُعِلَ مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا، ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجه، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية"[3]، وسنناقش من هذه المفاعيل ما يستوعبه مقام الدراسة.

1-1- حذف المفعول به:

من المواضع التي يحذف فيها المفعول به باب التنازع. يقول الرضي " قوله (أي المصنف):"حذفْتَ المفعول إن استغنيت عنه وإلا أظهرت": يعني إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية، فالواجب حذف المفعول. وافق البصريون الكسائي ههنا في حذف المفعول بخلاف الفاعل؛ لأن الحذف هناك أيضا كان الوجه فيه للزوم الإضمار قبل الذكر إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يحذف، وفي المفعول هذا المانع مرتفع؛ لأنه فضلة يحذف في السعة: فكيف مع مثل هذا المحوج أي الإضمار قبل الذكر، قوله "إن استغنيت" في مثل: " ضربت وأكرمني زيد " لا تقول ضربته وأكرمني زيد" وقال المالكي يجوز ذلك على قلة"[4].

إن لفظة " استغنيت" في ملفوظ المصنف مثلت مؤشرا للتأويل لدى الرضي. مؤشرا معجميا ونحويا في آن: فمعجمي؛ لأن لفظ الاستغناء ليس اللفظ المناسب في مثل هذه الحالة. ونحوي لأن حذف المفعول به في باب التنازع هو حذف واجب بإجماع النحاة وليس لمجرد الاستغناء ف "من المواطن التي يطرد القول فيها بحذف المفعول

1- عبد السلام عيساوي، الأبعاد التأويلية والمفهومية للدلالة المعجمية، مركز النشر الجامعي، جامعة منوبة، تونس، د، ط، 2009، ص:62.

2- الاستراباذي، شرح الكافية،264/1.

3-نفسه، 264/1.

4- نفسه،181/1-182.

به حذفه في باب التنازع نحو قوله تعالى:﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[الكهف/96]، فالتقدير: آتوني قطرا أفرغه عليه، فهذا اللون من الحذف واجب عند النحاة " [1].

ومنه نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته:

1-1-1- الكفاءة اللسانية:

تعمل الكفاءة اللسانية للمؤول على ملاءمة ملفوظ المرسل (المصنف) مع المعيار اللساني، ولإثبات ذلك نتبع الخطوات الآتية:

- وظّف المرسل لفظة "استغنيت" التي عدّها المؤول لاحنة نحويا ودلاليا وحاول ملاءمتها مع المعيار النحوي: بأن عدّ المفعول به المحذوف في باب التنازع محذوفا حذفا واجبا وليس استغناء، فالاستغناء في الاصطلاح هو حذف لفظي ودلالي، وإذا بقي أثر دلالي يسمى حذفا. يقول سيبويه: "واعلم أن العرب قد تستغنى بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة"[2]؛ أي يحذف ولا يترك أثرا.

وإضافة إلى ذلك، فالاستغناء يكون استحسانا (جوازا) في عرف العرب. يقول عبد الله أحمد جاد الكريم: " الاستغناء في الاصطلاح هو استغناء العرب بكلمة أو أكثر عن طريق حذف بعضها أو تغيير صورتها... وذلك استحسانا وطلبا للخفة والاختصار ولضرب من البلاغة وتجويد المعنى"[3]. وعليه، يبدو حذف المفعول به في باب التنازع حسب المصنف جائزا، وهو في الحقيقة واجب أجمع عليه النحاة؛ لأنه لو ذكر المفعول به بالإتيان به ضميرا منصوبا مع العامل الأول، فقلنا مثلا: ضربته وأكرمني زيد، لكان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة (الإضمار قبل الذكر). وهذا مقبول في حالة الفاعل (يقبل بالإضمار قبل الذكر لكي لا يحذف الفاعل، فهو عمدة)،أما بالنسبة للمفعول به، فهو فضلة يحذف في السعة كما تدل عليه أقوال النحاة المتقدمين والمتأخرين:

يقول ابن جني في المحتسب: " حذفه [أي المفعول به] كثير ولا يركبه إلا من قوي طبعه، وحذفه دليل على قوة عربية الناطق"[4]، ويقول ابن الحاجب: "... والمفعول عُلِم من لغتهم أنهم يحذفونه"[5].

فمن باب أولى حذفه في مثل هذا المحوج كما عبر عنه الرضي.

1- حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية في النحو العربي، ص: 232-233 .

2- ابن جنى، الخصائص،1/ 349 .

3- عبد الله أحمد جاد الكريم، المعنى والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر،ط:1، 2002، ص: 79

4- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سركين للطباعة والنشر، القاهرة، ط:2، 1986، 125/1.

5- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 460/1 .

وفي ملاءمة المؤول لملفوظ المصنف مع المعيار الدلالي استبدل الرضي لفظ "الاستغناء" الذي استعمله المصنف ووضع مكانه "الواجب حذف المفعول" لتمييزه بينهما دلاليا، فالأول إسقاط بلا أثر دلالي له، أما الثاني (الحذف) فهو إسقاط مع بقاء أثر دلالي، فالأولى استعمال هذا الأخير لتحصيل الملاءمة الدلالية. وهو ما يعكس قدرة المؤول الواصفة Métacompétence "وهي تخص قدرة الفرد على الحكم بالصحة النحوية والدلالية أو بعدمها على ما يصل إليه من جمل لسانه القومي"[1]، وهي من الكفاءات اللغوية.

وبناء عليه، تثبت كفاءة المؤول اللسانية لقيامها على الملاءمة والمناسبة مع المعيار النحوي والدلالي.

1-1-2- الكفاءة التداولية:

1-1-2-1- الكفاءة السياقية الحالية:

بعد أن عملت كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة ملفوظ المصنف مع المعيارين النحوي والدلالي،

عملت كفاءته السياقية على ملاءمة ملفوظ المصنف مع سياق وروده، بأن وضعت الحديث عن حذف المفعول به في مقامه المناسب وهو مقام الحذف الواجب (لكونه حذف مفعول به في باب التنازع)، وليس مقام استغناء عن هذا العنصر (الاستغناء حذف مستحسن جائز عند العرب)، كما مايزت بين مقام الحذف الواجب للمفعول به في باب التنازع و مقام حذفه اتساعا في غير هذا الباب (عادة سليقية عند العرب). وكل ذلك، لتمكين المخاطب من فهم الظاهرة فهما دقيقا، حيث يشير له المؤول في خطابه من خلال الضمير تاء الخطاب "يعني إذا أعملتَ الثاني وطلب الأول للمفعولية..." مما يشي باستحضار المؤول لسياق تخاطبي بينه، وبين مخاطبه، يبيّن له من خلاله اختلاف مقامات الحديث عن حذف المفعول به .

-يسعى الرضي من خلال استعمال ظرف المكان "هنا" المتصلة بها "هاء التنبيه" في قوله: "... فالواجب حذف المفعول وافق البصريون الكسائي ههنا في حذف المفعول بخلاف الفاعل"[2]، يسعى إلى إثبات أن مقام الحديث عن المفعول به في باب التنازع هو مقام حذف واجب لا مقام استغناء، وذلك لأن الظرف "هنا" مع "هاء التنبيه" يعدان مؤشران يدعوان إلى التأويل كلما بعثا على إلحاق متغيرات قصدية بالخطاب[3]؛ ف "هنا" إحالتها سياقية (يفهم القصد منها من خلال السياق) يقول ديكرو: " ... وإن الإشاري، بما أنه كينونة لسانية، لا يقول بكل تأكيد ما هو مرجعه، ولكنه يشير كيف نعثر في المقام على مرجعه("هنا" تتطلب تحديد حيز دامج لمكان التعبير، و"هناك" تتطلب بناء حيز ينفيه)..."[4].

1- فاندرليش، التداولية، نقلا عن: إدريس سرحان، التأويل الدلالي-التداولي للملفوظات، ص:162.

2- الاستراباذي، شرح الكافية،181/1 .

3- عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميو لسانيات وفلسفة اللغة، ص: 233

4-أوزفالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص: 683 .

وعليه، فتوظيفها بصحبة "هاء التنبيه" التي تعمل على تنبيه المخاطب لأمر ما كلاهما ينتقلان بالمخاطب من السياق الداخلي إلى السياق الخارجي حيث يتفق الفريقان المختلفان (الكسائي، البصريون) في هذا الموضع (التنازع) أو كما عبر عنه الرضي "هنا" يتفقان على حذف المفعول به وجوبا (إجماع)، فبهذا التوظيف أوصل مخاطبه إلى تبيّن قصده من استبدال مقام الاستغناء الذي أقره المصنف في هذه الحالة بالمقام المناسب وهو مقام الحذف الواجب، ثم ينقل الرضي تعجبه[1] لمخاطبه من خلال العبارة:"...لأنه فضلة يحذف في السعة، فكيف مع مثل هذا المحوج أي الإضمار قبل الذكر..."[2].

إذِ اشتق التعجب من الاستفهام اشتقاقا إنجازيا. والاشتقاق الإنجازي عند سيرل هو أن تشتق معنى إنجازي أولي (غير حرفي) من معنى إنجازي ثانوي (حرفي) يكون متلفظا به في الجملة عن طريق عمليات استدلالية[3]، ذلك أن الرضي لا يقصد الاستفهام (لا يستفسر عما يجهل)، فالواقع وملابسات الخطاب، يقولان أنّه يعلم، فخرج الاستفهام (فعل إنجازي ثانوي) عن حقيقته إلى إنجاز آخر (فعل إنجازي أولي) وهو التعجب، وهكذا يثبت الرضي كفاءته السياقية بتمييزه بين السياقات والمقامات المختلفة وحسن استثماره لها.

1-1-2-2-الكفاءة الموسوعية:

أثبت المؤول كما رأينا على مستوى الكفاءة اللسانية والسياقية شذوذ معنى خطاب المرسل (المصنف) جراء استخدام لفظة "استغنيت" وذلك بتدخل المعارف المشتركة وهي معارف موسوعية تمثل جزء من المحيط المعرفي للمؤول. وتوظيفه للمعارف المشتركة بينه وبين النحاة هو دليل وعي منه بدورها السياقي في تأويل الملفوظات، فالمعرفة المشتركة كما يعرفها طه عبد الرحمن: " من عناصر السياق: العنصر الذواتي: المعرفة المشتركة بين المخاطبين، قد تكون معرفة ثقافيه أو اجتماعية أو سياسية أو دينية أو غيرها، وهي معرفة معقدة التركيب..."[4].

هذه المعرفة مكنت المؤول من التمييز بين حالة حذف المفعول به وجوبا عن حالة حذفه اتساعا، وتمييز مقام الحذف الواجب عن مقام الاستغناء ونقل هذه المعرفة لمخاطبه، ونقل ذلك التمييز.

1- التعجب انفعال. "والانفعال في تقدير شارودو charaudeau رد فعل تقويمي إزاء موضوع ما استنادا إلى النظام القيمي والمعتقدات الرائجة بين أفراد الجماعة"، ينظر في: حاتم عبيد، الباتوس من الخطابة إلى تحليل الخطاب-من الاحتجاج بالعواطف إلى الاحتجاج للعواطف، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته،74/2 .

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 182/1 .

3- See: Searle, Expression and meaning,studies in the Theory of speech Acts, CAMBRIDGE, digital printing, 2005,p:34.

4- طه عبد الرحمن، مائدة الدلالة من سلسلة الندوات رقم 6 ، منشورات كلية الآداب، الرباط،1984 ، ص:302 .

-من الكفاءة الموسوعية الخاصة بالرضيّ: البراعة في الانتقال بين السياقين الداخلي والخارجي، وحسن الإحالة، والإجادة في وضع القرائن الدالة على المقامات الخطابية، ساهمت هذه الكفاءة بشكل ملحوظ في توجيه تأويل الحذف الواجب للمفعول به.

-من الكفاءة الموسوعية الراجعة لفاعل التلفظ[1]: التعبير عن انفعاله وإشراك مخاطبه فيه من خلال اشتقاق التعجب من الاستفهام قصد التأثير والإقناع.

1-1-3-الكفاءة الاستدلالية:

ربط المؤول بين ما عرضه المصنّف، وبين ما توفر بموجب كفاءتيه اللسانية والتداولية، فسلك في مساره التأويلي:

1-1-3-1- مسلك توضيح الأقوال والتصريح بها: حيث:

وضح قول المصنف: "وحذفتَ المفعول إن استغنيتَ..."[2] بقوله: "يعني إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية، فالواجب حذف المفعول" [3].

بإسناد المرجع الهاء العائدة على المصنف (قوله).

وتوضيح موقفه القضوي من مسألة المفعول به في باب التنازع.

1-1-3-2- ثم سلك مسلك التضمينات الخطابية بربط المقدمات بالنتائج. ويمكن تجريد هذا الاستدلال على النحو الآتي:

م1:إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية ذكرا أو حذفا (مقرر بقول الرضي).

م2: ذكر المفعول به عند إعمال الثاني، وطلب الأول للمفعولية هو إضمار قبل الذكر.

(يقرره قول الرضي: فكيف مع مثل هذا المحوج أي الإضمار قبل الذكر).

م3: الإضمار قبل الذكر مرفوض في عرف النحاة والرضي واحد منهم[4].

ن: إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية، فالواجب حذف المفعول به.

1- ينظر: أوركيوني وزملائها، في التداولية المعاصرة، ص: 85. و أوركيوني، المضمر، ص:285 .

2- الاستراباذي، شرح الكافية،181/1

3- نفسه،181/1

4- شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، 29/2.

وهكذا نجد الرضي يطوي بعض المقدمات، لعلم المخاطب بها ولعلمه بقدرته على الاستدلال عليها، فيصل إلى النتيجة بأقصر السبل، وبأقل جهد، بما يسم استدلالاته بالمردود التأويلي، ويثبت كفاءته الاستدلالية.

- **بناء المعنى:**

توصل الرضي إلى تأويل حذف المفعول به وجوبا في باب التنازع عبر عمليات استدلالية عقلية منطلقها ما هو معروض من كلام المصنف موضحا إياه مستجليا مقاصده باستبدال لفظ "الاستغناء" بالحذف الواجب وتحديد مقام الحذف (باب التنازع) وإجماع نحاة البلدين على وجوب هذا الحذف للزوم الإضمار قبل الذكر، واستعان على خدمة الفهم والتأويل وتحصينهما بآليات بانية للمعنى منها الحجاج:

أ–باستعمال الأداة "إذا" كما في قوله: " يعني إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية، فالواجب حذف المفعول..."[1].

حيث "إذا" أداة شرط تفيد القطع، وتتأكد قطعية جوابها إذا وليها فعل ماض كما سبق وأشرنا إليه[2]، وهي ذات دور حجاجي[3].

فالرضي استعمل "إذا" متلوة بفعل ماض "أعملت" ليقطع بحذف المفعول به وجوبا في باب التنازع عند إعمال الثاني وطلب الأول للمفعولية.

ب–باستعمال التعليل: سبق بيان دور التعليل الحجاجي، فالرضي باستعماله للام التعليل في قوله: " لأن الحذف هناك أيضا كان الوجه فيه للزوم الإضمار قبل الذكر... لأن الفاعل لا يحذف... وفي المفعول هذا المانع مرتفع، لأنه فضلة يحذف في السعة..."[4].

يبرر الحذف الواجب للمفعول به بالعلة نفسها التي حذف الفاعل عند الكسائي لأجلها، ولا يحذف الفاعل هناك لكونه عمدة، أما المفعول به فهو فضلة يحذف في السعة، فكيف لا يحذف في مثل هذا الداعي، وكلها مبررات إقناعية يتوجه بها لمخاطبه ليثبت ذلك المعنى الذي قصده، ويؤكده في ذهنه.

ت–الحجاج للعواطف: انفعال التعجب، وإن كان مضمنا في قول الرضي، فهو يعكس الحالة الانفعالية له إزاء موقف الذين لا يحذفون المفعول به وجوبا في باب التنازع رغم ما يوجد من مبررات موضوعية ومنطقية لحذفه. فالحجاج للعواطف "مداره على شعور بواجب الاعتقاد، أو شعور بواجب القيام بالفعل يسعى المحاج إلى إنشائهما

1- الاستراباذي، شرح الكافية،182/1.

2- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية،272/3، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، 362/1.

3- ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، الحجاج والقانون ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته،830/1 .

4- الاستراباذي، شرح الكافية،182/1 .

بوسائل لغوية، وإسنادهما بحجج تمكن لهما وتغري بتبيّنهما"[1]، وذلك لإضفاء قدر من المصداقية على ما جاء يحاجج له، ويدافع عنه.

ويتناص هذا الأسلوب في الحجاج مع ما ورد في القرآن الكريم في استدلالاته الوجدانية في عديد الآيات نذكر منها: قوله تعالى: ﴿**وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[2].

فإبراهيم عليه السلام يبدي تعجبه من تخويفه بما يشركون، وعدم خوفهم من الإشراك بالله، فيحاجج قومه لأجل ذلك، ويسوق لهم الحجج.

– ولا يكتفي الرضي بالحجاج وحده لتبليغ مقاصده ومعانيه، بل يهتم بتوظيف آلية التفات المعاني:

حيث استبدل الرضي معنى الاستغناء الذي وظفه المصنف للتعبير عن حذف المفعول به في باب التنازع، استبدله بمعنى الحذف الواجب المناسب للسياق، ومن ثم يترسخ التفريق بين حذف المفعول به وجوبا (الإضمار قبل الذكر في باب التنازع)، وحذفه اتساعا (اختصارا واقتصارا في غير هذا الباب)، فيؤدي التمييز بين هذه المعاني (المختلفة من وجه، والمتشابهة من آخر) إلى رفع الالتباس، وإلى تدقيق المسائل وحسن تخريجها والإجادة في الحكم عليها. ولمزيد التوضيح نجرّد ذلك في الترسيمة الآتية:

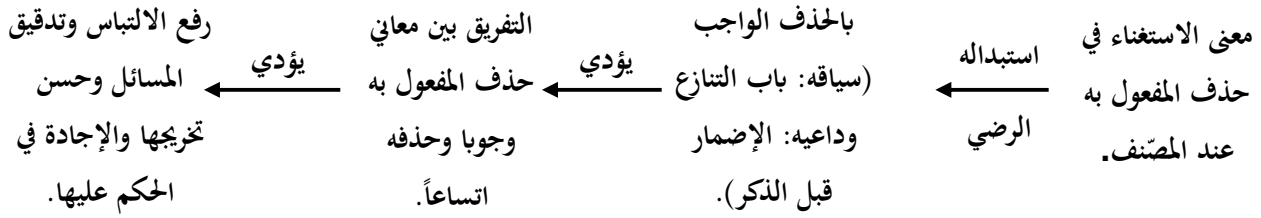

الشكل رقم:(8).

1- حاتم عبيد، الباتوس من الخطابة إلى تحليل الخطاب، ص:77.

2- الأنعام/81.

1-2- حذف المنادى:

المنادى في الأصل مفعول به. يقول الرضي: "المنادى مفعول به، فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالة عليه، بخلاف سائر المفعول به، فإنه يحذف نسيا منسيا كما تقدم. قوله[أي المصنف]: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ**﴾[النمل/25] بتخفيف ألا على أنها حرف تنبيه، و "يا" حرف نداء أي: يا قوم اسجدوا"[1].

يقرر الرضي من خلال قوله أن المنادى مفعول به، وأنه يحذف لقيام قرينة كما ذكر المصنف، ويحذف نسيا منسيا أي "كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به...ف[منه] قولهم: فلان يعطي ويمنع..."[2] فالمنادى يحذف لوجود قرينة ولعدمه، واكتفاء المصنف بالحالة الأولى وإهماله للثانية اعتبره المؤول مؤشرا للتأويل.

وعليه، نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته.

1-2-1-الكفاءة اللسانية:

تعمل كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة ملفوظ المصنف مع المعيار اللساني (نحويا ودلاليا)، ولإثبات تلك الدعوى نستعرض الآتي: مع المعيار النحوي، بأن وضحت طبيعة المنادى "مفعول به"، وتبيان حالتي حذف المنادى (لقرينة وهي حرف النداء، أو لعدمها)، ثم تأويله لحذف المنادى وتقديره بعد تحليل شاهد المصنف من القرآن الكريم قوله تعالى: "ألا يا اسجدوا" بالاعتماد على القراءات.

ويؤيد الرضي، فيما ذهب إليه من تأويل المنادى المحذوف ابن مالك بقوله: "... إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه مستعملا فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز لكثرة ثبوته، فإن الأمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقدمه على الأمر والدعاء، واستعمل ذلك كثيرا حتى صار موضعه منبها عليه إذا حذف، فحسن حذفه لذلك...ومن حذف المنادى المأمور قوله تعالى في قراءة الكسائي "ألا يسجدوا".[3]

وأما ملاءمة المؤول لملفوظ المصنف مع المعيار الدلالي، فهو أنه أخرج الدلالة الضمنية على المنادى نسيا منسيا من ملفوظ المصنف وجعلها صريحة، ذلك أن قول المصنف: "قد يحذف المنادى لقيام قرينة..."[4] فيه إشارة إلى أنه قد يحذف لغير قرينة؛ لأن إفادة "قد" لتقليل المضارع في الأصل[5]. وبناء عليه، فأقله يحذف لقرينة، وأكثره

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 389/1.
2- ابن يعيش، شرح المفصل،418/1.
3- ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، بغداد، 1985، ص:59-60 .
4- الاستراباذي، شرح الكافية،389/1 .
5- نفسه، 295/4 .

يحذف لغيرها. ولأن المخاطبين ليسوا سواء، فقد يغمض على بعضهم الكلام المضمّن، لذا تدخلت كفاءة المؤول الدلالية لتوضيح وتجلية ذلك.

وهو ما يثبت كفاءته اللسانية التي قوامها ملاءمة ملفوظ المصنف مع المعيار اللساني.

1-2-2- الكفاءة التداولية:

1-2-2-1-الكفاءة السياقية الحالية:

عملت كفاءة المؤول السياقية على ملاءمة ملفوظ المصنف مع مقام وروده بأن أحلّت المنادى مقام المفعول به، وجعلت حذفه لقيام قرينة كما ورد لدى المصنف، وأضافت ما يتمم، ويكمّل مقتضيات هذا المقام وهو ذكر نوع آخر للمنادى يحذف نسيا منسيا، وهو ما أهمله المصنف على وجه التصريح، واعتبره المؤول مؤشرا للتأويل في هذا المستوى كونه لم يلتزم بقاعدة كم الخبر التخاطبية، فكان ما أضافه من حذف المنادى نسيا منسيا وتأويله سدّا لحاجة المتعلم من تلك الحذوف وملابساتها.

وفي تفسير حذف المنادى لقرينة حلل المؤول شاهد المصنف، والشاهد عنصر سياقي خارجي على البنية اللسانية محل التأويل، فاعتبر "ألا" للتنبيه، والتنبيه حدث تخاطبي يكون بين اثنين على الأقل أحدهما ينبه والآخر يستجيب للتنبيه، و "يا للنداء" وكذلك التنادي، إذ أحدهما ينادي ويطلب الإقبال عليه[1]، والآخر يلبي الطلب، فهذا المخاطب الملبي للطلب هو مرجع واقعي تحيل عليه أداة النداء، فلا ينادى ميّت أو معدوم الوجود، فهو مقام ثبوت استعمال النداء، وحذفه في اللغة لدلالة موضع ثبوته في الاستعمال عليه[2] .وهكذا نجد المقام الخارجي يتدخل في بناء المقام الداخلي، ويتفاعل المقامان في تأويل العبارة.

وإذا ما رمنا تبين ما جرّدناه سابقا نطبق ذلك على خطاب الآتية الكريمة: "ألا يسجدوا"، فالمقام الخارجي للآية: هو قصة الهدهد مع قوم سبأ. وكيف وجدهم يعبدون الشمس من دون الله. يقول الله جل مجده:﴿**وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ**﴾[3].

والمنادى المحذوف في الآية بعدها: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا**﴾. له مرجع واقعي في القصة وهو قوم سبأ الذين عبدوا الشمس من دون الله، فأنكر عليهم الهدهد ذلك. وقال: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ**

1- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية،311/1 .

2- ينظر إحالة القرائن على المقام في: أزوالد ديكرو جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص:683 .

3- النمل/24 .

﴿**وَالْأَرْضِ**...﴾[1]. يقول الزمخشري في تفسير الآية: " فإن قلت من أين للهدهد التهادي إلى معرفة الله ووجوب السجود له، وإنكار سجودهم للشمس وإضافته للشيطان وتزيينه؟ قلت: لا يبعد أن يلهمه الله ذلك"[2].

وهكذا نجد أن المنادى المحذوف على مستوى المقام الداخلي (التركيب) يحذف وفقا لدلالة المقام الخارجي (دلالة سياق الحال) وعليه، فاستعمال الرضيّ للشاهد (عنصر سياقي خارجي)، وعدّه "ألا" للتنبيه (إحالتها سياقية)، ووضعه ملفوظ المصنف في مقام وروده (المنادى مفعول به)، كلّ ذلك يثبت كفاءته السياقية الحالية.

1-2-2-2-الكفاءة الموسوعية:

إن اعتبار المعارف المشتركة وكذا الموازية، يسمح بارتياد التواصل غير المباشر، ويمثل شرطا سابقا لكل تواصل ناجح[3]، والرضي لإنجاح تواصله مع المصنف ومع مخاطبيه اعتمد على معارفه المشتركة التي يشترك فيها مع صاحب المتن، ومع غيره من النحاة.

فاعتباره المنادى مفعولا به يستند فيه إلى رأي سيبويه. يقول الرضي: "انتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله عنده: يا أدعو زيد، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه ولإفادته فائدته"[4].

-ويحذف المفعول به عند الرضي لدليل (قرينة) ولغير دليل، فيحذف لدليل إذا كان منويا (يحذف مع نية وجوده في المعنى)، ويحذف لغير دليل إذا لم يكن منويا (يحذف لفظا وتقديرا)، وهو مما لا يعتد به[5] وما دام المنادى مفعولا به، فإنه يحذف لقرينة، أو لدليل، ويحذف لغير دليل. لكن يختلف المنادى عن سائر المفعول به في الاعتداد بالمحذوف لغير دليل (أي يحكم بحذف المنادى نسيا منسيا).

وهذه المعارف التي يملكها الرضي نجد الجرجاني ينصّ عليها في الدلائل. بمزيد تفصيل، وتبيان لغرض الحذف، فيقسمها إلى مقصود (منوي) وإلى غير مقصود (غير منوي)، يقول في هذا الأخير: "... فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصر على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا، في

1- النمل/25 .

2- الزمخشري، الكشاف، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي مُحَمَّد عوض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1998، 448/4 .

3- ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص: 90 .

4- شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، 346/1.

5- ينظر: نفسه، 343/1-344 .

أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا، ومثال ذلك قول الناس: "فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع"..."[1].

وفي المقصود يقول: " وقسم ثان: وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم، وفي أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه..."[2].

تلك المعارف المشتركة، لكن ما يعدّ كفاءة موسوعية خاصة بالرضيّ[3] هو: في استدلاله على أن المنادى لا يحذف فقط لقرينة، بل قد يحذف لغير قرينة (أي نسيا منسيا)، وإذا كان المفعول به لا يعتد بحذفه نسيا منسيا، فإن المنادى يختلف عن سائر المفعول به في ذلك.

وبذلك تساهم الكفاءة الموسوعية للمؤول بأنواعها في توجيه تأويل المحذوف، وتقديره.

1-2-3- الكفاءة الاستدلالية:

1-2-3-1- يسلك المؤول في تأويله لملفوظ المصنف مسلك التوضيح والتصريح بالأقوال: المصنف يقول بحذف المنادى في وجود القرينة، فيوضح المؤول أنه يحذف في وجود القرينة، وفي عدمها وذلك؛ لأنه مفعول به في الأصل. فوضح موقفه القضوي من مسألة حذف المنادى، وهو ما يعدّ إثراء للصورة المنطقية للقول.

1-2-3-2- ثم سلك مسلك التضمينات الخطابية عبر استدلالات ربطت مقدمات من المعارف الموسوعية بنتائج مضمنة.

ويمكن تجريد تلك الاستدلالات على النحو الآتي:

الاستدلال1: في قوله: "المنادى مفعول به، فيجوز حذفه إذا قامت قرينة..."[4].

م1: المنادى مفعول به (مقرر بقول الرضي).

م2: يجوز حذف المفعول به لقيام قرينة دالة عليه[5].

ن : يجوز حذف المنادى لقيام قرينة دالة عليه.

1- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:154 .

2- نفسه، ص:155 .

3- تجويز الرضي لحذف المنادى لقرينة ولعدمها ينم عن مرونة تأويلية، تعترف بالإمكانات القرائية المختلفة، في الوقت الذي نجد فيه نحاة آخرين يتشددون حتى في حالة وجود القرينة، فلا يجيزون حذفه البتة كأبي حيان الأندلسي (ت 754 هـ)،ينظر أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2010 ، 230/8 .

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 389/1 .

5- ينظر: نفسه،309/1 .

الاستدلال2: في قوله: بخلاف سائر المفعول به، فإنه قد يحذف نسيا منسيا"[1].

م1: سائر المفعول به لا يحكم بحذفه من غير دليل[2].

م2: خلاف سائر المفعول به هو المنادى (مقرر بقول الرضي).

ن:خلاف سائر المفعول به يحكم بحذفه من غير دليل=المنادى قد يحذف نسيا منسيا.

وهكذا نجد الرضي يستدل على حذف المنادى لقرينة أو نسيا منسيا بأقصر السبل، ويصل إلى التأويل المنسجم والمقبول، ويثبت كفاءته الاستدلالية (رد عدم الملاءمة إلى الملاءمة).

بناء المعنى:

إن توصل الرضي للتأويل المناسب عن طريق تطبيق كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية)، وبالتفاعل مع المعطيات التدليلية للمصنف (تصريحه بحذف المنادى لقرينة وإضماره لحذفه بدون قرينة)، توصل الرضي إلى بناء معنى جواز حذف المنادى لقرينة ولعدمها مستعينا بآليات أخرى منها:

القراءات: القراءة هي: "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم"[3].

ومنها المتواترة، والآحاد والشاذ. ولها عند العلماء شروط صحة وهي[4]:

-صحة إسنادها ولو كان عمن فوق العشرة من القراء.

-موافقة العربية ولو بوجه.

-موافقة رسم المصحف العثماني ولو تقديرا.

عرض الرضي قراءات مختلفة منها ما يؤيد حذف المنادى جوازا ومنها ما لا يؤيده كالتي تشدد "ألا"[5].

وفي تجويز حذف المنادى اعتبر قراءة تخفيف "ألا" فتكون للتنبيه و يا للنداء، وبعدها منادى محذوف. والتقدير، ألا يا قوم اسجدوا فعملت هذه القراءة على تقوية وترجيح وجه تأويلي هو حذف المنادى جوازا.

-استعمال "إذا" كأداة حجاجية تفيد القطع في قوله:

1-الاستراباذي، شرح الكافية، 389/1.

2- ينظر: نفسه،309/1-310 .

3- محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان،412/1 .

4- نفسه،412/1 .

5- الاستراباذي، شرح الكافية، 389/1 .

"المنادى مفعول به، فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالة عليه..."[1] ويعني بذلك: قطعية حذف المنادى جوازا عند قيام قرينة تدل عليه.

-استعماله للأداة "بخلاف": ليميز المنادى عن سائر المفعول به في حكم حذفه نسيا منسيا. فالمفعول به لا يحكم بحذفه نسيا منسيا، أما المنادى، فيحكم له بذلك. فعملت الأداة "بخلاف" على الفصل* بين كون المنادى مفعول به، وبين الحكم بحذفه نسيا منسيا، إذ "أكثر ما يكون الفصل داخل المفهوم الواحد في الحدود والتعريفات Les définitions"[3]

1-3-حذف المفعول المطلق:

يعرف الرضي المفعول المطلق، فيقول: "المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا، لأن ضاربية زيد في قولك:" ضرب زيد ضربا" لأجل حصول هذا المصدر منه"[4].

ويعني ذلك أن للمفعول المطلق علاقة لفظية معنوية بالفعل؛ إذ إنه مصدرٌ عَنْهُ صَدَرَ فعل الفاعل، ويرى ابن يعيش (ت643 هـ) ذلك، فيقول: "اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود"[5].

ويقول الرضي في موضع آخر: "فلا فعل إلا وله مفعول مطلق، لأن طلب الفعل الرافع للفاعل له أشد من طلبه لغيره"[6].

أي كل فعل له مفعول مطلق؛ لأنه يطلبه أشد من طلب غيره من المفعولات أما ابن الحاجب، فيعرفه بقوله: "المفعول المطلق، وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه"[7].

وهو تعريف مجمل أخرج به ما ليس بالمفعول المطلق، ووضحه الرضي بتفصيله، معتبرا إجمال المصنف مؤشرا للتأويل لكونه لا يحقق قاعدة من قواعد التخاطب وهي: لتحرز من الإجمال.

ومنه نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 389/1.

* الفصل من الطرائق الانفصالية في الحجاج، ينظر: عبد الله صولة، الحجاج: أطره ومنطلقاته وتقنياته، ص343

3- نفسه، ص345 .

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 265/1.

5- ابن يعيش، شرح المفصل،272/1.

6- شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر،296/1.

7- الاستراباذي، شرح الكافية، 265/1.

1-3-1-الكفاءة اللسانية:

تعمل كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور، واكتشاف مؤشر التأويل كما يأتي بيانه، وإثباته:

لم يكتف المصنف بإجمال تعريف المفعول المطلق كما رأينا، فإنه أجمل أيضا في الحديث عن أنواعه بأن عددها ومثل عليها، وذكر أحوال النوع الأول منه من حيث العدد، فعدّه، لا يثنى ولا يجمع بخلاف أخويه[1].

ونظرا لهذا الإجمال عملت كفاءة المؤول اللسانية على تفصيل ما أجمله المصنف؛ بتفصيل الحديث عن أنواع المفعول المطلق، وأي منها يتعرض للحذف (وهذه تكملة من الرضي، فالمصنف لم يتعرض لحذف المفعول المطلق)، حيث قال: "...أو مجرد عن التمييز نحو: 'ضربته ألفا' ، ويجوز أن يكون المجرد صفة لمصدر محذوف أي: 'ضربا ألفا'، وإما آلة موضوعة موضع المصدر، نحو: 'ضربته سوطا وسوطين وأسواطا' والأصل: 'ضربته ضربة بسوط' فحذف المصدر المراد به العدد، وأقيم الآلة مقامه دالة على العدد بإفرادها... و 'يجوز أن يكون أصل 'ضربته سوطا"ضربته ضربة سوط' فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"[2] فميز في المجرد عن التمييز الذي يقع حذف المصدر فيه ثلاثة أنواع:

-ما يكون صفة لمصدر محذوف، ومثل له ب "ضربته ألفا"، وقدر المحذوف ضربا. أي، ضربته ضربا ألفا.

-ما يكون آلة موضوعة موضع المصدر، ومثل له ب: ضربته سوطا... وقدر المحذوف ب: ضربته ضربة بسوط.

- ما يكون مضافا إليه أقيم مقام المضاف المحذوف (المصدر)، وقدر المحذوف ب: ضربته ضربة سوط.

والتقديرات التي أجراها المؤول على الأمثلة، والتي ساقها لبيان الحذف الجائز للمصدر أسفرت عن إمكانات تأويلية متعددة، تنم عن مرونة تأويلية عند الرضي، فأجاز أن يكون المصدر محذوفا قبل عدد مجرد عن التمييز واقع موقع الصفة منه (ضربته ضربا ألفا)، وقبل آلة موضوعة موضعه (ضربته ضربة بسوط)، وقبل مضاف إليه أقيم مقامه (ضربته ضربة سوط).

وبمقارنة تقديرات الرضي مع المعيار النحوي في هذا الباب نجده قد استوفى شروط التقدير كما ذكرت عند ابن هشام في المغني.[3]

1- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، ص: 267 .

2-نفسه، 269/1.

3- ينظر: الفصل التمهيدي من البحث، ص42.

– فالرضي "قدّر" المحذوف في مكانه قبل الصفة، فلو قدره بعدها، لتقدمت الصفة على الموصوف، وهو ما لا يجوز في أصل التركيب (ضربته ألفا ضربا).

– تقدير الرضي للمحذوف كان كلمة واحدة وهو قليل تقل به مخالفه الأصل. وهو ملائم للمعيار.

– قدّر الرضي المصدر المحذوف من لفظ فعله (ضربته ضربا، ضربته ضربة...)، وهو يلائم لفظ المذكور كما ينص عليه المعيار وعليه، تبرز كفاءة الرضي التقديرية في الآتي:

– ملاءمتها لمعيار التقدير(تقديرات الرضي مستوفيه شروط التقدير كما وكيفاً).

– مكنته كفاءته التقديرية من الإبانة عن حكم صريح وواضح بشأن جواز حذف المصدر، في حين لا يصرح غيره من النحاة بهذا الحكم، بل يفهم ضمنيا من كلامهم؛ إذ كتب النحو تعج بعناوين من مثل ما ينوب عن المصدر دون أن تصرح بحذفه، في حين تصرح هذه الكتب بحذف الفاعل، ونيابة المفعول عنه.

– استناد هذه التقديرات إلى الدليل؛ إذ لا يثبت حكم بلا دليل[1]:

الصفة (ألفا) دليل على وجود الموصوف (ضربا).

الآلة (بسوط) دليل على استعمالها في الضرب.

المضاف إليه (سوط) دليل على وجود مضاف (المصدر: ضربة).

وعليه، تثبت كفاءة الرضي اللسانية، التي تعمل على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني.

1–3–2– الكفاءة التداولية:

1–3–2–1– الكفاءة السياقية الحالية:

إن الإجمال الذي وسم ملفوظ المصنف دعا المؤول إلى اعتباره مؤشرا للتأويل في هذا المستوى، لكونه يمثل خرقا لقاعدة تخاطبية، فلاءم ملفوظ المصنف بوضعه في سياق وروده، ومقام تلفظه؛ إذ السياق التعليمي الذي يحفّ خطابه، يقتضي التفصيل والتوضيح،وسَوْق الأمثلة التي ساقها لتعيين المحذوف وتقديره ووضعها في مقامات إنجازها: مقامات الذكر والحذف، فلاءم بين المحذوف والمذكور: فالمحذوف هو المصدر، والمذكور ما ينوب عنه من صفة أو آلة أو مضاف إليه...

1– ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 269/1.

وتقدير المحذوف هو افتراض يحاول به المؤول ملاءمة القول المنجز مع أصل الوضع. يقول إدريس مقبول: "لئن كان التقدير على الإجمال كلّه افتراضا لبنية كلامية متممة يقصد من ورائها ملاءمة الكلام محذوفه أو مضمره بمذكوره حتى ينسجم، فإنه لا يمنع أن يعمل وظيفة إحالية لدى مرجعه التداولي في مقامه الأصلي"[1].

وفي إطار هذه الملاءمة واءم المؤول بين تقديراته وأصل الوضع، فالمصدر المحذوف موصوف، وكل موصوف يحتاج إلى صفة وفي غياب الموصوف، تستلزم ملاءمة أصل الوضع تقدير موصوف محذوف وكذلك الشأن في تلازم الآلة وما يفعل بها، وجود الآلة يستلزم تقدير مصدر محذوف، وكذا تلازم المضاف والمضاف إليه، فوجود المضاف إليه يستلزم تقدير مضاف وهو المصدر المحذوف. وهذا شأن كل المتلازمات في العالم الواقعي؛ إذ غياب أحدها يستلزم الآخر. وما اللغة إلا واسطة تجرّد ملابسات الواقع.

وهذه الملاءمة لا تعمل على مستوى المقامات المجردة فحسب، وإنما لها وظيفة إحالية لدى مراجعها التداولية كما بيّن إدريس مقبول ولتوضيح ذلك، ندرس الجمل التي ساقها الرضي كأمثلة ندرسها في مقامات إنجازها: فالذي قال: ضربته ألفا: هو متكلم يستدعي كلامه وجود مخاطب وإلا فهو صامت[2] يخبره عن ثالث ضربه ألفا أو ضربه سوطا. وليفهم المخاطب مخاطبه، يستدعي المعارف المشتركة بينهما والتي "تكوّن مقام الخطاب، وعندئذ يمكن أن نعرف الخلفية المشتركة بين المتكلم والمخاطب بأنها مجموع المقامات الممكنة التي ينوي المتكلم تمييزها بواسطة إخباراته"[3].

فوَعْي المخاطب بالمحذوف يكون باستحضار المعارف المشتركة بينه وبين المتكلم من بينها معرفته بأصل الوضع(وضع الكلام).

وهكذا نجد المقام الخارجي يتدخل في بناء المقام الداخلي، ويتفاعل المقامان في تأويل المحذوف بملاءمته مع المذكور مقالا ومقاما. وهكذا تثبت كفاءة المؤول السياقية حضورها باستثمار المقامات والسياقات لتحقيق الفهم والإفهام لدى المخاطب.

1-3-2-2-الكفاءة الموسوعية:

إن التقديرات التي توصل لها الرضي كانت باستحضار معارف مشتركة بينه وبين مخاطبيه ومنها: المعرفة بأصل الوضع، تلازم الصفة والموصوف، تلازم وجود الآلة وفيما تستعمل، تلازم المضاف والمضاف إليه، معرفة الباعث

1- إدريس مقبول، الأسس الابستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص:370.

2- ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص:44 و50.

3- جاك موشلر آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص:250 .

على التقدير، إما مراعاة المعنى في حالة الحذف لدليل، يكون المقدر فيه منويا عند المتكلم مدركا لدى المخاطب؛ وإما مراعاة لموجب الصناعة النحوية بمعرفة شروط التقدير وكيفيته وأولوياته[1]:

ـ يقول ابن يعيش في تلازم الصفة والموصوف، وتقدير أحدهما عند حذف الآخر: " اعلم أن الصفة والموصوف كانا كالشيء الواحد من حيث البيان والإيضاح، إنما يحصل من مجموعهما، فالقياس أن لا يحذف واحد منهما لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف يأبى القياس حذفه لما ذكرناه، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس، إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ"[2].

فتلازم الصفة والموصوف يمنع حذف الموصوف إلا في حال وجود دليل قوي من الحال أو المقال (مراعاة المعنى).

-وفي تلازم المضاف والمضاف إليه، وحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، يقول ابن جني: "ألا تراك تفسر نحو قولهم: ضربت زيدا سوطا أن معناه: ضربت زيدا ضربة بسوط وهو لا شك كذلك ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي: ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف"[3].

وابن جني يفضل هذا التقدير لأنه يجمع بين مراعاة المعنى وتقدير الإعراب: فضربة سوط عنده هي في معنى ضربة بسوط، وبهذا جعل تقدير الإعراب يساير المعنى، وهو ما يؤكد اشتراك الرضي تلك المعارف مع من سبقه من النحاة ولا ينفي ذلك اشتراكها مع معاصريه، ومخاطبيه عبر تلقيات عديدة لمدونته إلى الآن.

أما ما ينفرد به الرضي، ويعتبر كفاءة موسوعية خاصة به، فهو تصريحه بحذف المفعول المطلق (المصدر) المبين للنوع والعدد[4]، في حين لا يصرح غيره بذلك أو ينكره.

-ساهمت كفاءة المؤول الموسوعية في تأويل المحذوف وتقديره بالمصدر الذي نابت عنه الصفة أو الآلة أو المضاف إليه.

1- ينظر: طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص: 155 وما بعدها.
2- ابن يعيش، شرح المفصل،59/3.
3- ابن جني، الخصائص.369/1.
4- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 268/1-269.

1-3-3- الكفاءة الاستدلالية:

إن المؤول في مساره التأويلي اعتمد مسلك التوضيح والتصريح بأن أوضح موقفه القضوي من تعريف المفعول المطلق وأنواعه، وأي الأنواع التي يحصل فيها حذف؟ مما أثرى الصورة المنطقية للقول، ثم سلك مسلك التضمينات الخطابية بأن انطلق من مقدمات مضمنة تنتهي بنتائج تأويلية منسجمة ومقبولة ويمكن تجريد الاستدلال كالآتي:

الاستدلال1: "ضربته ألفا" تقديره ضربته ضربا ألفا.

م1: وجود الفعل ضرب يقتضي وجود المصدر(الضرب) لفظا أو تقديرا مقرر بقول الرضي: "فلا فعل إلا وله مفعول مطلق..."[1].

م2: المصدر (ضرب) غير موجود لفظا(مقرر بمثال الرضي).

ن: المصدر (ضرب) مقدر.

الاستدلال2: ضربته سوطا على تقدير: ضربته ضربة سوط.

م1:وجود الفعل يقتضي وجود المصدر لفظا أو تقديرا (مقرر عند الرضي كما سبقت الإشارة إليه).

م2: وجود المضاف يقتضي وجود المضاف إليه لفظا أو تقديرا (هذا التلازم مقرر عند النحاة والرضي واحد منهم).

م3:المصدر(ضرب) وقع مضافا(مقرر بمثال الرضي).

م4:المصدر غير مذكور لفظا(مقرر بمثال الرضي).

ن:المصدر مقدر وأقيم مقامه المضاف إليه.

وعليه، فوصول الرضي إلى تقدير المصدر المحذوف عن طريق عمليات استدلالية، بأقل جهد تأويلي، وبأقصر السبل، ينم عن كفاءة استدلالية تلائم المحذوف للمذكور، وتعمل على رد الغرابة إلى الألفة.

بناء المعنى:

استند المؤول في حصوله على تأويل منسجم ومقبول للمصدر المحذوف إلى كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية)، التي سبق توضيحها والتمثيل عليها والاستشهاد لها. وبما أن بناء المعنى هو تفاعل التدليل والتأويل، فقد انطلق الرضي من المعارِض أي ما عرضه المصنف من تعريف المفعول المطلق الذي اتسم بالإجمال والتعميم ليصل إلى المقاصد وهي تمييز المفعول المطلق عن غيره من المفاعيل، ثم التصدي لتبيان مواضع حذفه التي

1- الاستراباذي، شرح الكافية،265/1 .

لم يتطرق لها المصنف، استدراكا منه عليه، فميز أنواعه التي يقع فيها الحذف وقدم تقديرات غاية في التماسك تشي بكفاءته التقديرية. كما استند إلى آليات أخرى تدعم بناءه للمعنى منها الحجاج:

– فوظف التمثيل باعتبار قيمته الحجاجية، وذلك لأنه نظر إليه على أنه تماثل قائم بين البنى كقوله: " أو مجرد عن التمييز نحو: ضربته ألفا... وإما آلة موضوعة موضع المصدر، نحو: ضربته سوطا وسوطين وأسواطا"[1]

– التقديرات التي أجراها المؤول ما هي إلا تأويلات تعكس حواراً حجاجيا عالما.

[2] Dialogue argumentatif savant

وبناء على ما تقدم: فالمؤول في تحديده لمواضع حذف المصدر، وتأويله له في الوقت الذي لا يقول غيره من النحاة بحذفه، وإن أقر ابن جني[3] بحذف المصدر المضاف، وابن يعيش[4] بحذف الموصوف (وهو عند الرضي العدد)، يكون قد أقام حوارا حجاجيا ضمنيا مع النحاة ليبين حجاجية تأويلاته التي تثبت حذف المصدر بأنواعه (الموصوف، العدد، المضاف)، وتقدره عن طريق الاستدلال مستثمرة المعارف الموسوعية المشتركة، مما حقق لتأويلاته مرتبة التأويلات العالمة.

2– حذف أشباه المفاعيل: الحال، التمييز، المستثنى

لم يتعرض الرضي لحذف الحال والتمييز[5] لأن ابن الحاجب لم يتعرض لحذفهما، أو لأنه لا يميل إلى حذفهما كما يذهب إليه نحاة آخرون، لكنه تعرض لحذف المستثنى، الذي لم يتناوله المصنف بالبحث فعُدّ ذلك من استطرادات الرضي. فما هو المستثنى؟ وكيف يحذف؟ وما تأويل حذفه؟

يعرف الرضي المستثنى بقوله: " ...حقيقة المستثنى متصلا كان أو منقطعا، هو المذكور بعد "إلا" وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا"[6].

1– الاستراباذي، شرح الكافية، 269/1 .

2– محمّد ولد الأمين الطلبة، حجاجية التأويل في البلاغة المعاصرة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، ط:1، 2004، ص: 24.

3– ينكر ابن جني حذف المصدر، فيقول: "ولم أعلم المصدر حذف في موضع، وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف، أو عدد المرات، فإنما هو لتوكيد الفعل. وحذْف المؤكّد لا يجوز" ابن جني، الخصائص،403/2.

4– ويقول ابن يعيش: "وأما ضربته سوطا فهو منصوب على المصدر، وليس مصدرا في الحقيقة، وإنما هو آلة للضرب، فكأن التقدير: ضربته ضربة بالسوط، فموضع قولك بالسوط نصب صفة لضربة، ثم حذفتَ الموصوف، وأقمت الصفة مقامه..." ابن يعيش، شرحالمفصل،277/1 .

5– أشار الرضي إشارة عابرة إلى حذف مميز كم الخبرية، ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 239/3–240 و 250/3.

6–نفسه، 111/2.

والمستثنى نوعان: متصل ومنقطع، وهما مختلفان في الماهية، لكنهما يشتركان في كونهما مذكورين بعد إلا وأخواتها، ويخالف المستثنى ما قبل "إلا" في النفي والإثبات، مثل: (المتصل): فحص الطبيب الجسم إلا اليدّ، (المنقطع): جاءني القوم إلا زيدا.

أما حذفه، فقد تناوله في نصّ مطول نأخذ منه:

"واعلم أن المستثنى قد يحذف من "إلا" و "غير" الكائنين بعد "ليس" فقط كما يحذف ما أضيف إليه "غير" الكائن بعد لا، تقول: "جاءني زيد ليس إلا" و "ليس غير" بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف إليه كما يجيء في الظروف المبنية، و "غير" خبر "ليس" أي ليس الجائي غيره وقال الأخفش: يجوز أن يكون اسمه، وقد حذف المضاف إليه، وأبقي المضاف على حاله كقوله: خالط من سلمى خياشيم وفا. وهو ضعيف من وجهين: أحدهما أن حذف خبر "ليس" قليل، والثاني: أن حذف المضاف إليه، وإبقاء المضاف على حالهِ قليلٌ"[1].

يقرر الرضي جواز حذف المستثنى قياسا من "إلا" و "غير" الكائنين بعد " ليس" فقط. ومثل لذلك ب: جاءني زيد ليس إلا وليس غير، والتقدير ليس الجائي إلا إياه أو ليس الجائي غيره.

واختلف مع رأي الأخفش في عدّ "غير" اسم "ليس" لا خبرها، فحذف المضاف إليه وأبقي المضاف. وبيّن ضعف هذا الرأي من وجهين:

الأول: حذف خبر "ليس" قليل.

الثاني: حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل.

وهو ما يعتبر مؤشرا للتأويل.

ومنه، نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته.

2-1- تطبيق كفاءات المؤول:

2-1 -1- الكفاءة اللسانية:

تعمل الكفاءة اللسانية للمؤول على ملاءمة المحذوف إلى المذكور، ولإثبات ذلك نستعرض ما يلي:

عملت كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور بأن:

-حرصت على توضيح مجريات حذف المستثنى (كيفيات الحذف، والتقدير).

-تأكيده على الحذف بعد "إلا" و "غير" الواقعين بعد "ليس" باستعماله أداة التوكيد "إنّ" ، ولفظ "فقط".

1- الاستراباذي، شرح الكافية،164/2.

-حكمت بإعراب "غير" خبرا لـ "ليس" وتقديره للقول: جاءني زيد ليس غير بـ:ليس الجائي غيره، و " غير": خبر "ليس" منصوب، والمستثنى المحذوف قدّره بالهاء المتصلة بغير.

-ضعّفتْ إعراب الأخفش لـ "غير" اسما لـ"ليس" واستدلاله على ذلك باعتماد الأخفش على القليل، والقليل في الأصل لا يعتد به [1]؛إذ هو مخالف للأصل.

- ذكرت شاهد الأخفش على حذف المضاف إليه، وبالرجوع إلى البغدادي في خزانة الأدب نجده يشرحه بما يأتي: "خالط من سلمى خياشم وفا. وعلى أن أصله (وفاها) فحذف المضاف إليه. قال أبو علي في إيضاح الشعر: اعلم أن أبا الحسن الأخفش قال في قول الراجز: خالط من سلمى خياشيم وفا. إن التقدير: وفاها. فحذف المضاف إليه"[2]. والذي أتى به الأخفش شاهد واحد لا يبنى عليه حكم. أما إعراب الرضي " غير" خبرا لـ "ليس"، ففيه تجنب لحذف خبر "ليس" الذي تقل شواهده. ويبقى الحذف للمستثنى (المضاف إليه). فلا يخالف الأصل في الجملة الواحدة مرتين: مرة بحذف خبر "ليس"، وأخرى بحذف المضاف إليه. وعليه، فتقديره يرتكب فيه أخف الضررين وهو ما ينمّ عن كفاءة تقديرية للمؤول تلتزم قواعد التقدير المنصوص عليها. وينمّ أيضا عن كفاءة تأويلية تلتزم معايير التخريج الدلالي.

2-1-2- الكفاءة التداولية:

2-1-2-1 الكفاءة السياقية الحالية:

يستحضر الرضي بينه وبين مخاطبه سياقا تخاطبيا تعليميا، تؤشر له في خطابه صيغة "اعلم" –الواردة في قوله المذكور سابقا- الدالة على التعليم والتعلم والتي تحمل دلالات الجدية والمسؤولية القصدية تجاه المخاطب في تنبيهه لما يجب حفظه وضبطه بعد هذه الصيغة، وهو حذف المستثنى من "إلا" و"غير" بعد " ليس" فقط، وإعراب "غير" خبرا لـ "ليس". وتقدير المحذوف في جاءني زيد ليس غير: ليس الجائي غيره. وأن عدّ الأخفش لغير اسما لـ "ليس" ضعيف من وجهين. وهذا الضعف الذي حكم به الرضي مأتاه تداولي، لكون حذف خبر "ليس" قليل في الاستعمال، وكذلك حذف المضاف إليه، فالمبرر الذي أورده لحكمه بالضعف على رأي الأخفش، هو مبرر تداولي. إضافة إلى أن الحكم نفسه حكم قيمي، وأحكام القيمة تداولية[3] كما تنص عليها نظرية أفعال الكلام لأوستين وسيرل[4].

1- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 322/2 ، وتمام حسان، الأصول، ص: 104 و195.

2- البغدادي، خزانة الأدب، 442/3.

3- ينظر: باتريك شارودو، دومنيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب،ص:372 وما بعدها

4- ينظر: جاك موشلر آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية،ص:66. وفرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص:62.

وهكذا نجد المؤول يضع المحذوف في مقام وروده، فيقر بالمحذوف الغالب في الاستعمال، ويرفض ما يقلّ استعماله. ويلائمه إلى المذكور بأن يجعل المحذوف المضاف إليه بعد "غير"، و"غير" خبرا لـ "ليس"، فاختيار المحذوف الأمثل (المضاف إليه) وفقا للمقام الخارجي، جعل السياق الداخلي ينسجم فيه المحذوف مع المذكور، ويكون بذلك تدخل المقام الخارجي في بناء المقام الداخلي، ويتفاعل المقامان في تأويل العبارة.

وبذلك يثبت المؤول كفاءته السياقية الحالية.

2-1-2-2- الكفاءة الموسوعية:

-إن توصل المؤول إلى تقدير المستثنى المحذوف، كان بتدخل معارفه الموسوعية، وخاصة المشتركة منها، إذ يشترك معه في الحكم بحذف المستثنى من "إلا" و "غير" كل من سيبويه، والمبرد. فيقول الأول: "وذلك قولك "ليس غير" و "وليس إلا" كأنه قال ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذاك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني" [1] ويقول الثاني: "ما حذف من المستثنى تخفيفا واجتزئ بعلم المخاطب: وذلك قولك: عندي درهم ليس غير، أردت ليس غير ذلك. فحذفت، وضممت كما ضممت قبل وبعد لأنه غاية" [2].

-كما وظّف المؤول معرفة موسوعية تقويمية[3]، وهي الحكم القيمي على إعراب الأخفش لغير اسما لِـ "ليس".

-عملت كفاءة المؤول الموسوعية على توجيه التأويل نحو حذف المستثنى وتقديره بعد "إلا" وغير.

2-1-3- الكفاءة الاستدلالية:

انطلق الرضي في مساره التأويلي من توضيح الأقوال والتصريح بها بأن حكم بحذف المستثنى من "إلا" و"غير" بعد "ليس" ووضح ذلك بأمثلة: جاءني زيد ليس إلا وليس غير. وضممت غير لتدل على المضاف إليه المحذوف بعدها كما في الظروف المبنية قبل، بعد وذلك توضيحا للموقف القضوي له من حذف المستثنى، وهو ما يثري الصورة المنطقية للقول.

ثم سلك مسلك التضمينات بأن انطلق من مقدمات مضّمنة من المعارف الموسوعية ليصل إلى نتائج، ويمكن تجريد الاستدلال على النحو الآتي:

1- سيبويه، الكتاب، 2/344-345.

2- المبرد، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، جمهورية مصر العربية، 1994، 4/429 .

3-ينظر: اوركيوني، في التداولية المعاصرة، ص:85.

الاستدلال1:حذف المستثنى بعد "غير".

م1: في أسلوب الاستثناء، إذا كانت "غير" أداته، فالمستثنى مضاف إليه[1] (مقرر في معلوم قواعد النحو).

م2: قد يحذف المضاف إليه، ويبقى المضاف على حاله (موجود على قلته، مقرر بقول الرضي).

م3: المستثنى لا ذكر له في الجملة (ليس غير) (مقرر بقول الرضي).

ن: المستثنى محذوف بعد "غير".

الاستدلال2: إعراب "غير" خبرا لـ "ليس":

م1: إذا كانت "غير" اسم "ليس"، فخبرها محذوف (جملة اسمية بها عنصر واحد)

م2: خبر "ليس" لا يحذف إلا قليلا(مقرر بقول الرضي).

ن: غير ليست اسم ليس بل خبرها.

والرضي في استدلالاته على حذف المستثنى، وإعراب "غير" خبرا لـ "ليس"، طوى بعض المقدمات لعلم المخاطب بها، فهي من المعارف المشتركة، وترك له استنتاج ما طوى منها. فوصل إلى النتيجة وهي حذف المستثنى بعد "غير" وعدّ "غير" خبرا لـ "ليس" بأقصر السبل، وأقل جهد، رادا عدم الملاءمة إلى الملاءمة، بما يسم تأويله بالمقبول والمنسجم.

2-2- بناء المعنى:

إن تأويل الرضي لحذف المستثنى بتطبيق كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) أفرز تحديد المحذوف وتقديره، وبناء المعنى هو تفاعل التدليل والتأويل. والمصنف هنا ليس بمدلل؛ لأنه لم يتطرق لحذف المستثنى، فالرضي يعد مدَلِلا ومؤولا في آن؛ إذ انطلق من تدليله على أن المستثنى قد يحذف من "إلا" و"غير" الكائنتين بعد "ليس" ليصل إلى تقدير المحذوف (المستثنى) وعدّ "غير" خبرا لـ "ليس" وتضعيف رأي الأخفش القائل باسميتها بعد عرضه ومناقشته ومحاكمته إلى معيار الاستعمال، ولتوطين هذا التأويل استعان الرضيّ بآليات بانية للمعنى كالحجاج الذي ورد بأشكال مختلفة من:

1-تمثيل: حيث مثّل للبنية المحذوف فيها المستثنى بعد "إلا" و "غير" الواقعتين بعد "ليس" ب: جاءني زيد ليس إلا وليس غير. ولم يؤشر له كعادته بلفظ نحو أو مثل، وإنما بلفظ "تقول" حاذفا كلمة تمثيلا لعلم المخاطب بما

1- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 152/2.

يقصد. فالأصل أن يقول: تقول تمثيلا... والمؤشر على الحجج التمثيلية كان ضمنيا وليس مباشرا كما يعهد في قياس التمثيل.[1]

2- شاهد: أورد شاهد الأخفش على اسمية "غير"، وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله، ليبيّن ضعف هذا الرأي، ومن ثم يقوّي خبرية "غير"، وبالتالي حذف المستثنى بعدها وتقديره.

3- أحكام القيمة:

تأخذ أحكام القيمة صبغتها الحجاجية من معياريتها، إذ القيمة معيار للقول بالجودة أو الرداءة[2]، وتحدد النظرية الحجاجية المعاصرة نمطين للقيمة[3]، القيمة الوسيلة: وهي التي تضع إفادة عما هو ذو قيمة، والقيمة الغاية توجه الناس إلى الوضع الذي يتغياه المتكلم.

وحكم القيمة الذي أصدره الرضي من النوع الثاني؛ لأنه يتغيا توجيه المخاطب إلى التأويل الأمثل لحذف المستثنى الذي يوفره إعراب "غير" خبرا لـ "ليس"، والذي يقلل مخالفة الأصل، ليكون من وجه لا من عدة أوجه.

ثالثا: المكملات المجرورة:

من المجرورات: المضاف إليه.

والمضاف إليه في نظر الرضي ونحاة زمانه هو: "ما انجر بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة..."[4].

وقد يحذف المضاف إليه عند الرضي، ويذكر ذلك في باب خصصه لاستدراكاته على المصنف في أحكام الإضافة، فقال:

"... وثانيها: حذف المضاف إليه، فإن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة ك "قبل"، و"بعد" في الزمان، و "أمام" و "خلف" في المكان، أو مشبها به في الإبهام ك"غير" و "حسب"، ولم يُعطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف، فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها "قط" و"عوض" و"منذ" و"حيث" كما يجي في الظروف المبنية جميع أحكامها..."[5].

1-See: Frans H.VanEemeren, Bart Garssen, TopicalThemes in argumentation theory, Springer, Heidelberg London NewYork, 2012, p:112.

2- محمد العبد، النص الحجاجي العربي دراسة في وسائل الإقناع ،ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، 20/2 .

3- نفسه، 21/2.

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 233/2 .

5- نفسه، 287/2 .

إن ما يدعو المؤول إلى إقامة تأويله بوجه عام في هذا الباب، هو إهمال المصنف لأحكام الإضافة بعامة، ولحكم حذف المضاف إليه بخاصة، فاستدرك عليه تلك الأحكام استدراك تكميل وتتميم.

وعليه، نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته.

1-تطبيق كفاءات المؤول:

1-1-الكفاءة اللسانية:

تعمل الكفاءة اللسانية للمؤول على ملاءمة المحذوف إلى المذكور، ولإثبات ذلك نتبع الخطوات الإجرائية التي قام بها الرضي للوصول إلى تلك الغاية:

*عملت كفاءة المؤول اللسانية على تعيين مواطن حذف المضاف إليه:

-إذا كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة مثل: قبل، بعد، أمام، خلف...

-أو مشبها به في الإبهام أي شبيه بالظرف في الإبهام نحو: غير، حسب بشرط ألا يُعطف على المضاف مضافٌ آخر إلى مثل ذلك المحذوف، فتبنى على الضم تلك الظروف وتسمى غايات[1]، ويدخل في ذلك: قط، عوض، منذ، وغيرها.

الأصل في المضاف والمضاف إليه تلازمهما، لكن حذف المضاف إليه وبقاء المضاف يشي بعدم ملاءمة تقتضي التأويل، فعملت كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور، وإدخال غير المعياري في المعياري، وبذلك انتصب حذف المضاف إليه مؤشرا للتأويل، دعا المؤول إلى ملاءمة الملفوظ الذي غاب فيه، أو غَيّب فيه هذا العنصر، ملاءمته مع أصل الكلام. والمضاف إليه في نظر المؤول لا يحذف على إطلاقه، بل له مواطن ذكر منها موطنين: حال المضاف الظرف الذي فيه معنى النسبة(الإضافة)، وحال المضاف الشبيه بالظرف في الإبهام مثل: "غير"، "حسب".

*وهناك مواطن أخرى لحذف المضاف إليه لم يذكرها الرضي ليس لعدم علم بها، بل لكون هذين الموطنين كانا اختيارا منه، فالموطن الأول هو أكثر ما يفترض فيه النحاة حذف المضاف إليه، يقول حسام أحمد قاسم: "أما المضاف إليه، فأكثر ما يفترض النحاة حذفه مع "قبل" و"بعد" في نحو قوله عز وجل: ﴿**فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ [الروم/4]"[2] ثم بين الرضي ما يشتغل كعلامة على حذف المضاف إليه، وهو بناء الظروف وأشباهها على الضم، وقيّد بناءها على الضم بأن لا يعطف على المضاف مضاف آخر إلى المحذوف، ولا يجوّز الفرّاء ذلك.[3]

1- ينظر هذا المفهوم في: الاستراباذي، شرح الكافية ،254/3 .

2- حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 238

3- ينظر: الفراء، معاني القرآن، تح: مُحَمَّد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د، ط، د، ت، 321/2-322.

أما ابن هشام في "شرح قطر الندى"، فإنه يرى ما يذهب إليه الرضي، ويقول: "إذا جاءت مضمومة [الظروف وأشباهها] قالوا ببنائها على الضم وحذف المضاف إليه، ونُوِي ثبوت معناه دون لفظه"[1].

وعليه، فإن الكفاءة اللسانية التي يمتلكها الرضي مكنته من تمييز الحالات التي يحكم فيها بحذف المضاف إليه، ومكنته أيضا من نصب القرائن الدالة على حذفه، بعد الفرز والانتقاء والدرس والتحليل والنقد لما راكمه من معارف نحوية، وتأويلات وتخريجات لنحاة سابقين.

1-2-الكفاءة التداولية:

1-2-1- الكفاءة السياقية الحالية:

يتكون السياق الخارجي لتأويل حذف المضاف إليه من لحظة تصريح المؤول[2] بالإخلال الذي وقع فيه المصنف جراء إهماله لبعض أحكام الإضافة[3] معتبرا ذلك مؤشرا للتأويل لخرق قاعدة كم الخبر التخاطبية، فعمل الرضي على تزويد مخاطبه بما أهمله المصنف من تلك الأحكام، وأطلعه على أحكام حذف المضاف، ثم تلاه بتوضيح أحكام حذف المضاف إليه بتعيين مواطن حذفه، والقرينة الدالة على الحذف (بناء الظروف وأشباهها على الضم). فكان اختيار الرضي لموضعين من مواضع حذف المضاف إليه بعد درس وتمحيص لتأويلات سابقيه واختياراتهم، ومدارسة الشواهد على اختلافها مما يحذف فيها المضاف إليه [4]. فتبين له أن المضاف إليه يحذف بعد الظروف التي فيها معنى النسبة، وما يشبهها في الإبهام، ولأن المحذوف -ليجوز حذفه- لا بد له من قرينة، فجعل ضم تلك الظروف وأشباهها دالا على المحذوف (المضاف إليه) مقيدا بعدم إضافة مضاف آخر للمحذوف[5]. وبذلك أوجد مقاما لحذف المضاف إليه، وهو الظروف وأشباهها في الإبهام. ثم خصص هذا المقام باشتراط القرينة، ثم قيّد القرينة بعدم الإضافة إلى المضاف إليه المحذوف، وكلها أفعال إنجازيه غير مباشرة تفهم من سياق قوله: "حذف المضاف إليه، فإن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة... فالبناء على الضم"[6]؛ لأنّه " عندما لا يعلم فعل التلفظ في بنية الملفوظ، فإن السياق هو الذي يمكّن من تعيين الفعل الإنجاري المقصود"[7]. وعليه، تثبت كفاءة المؤول السياقية الحالية.

1- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص:38 .

2- ينظر ما قيل عن الكفاءة السياقية الحالية في الفصل التمهيدي من هذا البحث، ص:54.

3 ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 283/2.

4- ينظر: نفسه، 252/3.

5- نفسه، 252/3.

6- نفسه، 287/2، و 252/3.

7-Voir:Récanati.F, Les énoncés Performatifs ,contribution a la Pragmatique, Minuit, Paris, 1981, p: 99.

1-2-2- الكفاءة الموسوعية:

إن إلمام الرضي بمواضع حذف المضاف إليه مع الظروف المقطوعة عن الإضافة ومع غيرها، وهو ما راكمه من تجربته النحوية الخاصة والمشتركة. مكّنه هذا التراكم المعرفي الموسوعي من تمييز حالات حذف المضاف إليه مع تلك الظروف من غيره. وتحديد القرائن المعيّنة للمحذوف وهو ما يوضحه قوله: "...وينبغي أن تعرف أنه يحذف المضاف إليه، ويورد المحذوف مضافا إليه اسم تابع للمضاف الأول نحو قوله:

إلا عُـلالةَ أو بُـدا *** هةَ سَابحٍ نَهَدِ الجِزارة[1].

وإن لم يورد، فلا يحذف إلا مما هو دال على أمر نسبي لا يتم إلا بغيره، "كقبل" و"بعد"، وأخواتهما المذكورة، و "كل" و "بعض" و "إذ"، ومع هذا لا يحذف إلا إذا قامت قرينة على تعيين ذلك المحذوف"[2].

فالمضاف إليه يحذف بدون قرينة إن ورد المحذوف مضافا إليه اسم تابع للمضاف الأول كما في البيت وتقديره: إلا علالة سابح أو بداهته فحذف الضمير، وجعل المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف[3]. وينسب الرضي هذا التقدير إلى سيبويه، ويرى فيه فصلا بين المتضايفين.

وأما رأي المبرّد في ذلك، فهو: "لم يبدل من المضاف إليه تنوين، ولم يُبن المضاف، لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره الثاني"[4].

ويحكم على رأي المبرد بأنه الأقرب[5].

فمناقشة تأويلات غيره من النحاة، ونقدها من قبيل الكفاءة الموسوعية* التي توجه تأويله لحذف المضاف إليه بقرينة أو بدون قرينة، فهو كما يبين قوله يرفض حذف المضاف إليه إذا لم يورد المحذوف مضافا إليه اسم تابع... إلا ما كان في حالة الظروف المقطوعة عن الإضافة (قبل، بعد...) لتوفر القرينة الدالة على المحذوف.

1- هذا البيت للأعشى يخاطب شيبان بن شهاب، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب:173/1

2- الاستراباذي، شرح الكافية،252/3.

3- نفسه،287/2 .

4- نفسه،287/2 .

5- نفسه، 288/2 .

(*)ينظر: كفاية الترجيح في: محمد بازي، التأويلية العربية، ص30-31.

1-3-الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق الرضي في مساره الاستدلالي من توضيح الأقوال والتصريح بها، فصرح بموقفه القضوي من حذف المضاف إليه بقرينة وبدونها من خلال قوليه السابقين: "ثانيها: حذف المضاف إليه، فإن كان المضاف ظرفا..."[1]، "...وينبغي أن يُعرف أنه يحذف المضاف إليه... على تعيين ذلك المحذوف"[2].

ثم سلك مسلك التضمينات بتضمين معارفه الموسوعية في مقدماته الاستدلالية. ويمكن تجريد استدلالاته بالشكل الآتي:

الاستدلال1: فإن كان المضاف ظرفا أو مشبها به في الإبهام...فالبناء على الضم.

م1:المضاف قد يكون ظرفا أو شبيها بالظرف (مقرر بقول الرضي).

م2: لكل مضاف مضاف إليه مذكور أو محذوف(مقرر بالنحو وأصوله).

م3:المضاف إليه بعد الظروف وأشباهها غير مذكور.(مستقرأ من الشواهد: قرآن، شعر،...).

ن: المضاف إليه بعد الظروف وأشباهها محذوف، وهذه الظروف تبنى عند قطعها عن المضاف إليه (حذفه)*. وهو المطلوب إثباته.

الاستدلال2: حذف المضاف إليه الظروف وأشباهها يكون لقرينة (البناء على الضم). "لا يحذف إلا إذا قامت قرينة على تعيين ذلك المحذوف"[4].

م1:المضاف إليه بعد الظروف وأشباهها محذوف (من التأويل السابق).

م2:الحذف إما بقرينة أو بدونها (مقرر بالنحو وأصوله وإجماع النحاة).

م3:المضاف إليه المحذوف بعد غير الظروف وأشباهها يحذف لغير قرينة (مقرر بقول الرضي).

ن:المضاف إليه بعد الظروف وأشباهها يحذف لقرينة.(وهي البناء على الضم).

وهكذا نجد استدلالات الرضي تطوي مقدمات من المعارف الموسوعية لعلم المخاطب بها وقدرته على الاستدلال عليها، وترد عدم الملاءمة إلى الملاءمة بما يسم تأويله بالانسجام والمقبولية.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 287/2 .

2- نفسه، 254/3.

(*) يقول الرضي: "وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف"، نفسه، 252/3.

4- نفسه،254/3.

2- بناء المعنى:

تمكن الرضي من تأويل المحذوف بتطبيق كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) التي سبق توضيحها والتمثيل عليها والاستشهاد لها؛ ولأن بناء المعنى هو تفاعل التدليل والتأويل، والمصنف لم يكن هنا مدللا لكونه لم يتطرق لأحكام الإضافة، واستدركها عليه الرضي سدا لحاجة المتعلم. فكان هذا الأخير مدَلِلا ومؤولا في آن، فانطلق من ذكر أحكام الإضافة التي أهملها المصنف (أحكام المضاف والمضاف إليه) متعرضا إلى حذف المضاف إليه في موطنين اختيارا منه ليصل إلى تقدير المحذوف مع اشتراط وجود القرينة الدالة على الحذف. إضافة إلى ذلك استعان بآليات أخرى تدعم بناء المعنى من قبيل: الحجاج:

كاستعماله للتمثيل، الشاهد والشرط...

-التمثيل: كتمثيله على الظروف وأشباهها مما يحذف بعدها المضاف إليه.

-الشاهد: أورد بيتاً للأعشى، يبيّن فيه حذف المضاف إليه بعد غير الظروف وأشباهها؛ مما لا يحتاج الحذف فيه إلى قرينة، ويعوض الاسم الظاهر المحذوف، فينماز حذف المضاف إليه لقرينة كما هو حال المضاف إليه بعد الظروف المقطوعة عن الإضافة وأشباهها، ينماز عن حذف المضاف إليه في غيرها، وعن الحالات التي يمتنع فيها حذف المضاف إليه.

الشرط: أسلوب الشرط من المؤشرات الحجاجية[1]، ويرد في قوله: "... فإن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة.... فالبناء على الضم"[2].

ليبين أن المضاف من نوع الظروف وأشباهها لا يحذف بعده المضاف إليه إلا بقرينة، وقرينته هي البناء على الضم، وإذا لم يكن من هذا النوع، فلا حذف (يفهم من سياق كلامه).

-الحصر والاستثناء: هذا الأسلوب حسب بنعيسى أزاييط هو بناء برهاني حجاجي[3]، ويرد في قول الرضي: "... فلا يحذف إلا مما هو دال على أمر نسبي لا يتم إلا بغيره "كقبل" و"بعد"... ومع هذا لا يحذف إلا إذا قامت قرينة على تعيين ذلك المحذوف"[4]، فاستعماله لهذا الأسلوب حصرا لحذف المضاف إليه بعد الظروف المقطوعة وأشباهها، وحصر ذلك بتوفر القرينة الدالة على تعيين المحذوف، والغرض من حصر الحصر هو تقليل حذف المضاف إليه، تماشيا مع الاستعمال.

1-بنعيسى أزاييط، البعد التداولي في الحجاج اللساني(مناظرة متى بن يونس وأبي سعيد السيرافي، نموذجا)، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته،251/2

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 287/2.

3-بنعيسى أزاييط، البعد التداولي في الحجاج اللساني،252/2.

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 254/3.

خاتمة الفصل الأول:

بعد مدارسة تأويلات الرضي لحذف الأسماء خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

1- تتميز تأويلية الرضي بخاصيتين متقابلتين:

- **صرامة تأويلية في حالات الوجوب (وجوب الحذف) تصل إلى حد وضع قانون تأويلي وشروط تحققه مثل:**

– حذف المبتدأ وجوبا حيث يجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم. فالحذف الواجب استلزمه أحد تلك القصود، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد ويمكن صورنه هذا القانون على الشكل الآتي:

يحذف المبتدأ وجوبا إذا وفقط إذا كان مراد المتكلم تبين قصد المدح أو الذم أو الترحم.

– حذف الخبر وجوبا يحققه شرطان: وجود قرينة دالة على تعيينه مثل "لولا"، ولفظ ساد مسد ذلك الخبر كجوابها.فمتى تحقق هذان الشرطان يحذف الخبر وجوبا.

– حذف المفعول به وجوبا حدده الرضي بموضع معين، ولداع قوي وملزم، فمحددات هذا الحذف الواجب هي: باب التنازع، إعمال الثاني وطلب الأول للمفعولية، وداعيه هو الإضمار قبل الذكر.

- **مرونة تأويلية تنفتح على إمكانات قرائية متعددة في حالات الجواز (جواز الحذف)**: كما لاحظناه في حالات جواز حذف الخبر بعد إذا الفجائية، حالات جواز حذف المنادى بقرينة ونسيا منسيا، حذف الفاعل عند بناء الفعل للمفعول،... إشارته إلى حذف المفعول به اختصارا واقتصارا...

حذف المصدر (المفعول المطلق)، حذف المستثنى، حذف المضاف إليه.

2- يتفاعل التدليل والتأويل في بناء المعنى عند الرضي في حال كونه عارضا أو معترضا أو عارضا ومعترضا في الآن نفسه؛ فإذا كان معترضا والمصنف عارضا ينطلق مما يعرضه المصنف ليصل إلى ما يقصده عبر عمليات استدلالية تعمل على ملاءمة كلام المصنف لسانيا وتداوليا. وأما إذا أهمل المصنف بعض الظواهر المتعلقة بحذف عنصر من عناصر الكلام، فإن الرضي يستدرك عليه ويتمم ويستكمل ما قصر فيه المصنف، فيأخذ زمام العرض والاعتراض، فيدرس الظاهرة محللا أقوال النحاة مفسرا تخريجاتهم منتهيا إلى قبول بعضها أو رفضه، أو رفضها كلها مبديا رأيه الخاص، وذلك بالانطلاق من معطيات تدليلية ليستدل عليها بالقبول أو الرفض موظفا كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية).

- يجمع الرضي في بنائه للمعنى بين مخرجات الاستدلال العقلي ومعطيات الاستدلال النقلي، باعتبارها آلية بانية للمعنى وخادمة للفهم والتأويل، فوظف أشكالا حجاجية مختلفة كالتمثيل، الاستشهاد، التعليل بمختلف أدواته، العوامل الحجاجية (إنما)، الروابط الحجاجية (إذا، إن...).

- كما اتضح من خلال تطبيقه لآلية التفات المعنى أن موجب الحذف عنده مرتبط بالمعنى وقصد المتكلم (حالة حذف المبتدأ وجوبا).
- بالإضافة إلى ذلك، وظف آلية أخرى بانية للمعنى، وهي القراءات في تأويله لحذف المنادى، فاستعرض القراءات المؤيدة لحذف المنادى، والأخرى التي لا تؤيده، وهو دليل مرونة تأويلية وانفتاح على الإمكانات القرائية المتعددة.
- وفي بنائه للمعنى وظف أيضا، آلية تعدد التخريجات التأويلية، واختيار الأمثل منها كما هو الحال في حذف الخبر جوازا.

3- لم يتطرق الرضي لحذف نائب الفاعل، التمييز، الحال إما لعدم تعرض المصنف لها، وإما لعدم تجويزه لحذفها كما هو عند نحاة سابقين أو معاصرين له.

4- اهتمامه بالقرائن الدالة على تعيين المحذوف في حالتي الوجوب والجواز لأهميتها في الوصول إلى القصد والمعنى.

الفصل الثاني:حذف الفعل والجملة

أولا: حذف الفعل

ثانيا: حذف الجملة

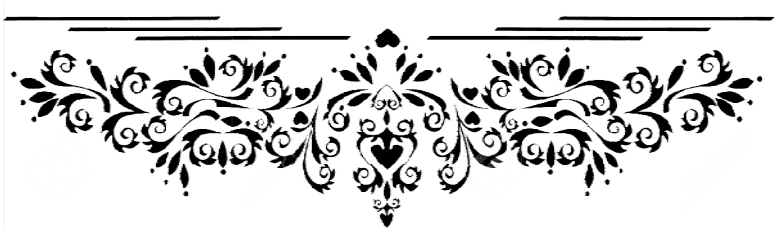

توطئة :

الجمل في العربية إما فعلية و إما اسمية أو ظرفية على تقسيم ابن هشام. و الفعل عنصر من الجملة، و ركن أساسي فيها ؛ إذ يشغل وظيفة المسند ، و هو عامل لفظي في الكلام ، و حذفه فيه يستند إلى مقولتين [1]: مقولة الإسناد ،و مقولة العامل كغيره من المحذوفات .

أمّا حذف الجملة ، فيقع في الأساليب المركبة من أكثر من جملة ، و هي أساليب : الشرط ، القسم ، العطف ، الاستفهام ، ...

أوّلا–حذف الفعل :

هو حذف الفعل وحده دون فاعله ، أي مضمر خال من الفاعل . و يحذف الفعل جوازا أو وجوبا في مواضع ذكرها النحاة منها : حذف عامل الفاعل ، عامل المفعول المطلق ، عامل المفعول به ، عامل الاشتغال ، عامل الاختصاص ، عامل التحذير و الإغراء...

و كما يحذف الفعل التام يحذف أيضا الفعل الناقص (كان) إن سبق "بإن" الشرطية.

1– حذف الفعل التام :ومنه حذف عامل الفاعل . يقول ابن الحاجب في حذفه :"وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل :"زيد" لمن قال: من قام؟ و "ليبك ضارع لخصومة"، و وجوبا في مثل :﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[التوبة/6]، وقد يحذفان معا مثل:نعم لمن قال:"أقام زيد"[2].

فاعترض الرضي على المصنّف في: اعتداده بالقرينة في حالة الجواز فقط، و على تقديره للاستفهام الذي جوابه: زيد، فقال : "قوله: 'لقيام قرينة جوازا' لا يحذف شيء من الأشياء إلاّ لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا أو واجبا"[3].

"قوله: زيد لمن قال: من قام ؟ الظاهر أنّ زيد مبتدأ لا فاعل، لأنّ مطابقة الجواب للسؤال أولى، و من ثمّ قالوا في جواب ماذا إذا كان "ذا" بمعنى "الذي" إنّه رفع، لأن السؤال بجملة اسمية، بخلاف ما إذا كان "ذا" زائدا فإنّ الأوْلى نصْب الجواب، كما يجيء في باب الموصولات، و أيضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل، و الأهم تقديم المسؤول عنه، فالأوْلى أن يقدّر :"زيد قام" . بلى، قولهم:"إنْ لا حظيّة فلا آليّة" برفع حظية، من باب حذف

1– ينظر مفهوم المقولة النحوية في: عبد السلام عيساوي، العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقاربة لسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2001، ص:42.

2– الاستراباذي، شرح الكافية، 172/1.

3– نفسه، 172/1.

الفعل بلا خلاف. أي: إنْ لا يتفق لك حظية من النساء، فأنا لا ألية، أي : غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة و التصنّع"[1].

ومؤشر التأويل الذي دعا المؤوِّل لاعتراضه، وإقامة تأويله كان لسانيا وتداوليا؛ إذ المصنّف جعل القرينة في حالة الجواز دون الوجوب، والمعيار يقتضي توفرها في الحالين، وكذا عدم مطابقة الجواب للسؤال في تقديره للفعل المحذوف جوازا.

وبناء عليه نرصد كيفية تطبيق المؤوّل لكفاءاته.

1-1- تطبيق كفاءات المؤوّل:

1-1-1 الكفاءة اللسانية:

تعمل الكفاءة اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور، وكذا ملاءمة ملفوظ المصنّف مع المعيار اللساني، ولإثبات ذلك نستعرض الآتي: تم للمؤول ملاءمة ملفوظ المصنف مع المعيار النحوي والدلالي عن طريق معارف معيارية مقارنة، فعالج هذا الملفوظ بمقارنته مع المعيار النحوي بأن أكدّ على طلب القرينة في حالتي الجواز والوجوب "لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا أم واجبا"[2].

ومع المعيار الدلالي بأن طالب المصنّف بمطابقة السؤال للجواب: فالسؤال مَنْ قام؟ هو سؤال عن القائم لا عن الفعل،ف"مَنْ سؤال عمّن يعقل"[3] كما يقول ابن يعيش ، و بالتالي جوابه : زيد مبتدأ لا فاعل لفعل محذوف . وبذلك تمكنّت كفاءة المؤوّل من ملاءمة قول المصنّف و تقديره للسؤال مع المعيار الدلالي الذي يقول:"الأهم تقديم المسؤول عنه"[4] . و التقدير الأوْلى للجواب في نظر الرضّي هو: زيد قام [5]؛ لأنّه لو قال: قام زيد لكان السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية ، لكنّه إنْ قدّر الجواب: زيد قام ، بهذا يتطابق الجواب و السؤال؛ إذْ لا تظلّ العبرة بمحض إعلان السؤال، بل أنْ يحاول الجواب المقدّم أن يكون مطابقا للسؤال[6] . وفي تلك المطابقة

1-الاستراباذي ، شرح الكافية ، 172/1-173.

2-نفسه ، 172/1.

3-ابن يعيش ، شرح المفصّل ، 217/1.

4-الاستراباذي ، شرح الكافية ، 172/1.

5-نفسه ، 172/1 ، و هذا التقدير لم نصادفه عند غير الرضيّ ، فيما استقصينا من آراء النحاة و تقديراتهم للمسألة: سيبويه ، المبرّد ، ابن جني ، الزمخشري ، ابن يعيش ، ابن الحاجب .

6-ينظر:طارق النعمان ، اللفظ و المعنى بين الأيديولوجيا و التأسيس المعرفي للعلم ، مكتبة الأنجلوالمصرية ، القاهرة ، د.ط ، 2003 ، ص:130-131.

ملاءمة للمحذوف مع المذكور، ولم يكتف الرضيّ بتحليله النحوي والدلالي، بل أورد شاهدا من أمثال العرب يؤيد فيه حذف الفعل جوازاً "بلى قولهم": إنْ لا حظية فلا أليّة" برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف ..."[1].

فقدّر المحذوف مع شرح المثل: إنْ لا يتفق لك حظيّة من النساء، فأنا لا أليّة: أي: غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنّع، فجعل حظية فاعل لفعل محذوف جوازا تقديره: يتفق. فالشرح والتمثيل والتقدير من تمام الكفاءة اللسانية. وبناء على ما تقدّم: فإنّ اكتشاف المؤوّل لمؤشرات التأويل النحوية والدلالية، ثمّ احتجاجه بشاهد من أمثال العرب على حذف الفعل جوازا ليثبت كفاءته اللسانية.

1-1-2 الكفاءة التداولية:

1-1-2-1 الكفاءة السياقية الحالية:

عملت كفاءة المؤوّل السياقية على ملاءمة تقدير المصنّف للمحذوف مع سياق وروده الذي وجد فيه المؤوّل شروداً تمثّل في عدم مطابقة السؤال للجواب؛إذ السؤال: مَنْ قام إجابته تحدد من القائم لا الفعل على ما أورده المصنّف، فالسؤال: لم يقدّم الأولى بالتقدم وهو المسؤول عنه (الفعل) ليتناسب والجواب وإنما قدّم القائم بالفعل؛ ممّا انجر عنه عدم تطابق السؤال والجواب، فمن تمام الملاءمة والاتساق أن يرتبط الجواب بالسؤال[2].

وتحرّى المؤوّل تلك الملاءمة في تحليله لشاهد المصنّف الشعري:"ليُبك يزيد ضارع لخصومة..." فقال:"هذا أيضا من جنس الأوّل، أي ممّا القرينة فيه السؤال، إلاّ أنّ السؤال ههنا مقدّر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول؛ لأنه يلتبس إذن على السامع، فيسأل عنه، فكأنّه لما قال:"ليُبك يزيد" سأل سائل: من يبكيه، فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع، و السؤال في الأول مصرّح به ..."[3].

يربط المؤوّل السياقين ببعضهما سياق حذف الفعل في جواب السؤال الصريح في قول المصنف"من قام" بسياق حذف الفعل في الشاهد الشعري عن طريق اسم الإشارة "هذا" ولفظة "أيضا" ولفظه "الأول". وهي مشيرات مقامية[4]. و يعمل الرابط "أيضا" على توضيح المشابهة بين المقامين ثم يستثني المؤوّل لكي لا يفهم المخاطب أنّ المشابهة تصل إلى حدّ المطابقة بأن يفرق بينهما بأنّ السؤال في المقام الأوّل صريح و في البيت الشعري مقدّر أي مضمر يدل عليه لفظ الفعل المبني للمجهول، فأظهره المؤوّل بافتراض مقام للمقاولة* بين القائل و السامع الذي يلتبس عليه القائم بالفعل أهو يزيد أم ضارع ؟ فيسأل من يبكي يزيداً؟ فيجاب: ضارع؛ إذ

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 1/172-173.

2-See, D.Wilson and D.Sperber ,Meaning and Relevance , Cambridge universitypress , March , 2012 , P:39-40

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 1/173.

4- ينظر: عبد السلام إسماعيل علوي، السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص:88.

*مقام المقاولة مصطلح للسكاكي و يعني به: افتراض مقام للمحاورة ينظر: السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص:266.

"المتكلّم عندما يخبر؛ إنّما هو يجيب المخاطَب عن سؤال صريح أو غير صريح؛ إذ إنّ كل إخبار يصحّ أن يكون جوابا لسؤال سائل"[1]. و لم يكتف الرضيّ باستحضاره لسياق تخاطبي أو مقام للمقاولة بين القائل و السامع ، بل عمّق فهم الظاهرة من خلال معطيات سياقية أخرى يراها ذات مردود على فهم المحذوف و تقديره ، فاستكمل عجز البيت و شرحه[2] بأن عرّف بيزيد و مكانته، فهو ملجأ و ظهر للأذلاء الضعفاء[3] و الضارع هو الذليل الخاضع ، لذلك فيزيد هو من يُبكى ، و ضارع هو مَنْ يبكيه.

وعليه ،كان للملاءمة السياقية بين الجواب و السؤال المقدّر في البيت التي أقامها المؤوّل كان لها دور في تقدير الفعل المحذوف جوازا "يبكيه" ، بردّ عدم الملاءمة الناشئة بفعل الالتباس إلى الملاءمة المطلوبة لفهم الكلام ، و تبيّن القصد ، ف"رفع اللبس هو مسار تداولي بحت"[4] على رأي مؤلفي القاموس الموسوعي للتداولية.

وإذا مكّنت الكفاءة السياقية المؤوّل من اكتشاف مؤشر التأويل في هذا المستوى و ملاءمة المحذوف إلى المذكور سياقيا في حالة الفعل المحذوف جوازا ، فهل تمكّنه من ذلك مع حالة وجوب حذف الفعل؟

لنستعرض تحليل المؤوِّل للشاهد القرآني الذي ساقه المصنّف كدليل على الحذف الواجب للفعل: يقول الرضي:"قوله: و وجوبا في مثل: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ [التوبة/6]، إنّما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو "استجارك" الظاهر، لأنّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسّر، لأنّ الإبهام المحوج إلى التفسير إنّما كان لأجل التقدير، و مع الإظهار لا إبهام، و الغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأنّ النفوس تتشوّق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه ، و أيضا في ذكر الشيء مرتين: مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرّة ، و إنّما لم يحكم بكون "أحد" مبتدأ و"استجارك" خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص الشرط بالفعلية..."[5].

يظهر استحضار الرضيّ لمقام تخاطبي بينه و بين مخاطبه من خلال مشير لفظي هو تاء الفاعل المتصلة بالفعل "أظهرته" و تاء المضارعة في الفعل "تحتج" ، فقصر حذف الفعل وجوبا في حال وجود المفسر ، و مثّل له بالفعل الظاهر في الآية الكريمة "استجارك" و بيّن الغرض من الإتيان بالمفسر ؛ لإزالة الإبهام الذي يحدثه الحذف ، ثم يعلل هذا الحذف سياقيا:

المتكلّم يحذف الفعل وجوبا ، فينبهم المعنى ، فيضع مفسرا كقرينة دالة على المحذوف؛ لأجل تمكين المخاطب من تقدير المحذوف. ثمّ يبيّن الغرض من الانتقال من مقام الإبهام الناتج عن الحذف إلى مقام التفسير الذي يعمل

1- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة، ص:89.

2- و نسب أيضا هذا البيت إلى الحارث بن نهيك، ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 174/1.

3-ينظر: نفسه، 174/1.

4- جاك موشلر و آنريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص:129.

5- الاستراباذي ، شرح الكافية ، 174/1-175.

كقرينة هادية إلى المعنى . هذا الانتقال له وقع في نفوس المخاطبين* التي تتشوّق إلى العلم بالمقصود من المبهم عند سماعه ، و في ذكر الشيء مرّة مبهم ، و مرّة مفسّر مزيد توكيد (و هو مقام ثالث) . ثم ينتقل بمخاطبه إلى مقام آخر هو مقام الحكم الإعرابي: فينفي أن يحكم النحاة بكون "أحد" في الآية مبتدأ و "استجارك" خبره لعلمهم استقراء باختصاص "إنْ" الشرطية بالفعلية ؛ لأنّها يليها فعل لا اسم ، فالمحذوف بعدها وجوبا هو الفعل لا الخبر . و هكذا نجد الرضي يقيم السياقات و المقامات ، و ينتقل بسلاسة من الواحدة إلى الأخرى ، بغرض تحصيل مخاطبه للفهم و الإفهام حول قضية وجوبية حذف الفعل في وجود المفسّر ؛ ممّا يثبت بجدارة الكفاءة السياقية الحالية للمؤوّل.

الكفاءة الموسوعية:

إنّ الذي يمكّن من الوصول إلى معنى الخطاب هو صفة الملاءمة فيه ، فتفرض الآلية التأويلية لتتطوّر بهذا الاعتبار معرفة مشتركة بين المرسل و المرسل إليه : معرفة لسانية لتحقيق معقولية الجملة ، و معرفة خارج لسانية لتحقيق المعقولية المرجعية[2].

فاستدعى المؤوّل للوصول إلى جواز حذف الفعل في السؤال أو بعد "إنْ" الشرطية ، معارف مشتركة بينه و بين مخاطبيه (طلابا و نحاة) لسانية و خارج لسانية : طلب القرينة في حالتي الجواز و الوجوب ، ملاءمة السؤال للجواب؛ إذ السؤال بالجملة الاسمية غيره بالجملة الفعلية و الأهم تقديم المسؤول عنه ،... رفع الالتباس بافتراض سؤال يقدّر في جوابه الفعل المحذوف جوازا...

يقول ابن يعيش في حذف الفعل جوازا:"اعلم أنّ الفاعل قد يذكر،و فعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه، و ذلك قد يرى مضروبا أو مقتولا، و لا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل.وكل واحد منهما يقتضي فاعلا في الجملة، فيسأل عن الفاعل، فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول المسؤول:"زيد" أو "عمرو" يريد: ضربه زيد أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدّر، وإن لم ينطق به لأنّ السائل لم يشك في الفعل، و إنّما يشك في فاعله، و لو أظهره فقال: ضربه زيد، لكان أجود شيء، و صار ذكر الفعل كالتأكيد"[3].

---

* اهتمام المؤوّل بالجانب التأثيري لفعل الحذف ، و القصد منه ، هو من صميم السياق التداولي ؛ إذ الحاذف يقصد إلى الإبهام ثم التفسير لتشويق المخاطب و إثارة تشوّفاته و أشواقه لمعرفة المبهم ، ينظر في ذلك:

- Searle.J, les actes de langage, Essaide philosophie du langage, préface Oswald Ducrot, Edition Hermann, 1996, p :83 et suite.
- Récanati.F,"Insinuation et sous-entendu", in communication 1979, p :95-96. Sur: https://www.persee.Fr/doc/comm-0588-8018-1979-num-30-1-1449.

2- ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، السيميولسانيات و فلسفة اللغة ، ص:141

3- ابن يعيش، شرح المفصّل، 214/1

يظهر من القول السابق أنّ ابن يعيش وابن الحاجب متفقان في كيفية طرح السؤال وتقدير الفعل المحذوف: من قام؟ زيد، من ضربه؟ عمرو...، ولكنّهما يختلفان في أنّ ابن يعيش وضع سياقا للسؤال هو سياق الجملة الفعلية من خلال الملابسات التي ذكرها (يرى مضروبا...)، فيفهم السؤال أنّه سؤال عن فاعل الفعل، لكن مثال ابن الحاجب لا يفهم منه ذلك، فهو سؤال بالجملة الاسمية.

وتقدير المحذوف في الجواب فعلا وزيدٌ المتأخّر عليه فاعلا؛ ممّا يجعل الجواب لا يتطابق مع السؤال لفظا، وإنْ تطابق معه معنى، والأولى مطابقته له لفظا على ما يقرره الرضيّ[1] ويشاركه في ذلك أبو حيان الأندلسي[2].

هذا على مستوى مناقشة المثال الخالي من السياق (من قام؟ زيدٌ) ولكن الرضيّ عند تحليله للشاهد الشعري والقرينة فيه أيضا السؤال يطرح السؤال المناسب للجواب: من يبكي يزيداً؟ فقيل: ضارعٌ؛ أي: يبكيه ضارعٌ. وهو سؤال دلّ عليه لفظ الفعل المبني للمجهول ليُبك يزيدٌ رفعا للالتباس في فاعل الفعل. فالسياق سياق جملة فعلية. والمسؤول عنه يفهم من خلال هذا السياق، لذلك وافق الجواب السؤال. وهو ما نجده أيضا عند ابن يعيش[3].

أمّا الحذف الواجب للفعل في وجود المفسّر، فقد استعان المؤوّل على تأويله بمعارف مشتركة:

- الإظهار يقابله الإضمار.
- لا إضمار إلا في وجود مفسّر.
- الاسم الواقع بعد"إنْ" الشرطية لا يعرب مبتدأ لاختصاص الشرط بالفعلية بالاستقراء.

وهذا ممّا يشترك فيه النحاة، وأمّا ما تميّز به الرضيّ من كفاءات موسوعية خاصة في تأويله لحذف الفعل جوازا ووجوبا، فهو:

- تقديره للسؤال الذي مثل به المصنّف: من قام؟ زيد قام.
- انتقاله في تأويله من مقام الحذف إلى مقام الإبهام إلى مقام التفسير إلى مقام التوكيد إلى المقام الإعرابي في سلاسة ويسر وبمهارة فائقة.

1-ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 140/3 و149/3-150.

2-ينظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 407/2 ، و525/6

3-ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 214/1

- اهتمامه في تفسيره للحذف بالبعد الجمالي والبلاغي، فتجاوز البعد اللساني إلى البعد التداولي، واستثمر معرفة مشتركة يسميها سبربر وولسون وقائع من نوع آخر(استدعاءات، إيعازات، إيحاءات، وإثارات لحالات نفسية...)[1].

وما تأويل الرضيّ لحذف الفعل وجوبا: بالانتقال من مقام الحذف إلى مقام الإبهام إلى مقام التفسير... وتفسير هذا الانتقال بتبيان الغرض منه (القصد)، وكيفية تأثيره في نفوس المخاطبين (التشوّق) إلاّ من قبيل استثمار هذه المعرفة المشتركة: إثارة الحالات النفسية.

وقد يقول قائل: استثمار المعارف المشتركة في التأويل أمر معهود، فكيف يكون خاصا بمؤوّل بعينه؟ فنقول:"إنّ المهارة غير المتساوية في الفهم التي نرصدها لدى الأشخاص منوطة بقدرتهم غير المتساوية في حشد المعارف الألسنية اللغوية والمقامية وفي التفكّر على ضوء هذه المعلومات"[2].

وعليه، فالعبرة بمنهجية التوظيف وليس بالتوظيف في حدّ ذاته لهذه المعارف.

الكفاءة الاستدلالية:

– استأنف الرضيّ مساره التأويلي بتوضيح أقوال المصنّف:

"قوله:"لقيام قرينة جوازا" لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام..."[3].

"قوله:"زيد لمن قال:من قام؟ الظاهر أنّ زيد مبتدأ لا فاعل..."."[4]

بإسناد المراجع، وتوضيح موقفه القضوي من قضية حذف الفعل جوازا في جواب الاستفهام. بأنّ وضحّ أن تقدير المصنّف للمحذوف في جواب الاستفهام أدّى إلى عدم مطابقة بين الجواب والسؤال. (الجواب جملة فعلية والسؤال جملة اسمية)، مما يسم هذا التقدير بعدم الملاءمة. ولحصول الملاءمة بين السؤال والجواب قدّر أنّ زيداً مبتدأ وخبره محذوف هو الفعل"قام".

واستعان لإقامة استدلاله بمعارف موسوعية ضمنّها مقدماته على النحو الآتي:

الاستدلال 1: مطابقة الجواب للسؤال.

1- Voir :Wilson.D et Sperber.D "Remarques sur l'interprétation des énnoncés selon Paul Grice", in communications,1979, P :85. Sur: https://www.persee.Fr/doc/comm-0588-8018-1979-num-30-1-1448.

2-أوركيوني ، المضمر ، ص:542-543

3- الاستراباذي ، شرح الكافية ، 172/1

4- نفسه ، 172/1-173

م1: إذا كان السؤال من قام؟ فهو سؤال بالجملة الاسمية (مَنْ اسم استفهام يعرب مبتدأ مقرر عند النحاة).

م2: السؤال بالجملة الاسمية يقتضي جوابا مطابقا له (مقرر عند النحاة والتداوليين).

م3: الجواب جملة اسمية يعني أنّه مكوّن من مبتدأ وخبر (زيدٌ قام).

ن: إذا كان السؤال من قام، فالجواب تقديره: زيد قام.

– تأويله للشاهد الشعري:ليبك يزيدٌ ضارعٌ لخصومة سلك مسلك التوضيح بشرح البيت ونسبه لصاحبه وتوضيح دلالاته. ثم سلك مسلك التضمينات الخطابية بأنّ ضمّن مقدماته معارف موسوعية ليصل إلى نتائج مضمّنة على النحو الآتي:

الاستدلال2: حذف الفعل الرافع لضارع في البيت الشعري.

م1:"يُبك" هل هو فعل ليزيد أم لضارع ؟ (التباس الفاعل عند من يسمع قول الشاعر، قرّره الرضي في قوله).

م2:يزيد تقدّم على ضارع في وقوعه بعد الفعل ، فهو أولى بأن يكون معموله (مفعول ما لم يسم فاعله) (مقرر عند النحاة).

م3:إذا كان يزيد واقعا عليه فعل البكاء ، فمن يبكيه؟ (سؤال افترضه الرضي) و أجاب عنه: ضارع.

م4:من مطابقة الجواب للسؤال أن يكون مثله جملة فعلية (مقرّر عند النحاة).

م5:ضارع اسم مرفوع بلا رافع مذكور (مقرر بالبيت الشعري).

ن: ضارع فاعل لفعل محذوف جوازا تقديره: يبكيه.

– تأويل الرضيّ للشاهد القرآني:﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[1]، ابتدأ المؤول مساره التأويلي بتوضيح أقوال المصنّف يقوله:"قوله:و وجوبا في مثل: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾،إنّما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو "استجارك" الظاهر: لأنّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر..."[2].

بإسناده للمراجع و توضيح موقفه القضوي من قضية حذف الفعل وجوبا، فيرى الحذف واجبا في وجود المفسر . فضمّن مقدماته معارف موسوعية للوصول إلى تلك النتيجة على النحو الآتي:

الاستدلال1: حذف الفعل وجوبا في وجود المفسر.

م1: حذف الفعل يقتضي إبهام الكلام ومع الإظهار لا إبهام (مقرر بقول الرضيّ).

1- التوبة/6.

2-الاستراباذي ، شرح الكافية ، 1/174-175

م2: إبهام الكلام يقتضي التفسير، والإظهار لا يحوج إلى التفسير (مقرر بقول الرضيّ).

م3: التفسير يقتضي التقدير (لكون التفسير قرينة هادية إلى تقدير المحذوف).

ن:حذف الفعل وجوبا في وجود المفسر.

وهو ما قرّره الرضيّ بقوله:"إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر". ومثّل المؤوّل للفعل الظاهر في الآية الكريمة الذي عمل كمفسّر للفعل المحذوف وجوبا و هو "استجارك" ، فوجوده أوجب حذف الفعل.

ثم يستدل على إعراب "أحد" في الآية فاعلا لفعل محذوف وجوبا بتضمين مقدماته معارف موسوعية، ويمكن تجريد هذا الاستدلال على النحو الآتي:

الاستدلال2: الاسم أحدٌ بعد "إنْ" الشرطية ليس مبتدأ.

م1:أحدٌ اسم مرفوع بعد "إن" الشرطية (يقرره الشاهد القرآني).

م2: "إنْ" تدخل على الجملة الفعلية و لا تدخل على الاسمية (مقرر باستقراء كلام العرب).

ن:الاسم "أحد" المرفوع بعد "إنْ" ليس مبتدأ ، أي هو فاعل لفعل محذوف وجوبا دل عليه الظاهر(لكونه اسم مرفوع في سياق جملة فعلية).

وهكذا نجد استدلالات الرضيّ ترد عدم الملاءمة إلى الملاءمة وتطوي مقدمات لعلم المخاطب بها، وقدرته على الاستدلال عليها. فيصل إلى النتيجة بأقصر السبل،وبأقل جهدوتكلفة؛ ممّا يثبت كفاءته الاستدلالية، ويسم تأويله بحسن استغلال المردود التأويلي.

1-2-بناء المعنى:

يتفاعل في بناء المعنى عند الرضي التدليل والتأويل، فانطلق من تدليل المصنف (حذف الفعل جوازا ووجوبا)، فاعترض الرضي على تحديده للقرينة في حالة الجواز خلافا للمعيار النحوي، كما اعترض عليه في عدم مطابقته الجواب للسؤال عند تقدير الفعل المحذوف جوازا. وأقره على تقدير المحذوف وجوبا، لكنه أضاف تفسيرا سياقيا للحذف الواجب للفعل أثبت تميزه. كما عمل الرضيّ على تحصين تأويله لحذف الفعل جوازا ووجوبا بآليات بانية للمعنى من أهمها الحجاج،وتجلّى ذلك في أشكال حجاجية مختلفة:

1-الحصر والاستثناء: في قوله:"لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة..."[1] ليحصر الاعتداد بالحذف في وجود القرينة جوازا ووجوبا.

1-الاستراباذي ، شرح الكافية ، 172/1

2-استعمال الأداة إنّما:التي تقويّ الاستلزامات التي تصلح، وتبطل ما عداها ممّا لا يصلح في أقواله الآتية:

"إنّما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر..."[1].

"لأنّ الإبهام المحوج إلى التفسير إنّما كان لأجل التقدير..."[2].

"... و إنّما لم يحكم بكون "أحد" مبتدأ ، و "استجارك" خبره لعلمهم..."[3].

-فالاستلزام الأصلح في القول الأوّل الذي يظهر الاحتياج إلى المفسر هو حذف الفعل وجوبا ؛ لأنّ إظهاره يبطل ذلك (الاحتياج إلى المفسر).

-في القول الثاني: الاستلزام الأصلح هو الإبهام المحوج إلى التفسير الذي يظهر النتيجة (التقدير)، فلو أظهرت الفعل لا إبهام ولا تقدير. وبالطريقة نفسها تقويّ "إنّما" الاستلزام الأصلح في القول الثالث.

3-التعليل: نجده في أقوال كثيرة نذكر منها:

"لأنّ مطابقة الجواب للسؤال أولى..."[4].

"...لأنّه يلتبس إذن على السامع..."[5].

"...لأنّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر..."[6].

وتعود هذه الكثرة لميل الرضيّ إلى دعم حجج الدعوى التي يقيمها في جواز حذف الفعل أو وجوبه.

4-اسم التفضيل:من آليات السلم الحجاجي[7]، وهو يعيّن علاقة تراتبية بين شيئين أحدهما أقوى فيها من الآخر.

استعمل الرضيّ هذه الآلية الحجاجية في اعتراضه على تقدير الجواب لمن قال: من قام؟ فالسؤال بالجملة الاسمية، والجواب بالجملة الفعلية زيدٌ فاعل وفعله محذوف جوازا تقديره قام.

1- الاستراباذي ، شرح الكافية ، 174/1.

2-نفسه ، 174/1.

3-نفسه ، 174/1.

4-نفسه ، 172/1.

5-نفسه ، 173/1.

6-نفسه ، 174/1.

7-ينظر تعريف السلم الحجاجي و قوانينه في: طه عبد الرحمان ، في أصول الحوار و تجديد علم الكلام ، ص:105-106.

فقال الرضيّ:"...لأنّ مطابقة الجواب للسؤال أوْلى..."[1] فرتّب الأولويات في هذا الشأن بأن جعل مطابقة الجواب للسؤال أقوى من عدم المطابقة عن طريق اسم التفضيل"أوْلى".

هذا عن استعمال اسم التفضيل مجرّدا من "ال" ، و كذلك استعمله مقترنا بها . وكما هو معلوم زيادة مبنى زيادة معنى.

"...و الأهم تقدير المسؤول عنه، فالأوْلى أن يقدّر:زيد قام..."[2] ليعبّر عن التراتبية: فالأهم أولى من المهم . ف"الأهم"و"الأوْلى" أضافا مزيد معنى عن التراتبية، هو كونهما وضعا المتحدّث عنه في أعلى السلم ، أي:

الفعل أهم في التقديم؛ لأنّه المسؤول عنه.

والتقدير الأوْلى: زيد قام.

5-المثل: يستعمل ليعقد صلة بين السياق الشاهد و الغائب لحصول الفهم و بلوغ الإقناع ، ف"لضرب الأمثال و استحضار العلماء المثل و النظائر شأن ليس بالخفي في إبراز خبيّات المعاني، و رفع الأستار عن الحقائق ، حتى تريك المتخيّل في صورة المحقّق ، و المتوهم في معرض المتيقّن ، و الغائب كأنّه مشاهد ، و فيه تبكيت للخصم الألدّ ، و قمع لصورة الجامح الأبي... و لم يضربوا مثلا و لا رأوه أهلاً للتفسير و لا جديرا بالتداول والقبول إلا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ، و من ثمّ حوفظ عليه و حمي من التغيير"[3].

والرضيّ بإيراده للمثل:"إن لا حظية فلا آلية"[4].

قرّب حذف الفعل الجائز لأفهام مخاطبيه ، و قاس الشاهد على الغائب ، حيث يمثل الشاهد المحسوس، والغائب: المعقول.

لذلك يكون للمثل"طابعا إقناعيا برهانيا ، لأنّه يساق للإقناع ، و يَرِدُ حجّة و دليلا على صدق مساقه، وصحة دعواه"[5].

-و إلى جانب الحجاج استعان الرضيّ في تأويله لحذف الفعل وجوبا بآلية التفات المعاني، حيث فسّر هذا الحذف بالانتقال بين معاني مستلزمة من الحذف: فالحذف استلزم إبهام المعنى الذي استلزم التفسير و الذي بدوره استلزم التقدير(تقدير المحذوف وجوبا:الفعل) كأنّ المعنى دائرة تنطلق من الحذف و تنتهي إليه.

1-الاستراباذي ، شرح الكافية ، 172/1.

2- الاستراباذي، شرح الكافية ، 172/1.

3-محمّد إقبال العروي ، من قضايا النقد القديم ، الحكمة و المثل المفهوم و العلاقة و التفريض ، مجلّة آفاق الثقافة و التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ع: 34 ، يوليو 2001 ، ص:56.

4-الاستراباذي ، شرح الكافية ، 172/1-173.

5-محمّد إقبال العروي ، من قضايا النقد القديم ، الحكمة و المثل ، ص:60.

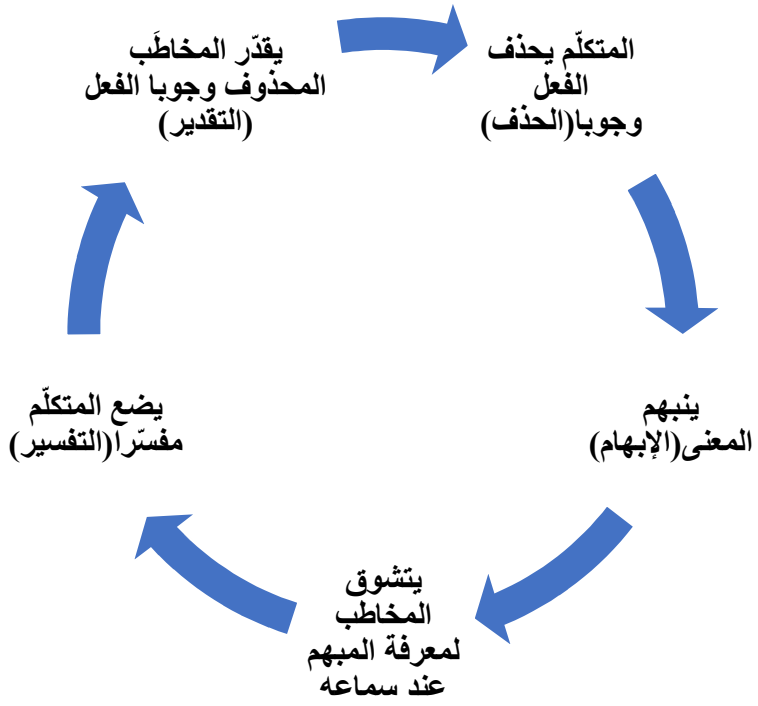

الشكل رقم:(9)

إذ"هذا العبور-عبر مقابلة الظاهر بالباطن- أمر مسعف في بناء المعاني في البنيات التي تتطلب ذلك"[1]، وكذلك فعل الرضيّ.

2-حذف الفعل الناقص (كان):

تطرق المصنف لحذف "كان" في حديثه عن خبر "كان" وأخواتها، فقال: "وقد يحذف عامله في مثل: النّاس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير"، ويجوز في مثله أربعة أوجه، ويجب الحذف في مثل: "أما أنت منطلقا انطلقت" أي: لأن كنت"[2].

فردّ الرضي معترضا عليه إطلاق حذف الأفعال الناقصة، وهو لا يخص إلا "كان" من بينها، فقال: "قوله: عامله، أي: عامل خبر كان وأخواتها، وما كان ينبغي له هذا الإطلاق، لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان.

1-محمّد بازي ، التأويلية العربية ، ص:233.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 175/2.

واعلم أنه يجوز حذف كان مع اسمها بعد "إنْ" و "لو" إن كان اسمها ضمير ما علم من حاضر أو غائب نحو: "اطلبوا العلم ولو بالصين" أي: ولو كان العلم بالصين ... وقوله [الشاعر]:

قَدْ قيلَ ذلكَ إنْ حقًّا وإنْ كذباً فما اعتذارُك من قولٍ إذا قيلَ[1]

أي: إن كان حقا..."[2].

كما اعترض على تقدير "كان" وخبرها المحذوفين بعد "إنْ" التي يليها اسم وجزاؤها بالفاء، الذي مثل له المصنف بـ:" الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرًا".

فقال: " وأما في مثل التركيب الذي في المتن، أعني أن يكون بعد "إنْ" اسم وجزاؤها بالفاء، وبعد الفاء اسم مفرد، نحو: " المرء مقتول بما قتل به، إن سيفا فسيف، وإن خنجرا فخنجر"، فنقول: ننظر فيه، فإن جاز مع "كان" المحذوفة بعد "إنْ": تقدير "فيه" أو "معه" أو نحو ذلك، كما في قوله:"الناس مجزيون بأعمالهم...."، فإنه يصح أن يقال: إن كان معه، أوفي عمله جاز في الأول مع النصب الرفع أيضا. ولكن على ضعف معنوي، إذ معنى: "إن كان معه"، أو "في يده سيف" "وإن كان في عمله خير": معنى غير مقصود؛ لأن مراد المتكلم: إن كان نفس عمله خيرا، وإن كان ما قتل به سيفا، لا: أنّ له أعمالا وفي تلك الأعمال خير، ولا أنّ في يده، أو في صحبته وقت القتل سيفا.هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى، وأما من حيث اللفظ، فضعيف أيضا، لأن حذف "كان" مع خبره، الذي في صورة المفعول الفضلة، حذف شيء كثير، ولا سيما إذا كان ضميرا متصلا..."[3].

هذا في جواز حذف "كان"، أما في وجوبه، فقال الرضي:

"قوله: "ويجب الحذف"، أي: يجب حذف "كان" بعد "أنْ" معوّضا منها "ما" نحو قوله [لشاعر]:

أَبَا خراشةَ أمَّا أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومِي لم تأكلْهُمُ الضبعُ[4].

أي: لأن كنت، فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له، ثم حذفت "كان" وأبدل منها "ما"، فوجب الحذف لئلا يُجمع بين العوض والمعوض منه..."[5].

واعتراضات الرضي على المصنّف ذات بعد لساني وتداولي في آن: فالإطلاق (التعميم) دون تقصي الوقائع تداوليا مرفوض؛ لأنه يسيء للحقيقة العلمية؛ وأما اعتراضه الثاني، فكان لسانيا؛ لأن تقدير "كان" مع خبرها بعد

1- هذا البيت للنعمان بن المنذر، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 10/4 .

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 176/2.

3-نفسه، 177/2.

4- البيت لعباس بن مرداس، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 13/4.

5- الاستراباذي، شرح الكافية، 179/2.

"إنْ" ضعيف دلاليا ونحويا. ومن هنا أُعتبر ما وقع فيه المصنّف من خرق مؤشرا للتأويل لدى الرضي. وعليه، نرصد كيفية تطبيقه لكفاءاته الثلاث.

2-1-تطبيق كفاءات المؤول:

2-1-1- الكفاءة اللسانية: تعمل كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور، كما تعمل على ملاءمة ملفوظ المصنف مع المعيار اللساني (دلاليا ونحويا)، ولإثبات ذلك نستعرض الآتي: دلاليا؛ بأن طالبت المصنف بتقييد الحذف، وعدم إطلاقه على الأفعال الناقصة برمتها؛ لأنه لا يخص إلا "كان" من بينها تحريا للدقة وكان في ذلك محتكما لمعارف معيارية تعرّف المطلق بأنه: "الدال على الماهية بلا قيد، وهو مع المقيد كالعام مع الخاص، قال العلماء: متى وجد دليل على تقييد المطلق سير إليه، وإلا فلا، بل يبقى المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده، لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب" [1].

والتقييد الذي وجده الرضيّ، ويمنع من إطلاق الحذف ليشمل جميع الأفعال الناقصة، هو كون الحذف لا يخص إلا "كان".

ثم تناول الرضيّ حذف "كان" مع اسمها من حالات جواز الحذف قبل حذف "كان" وحدها؛ لأنه لا إشكال فيه، وهو مما يجب حفظه وضبطه من المعلومات الضرورية في هذا السياق، وأرجأ غيره مما يستشكل ليتفرغ لمناقشته وتحليله [2] كالحالة التي أوردها المصنف في قوله وهي حذف "كان" مع خبرها بعد "إنْ" المقترن جوابها بالفاء، فحكم بالضعف المعنوي واللفظي على تقدير المحذوف: إن كان معه، أو في عمله، وجاز نصب الأول ورفعه وبرّر ذلك بأنه: إن كان معه، أو إن كان في عمله خير، معنى غير مقصود ولا مراد من المتكلّم: إن كان نفس عمله خيرا...

هذا عن الضعف المعنوي، أما اللفظي، فهو للحذف الكثير: حذف "كان" مع خبرها (الذي في صورة المفعول الفضلة) *.

ومن ثمّ؛ فالرضي يعترض على هذا التقدير لما يكتنفه من ضعف معنوي ولفظي، جعله غير مقبول تداوليا (لأن معناه غير مقصود)، وغير مقبول نحويا؛ لأنه يخرج عن القواعد والأركان الموضوعة للمقدر، فيثبت بذلك كفاءته التقديرية، وكفاءته في إطلاق الأحكام النحوية، وكل ذلك مما يدخل في تكوين الكفاءة اللسانية، وإذا انتقلنا إلى حالة وجوب حذف "كان" نجد الرضي يناقش استشكالا آخر ليس فيما عرضه المصنف؛ وإنما فيما

1- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 736/2.

2- يعد ذلك من كفاية التأليف، ينظر: مُحَمَّد مُحَمَّد يونس على، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، ص:117-119.

*كثرة الحذوف دفعه واحدة لا يجيزها النحاة، يرجع إلى الفصل التمهيدي من البحث، ص:42.

اختلف فيه النحاة: "ما" للعوض من "كان" المحذوفة أم هي زائدة كما يقول المبرد، ويجوّز إظهار "كان" معها [1] في التركيب الآتي: "أما أنت منطلقا انطلقت" كما وقع الاختلاف بينهم في معنى "أنْ" المفتوحة هل هي شرطية (بمعنى "إنْ")، أم تعليلية مصدرية؟[2].

وأما مؤشر التأويل في :"أما أنت منطلقا انطلقتُ"، فهو لفظ "منطلقاً"، إذ كيف يكون منصوبا، وقد سبقه ضمير رفع "أنت" مما يدعو إلى التأويل، وردّ هذا التركيب إلى أصله قبل حذف "كان": لأنْ كنت منطلقا انطلقت، فحذف حرف الجر جوازا، وعلل الرضي حذفه لكونه حرف تعليل محذوف على القياس المذكور في المفعول له [3] ثم حذفت "كان" وأبدل منها "ما"، فوجب حذف "كان" حسب الرضي، لئلا يجتمع العوض والمعوض منه*، وهو أصل من الأصول التي اتفق عليها نحاة المدرستين[4]، فصار التركيب: لأن ما أنت منطلقا انطلقت (أنت ضمير "كان" المتصل بها يصير منفصلا بعد حذفها)، ثم تدغم النون في الميم، فيصير التركيب: أما أنت منطلقا انطلقت.

وكما نرى اعتمد الرضي في تقديره أقل ما يمكن؛ إذ قدّر لام التعليل المحذوفة جوازا، و"كان" المحذوفة وجوبا لمنع اجتماع العوض والمعوض منه ("ما"و"كان") كما لم يقدّر ما حذف دفعة واحدة، فقد قدّر حذف لام التعليل أولا ثم حذف "كان"، وكل ذلك مما تقول به قواعد المقدّر، مما يثبت كفاءته التقديرية وسلامة اختياراته المبنية على الملاءمة بين المحذوف والمذكور، مما يثبت كفاءته اللسانية.

2-1-2 الكفاءة التداولية:

2-1-2-1-الكفاءة السياقية الحالية:

تعمل الكفاءة السياقية الحالية للمؤول على ملاءمة ملفوظ المصنّف مع سياق وروده بأن يقيد مضمون خطابة؛ لأن سياقه التقييد وليس الإطلاق، فلا يقول حذف عامله وهو في سياق الحديث عن خبر "كان" وأخواتها وينسب حذف عامل الخبر إلى "كان" وأخواتها مطلقا، فالسياق يتطلب التقييد، فيقول: ويحذف عامل خبر "كان".

كما تعمل هذه الكفاءة على مراعاة السياق التعليمي وما يتطلبه من طرح المبسط فالمعقد، فالأكثر تعقيدا من المسائل مسايرة لتفاوت كفايات المخاطبين، فتتناول حذف "كان" مع اسمها بعد "إنْ" و "لو" الشرطيتين، فحكم بجواز هذا الحذف، إن كان اسمها ما علم من حاضر أو غائب، ومثل له بـ: "اطلبوا العلم ولو في الصين"

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 179/2.

2-الاستراباذي، شرح الكافية، 179/2 – 182.

3-ينظر: نفسه، 31/2-32.

*ينظر مفهوم التعويض في: حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 274 وما بعدها.

4-ينظر: تمام حسان، الأصول، ص: 205.

مقدرا المحذوف: ولو كان العلم بالصين، وتوجه بهذا المضمون إلى مخاطب يكفيه الضروري من العلم من خلال صيغة "اعلم" الدالة على وجوب حفظ وضبط ما يليها.

وانتقل بسلاسة إلى قضية أكثر استشكالا وهي قضية حذف "كان" بعد "إنْ" التي جوابها مقترن بالفاء، فقد يقدّر حذفها وحذف اسمها معها، وقد يقدّر حذفها وحذف خبرها معها ممّا أجازه المصنف على وجوهه الأربعة؛ أمّا الرضي فقد ناقش كل تلك الحالات والوجوه، فقبل منها ما يقبله المعنى (تداوليا) وما يقبله اللفظ (نحويا)، ولم يجز ما يردّه المعنى ويردّه اللفظ. ومن الوجوه التي ردّها الرضي تقدير حذف "كان" وخبرها، فهو ضعيف معنويا؛ لأن التقدير إن كان معه، أوفي عمله، أو بيده سيف غير مقصود من المتكلم، والمعنى غير المقصود مرفوض تداوليا كتقديره للمحذوف، فلا دلالة من غير قصد [1].

ثم ينتقل المؤول إلى مخاطب أعلى كفايةً [2]، فيبسط الحديث في حذف "كان" مبيّنًا كيفية الحذف، والأصول التي تراعى فيه، ووجه الاستدلال الذي يقوم عليه، ويبين اختلاف النحاة في "ما" التي تعوض حذف "كان" فمنها من يعدّها زائدة كالمبرد، ويظهر "كان" في وجودها، ويحكم الرضي على رأيه: بأنه لا يستند إلى سماع، فالرأي غير المستند إلى سماع في نظر الرضي مرفوض [3]، فهو يغلّب جانب الاستعمال على غيره، مما يسم حكمه بالسمة التداولية.

ويناقش إضافة إلى ذلك اختلاف النحاة في معنى "أنْ" المفتوحة هل هي بمعنى المكسورة الشرطية أم للتعليل؟

فيوجد بذلك سياقا تخاطبيا معرفيا* يعرض فيه رأي الكوفيين القائل بشرطية "أنْ" المفتوحة ذاكرا حجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى**﴾ [4]، فالقراءتان بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد وهو معنى الشرط.

فحملوا "أنْ" في التركيب: أما أنت منطلقا انطلقت على "أنْ" في الآية الكريمة ويحكم الرضي على ما ذهبوا إليه بقوله: "ولا أرى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى إياه..." [5].

1- ينظر: إدريس مقبول، في تداوليات القصد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، ج: 28، ع:5، 2014، ص:1217.

2- ينظر: دومنيك ما نغنو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد لحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط:1، 2005، ص:16.

3- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 241/2.

*السياق التخاطبي المعرفي أقامه الرضي بمجرد مقابلته بين الكوفيين والبصريين، فعرض أولا رأي الكوفيين ثم تلاه برأي البصريين، فنشأ في الخطاب: جهة عارضة، وجهة معترضة، باعتبار الحوارية سمة كل خطاب صريحة كانت أو ضمنية، ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 111.

4- البقرة/282.

5- الاستراباذي، شرح الكافية، 181/2.

ويعلل حكمه بقوله: "...فلأن معنى قوله: "أمّا أنت ذا نفر... البيت": إن كنت ذا عدد فلست بفرد، وأما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت، وفي قوله:

إمَّا أقمتَ وأمّا أنتَ مرتحلاً *** فاللهُ يكلأُ مَا تأتي وما تذَرُ[1].

مع عطف "أما أنت" بفتح الهمزة على إمّا أقمت " بكسرها وهي حرف شرط بلا خلاف"[2].

فحكْم الرضي على رأي الكوفيين من طبيعة تداولية لكونه لم يعتمد على اللفظ وحده (شرطية "أنْ" المفتوحة لمجيء الفاء في الجواب وعطف "أمّا أنت" على" إمّا أقمت")، بل سبقه باعتماد المعنى التداولي من خلال استشهاده ببيت شعري: أما أنت ذا نفر... وقدر "كان" بعد "أنْ" المفتوحة التي أخذت معنى "إنْ" الشرطية على الآتي: إن كنت ذا عدد فلست بفرد... وبذلك استدل على صوابية رأي الكوفيين تداوليا ونحويا ثم عرض الرأي المقابل وهو رأي البصريين الذي يقول بأن: "أنْ" المفتوحة للتعليل، فقال: "والبصريون يقولون: "أما أنت منطلقا أنطلق معك" بالرفع، والكوفيون جوّزوا جزمهُ "بأنْ" المفتوحة الشرطية، وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما..... فيقدر البصريون: أما أنت ذا نفر، تتكبّر وتفتخر...."[3].

وردّ قولهم بعد تحليل مطول[4] ورماه بالتكلّف[5] وقال: " **الأولى أن نقول: أن "إنْ" الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان " الناقصة، فإن حذف شرطها جوازا، لم يغير حرف الشرط عن صورته نحو : إنْ سيفا فسيف" و " إن حقا وإنْ كذبا"، وكذا إن حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في: "إنْ زيد كان منطلقا"، وإن حذف شرطها بلا مفسر، وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة إلى فتحها، لأن بقاءها على وضعها الأصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الأصلي بلا مفسر هو كالعوض: مستكره، فإذا غُيّرت عن حالها الوضعي، سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب...**"[6].

وهكذا نجد الرضي يلخص حذف كان جوازا ووجوبا بعد "إنْ" الشرطية الصريحة أو المتحوّلة إلى "أنْ" المفتوحة بفعل القطع عن مقتضاها الأصلي بلا مفسر، ورَفَض بقاءها مكسورة مع القطع على سبيل التعويض أو العوض وعدّه مستكرها، وتغييرها إلى الفتح (فتح همزتها) إيذاناً باختلاف المعنى، وتسهيلا لحذف شرطها وجوبا.

ويمكن تجريد ما لخصه الرضي كالآتي:

1- البيت بلانسبه، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 21/4.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 181/2 – 182.

3-نفسه، 180/2.

4- ينظر: نفسه، 180/2.

5-ينظر: نفسه، 180/2.

6- نفسه، 180/2-181.

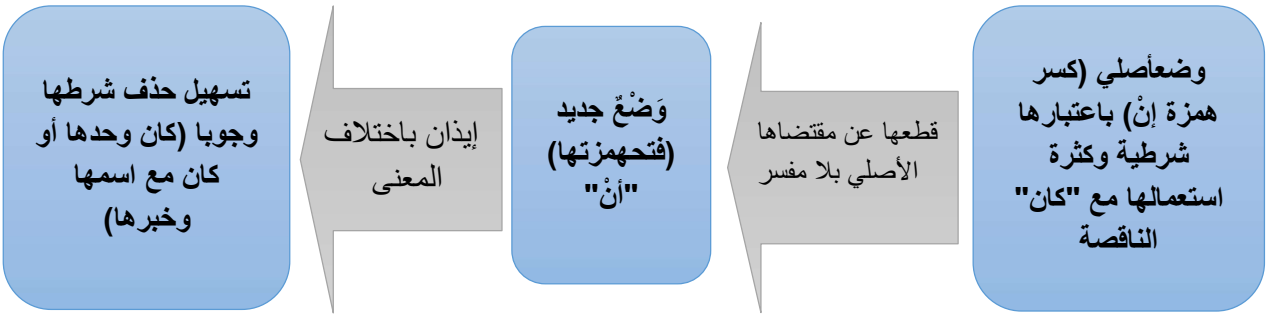

شكل رقم:(10)

فالسياق الأول (الأصلي): هو سياق استعمالها غالبا (مع "كان" الناقصة)، والسياق الثاني سياق التحوّل بفعل مستجدات أخرى (القطع عن مقتضاها الأصلي بحذف شرطها بدون مفسر)، ينتج عنه فتح همزتها لتسهيل حذف شرطها وجوبا (وهو سياق ثالث: سياق الحذف المبرّر)، وبذلك تتأكد كفاءة الرضي السياقية الحالية.

2-1-2-2- الكفاءة الموسوعية:

من مسلمات تأويل الخطاب أن "يتقيد المتخاطبان (المتكلم والمخاطب) في غالب الأحيان – بجملة من الأعراف والمواضعات والسنن اللغوية والمعرفية المشتركة بينهما حتى يتم توجيه القول وتخصيصه"[1].

والرضي في تأويله لملفوظات المصنّف طالبه بأن يتقيد في خطابه بما هو مقيد، فلا يطلق ما يستحق التقييد (تخصيص كان بالحذف دون غيرها من أخواتها)، وهو من الأعراف اللغوية المعمول بها بين من يتعاطون اللغة والخطابات وتفسيرها، ...

كما اعترض عليه فيما هو متعارف عليه أيضا بينهم كنحاة، هو عدم إطلاق الأحكام (جواز، وجوب، منع...) دون تمحيص واستقصاء كل عناصر الظاهرة المدروسة، فالمصنّف جوّز كل وجوه حذف كان بعد "إنْ" الشرطية المقترن جوابها بالفاء: فمنها ما لا يجوز كحذف "كان" مع خبرها لضعفه معنويا ولفظيا.

وأما في تأويلية حذف "كان" وجوبا، فقد استعان بمعارفه الموسوعية المشتركة والخاصة:

فمن المعارف المشتركة تفسيره لحذف "كان" وجوبا، فقد تناوله قبله سيبويه بقوله: "ومن ذلك قول العرب: أمّا أنت منطلقا انطلقت معك وأمّا زيد ذاهب معه وقال الشاعر:

أَبَا خراشةَ أمَّا أنتَ ذَا نفرٍ***** فإنَّ قومي لم تأكلُهُم الضبعُ

1- بن عيسى أزاييط، من تداوليات المعنى المضمر، ضمن كتاب اللسانيات العربية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الندوات 4، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب، 1992، ص:61.

فإنما هي (أنْ) ضمت إليها (ما) وهي (ماَ) التوكيد لزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل .... فإن أظهرت الفعل قلت: (إما كنت منطلقا انطلقت) إنما تريد إن كنت منطلقا انطلقت، فحذْف الفعل لا يجوز هنا، كما لم يجز ثّم إظهاره لأن (أما)كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل، وليس كل حرف هكذا "[1]، وقال بذلك ابن يعيش في شرح المفصل[2].

لكن ما اختص به الرضي في هذا التفسير؛ أنه فصّل عملية الحذف، كيف تتم بالتدريج: حذف حرف الجر ثم حذف "كان"، وبين علة حذف "كان" وهي منع اجتماع العوض والمعوض منه، كما استعان بمعرفته المشتركة في إثبات شرطية "أنْ" المفتوحة * بمناقشة (رَأْي الكوفيين القائلين بشرطيتها، والبصريين القائلين بكونها تعليلية مصدرية، وتفنيد الرأي الأخير بالحجج النقلية والعقلية).

- خروجه بخلاصة تعبر عن كفاءته الموسوعية الخاصة، بأن أكدّت شرطية "أنْ" المفتوحة؛ إذ هي في الواقع "إنْ" المكسورة، تبقى على أصلها ما دامت على مقتضاها الأصلي: الشرط، وإن حذف شرطها جوازا أو وجوبا مع وجود المفسر، وتتحوّل إلى المفتوحة إذا قطعت عن مقتضاها الأصلي إيذانا بتحوّل المعنى والتفاته عند المتكلم وهو ما وقف عنده الرضي وركّز عليه في تفسير شرطية "أنْ" المفتوحة.

هذا التحوّل في المعنى يحدثه المتكلم تسهيلا لحذف شرطها وجوبا (ليكون حذفا مبررا في غياب المفسر)

- ومن الكفاءة الموسوعية الخاصة للرضي أيضا، توصيفه للمعنى الذي تحوّلت إليه "إنْ" المكسورة بفعل قطعها عن مقتضاها الأصلي، فقال في ذلك: "كأنها ليست في الظاهر حرف شرط، ولابدّ إذن من "ما" لتكون كالكافة لها عن مقتضاها أعني الشرط، ثم لا يخلو حالها عند ذلك من أن تحذف منها "كان" مع اسمها وخبرها، أو تحذف وحدها"[3]؛ فكان توصيفه لمعناها من خلال التشبيه (كأنّها ليست في الظاهر حرف شرط)؛ أي بتحوّلها من المكسورة إلى المفتوحة خرجت عن شرطيتها في الظاهر، وهو ما يدلّ على تميّز الرضي بالدقة في تتبع المعاني.

2-1-3 – الكفاءة الاستدلالية:

شَرَعَ الرضي في رسم مساره التأويلي بتوضيح أقوال المصنف بقوله: "عامله" أي عامل خبر كان وأخواتها، وما كان ينبغي له هذا الإطلاق، لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان"[4] فأسند المراجع، وحدد موقفه القضوي مما قاله المصنف برفض الإطلاق والتمسك بالتقييد في هذا الشأن.

1- سيبويه، الكتاب، 293/1.

2-ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 89/2.

*يرجح فاضل صالح السامرائي قول البصريين بالتعليل، ينظر: معاني النحو، ص: 211.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 181/2.

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 176/2.

ثم تناول زمام العرض، وخاطب المتلقي بقوله: "اعلم أنه يجوز حذف "كان" مع اسمها بعد "إنْ" و "لو"..."[1] موضحا أقواله المصرح بها من خلال الأمثلة والشواهد التي ساقها. ثم قدّر المحذوف جوازا وهو "كان" واسمها من القول: " اطلبوا العلم ولو بالصين بـ: اطلبوا العلم ولو كان العلم بالصين.

ويمكن تجريد الاستدلال الذي أجراه الرضي عن طريق مقدمات مضمنة من المعارف الموسوعية ليصل إلى تلك النتيجة (تقدير المحذوف) .

الاستدلال 1: على حذف "كان" واسمها جوازا بعد "إنْ" و" لو".

م1: "إنْ" و" لو" يليهما الفعل الناقص "كان" لفظا أو تقديراً[2].

م2: ذكر "كان" لفظا أو تقديرا يكون مع معموليها (اسمها وخبرها) في الأصل[3].

م3: في القول المذكور ذُكِرَ خبر "كان" لفظا بعد "لو" و لم تذكر "كان" ولا اسمها لفظا (مقرر بالقول: اطلبوا العلم ولو بالصين).

ن: تقدر "كان" واسمها بعد "لو" تقديرا.

أي تحذف كان واسمها بعد "لو" وتقدران تقديرا: اطلبوا العلم ولو كان العلم بالصين .

- سلك الرضي في الاستدلال على حذف "كان" وجوبا في: "أما أنت منطلقا انطلقت": مسلك التوضيح والتصريح بأن: بيّن كيفية الحذف وعلته، وما يعوّض "كان" المحذوفة، وكيفية تقديرها.

- ثم سلك مسلك التضمينات الخطابية بأن ربط بين مقدمات مضمنه من المعارف الموسوعية ونتائج متضمّنة عبر استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي:

الاستدلال 2:

م1: منطلقا اسم منصوب بلا ناصب في سياق جملة اسمية (التركيب مبدوء بضمير رفع "أنت" تسبقه أداة الشرط: أمّا[4]).

م2: أمّا شرطية مركبة من "أنْ" الشرطية و"ما" [5].

1- الاستراباذي، شرح الكافية ، 176/2.
2- نفسه، 180/2 و 486/4.
3-ينظر: نفسه، 178/4.
4-ينظر: نفسه، 180/2.
5-ينظر: نفسه، 179/2-181.

م3: "أنْ" تقتضي دخولها على جملة فعلية [1]، والجملة التي دخلت عليها اسمية مما يقتضي تأويل محذوف.

ن: أصل التركيب: أن ما كنت منطلقا انطلقت وحذفت "كان" لمنع الجمع بين العوض والمعوض منه ("ما" و"كان").

- **استدلاله على شرطية "أنْ" المفتوحة:**

م1: "إنْ" المكسورة مقتضاها الأصلي الشرط، ويجوز حذف شرطها، ويجب في وجوب المفسر على ذلك المقتضى (مقرر بقول الرضي).

م2: "إن" المكسورة إذا حذف شرطها وجوبا بدون مفسر خرجت عن مقتضاها الأصلي إلى غيره (لا شرطيتها في الظاهر) (مقرر بقول الرضي).

ن: خروجها عن شرطيها في الظاهر يقتضي تغيير صورتها من المكسورة إلى المفتوحة.

- **الاستدلال على وجوب حذف شرط "أنْ" المفتوحة:**

م1: إذا غيرت صورة "إنْ" المكسورة، فإنها تخرج عن شرطيتها في الظاهر (من الاستدلال السابق).

م2: خروجها عن شرطيتها في الظاهر يقتضي وجود "ما" لتكون كالكافة عن مقتضاها (الشرط) (مقرر في قول الرضي).

م3: اجتماع العوض "ما" والمعوض منه "كان" ممنوع في أصول هذا العلم [2].

ن: إذا غيرت صورة "إنْ" المكسورة إلى المفتوحة، يحذف شرطها وجوبا (كان مع اسمها وخبرها، أو كان وحدها).

وهكذا نجد استدلالات الرضي تطوي بعض المقدمات لعلم المخاطب بها، وتصل إلى النتيجة بأقصر السبل، وأقل جهد، مما يثبت كفاءته الاستدلالية، ويسم تأويله بالملائم والمنسجم.

1-ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية ، 115/4.

2-ينظر:

- الاستراباذي، شرح الكافية، 179/2.
- ابن الأنباري، الإنصاف، 76/1.
- أبو حيان الأندلسي، شرح التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط:1، 2008، 294/7.

2-2-بناء المعنى:

يتفاعل في بناء المعنى عند الرضي التدليل والتأويل، فانطلق من تدليل المصنف بإطلاقه الحذف ليعم "كان" وأخواتها، فيعترض عليه الرضي مبينا ضرورة تقييد الحكم لكونه خاصا بـ "كان" وحدها.

ثم يجوّز المصنف حذف "كان" بعد "إنْ" التي جوابها مقترن بالفاء بوجوهه الأربعة، فيعترض عليه الرضي رادا حذف "كان" وخبرها من تلك الوجوه ليضعفه نحويا وتداوليا. وفي حذف "كان" وجوبا يوجب المصنف حذفها في التركيب: أما أنت منطلقا انطلقت، فيؤيد الرضي ذلك مبيّنا كيفية حذف "كان" وجوبا، والأصول التي تُراعى فيه، ووجه الاستدلال الذي يقوم عليه، ويختم ذلك بمناقشة معنى "أنْ" المفتوحة عارضا آراء الفريقين (الكوفة، البصرة) مرجحا الرأي الأول لوجاهته بعد التحليل والتعليل والتفسير، مطبقا كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) في كل ما ذكر، كما استعان في بنائه للمعنى -إضافة إلى ذلك- بآليات أخرى نذكر منها:

أ- الحجاج: متمثلا في:

أ-1- التعليل: وقد ورد في أقوال عديدة نكتفي منها بـ:

"...لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان..." [1].

"...لأن مراد المتكلم: إن كان نفس عمله خيرا..." [2].

"...بأن حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة، حذف شيء كثير..."[3].

وغرضه من تكثير التعليل دعم حجج دعواه حول حذف "كان" واسمها بعد "إن" جوازا، وحذفها وجوبا بعد "أنْ" المفتوحة معوضا منها "ما".

أ-2- استعمال الروابط الحجاجية:

- **لاسيما:** بمعنى خصوصا، تستعمل لبيان أولوية ما بعدها على ما قبلها [4] ووردت في قول الرضي: "....لأن حذف "كان" مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير، ولا سيما إذا كان ضميرا متصلا" [5]

ويقوم هذا الرابط بالإضافة إلى وظيفة الربط بين الأقوال، يقوم بوظيفة استدلالية حجاجية[1].

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 176/2.
2- نفسه، 177/2.
3-نفسه، 177/2.
4- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، 363/1.
5- الاستراباذي، شرح الكافية، 177/2.

أ–3– أحكام القيمة: وتمثلت في الألفاظ: ضعيف، ضعْف، ضَعُف، مستكره في أقواله الآتية:

".... ولكن على ضعْف معنوي ....." [2].

" هذا الذي قلنا ضَعُفَ من حيث المعنى، وأما من حيث اللفظ فضعيف أيضا...." [3].

"... لأن بقاءها على وضعها الأصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الأصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره...." [4].

فالحكم بالضعف والاستكراه من شأنه أن يقوي ويدعم ما يذهب إليه الرضي من جواز حذف "كان" واسمها بعد "إنْ" المقترن جوابها بالفاء ووجوب حذف "كان" وحدها بعد "أنْ" المفتوحة التي تحوّلت عن "إنْ" الشرطية بعد قطعها عن مقتضاها الأصلي بلا مفسر.

أ–4– الاستشهاد: بالقرآن الكريم، بالحديث الشريف، وبأشعار العرب وهي" حجج جاهزة تكتسب قوتها من مصدرها ومن مصادقة الناس عليها وتواترها، وتدخل الخطيب ينحصر في اختيارها وتوجيهها إلى الغرض المرصودة للاستدلال عليه" [5]، وكذلك فعل الرضي بهذه الشواهد.

ب– القراءات: استعان الرضي بآلية القراءت عند عرضه لرأي الكوفيين في شرطية "أنْ" المفتوحة بأن عرض حجتهم المتمثلة في قراءتي أن المفتوحة والمكسورة في قوله تعالى:

﴿**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا**﴾[6]، فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد هو الشرط وقبل ما ذهبوا إليه لاقترابه من الصواب، ولم يرد القراءة مثل بعض النحاة بل دعمها بأشعار العرب معنى ولفظا.

ت– التفات المعنى:

فسر الرضي حذف "كان" بعد "أن" المفتوحة وجوبا من خلال التفات المعنى، باعتبار "أنْ" المفتوحة هي "إن" المكسورة الشرطية، فلما أراد المتكلم قطعها عن مقتضاها الأصلي بلا مفسر (مقتضاها الأصلي: الشرط، وحذف شرطها وجوبا بلا مفسر هو قطع لها عن مقتضاها).

1- ينظر: الحبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي عناصر استقصاء نظري، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، 632/1.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 177/2.

3- نفسه، 177/2.

4- نفسه، 181/2.

5- محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، أفريقيا الشرق، المغرب، لبنان، ط: 2، 2002، ص:90.

6-البقرة/282.

استلزم ذلك تغيير صورتها من الكسر إلى الفتح إيذانا بتغير معناها من الشرطية إلى اللاشرطية في الظاهر، فاستلزم استجلاب "ما" الكافة لها عن مقتضاها (الشرط)، فاستلزم حذف "كان" وحدها أو مع اسمها وخبرها دفعاً لاجتماع العوض والمعوض منه.

وهكذا نجد الرضي يبني المعنى التأويلي الذي توصل له بموجب الاستدلال العقلي عن طريق آليات بانية للمعنى ومدعمة له كالحجاج بأشكاله المختلفة لتحصينه من الاعتراض عليه، وخدمة للفهم والتأويل، وآلية القراءات الداعمة للمعنى (لتعدد الإمكانات الدلالية من خلالها)، وآلية التفات المعاني، التي بتعقّبها في الظواهر اللغوية، يصل إلى العلة الباعثة على وجود الظاهرة النحوية كالحذف هنا، فالحذف الواجب "لكان" بعد "أنْ" المفتوحة كان داعيه تغير المعنى الذي قصده المتكلم، إذ "التنقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم" [1]، ويمكن تجريد ذلك في الترسيمة الآتية:

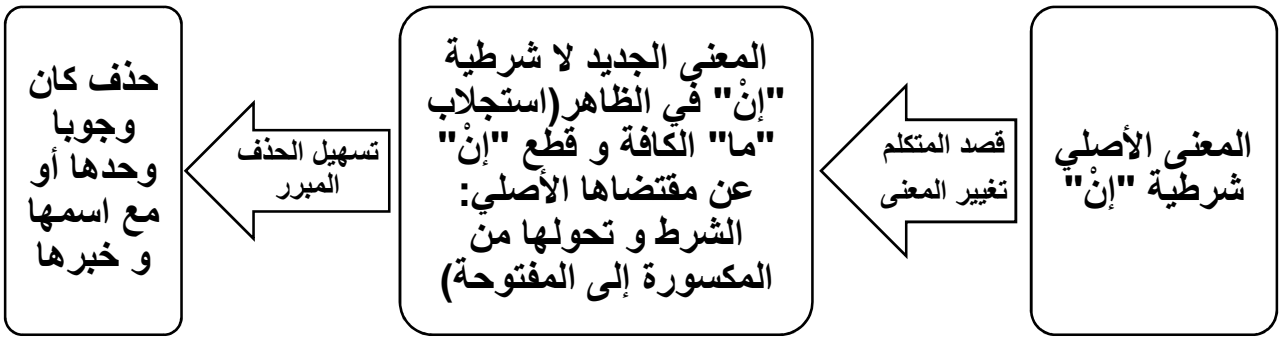

الشكل رقم: (11)

1- تمام حسان، الأصول، ص: 133.

ثانيا: حذف الجملة:

توطئة:

تحذف الجمل من الكلام اجتنابا للإطالة وطلبا للاختصار، فتحذف في أساليب متنوعة كأساليب: الشرط، القسم، العطف، الاستفهام....

نذكر من ذلك:

1-الحذف في أسلوب الشرط:

تدخل أدوات الشرط على جملتين، فتربط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملة الواحدة في إفادة المعنى، يقول ابن الحاجب: "وكَلِمُ المجازاة تدخل على الفعلين، لسببية الأول ومسببية الثاني، ويسميان شرطا وجزاء، فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم، وإن كان الثاني فالوجهان" [1]، وقد يعني الشرط ما ذهب إليه ابن الحاجب (سببية الأول ومسببية الثاني) بمعنى توقف الجزاء على الشرط [2]، وهو الأغلب كما يرى الرضي، لكنه قد يكون أيضا لتقارن الثاني مع الأول في الزمان [3] أمّا الجملة الأولى فتسمى جملة الشرط، وهي عند ابن الحاجب فعلية فعلها مضارع، وعند الرضي فعلية فعلها ماض أو مضارع [4] والجملة الثانية، تسمى جملة جواب الشرط، وتكون فعلية أو اسمية وقد تقترن بالفاء، أو بإذا الفجائية [5].

وأمّا عن حذف جملتي الشرط والجواب معا أو منفردتين، فلم يتطرق له ابن الحاجب، واستدرك الرضي عليه ذلك عند تعريفه بكلم المجازاة وعلى رأسها "إنْ" الشرطية باعتبارها أم الكلمات الشرطية أو أم الباب.

1-1-حذف فعل الشرط والجواب معاً:

تناول الرضي حذف فعل الشرط وجوابه عند تعريفه بكلم المجازاة التي تجزم فعلين، مستهلا كلامه بالتعريف بـ "إنْ" على أنها أم الكلمات الشرطية، فقال: "اعلم أنّ أم الكلمات الشرطية "إنْ"، ومن ثمّة يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة، قال: قالت بنات العمّ: يا سلمى وإنْ *** كان فقيرا معدما قالت: وإنْ[6]"[7]

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 90/4.

2- ينظر أيضا: المبرّد ، المقتضب، 45/2.

3-ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 238/1.

4-ينظر: نفسه، 106/4 – 108.

5-ينظر: نفسه، 115/4 وما بعدها.

6- هذا البيت للراجز رؤبة بن العجاج، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 15/9.

7- الاستراباذي، شرح الكافية، 90/4.

فَصَّل الرضي الحديث عن كلم المجازاة التي أجملها المصنف في هذا المصطلح دون توضيح، واعتبر ذلك مؤشرا على تأويله، ففصّل ما كان مجملا، وأوضح ما كان غامضا، وعرف "بإنْ" أم الكلمات الشرطية، واعتبر حذف الشرط وجوابه بعدها جائزا لتفردها بذلك دون غيرها من الأدوات، فهي أم الباب ولا يكون لها ذلك إلا في الشعر خاصة (الضرورة الشعرية) ومع وجود القرينة مستشهدا ببيت شعري هو المذكور أعلاه وعليه، نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءته.

1-1-1-الكفاءة اللسانية:

تعمل كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني ، و لإثبات ذلك نستعرض ما يلي : فاكتشاف مؤشر التأويل في قول المصنف كما رأينا، واكتشاف مؤشر التأويل في البيت الشعري، كان بملاءمته بين التركيب المنجز وأصل الوضع، فاكتشف غياب الشرط والجواب بعد "إنْ" في عجز البيت السابق، واستدل على حذفهما بما تقدم من الذكر (وإن كان فقيرا معدما ترضينه)، وهو القرينة التي سوّغت الحذف، وعدّت هذا الحذف خاصا بالضرورة، وهي في عرف النحاة: "أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام" [1] "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها" [2] فيحذف الشعراء ما حقه الذكر، ويصرفون ما لا ينصرف، ... وقد عبر الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) عن ذلك بـ : "أنّ الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه" [3] والهدف من ذلك كما هو واضح في القول السابق تقويم الشعر" إما يجعله قيّما أي ذا قيمة، وإمّا بتجويده وتحسينه حتى يكون أداة ناجعة من أدوات التعبير الفني.[4]

وهكذا نجد الرضي قد لاءم بين المحذوف والمذكور، وقد أعانه على ذلك الاحتكام إلى معارف معيارية نذكر منها:

- إنّ "إنْ" أمّ الكلمات الشرطية، وهي متأصلة في الشرط، وأم الباب، فيجوز أن يحذف بعدها الشرط وجوابه.
- اختصاصها بذلك دون غيرها من أدوات الشرط .
- يكون هذا الحذف في الشعر خاصة (للضرورة الشعرية).

1- سيبويه، الكتاب، 26/1.

2- نفسه، 32/1.

3- الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تح: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1987، 140/1.

وينظر أيضا: تمام حسان، الأصول، ص 76 – 77.

4- ينظر: نفسه، ص: 77.

- مسوغ الحذف وجود قرينة دالة على المحذوف في الكلام.
- وجود ما يؤيد هذا الحذف من كلام العرب (البيت الشعري الذي استشهد به الرضي).

و هكذا يثبت الرضي كفاءته اللسانية التي قوامها ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني باكتشافه لمؤشرات التأويل في قول المصنف، و في البنية المنجزة من القول الشعري، ثم قدّم حكمه بجواز حذف فعل الشرط وجوابه معا ، و تقديرهما.

1-1-2-الكفاءة التداولية:

1-1-2-2 الكفاءة السياقية الحالية:

أجمل المصنف الحديث عن أدوات الشرط تحت مصطلح كلم المجازاة، مما عدّه المؤول نقصا في الملاءمة والإفادة، فاستدرك عليه ذلك سادًّا حاجة المتعلم إلى التعريف بهذه الأدوات وأحكامها، فانبرى يستحضر سياقا تخاطبيا تعليميا بينه وبين مخاطبه من خلال صيغة "اعلم" التي تصدّرت قوله، والتي تدل على طبيعة المخاطبين، فهم ممّن يكفيهم الضروري من العلم، فقصد تنبيههم إلى ما يجب حفظه من أن الشرط وجوابه يحذفان معا بعد "إنْ" وهي أم الكلمات الشرطية، أي الأصل في أدوات الشرط وأم الباب، فيحذفان جوازا بعدها إذا توفرت القرينة في الشعر خاصة، كما عملت كفاءته السياقية على نقل هذا المخاطب من مقام التجريد إلى مقام التشخيص بالاستدلال على الغائب بالشاهد من خلال الاستشهاد بالبيت الشعري السابق، فأنزلت المعرفة المجردة إلى الواقع، فأرت المخاطب كيف يحذف المتكلم الشرط وجوابه بعد "إنْ" في الشعر لوجود قرينة دالة من سابق الذكر في حوار دار بين بنات العم وسلمى حول رضاها بمن يخطبها، وإن كان فقيرا معدما، فأجابت: وإن، حاذفة الشرط وجوابه.

وهذا عين ما يتطلبه السياق التعليمي[1] الذي أقامه الرضي مع مخاطبيه من هذا الصنف فـ "نجاح التخاطب يقاس بمدى مناسبة كلام المتكلم للمقام التخاطبي" [2].

كما أنّ توظيفه لظرف المكان "ثمة" كان له دلالة سياقية عملت على إلحاق متغيرات قصدية من خلال إحالته على محل الكلام، فهي بمعنى "هنا" [3].

وعليه، فالرضي أراد القول: أي من كون "إنْ" أم الكلمات الشرطية تأتّى للمتكلم حذف شرطها وجوابه، فيجوز معها ما لا يجوز مع غيرها من الأدوات الشرطية، وفي الشعر خاصة دون غيره من الأجناس الأدبية

1- ينظر: نوارة بوعياد، دراسة تداولية للخطاب التعليمي الجامعي باللغة العربية، ضمن مجلة إنسانيات للأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية على موقع: http://journals.openedition.org/insaniyat/9670;DOI:104000/insaniyat.9670 بتاريخ:2019/08/30.

2- مُحَمَّد مُحَمَّد يونس على، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، ص104.

3-ينظر : مسعد زياد، المستقصى في معنى الأدوات النحوية، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط : 1، 2009، ص : 110.

الأخرى، فعملت "ثمة" على إبراز هذا القصد من خلال ما تحيل عليه في السياق، فـ " الإشاري بما أنّه كينونة لسانية، لا يقول بكل تأكيد ما هو مرجعه، ولكنه يشير كيف نعثر في المقام على مرجعه"[1] والرضي بتوظيفه لهذا الإشاري دلّ مخاطبه على كيفية استثمار المقام لمعرفه مرجعه، وقصده من ذلك التوظيف.

وبهذا تثبت كفاءة المؤول السياقية الحالية.

كما أنّ اهتمامه بالقرينة، واشتراطه لها لمّا يثبت له هذه الكفاءة؛ إذ القرينة بنوعيها المقالية والمقامية تعين المؤول على تعقب القصد من الكلام [2]، والمتكلم مطالب بها عند إنشاء الكلام ليهتدي بها المخاطب، ولتسهيل وصوله إلى مراد المتكلم، ومن ثَمَّ فَهْمُ المعنى، يقول "**دان سبربر Dan Sperber**": "...لكنها وحدها قرينة المعنى المقصود هي من إنشاء المتكلم... والمخاطب يستدل على المعنى المقصود انطلاقا من القرينة المعطاة ومن السياق، سواء كانت القرينة مشفرة أم لا لسانية أم لا..."[3].

وعليه، فتوظيفه للشاهد الشعري والإشاري "ثمّة" وتأكيده على القرينة هي عناصر تثبت كفاءته السياقية الحالية.

1-1-2-2-الكفاءة الموسوعية:

إنّ مواجهة أي خطاب تستدعي من المخاطب الاعتماد على معارف سابقة تمكنه من تأويل ذلك الخطاب، قد تكون مشتركة بينه وبين المتكلم، وقد يلجأ المخاطب إلى إضافة معارف أخرى في حال وجد تقصيرا في الكم المعرفي، فيستدرك ساداً حاجة المتعلم؛ إذ الرضيّ مخاطب ومتكلم في آن (متلقى لخطاب ابن الحاجب ومرسل لخطاب ليتلقاه مخاطبوه)، فاعتمد على معارف موسوعية يتشارك في جزء منها مع بعض النحاة كاختصاص "إنْ" دون سواها من الأدوات الشرطية بحذف الشرط والجواب بعدها، يقول **السيرافي**: "...ومما يدل على أنّ (إنْ) أم حروف الجزاء أنها قد يسكت عليها ويحذف الشرط بعدها والجواب، ولا يفعل ذلك بغيرها...وأنشد بعض النحويين في ذلك:...

قالت بنات العم يا سلمى وإنّ *** كان فقيرا معدما قالت وإنْ"[4]

1-أوزفالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص:683.

2-ينظر: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص:251.

3-Voir:Sperber.D "La communication et le sens," sur: http://www.dan.sperber.com/sens.htm.

4- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 264/3.

وينقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفا والجواب محذوفا أيضا بعد غير "إنْ" " [1].

ويقول السيوطي: "إنما كانت "إنْ" أصل أدوات الشرط... ومن ثم اختصت بجواز حذف الفعلين بعدها"[2].

وأمّا ابن هشام، فيعتبر حذف الشرط والجواب بعد "إنْ" الشرطية من قبيل حذف الكلام برمته، فيقول: "حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطّراد في مواضع: ...الرابع: بعد "إنْ" الشرطية كقوله:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن *** كان فقيرا معدما قالت وإن.

أي: وإن كان كذلك رضيته"[3].

هذا ما اشترك فيه المؤول مع غيره من النحاة؛ أمّا ما يعتبر كفاءة موسوعية خاصة به، فهو طلبه القرينة في مثل هذا الحذف، وبالنظر إلى الأقوال أعلاه، لا نجد النحاة يشترطون هذا الشرط للتأويل بالحذف.

أما طلب القرينة بعامة، وفي غير هذا الموضع، فقد نصّ المبرد وحذّر من الحذف دون توفر القرينة (مقالية أو حالية)، فيقول" ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم ذكر أو مشاهدة حال" [4] والرضي كما عهدنا في مباحث سابقة ينصّ ويؤكد على القرينة في حالتي الجواز والوجوب إدراكا منه لأهميتها في تعقب القصد، والوصول إلى المعنى، فلا يحذف منشئ الكلام دون ترك قرينة دالة على المحذوف، يستدل بها المخاطب، ولا يقدر هذا الأخير ما لا قرينة دالة عليه، مما يؤكد إجرائية [5] القرينة عند الرضي.

1-1-3-الكفاءة الاستدلالية:

سلك الرضي في مساره التأويلي لحذف الشرط وجوابه، مسلك التوضيح والتصريح بالأقوال، بأن وضح قول المصنف: "وكلم المجازاة تدخل على الفعلين ...." [6] الذي يقصد به "إنْ" وعدّها الرضي "أم الكلمات الشرطية "[7].

1- السيوطي، الأشباه والنظائر، 273/2.

2- نفسه، 272/2.

3- ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 608.

4- المبرّد، المقتضب، 79/2.

5- ينظر: المفهوم الإجرائي في:

- الموسوعة الفلسفية، تأليف جماعة من العلماء والأكاديميين السفياتيين، إشراف: روزنتال، يودين، تر: سمير كرم، مراجعة: صادق جلال العظم، جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص: 134.
- وآن ريبول، جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد، ص: 165 وما بعدها.

6- الاستراباذي، شرح الكافية، 90/4.

7- نفسه، 90/4.

وفي موضع آخر: "وكلمة "إنْ" لأصالتها في الشرط وكونها أم الباب جاز أن تدخل اختياراً على الاسم...."[1].

وهذا من باب إسناد المراجع؛ أمّا ما أضافه الرضي من أحكام تخصّ "إنْ" الشرطية، فهو من باب توضيح موقفه القضوي من قضية التعريف بـ "إن" من جميع جوانبه ومتعلقاته.

وأمّا مسلك التضمينات الخطابية، فقد ربط فيه بين مقدمات مضمنة من معارفه الموسوعية ونتائج مضمنة عبر استدلال يمكن تحريده على النحو الآتي:

الاستدلال: حذف الشرط والجزاء بعد "إنْ" جوازاً في الشعر خاصة.

م1: "إنْ" أم الكلمات الشرطية (مقرر بقول الرضي).

م2: وجود "إنْ" يقتضي وجود الشرط والجزاء لفظا أو تقديرا [2].

م3: الشرط والجزاء بعد "إنْ" غير ملفوظين في البنية المنجزة في الشعر (مقرر في البيت الشعري)

ن: الشرط والجزاء موجودان تقديرا بعد "إنْ" في الشعر خاصة.

وهكذا استدل الرضي على جواز حذف الشرط والجواب بعد "إنْ" الشرطية بأقصر السبل، وبأقل جهد؛ ممّا يثبت كفاءته الاستدلالية، وملاءمة تأويله وانسجامه.

1-2-حذف الشرط وحده:

يقول الرضي في ذلك: "ويحذف في السعة شرطها وحده إذا كان منفيا بـ "لا" مع إبقاء "لا" نحو قولك: إيتني وإلا أضربك أي: وإلا تأتني أضربك، وكذا يحذف بعد "إمّا" الشرطية مع بقاء "لا" إذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى، كقولك:" افعل هذا إمّا لا " أي: إما لا تفعل ذلك، فافعل هذا ...."[3]. سبق ورأينا كيف يحذف الشرط وجوابه بعد "إنْ" جوازا في الشعر خاصة، والآن نرى الرضي يجوّز حذف الشرط لوحده في غير الشعر بعد "إنْ" المقترنة بلا النافية، ومثّل له بـ: إيتني وإلاّ أضربك، مقدّرا المحذوف: وإلا تأتني أضربك.

ويحذفه أيضا بعد إمّا (إنْ + ما) إذا تقدم ما يكون جوابا في المعنى ومثّل بـ: " افعل هذا إمّا لا تفعل ذلك، فافعل هذا.

ومؤشر التأويل الذي دعاه إلى تقدير محذوف في المثالين السابقين: غياب الشرط في وجود أداة الشرط والجواب، بعد مقارنة التركيب المنجز بالتركيب في أصل الوضع الذي يتطلب وجود أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه ومنه نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 97/4.

2- نفسه، 96/4.

3- نفسه، 91/4.

1-2-1-الكفاءة اللسانية:

تعمل كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني، ولإثبات ذلك نتبع الآتي:

سعى الرضي إلى اكتشاف مؤشر التأويل في التراكيب المنجزة السابقة كما رأينا بمقارنتها بأصل الوضع، فعمل على ملاءمة غير المعياري الذي هو حذف الشرط مع المعياري الذي هو أصل الوضع، فقدّر المحذوف وحدّد موضع حذفه: إذا كان بعد "إنْ" الشرطية وكان منفيا بالنسبة للتركيب الأول، وفي الثاني يُحذف بعد "إمّا" الشرطية وهي في الأصل "إنْ" الشرطية وما الزائدة، يقول فيها الرضي: "وأمّا حيثما، فنقول "ما" فيها كافة لحيث عن الإضافة، لا زائدة كما في (متى ما)، وإمّا...." [1].

ولا يكون حذف الشرط بعد "إمّا" في نظر الرضي إلا إذا تقدم ما يكون جوابا في المعنى، كما في افعل هذا إمّا لا، فتقدم "افعل هذا " التي تصلح أن تكون جوابا للشرط، جوّز حذف الشرط "تفعل ذاك"؛ لأن وجود الجواب يقتضي وجود الشرط لفظا أو تقديرا، فعمل وجود الجواب أو فيما يصلح أن يكون كذلك * عمل كقرينة دالة على المحذوف يُهتدى بها إليه.

وأما القرينة الدالة على المحذوف في التركيب الأول، فهي "إيتني" وهي من لفظ فعل الشرط المحذوف، فبدلالتها عليه جاز حذفه، وهكذا لاءم الرضي بين المحذوف والمذكور بمعونة، معارف معيارية احتكم إليها في ذلك نذكر منها:

- يشترط في حذف الشرط (جملة الشرط) أن تكون أداة الشرط "إنْ" .
- أن يكون الشرط منفيا بلا النافية.
- يحذف الشرط بعد "إمّا" الشرطية وهي في الأصل إنْ الشرطية وما الزائدة في وجود لا النافية.
- أنْ يتقدم على "إمّا" ما يكون في المعنى جوابا للشرط.

وعليه، تثبت كفاءة الرضي اللسانية بما هي ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني.

1- الاستراباذي، شرح الكافية ، 95/4.

*عند البصريين ليس بجواب في اللفظ، وعند الكوفيين هو كذلك، ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 104/4.

1-2-2-الكفاءة التداولية:

1-2-2-1-الكفاءة السياقية الحالية:

تبيّن استحضار المؤول لمقام التلفظ وهو المقام التعليمي، من خلال الضمائر المستعملة "كاف الخطاب"، والأمثلة التوضيحية[1] أراد أن يمرر لمخاطبه باستدعاء هذا المقام كيف ينشئ المتكلم خطابه مراعيا موضع حذف الشرط بعد "إنْ" مضمرة مقترنة بلا النافية أو ما الزائدة وكيف يترك قرينة دالة على المحذوف.

وفي الآن نفسه ينبّه متلقي الخطاب إلى معرفة تلك المواضع وتعقب القصد، وفهم المعنى من خلال القرائن المودعة في الخطاب، ثم ينتقل الرضي بمخاطبه من سياق تلفظه العام الذي يتخاطب فيه مع تلاميذه ومخاطبيه عامة إلى سياق تلفّظ ما أنجزه من تراكيب في الأمثلة التي ساقها لتوضيح حذف الشرط في السعة، فمقام التلفظ في التركيب الأول يتنازعه مقامان: مقام الطلب، ومقام التهديد: فالمتكلم يطلب من المخاطب أن يأتيه، والمخاطب (يفهم ضمنيا) أنه يرفض طلبه، فيلجأ المتكلم إلى التهديد: إيتي وإلا أضربك، ومقام التهديد يتناسب مع الإيجاز والاختصار[2] الذين يتطلبان حذف عناصر من التركيب، وغالبا ما يحذف من الكلام ما يعلمه المخاطب يقول ابن يعيش: "فإنهم كانوا يحذفون اعتمادا على فهم المخاطبين لأنهم حضروا وعلموا ما يقال لهم عنه" [3].

ويقول طه عبد الرحمن: "...فتكون عناية المتكلم بالكلام على حسب حال المستمع من الإدراك، وعلى قدر مشاركته له في بعض الفوائد والمعلومات، فيضمر ما علمه المخاطب، ويظهر ما جهله وغاب عنه" [4].

والمهدد به (الضرب) في التركيب الأول هو ما يجهله المخاطب، فأظهره المتكلم لأنه مطالب "بأن لا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أنّ المستمع يحتاج إلى معرفته ليتبيّن الفائدة منه" [5].

وفي المثال الثاني:"افعل هذا إمّا لا" فهي كلمة كما عرفها صاحب مصابيح المغاني: "وهذه الكلمة لا تكون إلا جوابا لكلام"[6] أي هي واقعة في مقام محاورة بين متخاطبين: متكلم يقول: لا أفعل هذا وآخر يجيبه: أفعل هذا

1- ينظر: عيد بلبع، مقدمة في البلاغة النبوية: السياق وتوجيه دلالة النص، دار الكتب المصرية ط:1، 2008، ص596 وما بعدها.

2- ينظر: السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 1، 2006، ص: 196.

3- ابن يعيش، شرح المفصل، 24/3.

4- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان (التكوثر العقلي)، ص:150.

5- نفسه، ص 150.

6- ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تح: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط:1، 1993، ص:146

إمّا لا، والتقدير: إمّا لا تفعل ذلك، فافعل هذا[1] فهناك أيضا مقام طلب ومقام تهديد، فحذف ما علمه المخاطب وهو "تفعل ذلك" وترك ما جهله وهو "افعل هذا".

ثم ينتقل الرضي بمخاطبه من مقام تخاطبي تعليمي إلى مقام تخاطبي أوسع وأعمق هو المقام المعرفي، فيحاور الكوفيين في معنى "إنْ"، فيقول: "وعند الكوفيين تجيء "إنْ" بمعنى "إذْ" قالوا في قوله تعالى:﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ**﴾[البقرة/23]، إنها بمعنى "إذْ"، لأن "إنْ" مفيدة للشك ، تعالى الله عنه، والجواب: أنّ "إنْ" ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك، ولو سلمنا ذلك أيضا، قلنا: إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، و إن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل، ....فكذا قال تعالى:﴿**إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾[البقرة/91]، ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ**﴾، لما كان أمرهم في نفسه محتملا للإيمان وضده، وللارتياب وضده لا بالنسبة إلى علم الباري تعالى".[2] عرض الرضي رأي الكوفيين في معنى "إنْ" وهي عندهم بمعنى "إذْ" وذكر تعليلهم لذلك لكون "إنْ" للشك، وعلق على ذلك بـ: "تعالى الله عنه" تنزيها لله عز وجل عن الشك وافترض سؤالا من قبل الكوفيين، إذا كانت "إنْ" ليست للشك فما المعنى الذي تكون عليه حينئذ؟ وأجابهم بقوله: "الجواب أن" إنْ" ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها"[3] ثم افترض التسليم بما ذهبوا إليه، فإنه حتى في هذه الحالة، قلنا: "...إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين"[4].

فحاول الرضي أن يوجه تنبيها من خلال ردّه على الكوفيين بوجوب مراعاة قوانين سياقية تتدخل في تشكيل المعنى المراد: فإذا كانت "إنْ" ليست للشك؛ لأنّه لا يحق نسب ذلك إلى الله، فلا تضمن معنى "إذْ"، بل دلالتها هي دلالة عدم القطع، وحتى لو تم التسليم بما ذهب إليه الكوفيون، فالله عز وجل يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، ويبقى مع ذلك مدلولها مستحيلا في حقه تعالى لضرب من التأويل يكشف عنه الرضي بِعَرْض ومناقشة المعنى في آيات كريمة يبيّن من خلالها صحّة ما ذهب إليه، فقوله تعالى:﴿**إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾[5]، ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ**﴾[6]، يدلان على أنه: "لما كان أمرهم في نفسه [الهاء عائدة على الأمر] محتملا للإيمان وضدّه، وللارتياب وضده، لا بالنسبة إلى علم الباري تعالى" [7].

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 91/4.
2- نفسه، 91/4.
3- نفسه، 91/4.
4- نفسه، 91/4.
5- البقرة/91.
6- البقرة/23.
7- نفسه، 91/4.

فأمر إيمان هؤلاء وضدّه، وأمر ارتيابهم وضدّه غير مقطوع به عند أنفسهم[1] لا بالنسبة إلى علم الله تعالى. ويؤكّد ما يذهب إليه قوله في موضع آخر: "...."وإنْ" موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه، ولا بعدم وقوعه، وذلك بعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم، سواء شكّ في وقوعه كما في حقّنا أولم يشك كالواقعة في كلامه تعالى"[2].

وهكذا أثبت الرضي معنى عدم القطع لـ "إنْ" الشرطية، وردّ معنى الشكّ الذي قال به الكوفيون مستحضرا السياق وما يتطلبه من ضوابط موصلة إلى المعنى، وعلى رأسها ضابط مراعاة المتكلم. ممّا يؤكد كفاءته السياقية الحالية.

1-2-2-2-الكفاءة الموسوعية:

بعد تمكّن الرضي من اكتشاف مؤشر التأويل وهو غياب الشرط في التراكيب المنجزة عند مقارنتها بأصل وضعها عملت كفاءته الموسوعية على توجيه التأويل بتقدير العنصر المحذوف اعتمادا على القرائن اللفظية التي تقدم ذكرها (إتيني) في التركيب الأول و"افعل هذا" في التركيب الثاني، وذلك بعد "إنْ" المقترنة بلا النافية أو ما الزائدة، والمعرفة بمواضع الحذف معرفة سابقة مشتركة، يقول ابن يعيش: "أمّا إنْ الشرطية .... تستعمل ظاهرة ومضمرة مقدرة، ويحذف بعدها الشرط، ويقوم غيره مقامه" [3]، ويقول ابن هشام: "وحذف الشرط بدون الأداة كثير كقوله:

" فطلقها فلست لها بكفء *** وإلا يعل مفرقك الحسام.

أي: إنْ لا تطلقها" [4].

وأمّا التنصيص على القرائن الهادية إلى المحذوف، فلم نلحظ في القولين السابقين ما يدلّ تصريحا أو تلميحا عليه، مما يجعل اهتمام الرضي بها كفاءة موسوعية خاصة به.

وفي معنى "إنْ" فقد استحضر الرضي من معارفه الموسوعية معنى "إذْ" عند الكوفيين: الذي اعترض عليه، وعدها بمعنى عدم القطع في الجائز وقوعه وعدمه، وهي معرفة مشتركة يشاركه في جزء منها أبو حيان في قوله: "إنْ: حرف ثنائي الوضع يكون شرطا، وهو أصل أدواته، وحرف نفي... ولا تكون بمعنى "إذْ" خلافا لزاعمه..."[5].

1- ينظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، 336/1 و 613/1.
2- الاستراباذي، شرح الكافية، 271/3.
3- ابن يعيش، شرح المفصل، 264/4.
4- ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 606.
5- أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، 164/1 – 165.

والذي اعترض عليه الرضي في الواقع هو تعليلهم للمعنى الذي أطلقوه على "إنْ" هو كونها تفيد الشك، فعلق عليه مستدعيا معرفة موسوعية هي تمثل الكون إذ **"تتمثل الغاية من نظام معرفي ما (نظام الكائن البشري على وجه الخصوص) في أن يبني لنفسه تمثلا للكون ويعدّله باستمرار، ويعدل النتيجة المعرفية هذا التمثل للكون"**[1].

والتمثل للكون فيما استحضره الرضي هو الجانب العقدي الذي ينزه الله عز وجلّ عن أن ينسب إليه أو إلى علمه الشك.

فعدّل الرضي النتيجة التي توصّل لها الكوفيون "إنْ" مفيدة للشك بنتيجة أخرى تتلاءم مع الوضع المعرفي وتمثل الكون وهي كون "إنْ" لعدم القطع في الجائز وقوعه وعدمه.

كما أنّ استشهاده على ما ذهب إليه من القرآن الكريم يعّد من المعارف الموسوعية، وامتلاكه لهذه المعارف ولما سبق منها يؤكّد كفاءته الموسوعية.

1-2-3-الكفاءة الاستدلالية:

انطلق المؤول في مساره التأويلي من التصريح بالأقوال وتوضيحها "يحذف الشرط لوحده في السعة إذا كان منفيا بلا مع إبقاء لا نحو إيتني وإلا أضربك أي وإلا تأتني أضربك...."[2].

فوضّح الرضي المحذوف، وموضع حذفه، وتقديره، وهو توضيح لموقفه القضوي من حذف الشرط بعد "إن" مضمرة، فربط بين مقدمات من المعارف الموسوعية ونتائج مضمنة عبر استدلال يمكن تحريده على النحو الآتي:

الاستدلال 1: حذف الشرط بعد "إنْ" المقترنة بلا النافية.

م1: وجود الجواب يقتضي وجود الشرط لفظا أو تقديرا [3].

م2: جواب الشرط (أضربك) بلا شرط لفظا (مقرر بقول الرضي).

ن: الشرط مقدّر أي أنه محذوف بعد "إنْ" المقترنة بلا النافية.

الاستدلال 2: حذف الشرط بعد "إمّا" الشرطية (إنْ + ما الزائدة) ((افعل هذا إمّا لا)).

م1: "افعل هذا" جواب مقدّم على الأداة "إمّا"، فهو جواب في المعنى لا لفظا، وهو يقتضي شرطا لفظا أو تقديرا [1].

1- آن ريبول موشلر، التداولية اليوم علم جديد، ص:85.
2- الاستراباذي، شرح الكافية، 91/4.
3-ينظر:نفسه، 116/4.

م2: الشرط لا وجود له في اللفظ (مقرر بقول الرضي).

ن: الشرط بعد "إمّا" مقدّر أي محذوف.

- **الاستدلال على أن معنى "إنْ" عدم القطع في الجائز وقوعه وعدمه:** سلك الرضي في هذا المسار الاستدلالي مسلك التصريح والتوضيح بأن اعترض على معنى الشك: "وعند الكوفيين تجيء "إنْ" بمعنى "إذ"، والجواب أنَّ "إنْ" ليست للشكّ، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك...." [2].

فأسند المراجع حيث نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، وبين موقفه القضوي من مسألة معنى "إنْ" بأن ردّ معنى الشك وأثبت لها معنى عدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدمه.

ثم سلك مسلك التضمين، فضّمن مقدماته الاستدلالية بعض معارفه الموسوعية ربط بينها وبين النتائج عبر استدلال يمكن تحريده على النحو الآتي:

الاستدلال 1: إبطال معنى الشك لـ "إن"

م1: عند الكوفيين "إنْ" بمعنى "إذ" لأنها مفيدة للشك (مقرر تقول الرضي).

م2: معنى الشك لا يحقّ نسبته إلى الله ولا لعلمه لتعارضه مع روح العقيدة (وجوب تنزيه الخالق عن النقص) (مقرر بقول الرضي).

ن: "إنْ" ليست للشكّ.

الاستدلال 2: الاستدلال على معنى عدم القطع "لإن".

م1: إنْ ليست للشك (من الاستدلال السابق)

م2: إذا كانت "إنْ" ليست للشك فما هو معناها؟ (سؤال مفترض أجاب عنه الرضي).

م3: الجواب أن "إنْ" ليست للشك بل لعدم القطع ..(مقرر بقول الرضي).

م4: فما يثبت هذا المعنى الذي ذهبت إليه؟ (سؤال مفترض أجاب عنه الرضيّ).

م5: في الآيات الكريمة أمر المتحدث عنهم في نفسه محتملا للإيمان وضده، وللارتياب وضده، فهم أنفسهم لا يقطعون بذلك (يقرره قول الرضي).

ن: "إنْ" لعدم القطع....

1-ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية ، 116/4 و 487/4.

2- نفسه، 91/4.

وهكذا تثبت الكفاءة الاستدلالية للرضيّ، ويثبت انسجام وملاءمة تأويله، لوصوله إلى النتائج، بأقصر السبل، وأقل جهد.

1-3- حذف جواب الشرط:

يعالج الرضي حذف جواب الشرط ضمن فصل أحكام الشرط المنضوي تحت باب جوازم الفعل المضارع، فيقول: "واعلم أنّ الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال "إنْ أتيتني أكرمك، فتقول" وأنا إن أتيتني"، وكذلك في "لو" قال الله تعالى:﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ** ﴾[الرعد/31]"[1].

يقرر الرضي من خلال قوله أنّ الجزاء (جواب الشرط) يحذف عند قيام قرينة ومثّل له بحوار بين اثنين أحدهما يقول: إن أتيتني أكرمك ويردّ الثاني: وأنا إن أتيتني، والحذف المتحدث عنه كامن في ردّ الثاني؛ إذ القول الأول مكتمل العناصر: أداة الشرط، فعل الشرط، جزاء (أكرمك)، وفي ردّ الثاني توجد الأداة "إنْ" وفعل الشرط (أتيتني) ويغيب جواب الشرط الذي يمثّل مؤشر التأويل عند الرضي وعليه، نرصد كيفية تطبيق الرضي لكفاءاته.

1-3-1-الكفاءة اللسانية:

تعمل الكفاءة اللسانية للمؤول على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني، ولإثبات ذلك نتبع ما يلي:

يعد اكتشاف مؤشر التأويل في الحوار المنجز بين اثنين متكلمين، الذي تمثل في نقصان عنصر من التركيب الشرطي عند مقارنته بالتركيب الذي نطق به الأول منهما، يعدّ ذلك من الكفاءة اللسانية. ولم يكتف المؤول باكتشاف مؤشر التأويل على مستوى المثال الذي ساقه، بل سحب ذلك على الشاهد القرآني الذي استدل به على حذف الجزاء، فإذا كان المثال يبيّن جواز حذف الجزاء بعد "إنْ" الشرطية، فإن الشاهد يبين جواز الحذف بعد "لو" لتضمّنها معنى "إنْ".

يقول صاحب مصابيح المغاني: "وخلاصة الأمر: أنّ الشرط متى كان محتملا وليس المراد فَرْضُهُ الآن أو فيما مضى فهي [لو] بمعنى "إنْ" ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي امتناعية "[2].

وعلى النحو الذي ساق به الرضي حكم حذف جواب الشرط، فهي أي "لو" بمعنى "إنْ" والشرط فيها مستقبل محتمل وليس المراد فرضه الآن أو فيما مضى، فيحذف جواب الشرط بعدها؛ لأنها بمعنى "إنْ" ولوجود

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 112/4.

2- ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص: 415.

قرينة دالة في الكلام وهي: أنّ قرآنا سيّرت به الجبال وهي جملة الشرط؛ في حين يغيب جواب الشرط؛ إذ الآية مكتملة بدونه ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا**﴾[1].

وغياب جواب الشرط يقف مؤشرا للتأويل عند الرضي، فعملت كفاءته اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور، بالاهتداء بالقرينة المتمثلة في وجود الشرط الذي يقتضي وجود الجواب لفظا أو تقديرا [2]،وذلك عند مقارنة التركيبين التام والناقص.

وقد أعانه على تلك الملاءمة الاحتكام إلى معارف معيارية نذكر منها:

- يحذف الجزاء بعد "إنْ" عند قيام قرينه دالة على المحذوف.
- كما يحذف بعد "لو" إذا كانت بمعنى "إنْ" وفي وجود القرينة أيضا.
- هناك ما يؤيد هذا الحذف من الشواهد (الآية من القرآن الكريم التي استشهد بها الرضي).

وعليه، فاكتشاف الرضي لمؤشر التأويل (تحديد المحذوف في المثال والشاهد) كان بملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني، وتقديره بما يناسب تلك الملاءمة، وهو ما يثبت كفاءة المؤوّل اللسانية.

1-3-2-الكفاءة التداولية:

1-3-2-1-الكفاءة السياقية الحالية:

استهل الرضي قوله السابق باستدعاء مقام تعليمي بينه وبين مخاطبيه من خلال صيغة "اعلم" الحاملة لدلالات متعددة: التعليم، التنبيه، التواصل، القصد... طالبا إصغاءهم وانتباههم لما يجب أن يحفظ ويضبط من جواز حذف جواب الشرط عند قيام قرينة كما يتبدّى المقام التعليمي من خلال المثال التوضيحي الذي ساقه لفهم ظاهرة حذف الجزاء بعد "إنْ"، وحتى توضيحه للظاهرة اختار له مقاما، فكان توضيحه سياقيا؛ إذ افترض قائلا يقول لأحد مخاطبيه: إنْ أتيتني أكرمك، فردّ عليه الآخر وأنا إنْ أتيتني ثم قارن بين التركيبين: تركيب المتكلّم وتركيب المخاطب، فاكتشف نقصا في تركيب المخاطب؛ مما جعله يبحث عن العنصر المحذوف، فوجده بعد ملاءمة المحذوف إلى المذكور، والاهتداء بالقرينة، وهي أيضا عنصر سياقي؛ ممّا يؤكد كفاءة المؤول السياقية.

وجعل ما قيل عن حذف الجزاء بعد "إنْ" الشرطية ينطبق على الجزاء بعد "لو" عند ما يكون لها معنى "إنْ"، وتتضمن معنى "إنْ" عندما يكون الشرط محتملا وليس المراد فرضه الآن أو فيما مضى، والشرط في الآية محتمل

1- الرعد /31.

2- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 116/4.

وليس المراد فرضه الآن أو فيما مضى، بل " لو أنّ قرآنا وقع به تسيير الجبال وتقطيع الأرض وتكليم الموتى وتنبيههم لما أمنوا به ولما تنبّهوا عليه"[1]، فهو على سبيل الفرض وليس واقعا.

لذلك تضمنت "لو" معنى "إنْ" وحذف بعدها الجزاء لوجود قرينة دالة عليه، ونزول هذه الآية كان ردّا على كفّار قريش الذين طلبوا من النبي ﷺ أن يسيّر لهم بقرآنه الجبال عن مكة، أو يسخر لهم الريح لتقتطع لهم الأرض أو يبعث لهم رجلين أو ثلاثة ممن مات من آبائهم ... إنْ كان نبيا...[2].

إذن هناك مقام محاورة: كفار قريش يسألون النبي ﷺ، إن كان نبيا حقا يحقق ما طلبوه منه بتسيير القرآن، والقرآن يجيبهم أنه لو وجد لكان هذا القرآن[3] أو لما آمنوا ولما انتبهوا[4] فحذف هذا الجواب لكونه في مقام تعظيم القرآن[5] ولِمَا دلّ عليه من القرائن اللفظية.

وعليه، فاستشهاد الرضي بهذه الآية يستحضر السياق المذكور لها؛ مما يؤكد كفاءته السياقية الحالية.

1-3-2-2-الكفاءة الموسوعية:

استحضر الرضي لتأويل الجزاء المحذوف بعض معارفه الموسوعية التي عملت على توجيه ذلك التأويل إلى الجزاء المقدر المناسب والمنسجم، فوظف من تلك المعارف:

معارف مشتركة بينه وبين مخاطبيه (طلابا ونحاة) حول جواز حذف جواب الشرط بعد "إنْ" و"لو"، فالمبرد يجيز ذلك بقوله: "فأما حذف الخبر، فمعروف جيد من ذلك قوله: ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا**﴾ [الرعد/31]"[6] ويقصد المبرّد بالخبر جواب الشرط (الجزاء).

والزمخشري يجيزه أيضا: "ولو أن قرآنا " جوابه محذوف كما تقول: لغلامك: لو أني قمت إليك وتترك الجواب"[7]

وأبو حيان في قوله: "...فجواب "لو" محذوف وهو ما قدرناه وحذف جواب "لو" لدلالة المعنى عليه جائز"[8].

ويقول: "ويترتب على أن يكون الجواب المحذوف لما آمنوا قوله: بل لله الأمر جميعا أي: الإيمان والكفر..."[1].

1- الزمخشري، الكشاف، 352/3.

2-ينظر: نفسه، 352/3 وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 388/6.

3- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 185/2.

4- الزمخشري، الكشاف، 352/3، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 389/6.

5-ينظر: الزمخشري، الكشّاف، 352/3، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، 183/3.

6- المبرّد، المقتضب، 78/2.

7- الزمخشري، الكشّاف، 352/3.

8- أبو حيان، البحر المحيط، 388/6.

أما اعتبار القرينة في هذا الحذف، فيشترك معه فيه المبرّد وأبو حيان: فالأول نصّ عليها في نهاية قوله السابق، والثاني نصّ عليها كما هو ملاحظ في القول أعلاه (وحذف جواب "لو" لدلالة المعنى عليه جائز).

- ومما يعتبر كفاءة موسوعية خاصة للمؤول كونه أورد لفظ قرينة معرفة بال لكي لا تفهم على إطلاقها، فيلتبس بها ما لا يقصده، و"ال" هذه هي ال العهدية، فلما قال القرينة يقصد القرينة التي عهدتموها مطلوبة في هذا السياق وهي القرينة الدالة على تعيين المحذوف، لكن ما يؤاخذ عليه الرضي هو أنه لم يوضح حالة حذف جواب الشرط؛ هل هي حالة جواز أم وجوب؟ فمن عادته التدقيق، ووضع كل شيء في موضعه المناسب، ولا سيما أنّ حذف جواب الشرط منه ما هو واجب ومنه ما هو جائز![2]، وإن كان الرضي قد لمّح لحذف جواب الشرط في مواضع ثلاثة دون أن يخصّ هذا الحذف بدراسة مستقلة وصريحة [3].

1-3-3-الكفاءة الاستدلالية:

- سلك الرضي في مساره الاستدلالي مسلكين:

مسلك التوضيح والتصريح بالأقوال: فأكّد حذف الجزاء عند قيام القرينة فقال: "واعلم أن الجزاء يحذف عند قيام القرينة..."[4].

فوضح موقفه القضوي من مسألة حذف الجزاء وربطه بتوفر القرينة الدالة على المحذوف، وذلك بعد "إنْ" و"لو"، ثم سلك مسلك التضمين بأن ربط بين مقدمات من معارفه الموسوعية ونتيجة مضمنة عبر استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي:

الاستدلال 1: حذف الجزاء بعد "إنْ" كما في المثال الذي ساقه الرضي .

(أ): إنْ أتيتني أكرمك.

(ب): وأنا إنْ أتيتني .

م1: وجود الشرط يقتضي وجود الجزاء لفظا أو تقديرا [5].

م2: الجزاء في (أ): موجود لفظا، وفي (ب)، غير موجود لفظا (مقدّر بمثال الرضي).

ن: الجزاء في (ب) موجود تقديرا (محذوف).

1-أبو حيان، البحر المحيط، 389/6.

2-ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص : 103 وما بعدها.

3- ينظر : الاستراباذي، شرح الكافية، 104/4، 106/4، 112/4.

4- نفسه، 112/4.

5- ينظر: نفسه، 116/4 ، 487/4، 504/4.

الاستدلال 2: حذف الجزاء بعد "لو" كما في الشاهد القرآني الذي استشهد به الرضيّ.

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾[1]

م 1: "لو" بمعنى "إنْ" لها شرط ولها جزاء [2].

م 2: كلّ شرط يقتضي جزاء لفظا أو تقديرا [3].

م 3: الجزاء في الآية غير مذكور لفظا (مقرر بالآية الكريمة).

ن: الجزاء موجود تقديرا (محذوف).

وهكذا يتوصل الرضي إلى الاستدلال على العنصر المحذوف بأقصر السبل، وأقل جهد، مما يثبت كفاءته الاستدلالية، ويسم تأويلة بالملائم والمنسجم.

بناء المعنى في أسلوب الشرط:

بعد توصل الرضي إلى تأويل المحذوف في أسلوب الشرط (حذف الشرط و الجواب معا أو منفردين) عن طريق تطبيق كفاءاته الثلاث(اللسانية، التداولية، الاستدلالية) كما تم توضيحه بالتمثيل له و الاستشهاد عليه، يتفاعل في بنائه للمعنى التدليل والتأويل ، فينطلق مما يعرضه المصنف من تدليل و هو التعريف بأسلوب الشرط وكلم المجازاة ، ثم يتجاوز الرضي ذلك إلى ما أهمله المصنف من حذف لعناصر هذا الأسلوب ، فيكون الرضي في الآن نفسه مدللا و مؤولا ، فيجيز عن طريق التأويل حذف الشرط و جوابه معا و منفردين ، مستدلا عقليا ونقليا على ذلك بتوظيف الآلية الحجاجية باعتبارها آلية بانية للمعنى ، فلم يكتف الرضي باكتشاف المعاني بل دافع عنها بإقحام عناصر استدلالية حجاجية منها:

أ–الاستشهاد بالشعر [4]، وبالقرآن الكريم [5].

ب–استعماله للروابط الحجاجية: التي تربط بين الأقوال، وتؤدي وظيفة حجاجية مثل:

- **من ثمّة**: التي ربطت بين تعريف الرضي لـ "إنْ" الشرطية وحذف الشرط والجواب بعدها في وجود القرينة في الشعر خاصة، وإضافة إلى ذلك أدّت دورا بأن احتجت لخصوصية "إنْ" في حذف شرطها وجوابه بعدها دون غيرها من أدوات الشرط؛ إذ "إن الروابط اللزومية ذات خصوصية على معنى أنها تنبني على تصور عام أو على

1- الرعد /31.

2-ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 115/4 – 116.

3-ينظر: نفسه، 116/4، 487/4، 504/4.

4-ينظر: الكفاءة اللسانية والموسوعية في أسلوب الشرط، ص182، 185، 191.

5-ينظر: نفسه، ص: 194، ص:195، ص:196.

معرفة متحققة وإذن ينبغي أن تدل على علاقات اللزوم بين القضايا كما تشير في العادة أدوات الربط: من نحو، وعلى ذلك، ومن ثمّ، في كل جملة متصدرة موسومة بدلالتها على نتيجة لازمة عن مقدمات..." [1].

- **خاصة:** في قوله:" اعلم أنّ أم الكلمات الشرطية "إنْ" ومن ثمة يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة..." [2] فالرابط "خاصة" إضافة إلى الذي يحققه، أضاف معنى حجاجيا على الجملة وهو حذف الشرط والجزاء بعد "إنْ" يختص به الشعر دون غيره من الأجناس الأدبية الأخرى؛ لأنه محل الضرورة، ويثبت هذا المعنى قوله الموالي: "وفي السعة يحذف شرطها وحده...." [3].

ت- حجاجيته حول معنى "إنْ": هل هي للشك كما يرى الكوفيون أم لعدم القطع؟

ولإثبات المعنى الثاني انطلق مسلما بما ذهب إليه الكوفيون مفترضا سؤالا من قبلهم: فإن قلت ليست للشك، فما هو المعنى الذي تفيده "إنْ"؟ ثم يجيب: أن الله تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، ثم لا يعترف بذلك المعنى في حقه تعالى لضرب من التأويل تأتى له من مقارنة آيات كريمة حَوَت "إنْ" وأفادت معنى الاحتمال وعدم القطع، فوصل الرضي بذلك إلى المعنى الأقوى في نظره لـ "إنْ" وهو معنى عدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، فـ "تحليل معاني الربط يبدأ بتحديد المعنى الأدنى وهو الذي حاولت الدراسات العربية لمعاني الحروف أن تخرجه في أغلب تآليفها، وذلك عند التحديد المعجمي لمعاني هذه الحروف، ثم بعد ذلك انتقلت إلى مرحلة التمييز بين المعاني المحتملة التي يرجَّح فيها المعنى الأقوى وفي هذه الحالة نجد هناك قراءات سياقية لمعنى هذه الحروف داخل الجمل المستعملة، حيث تبتدئ بطرح السؤال الحجاجي التداولي وهو عبارة عن استفهام لماذا؟ أو فإن قلت..."[4].

وهكذا نجد الرضي في استعماله للحجاج يخدم المعنى التأويلي لـ "إنْ" في بعدها السياقي كما هو موضح أعلاه، فاختار لها من المعنى ما هو أقوى سياقيا وتأويليا، وأثبت حذف الشرط وجوابه بعدها في وجود القرينة في الشعر خاصة، وأثبت حذف الشرط منفرداً بعدها عند اقترانها بلا النافية أو ما الزائدة، وحذف الجزاء بعدها مع وجود القرينة، وبعد "لو " إذا تضمنت معناها.

وفي معنى القطع لـ "إنْ" تتداخل آلية الحجاج مع آلية أخرى بانية للمعنى ؛ و هي التفات المعنى حيث كما رأينا سلّم الرضي للكوفيين بمعنى الشك ، و وجد أن الله تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين ، و لم يرض بذلك في حقه عز و جل لضرب من التأويل ، فانتهى إلى المعنى الأقوى سياقيا و هو معنى عدم القطع تنزيها له

1- قان ديك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، لبنان، 2000، ص: 111.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 90/4.

3- نفسه، 91/4.

4- أحمد كروم، أدوار الاقتضاء وأغراضه الحجاجية في بناء الخطاب، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، 155/1.

ولعلمه عن الشك ، و هو معنى معرفي موجهه عقدي تأتّى للمؤول نتيجة تمثله للكون. ويمكن تجريد ذلك في الترسيمة الآتية:

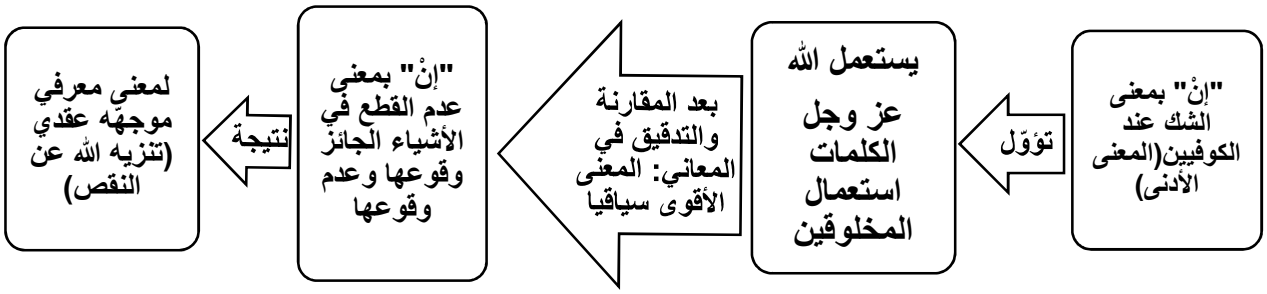

الشكل رقم: (12)

2- الحذف في أسلوب القسم:

درس الرضي هذا النوع من الحذف في باب أحرف القسم، وأسلوب القسم مثل أسلوب الشرط يتكون من أداة وهي حرف القسم وجملتين: جملة القسم وجملة جوابه، يقول الرضي: "واعلم أنّ الجملتين: جملة القسم وجملة جوابه كالشرط والجزاء، صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة" [1].

والقسم على ضربين: إما قسم سؤال، وإما قسم طلب [2] والجواب يكون: إما جملة اسمية أو فعلية [3].

والاسمية: إما مثبتة أو منفية، والمثبتة مصدرة "بإنّ" المشددة أو المخففة باللام (لام الابتداء)، و بإنّ ولام الابتداء يفيد القسم التأكيد [4].

"والاسمية المنفية مصدرة بـ "ما" معملة عند أهل الحجاز مهملة عند غيرهم أو بلا التبرئة ... نحو" والله لا رجل في الدار " "[5] وقد تكون فعلية: فعلها مضارع، فالأكثر تصديره باللام مثل: لاجتهدن، وقد يكون ماضيا، فيجمع في التصدير بين اللام و"قد" في حال الإثبات والتصدير بـ "ما" في حال النفي [6].

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 313/4.

2-ينظر: نفسه، 315/4.

3-ينظر: نفسه، 316/4.

4-ينظر: نفسه، 316/4.

5- نفسه، 319/4.

6-ينظر: نفسه، 319/4 - 323.

وقد يتعرض أسلوب القسم إلى حذف مكون أو أكثر من مكوناته، ممّا يأتي بيانه:

2-1 حذف القسم (جملة القسم):

يقول الرضي في ذلك: "وإنْ كان المقسم عليه جواب الشرط مستقبل، وقبل ذلك الشرط قسم، قرنت أداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى موطئة أي ممهدة، ومعيّنة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك: " والله لئن أتيتني لآتينك" ويجوز: والله إنْ تأتني لآتينك" بلا لام، فإن حذف القسم وقدّر، فالأكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من أول الأمر، وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ**﴾ [الأنعام/121]"[1].

يحذف القسم عند الرضي عند اجتماع الشرط والقسم، ويتعيّن الجواب للقسم لا للشرط، والذي يقف قرينة دالة على المحذوف هو اللام الموطئة للقسم التي تقترن بأداة الشرط، كما مثل لها الرضي، وقد لا تقترن بها أداة الشرط، كما في الآية الكريمة. ومنه، فأسلوب القسم يحذف أحد عناصره وهو "القسم" الذي غيابه يقف مؤشرا للتأويل وهذا الغياب عزاه الرضي لاجتماع الشرط والقسم واقتران أداة الشرط باللام الموطئة للقسم.

وبناء على ما تقدم نرصد كيفية تطبيق الرضي لكفاءته

2-1-1-الكفاءة اللسانية:

تعمل كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني، ولإثبات ذلك نستعرض الآتي: اكتشاف الرضيّ لمؤشر التأويل وهو غياب القسم عند مقارنة الجمل المنجزة (مثالا وشاهدا) مع الجمل القسمية في أصل وضعها، فحكم بحذف القسم وحدّد موضع الحذف عند اجتماع القسم والشرط، وقيام قرينة على حذفه متمثلة في اللام الموطئة للقسم، كما عدّها الرضي قرينة على اعتبار القسم لا الشرط بأن عيّنت في نظره كون الجواب للأول دون الثاني، وهو ما يثبت كفاءته النحوية.

وزيادة في التوضيح شرح الرضي معنى موطّئة بممهّدة لكيلا يبقى في كلامه ما يستغلق على القارئ، وهو ما يترجم عنايته بالجانب الدلالي ودوره في إضاءة المعنى الذي يقصده، مما يعني امتلاكه للكفاءة الدلالية.

وإذا كان مجيء اللام مقترنة بأداة الشرط هو الأكثر تنبيها على حذف القسم، فإنه قد يحذف دون وجود هذه القرينة في بعض المواضع (كما هو الحال في الشاهد القرآني)، وعرض الرضي لما يكثر في كلام العرب من هذه الظاهرة، وعدم إهماله لما يقل دليل إحاطة ودراية بتفاصيل الظاهرة ودقائقها (نظاما واستعمالا) مما يثبت كفاءته اللسانية.

والذي ساعد الرضي على ملاءمة المحذوف إلى المذكور احتكامه إلى معارف معيارية نذكر منها:

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 324/4.

- إن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل*، وقبل ذلك الشرط قسم، قرنت أداة الشرط بلام مفتوحة موطئة للقسم، معيّنة لكون الجواب للقسم لا للشرط (سواء كان القسم ظاهرا أو مقدرّا) [1].

- إنْ حُذِف القسم وقدّر، فالأكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من أول الأمر.

- وقد يجيء من غير لام كما يوضحه الشاهد القرآني.

- الأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط، فيجعل الجواب للقسم، ويُستَغْنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه. [2]

وبناء على ما سبق، تثبت كفاءة الرضي اللسانية بما هي ملاءمة المحذوف مع المذكور وفق المعيار اللساني.

2-1-2-الكفاءة التداولية:

2-1-2-1-الكفاءة السياقية الحالية:

يدشن الرضي من خلال صيغه "اعلم" التي صدّر بها قوله السابق يدشن سياقا تخاطبيا حاليا بينه وبين مخاطبيه يوسم بالتعليمي لكونه ينبّه المخاطب لما يجب حفظه وضبطه من أمر "أسلوب القسم" ومكوناته ثم يربط بين معرفه سابقة (الشرط والجزاء) ومعرفة حاضرة (القسم وجوابه) لتسهيل استيعابها وهو من صميم التعليم والتعليمية في الدرس المعاصر[3] وينتقل بالمخاطب إلى مستوى أرفع، فيناقشه في حذف القسم عند اجتماع الأسلوبين (الشرط والقسم)، وأيهما المعتبر؟ ولماذا؟ وما القرائن الدالة على الحذف وعلى اعتبار القسم دون الشرط؟ ويفسر الرضي ذلك سياقيا في موضع آخر: "فإذا تقررت هذه المقدمة، قلنا: إذا تقدم القسم على كلمات الشرط، فاعتبار القسم أولى، لِتَقَوِّي القسم بالتصدر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط"[4].

---

* أسلوب القسم: أداة قسم + مقسم به + مقسم عليه، مثل: والله لأجتهدن فالواو: أداة قسم، مقسم به: الله، مقسم عليه: لأجتهدنّ (الاجتهاد) ومستقبل: تعني دال على الاستقبال.

1-ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 492/4.

2- نفسه، 492/4.

3-ينظر: النظريات التعليمية المعاصرة: المقاربة بالكفاءات، النظرية التواصلية، التداولية...في :

- عابد بو هادي، تحليل الفعل الديداكتيكي(مقاربة لسانية بيداغوجية) مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج: 39، ع:2، 2012، ص: 372.
- العالية حبار، تعليمية اللغة العربية في ضوء النظام التربوي الجديد القراءة في المرحلة الابتدائية نموذجا رسالة دكتوراه علوم إشراف: سيدي محمّد غيثري، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص: 121 وما بعدها.
- سميرة رجم، نحو مقاربة تواصلية في تدريس اللغة العربية في مرحلة التعليم الابتدائي، رسالة دكتوراه (ل م د، LMD)، إشراف: يمينة بن مالك، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016، ص: 158 وما بعدها.

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 496/4.

فالمعنى السياقي للقسم أقوى لتصدّره الذي هو أصل فيه، وضعف الشرط لتوسّطه، فكان معنى أدنى سياقيا، لذلك اعتبر القسم دون الشرط.

والقرينة المزدوجة التي اهتمَّ بها الرضي في هذا الموضع هي اللام الموطئه للقسم: فناقش الرضي ورودها في الكلام وعدمه من حيث الكثرة والقلة، فالأكثر مجيئها عند حذف القسم وتقديره، وقد لا تجيء.

وإذا كانت هذه القرينة منبّهة على المحذوف، فهي في الوقت نفسه معيّنة لكون الجواب للقسم لا للشرط، فهي على لفظيتها ذات أثر سياقي، وهكذا يثبت الرضي كفاءته السياقية الحالية بتتبع المعاني السياقية وتمييز الأقوى منها عن الأدنى، واستثمار ذلك في تعليل اختياراته النحوية.

2-1-2-2-الكفاءة الموسوعية:

تتدخل كفاءة المؤول الموسوعية كالعادة في توجيه التأويل، بتقدير العنصر المحذوف المناسب عن طريق الاستعانة بمعارف سابقة مشتركة، ومنها اقتران جواب القسم بإنَّ ولام الابتداء المفيدين للتأكيد، والجواب المؤكّد بهما يقتضي كونه جواب قسم، يقول الرضي: "وإنما أجيب القسم بهما، لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم"[1] ويقول ابن يعيش: ""اعلم أن اليمين لابد لها من جواب، لأن القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى، فإذا أقسمت على المجازاة، فالقسم إنما يقع على الجواب، لأن جواب المجازاة خبر يقع فيه التصديق والتكذيب والقسم إنّما يؤكد الإخبار"[2].

وتوكيد الجواب في مثال الرضي: "والله لئن أتيتني لآتينك" بلام الابتداء، عمل هذا التوكيد كقرينة على تعيين هذا الجواب للقسم لا للشرط وهو ما يشترك فيه الرضي مع ابن يعيش في قوله السابق.

هذا عن القسم ظاهرا، أما في حالة كونه محذوفا ومقدرا، فإن الرضي يشترك في المعرفة الموسوعية بلام الابتداء (اللام الموطئة للقسم) مع سيبويه في قوله:"﴿**لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ**﴾ [الأعراف/18]، إنما دخلت اللام على نية اليمين، والله أعلم "[3]، وإن اختلف اللفظ بينهما قليلا أما المعارف الخاصة التي شكلت كفاءته الموسوعية الخاصة، فهي التفسير السياقي لأولوية القسم على الشرط عند اجتماع الأسلوبين وتصدر القسم للكلام، فقوي معنى القسم لتصدّره وضعف الشرط لتوسطه، وهو ما لم يصادف عند غيره من النحاة فيما استقصي من كتب سابقيه.

1- الاستراباذي، الشرح الكافية، 316/4، وسيبويه، الكتاب، 104/3.
2- ابن يعيش، شرح المفصل، 287/4، وسيبويه، الكتاب، 107/3.
3- سيبويه، الكتاب، 108/3.

2-1-3-الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق المسار التأويلي للرضيّ من توضيح الأقوال والتصريح بها: فجاء قوله:" وإن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل..."[1].

في إطار توضيحه لقول المصنف:" ... ويتلقى القسم باللام وإنّ وحرف النفي ..." [2] الذي يسبقه بتوضيح لحروف القسم الواردة في قول المصنّف وغرضه من التوضيح تحديد موقفه القضوي من مسألة حذف القسم عند اجتماع الأسلوبين مع تصدر القسم للشرط.

ثم سلك المؤول مسلك التضمين، فربط بين مقدمات من معارفه الموسوعية ونتائج مضمنة عبر استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي:

الاستدلال 1: إن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل، وقبل ذلك الشرط قسم قرنت أداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة موطئة.... "والله لئن أتيتني لآتينك" .

م1: المقسم عليه يقتضي قسما [3].

م2: المقسم عليه واقع جواب شرط مستقبل (مقرر بقول الرضي) .

م3: جواب الشرط يقتضي في الأصل شرطا (مقرر بتأويلات سابقة).

م4: فأيّهما يطلب جواب الشرط القسم باعتباره مقسما عليه أم الشرط باعتباره جوابه؟

(سؤال مفترض عقلا).

م5: الأولوية للمتصدر منهما، ودلت عليه القرينة[4].

م6: القرينة اللام الموطئة للقسم المقترنة بإنْ (استقراءً من كلام العرب).

ن: إن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل، والقسم سابق للشرط، قرنت أداة الشرط باللام المفتوحة...

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 324/4.
2- نفسه، 309/4.
3- ينظر: نفسه، 314/4.
4- نفسه، 492/4.

الاستدلال 2: إن حذف القسم وقدّر، فالأكثر المجيء باللام الموطئة،" لئن أتيتني لآتينك".

م1: القسم مظهرا ومضمرا يطلب مقسما عليه[1].

م2: المقسم عليه مظهراً يطلب اللام الموطئة (من التأويل السابق).

ن: القسم المضمر يطلب اللام الموطئة وهو ما يعني قول الرضي إنْ حذف القسم وقدر، فالأكثر المجيء باللام الموطئة.

وهكذا تعمل استدلالات الرضي على ردّ عدم الملاءمة إلى الملاءمة بأقصر سبل، وبأقل جهد، مما يثبت كفاءته الاستدلالية، ويسم تأويله بالملائم والمنسجم.

2-2-حذف جواب القسم:

يقول في ذلك الرضي: " ويحذف جوابه إذا اعترض أو تقدم ما يدل عليه أي:" إذا اعترض القسم أي: توسط الكلام نحو: "زيد والله قائم " و"قام والله زيد" وفي نهج البلاغة: "قد والله لقوا الله".

وقوله: أو تقدمه ما يدل عليه " نحو: "زيد قام والله" و"قام زيد والله" وهذا الكلام الذي توسط القسم أو تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم، وهو كالعوض من ذلك الجواب"[2].ويقول الرضي أيضا: "وقد يجيء بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب، فيحذف، وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين، وذلك لقوله تعالى:﴿**وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ**﴾ **[الفجر/1-2]**، أي: ليؤخذن، وليعاقبن لدلالة قوله: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ**﴾ **[الفجر/6]**الآية عليه" [3].

وأقوال الرضي تلك جاءت شرحا وتوضيحا لقول المصنف:

"يحذف جوابه إذا اعترض أو تقدم ما يدل عليه" [4] الذي اتسم بالإجمال و الغموض، مما دعا الرضي إلى عدّ ذلك مؤشرا للتأويل و منه، نرصد كفاءات المؤوّل.

1- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية ، 314/4.
2- نفسه، 326/4 – 327.
3- نفسه ، 327/4.
4- نفسه، 309/4.

2-2-1-الكفاءة اللسانية:

تعمل كفاءة المؤول اللسانية على ملاءمة ملفوظات المصنف مع المعيار وكذا مع الملفوظات التي يستشهد بها، ولإثبات ذلك نستعرض الآتي:

انبرى الرضي يشرح الغامض، ويفصل المجمل: فشرح لفظة الاعتراض الواردة عند المصنف بـ: توسط القسم بين المسند والمسند إليه (فعل، فاعل، خبر، مبتدأ).

وشرح عبارة المصنف: وتقدم ما يدل عليه بتقدم جملة فعلية أو اسمية على القسم.

ثم يقرر أنّ هذا الكلام الذي توسطه القسم أو تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم، وهو كالعوض من ذلك الجواب.(الجمل الاسمية أو الفعلية التي توسطها القسم أو تأخر عنها هي كالجواب في المعنى)، وكل ذلك يثبت كفاءته اللسانية.

ويُقرر أيضا أنه قد يأتي بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف، لكن هذه القرينة ليست جوابا من حيث المعنى * واستشهد على ذلك بآيات من سورة الفجر: ففي الآية الأولى و"الفجر" حذف جواب القسم، والقرينة الدالة على حذفه في الآية الكريمة: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ**﴾[2] وتقدير المحذوف ليؤخذن وليعاقبن.

وهكذا يكشف الرضي مؤشر التأويل في الحالين وهو غياب جواب القسم بعد مقارنته للأقوال المنجزة بأصل الوضع، وهو ما يثبت كفاءته اللسانية أيضا.

ويمكن تجريد عملية حذف جواب القسم وقرائنه الدالة عليه في الحالين، كما فصلهما الرضي في قوله وسبق توضيحهما كالآتي:

*لم يتطرق المصنف لهذه الحالة، فهي استدراك من الرضيّ عليه.

2- الفجر/6.

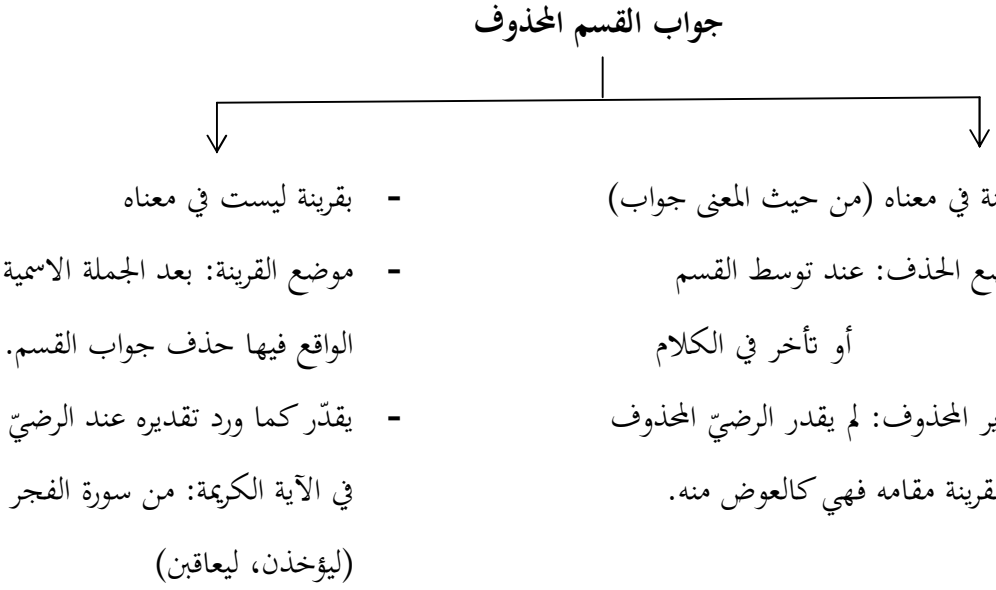

شكل رقم: 13

لكن ما يؤاخذ عليه الرضي أنه حدّد موضعين لحذف جواب القسم ولم يحدد نوع الحذف: هل هو حذف جائز أم واجب فلم يكن دقيقا في هذا الموضع على غير معهوده.

واستعان الرضي في ملاءمة المحذوف إلى المذكور بمعارف معيارية نذكر منها:

- يحذف جواب القسم إذا كان القسم معترضا أي متوسطا للكلام.
- ويحذف أيضا إذا كان القسم متأخرا.
- الكلام الذي توسطه القسم أو تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم، وهو كالعوض منه.
- قد يجيء بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب، فيحذف وليست بجواب من حيث المعنى.
- يوجد شواهد مؤيدة لهذا الحذف من القرآن الكريم.

وبناء على ما سبق، تثبت كفاءة الرضي اللسانية بما هي كفاءة ملاءمة ومواءمة بين المحذوف والمذكور وفق المعيار اللساني.

2-2-2-الكفاءة التداولية:

2-2-2-1-الكفاءة السياقية الحالية:

والرضي بعد مناقشته لحذف القسم عند اجتماع الأسلوبين (القسم والشرط) اتجه إلى شرح قول المصنف: "ويحذف جوابه إذا اعترض أو تقدم ما يدل عليه"[1]، ففصّل ما أجمله المصنف، وأوضح ما غمض في كلامه، وهذا الإجمال وهذا الغموض خرق للقاعدة التخاطبية: لتتجنب الإجمال، لتتجنب الغموض وكن واضحا.

والرضي بهذا كشف عن عدم ملاءمة ملفوظ المصنف لسياق تلفظه، وهو السياق التعليمي الذي يتطلب التفصيل والوضوح، ليتمكن طالب العلم من الفهم والاستيعاب، فبيّن ما يقصده المصنف من "يحذف جوابه" فأرجعه إلى القسم، ووضح غموض كلمة "اعترض" بتوسط القسم الكلام، وعبارة: "تقدم ما يدل عليه"[2] شرحها بتأخره في الكلام، وتقدم غيره عليه.

كما بيّن المؤول اشتغال الكلام المحذوف منه جواب القسم اشتغاله كقرينة هي من حيث المعنى جواب القسم، وقد يحذف في موضع آخر لا تكون فيه القرينة كذلك، واستشهد على ما ذكر منزلا الغائب منزلة الشاهد لتترسخ المعلومة المجردة بالأذهان، وكل ذلك وفاء لمقتضيات المقام ومتطلباته، مما يثبت كفاءته السياقية الحالية.

هذا عن سياق تخاطبه مع مخاطبيه، أمّا عن كيفية إدارته لسياقات البنى اللسانية التي يتمثّل أو يستشهد بها، وكيف يكشف عن مؤشرات التأويل السياقية فيها، ويلائمها لسياقات ورودها، عن ذلك نقول: إنه فسر سياقيا كيف يتم حذف جواب القسم عند عدم تصدّر القسم للجملة، بأن يكون في وسطها أو في آخرها، فيسقط عنه حق المطالبة بالجواب، فيُستغنَى عن جوابه لوجود قرينة دالة عليه تساويه في المعنى، وتشتغل معوضا له، فكأنه تمثّل الكون المادي، وما يعجّ به من سلوك البشر، فهذا يُستغنى عنه، فيؤتي بآخر يعوّضه، مما يثبت كفاءته السياقية الحالية.

2-2-2-2-الكفاءة الموسوعية:

استعان الرضيّ على تأويله للمحذوف ببعض معارفه الموسوعية المشتركة بينه وبين المصنف من جهة، وبينه وبين مخاطبيه من جهة أخرى كمعرفته بالمصطلحات النحوية من مثل: "الاعتراض" "تقدمه ما يدل عليه"، معرفته بمواضع حذف جواب القسم: بقرينة من معناه، وبقرينه ليست من معناه، عدم تقديره للمحذوف في حالة توسط القسم أو تأخره، وتقديره في حال حذفه من الجملة الاسمية لقرينة ليست من معناه....

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 309/4.

2- ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان (التكوثر العقلي)، ص: 238.

ويشترك في هذه المعارف مع غيره من النحاة:

يقول الفرّاء: "وكذلك اليمين يكون لها جواب إذا بدئ بها، فيقال: والله إنك لعاقل، فإذا وقعت بين الاسم وخبره قالوا: أنت والله عاقل، وكذلك إذا تأخرت لم يكن لها جواب لأن الابتداء بغيرها"[1].

ويقول **ابن يعيش**: "...وكذلك القسم قد يحذف منه الجملة الثانية[الجواب] للدلالة عليها نحو قولك لمن ألقى نفسه في ضرر: "هلكت والله" تريد: "والله لقد هلكت" "[2].

ويقول ابن هشام: "يجب حذف جواب القسم إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأول: نحو: "زيد قائم والله"، ومنه "إنْ جاءني زيد والله أكرمته" والثاني: نحو: زيد والله قائم...

ويجوز في غير ذلك نحو:﴿**وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا**﴾[3] الآيات، أي لتبعثن، بدليل ما بعده، وهذا المقدّر هو العامل في ﴿**يَوْمَ تَرْجُفُ**﴾[4]أو عامله اذكر، وقيل الجواب﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى**﴾[5] "[6].

وكما هو ملاحظ اشتراك الرضي مع غيره من النحاة في تحديد المحذوف ومواضعه، والتلميح إلى قرائن الحذف، لكن ما تفّرد به الرضي هو تفسيره السياقي لهذا الحذف، فعدّ من الكفاءة الموسوعية الخاصة به.

وما يلاحظ أيضا أن الرضي لم يحدد في هذا الحذف الواجب منه والجائز كما يصرح به ابن هشام، فهل لأنه لا يعتبر في هذا الحذف الوجوب، ويعّده من باب الجائز؟ وبعد مزيد بحث اتضح أن الرضيّ يوجب حذف جواب القسم إذا توسط أو تأخر في الكلام شرط أن يكون طالب الخبر غير الشرط، والخبر مفردا لا جملة، يقول الرضي:

"**وإنْ توسط القسم بتوسط غير الشرط، أي: طالب الخبر عليه، ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه، فإن كان الخبر جملة جاز أن يعتبر القسم، وأن يلغى نحو: "أنا والله لأقومنّ"، "وأنا والله أقوم" وإن كان الخبر مفردا، وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، وذلك نحو:" أنا والله قائم**" "[7]. ويقول أيضا:

"**إن تأخر القسم عن الكلام، وجب إلغاؤه، نحو: 'أنا قائم والله'...**"[8].

1- الفرّاء، معاني القرآن، 338/2.
2- ابن يعيش، شرح المفصل، 248/5.
3- النازعات/1.
4- النازعات/6.
5- النازعات/26.
6- ابن هشام، المغنى، ص604.
7- الاستراباذي، شرح الكافية، 497/4.
8- نفسه، 498/4.

وهكذا يثبت للرضيّ كفاءاته الموسوعية بنوعيها المشتركة والخاصة.

2-2-3-الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق الرضي في مساره الاستدلالي من مسلك توضيح الأقوال والتصريح بها، بأن يوضّح قول المصنّف: "يحذف جوابه إذا اعترض أو تقدم ما يدل عليه..." [1] فأسند المراجع حيث ردّ الضمير لما يعود عليه وهو "القسم"، وحدّد موقفه القضوي من مسألة حذف جواب القسم عند توسط القسم أو تأخره في الكلام.

ثم يسلك مسلك التضمين، بأن يربط بين مقدمات من معارفه الموسوعية ونتائج مضمنة عبر استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي:

الاستدلال 1: إذا توسط القسم الكلام أو تأخر عنه يحذف جوابه.

م1: إذا توسط القسم الكلام (زيد والله قائم) أو تأخر عنه (زيد قائم والله) وجب إلغاؤه. [2]

م2: إلغاء القسم يعني لا جواب له لفظا [3].

ن: إذا توسط القسم الكلام أو تأخر عنه لا جواب له لفظا أي يكون محذوفا، ويدل عليه ما هو مساو له في المعنى (أي: الكلام المتقدم عليه أو الذي يكتنفه).

ويضيف على ما ذكره المصنّف حالة أخرى لحذف جواب القسم إذا كانت له قرينة ليست من معناه، فيوضح ذلك بقوله: "وقد يجيء بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب، فيحذف، وليست من حيث المعنى بجواب..." [4].

فمن خلال هذا التوضيح، يحدّد موقفه القضوي من مسألة حذف الجواب في وجود قرينة ليست من معناه. فيجيز ذلك وإن كان قليلا (الدال على التقليل لفظ "قد" السابق للفعل المضارع يجيء).

والفاء في قول الرضيّ هي الفاء السببية للتعقيب، وهي استلزامية وإن كانت في غير الشرط[5]. وبذلك تنطوي عبارة الرضيّ على استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 4/326- 327.

2-ينظر: نفسه، 4/497.

3-نفسه، 4/495.

4-ينظر: نفسه، 4/505.

5- نفسه، 4/327.

الاستدلال 2: قد يجيء بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب، فيحذف نحو:﴿**وَالْفَجْرِ... أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ**﴾[1].

م1: يجوز الحذف إذا دلّ على المحذوف قرينة (مقرر بأقوال الرضي السابقة).

م2: بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب (مقرر بقول الرضي وبالآية الكريمة).

ن: الجواب محذوف جوازا.

وهكذا يستدلّ الرضيّ على حذف جواب القسم في الحالتين: حالة القرينة من معناه وحالة القرينة ليست من معناه بردّ عدم الملاءمة إلى الملاءمة، بأقصر السبل، وأقل جهد ممّا يثبت كفاءته الاستدلالية، وملاءمة تأويله وانسجامه.

بناء المعنى في أسلوب القسم:

بعد توصل الرضي إلى تأويل المحذوف (القسم، جوابه) بتطبيق كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) كما سبق توضيحها والاستشهاد عليها، يتفاعل في بنائه للمعنى التأويل والتدليل، فينطلق من تدليل المصنف موضحا وشارحا ما غمض في كلامه، مؤولا حذف القسم والجواب جوازا ووجوبا مستدلا عليه عقليا ونقليا، فاستعان الرضي إلى ذلك بآليات نذكر منها: آلية الحجاج، وآلية التفات المعنى.

أ-آلية الحجاج: تنوعت أشكال تمظهر هذه الآلية عند الرضي، فهناك: الصفة، اسم التفضيل التمثيل، الاستشهاد، الشرح، ...

ونكتفي بـ:

1-الصفة: الصفة المشبهة على وزن "فعيل" الواردة في قوله: "وإنْ كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل... قرنت أداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة...." [2] فالصفة "كثيرا" أدى توظيفها من قبل الرضي دورا حجاجيا إقناعيا تمثل في التقويم، والتصنيف، واقتراح النتائج المراد حصولها أو فرضها [3] فقوله "كثيرا" حُكْم بالكثرة يحدّد قيمة، والتصنيف: إطلاق لفظ "كثيرا" يعين مقابلها في صنف آخر، وأما اقتراح النتائج المراد حصولها أو فرضها، فالرضي بإيراده لهذه الصفة يريد أن يوصلنا إلى النتيجة: وهي أن الاحتكام إلى كثرة السماع هو الذي يحدّد الجواب للقسم لا للشرط، بدليل اقتران أداة الشرط باللام المفتوحة الموطئة للقسم (عند اجتماع الأسلوبين في حالة القسم الظاهر).

1- الفجر/1-6.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 324/4.

3- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 487.

وعليه، فالرضي بتوظيفه لهذه الصفة أنجز ثلاثة أفعال، مما يسمه بتكثيف المعنى، والكفاءة الحجاجية الإقناعية.

2-وأما استعماله لاسم التفضيل "الأكثر"، فقد أدى توظيفه إلى إيجاد سلمية وتراتبية في خطاب الرضي من جهة التوجيه الكمّي؛ إذ عبّر من خلال هذه الصيغة على سلمية وتراتبية الورود الكمي للام المفتوحة، فرتّب الألفاظ والعبارات من الأدنى إلى الأعلى: كثير، أكثر. في قوله: "... فإن حذف القسم وقدّر، فالأكثر المجيء باللام الموطئة..."[1].

ويمكن تجريد ما ذكر في الترسيمة المقابلة:

3-الشرح: الشرح بعامة " كشرح الكافية" غايته توضيح الملبس والغامض، وتكميل وتتميم الناقص .... والشرح في هذا الموضع منها: شرح مصطلح "الاعتراض"، وشرح عبارة: "تقدمه ما يدل عليه" أدى وظيفة حجاجية تتمثل في:

كونه " حجة تمهيد ومعرفة وثمرة خبرة، إنّه علامة على الإدارة، وعلى بذل جهد من أجل فهم يتم عن دراسة ومعرفة إنه إذن أثر الموضوعية والمصداقية الفكرية "[2].

الورود الكمي للام المفتوحة في الكلام

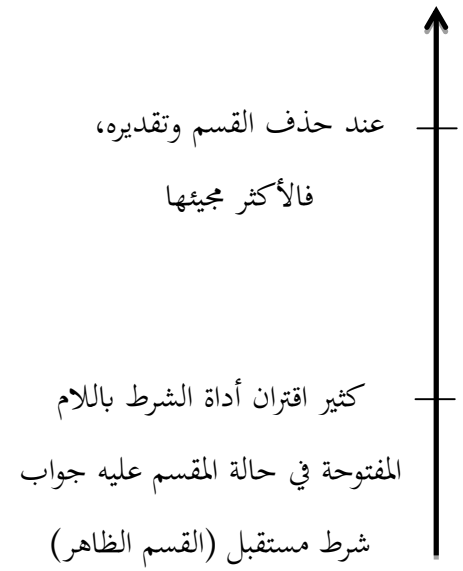

الشكل رقم: (14)

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 324/4.

2- ليونيل بلنجر، عدة الأدوات الحجاجية، تر: قوتال فضيلة، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، 391/2.

وعليه، فالشرح حسب "ليونيل بلنجر" حجة ممهّدة لما بعدها تنم عن وعي وفهم وخبرة، وأثر للموضوعية والمصداقية، وذلك لأنه قبل الخوض في الظاهرة موضوع الدرس على المتحدث فيها شرح خطوطها الأساسية، ليتمكن المستمع من الفهم والاستيعاب، فلو بقي مصطلح" الاعتراض" كما ورد لدى المصنف ولم يشرحه، لم يفهم المخاطب (المتعلم) ما المقصود به وما علاقته بحذف جواب القسم، وكذلك العبارة المذكورة أعلاه، فعمل هذا الشرح كحجة ممهدة لما يراد إثباته بعد ذلك، ومارس إقناعه على المخاطب.

ب- آلية التفات المعنى:

يصدر الرضي في بناء معانيه عن قاعدة أصول نحوية سبق التنبيه إليها وهي قاعدة: التنقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم وفي أسلوب القسم عند اجتماع الشرط والقسم يتنافس على الكلام معنيان:

معنى القسم ومعنى الشرط، ولكليهما الحق في التصدّر وإن كان الشرط في الأصل أقوى من القسم، لكن عند تصدّر القسم للكلام تكون له الأولوية، وحدّد الرضي موضعا تكون فيه الأولوية للقسم على الشرط عند ما يكون المقسم عليه جواب شرط مستقبل، وسبق القسم الشرط في التصدّر، فتقترن أداة الشرط كثيرا باللام المفتوحة الموطئة للقسم إيذانا بأولوية القسم على الشرط بالجواب، فيستغنى عن جواب الشرط ليقوم مقامه جواب القسم، و تزداد هذه الأولوية عند حذف القسم و تقديره ، فيشتد الإكثار من مجيء اللام الموطئة للقسم، تنبيها على القسم المحذوف من جهة، ومن أخرى إيذانا بأولوية اعتبار القسم في الكلام، فيفهم بذلك أن حذف القسم وتقديره زاد من قوة تلك الأولوية، فتعدّ من المعلومات الإضافية التي يتركها المتكلم للمخاطب ليقوم بتوليدها والاستدلال عليها في شكل معلومات مسكوت عنها[1]. وعليه، فحذف القسم أضاف معنى للخطاب لم يكن بذكره، و فسره الرضي بالانتقال من معنى الشرط إلى معنى القسم الذي كانت له الأولوية للشروط المذكورة ، و ازدياد تلك الأولوية بحذف القسم و تقديره ؛ أما في حذف جواب القسم: عند توسط القسم بتوسط غير الشرط (طالب الخبر) ولم يكن شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه، وكان الخبر مفردا، فالرضي يوجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره (لكون جواب القسم يكون جملة في الأصل)، فيحذف الجواب، ويعوّضه ما يكتنفه من كلام، وكذلك إن تأخر القسم في الكلام، فيحذف ويعوّضه ما يدل عليه من متقدم كلام لكونه من حيث المعنى جواب.

فانتقلت الأولوية في الكلام من القسم إلى غيره (طالب الخبر)، فانتقل بذلك معنى التصدّر وأحقية الجواب من الأول إلى الثاني.

وهكذا فسر الرضي حذف الجواب في أسلوب القسم بانتقال المعنى من القسم إلى غيره، فألغي، واستغني عن جوابه ، ويمكن توضيح ذلك بالترسيمة الآتية:

1- ينظر: إدريس سرحان، التأويل الدلالي-التداولي للملفوظات ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، ص: 183.

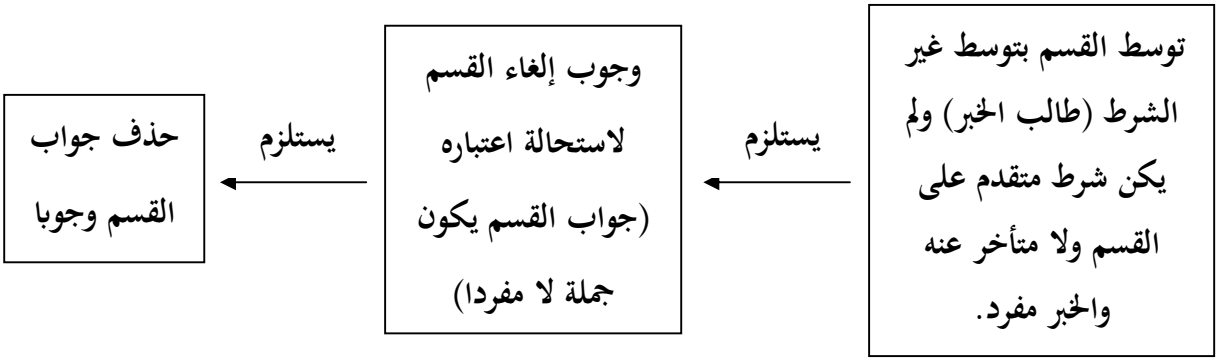
توسط القسم بتوسط غير الشرط (طالب الخبر) ولم يكن شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه والخبر مفرد.
يستلزم
وجوب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره (جواب القسم يكون جملة لا مفردا)
يستلزم
حذف جواب القسم وجوبا

الشكل رقم: (15)

خاتمة الفصل الثاني:

تخلص الدراسة بعد طول مباحثة لحذف الفعل والجملة إلى نتائج تتحوصل في:

I. حذف الفعل التام والناقص:

1-استمرار الخاصيتين المتقابلتين في تأويلية الرضي:

1-1- الصرامة التأويلية في حالة الوجوب، إلى حد وضع قانون تأويلي وشروط تحققه:

- في حذف الفعل التام: فيقصر الرضي حذفه وجوبا في وجود المفسر.

- في حذف "كان وجوبا في التركيب" أما أنت منطلقا انطلقتُ" وما ركّب على شاكلته، فتحذف كان وجوبا لمنع اجتماع العوض والمعوض منه.

1-2- مرونة تأويلية تنفتح على إمكانات قرائية متعددة في حالات الجواز:

- جواز حذف الفعل التام: الذي قرينته السؤال صريحا أو مقدّرا.

- في الأمثال من نحو: "إن لا حظية فلا ألية " على اختلاف الروايات رواية الرفع يقدّر الفعل التام محذوفا جوازا.

ورواية النصب تقدّر "كان" محذوفة جوازا.

- حذف "كان" مع اسمها بعد "إنْ" و "لو" الشرطيتين .

- حذف "كان" بعد "إن" الشرطية التي يليها اسم وجوابها بالفاء، وفيه أربعة وجوه: ثلاثة مقبولة عند الرضي، والرابع (حذف كان مع خبرها) لا يقبله الرضي لضعف يكتنفه لفظيا ومعنويا.

2- في بنائه للمعنى:

أ- اهتمام الرضي بآلية الحجاج لتحصين تأويلاته من الاعتراض عليها، وخدمة للفهم والتأويل.

ب- أعطى عناية أكبر لالتفات المعاني: ففسر حذف الفعل التام سياقيا بالانتقال من معنى إلى آخر مستلزما منه:

فالحذف استلزم الإبهام، والإبهام استلزم التفسير، والتفسير استلزم التقدير. فالتفات المعنى عند المتكلم أوجب الحذف.

كما فسّر حذف "كان" بعد " أنْ المفتوحة " التي كانت في الأصل "إنْ" المكسورة قطعت عن مقتضاها (الشرط) باستجلاب "ما" الكافة، فتغيّرت حركتها من الكسر إلى الفتح إيذانا بتغير المعنى مما يعمل على إيجاد استنتاج مفاده:

أن موجب الحذف عند الرضي هو تغيّر المعنى المقصود عند المتكلم.

- اعتماد الرضي على آلية هامة كآلية القراءات التي تتيح إمكانات دلالية تفيد في بناء تأويلات ممكنة كاعتماد الكوفيين على قراءتي الكسر والفتح في اعتبار "أنْ" المفتوحة شرطية.

- اهتمامه بالقرائن الدالة على المحذوف في حالتي الوجوب والجواز لأهميتها في تعقب المعنى المقصود.

II. حذف الجملة في أسلوبي الشرط والقسم:

1- الملاحظ في هذا الجزء عدم استمرار الرضي في خطّته التأويلية القائمة على تقابل منهجيتين تأويليتين: منهجية الصرامة التأويلية، ومنهجية المرونة التأويلية.

2- كما لوحظ عدم تصريح الرضي بالتمييز بين حالات الحذف الواجب وحالات الحذف الجائز، واكتفى بقوله "يحذف..."

لكن مع ذلك كان يترك في كلامه بعض القرائن التي يهتدي بها المخاطب كذكر "العوض" في حذف عنصر كجواب الشرط أو جواب القسم، فيفهم أنه حذف واجب لا جائز، وهذا لم يكن معهود الرضي في الأبواب السابقة.

3- اهتمامه الملفت في هذا الجزء بالقرائن الدالة على حذف جمل الشرط وجوابه، والقسم وجوابه، فهل ذلك يعود لاهتمامه بالتركيب كخطاب ونصّ، وما الجملة فيه إلا وحدة أساسية مكوّنة لمجموعه، فيكون نحوه خطابي أو نصي إن جاز التعبير؟!

4- تنبيهه للمؤول بخاصة والمخاطب بعامة عند بناء تأويله أن يحترز في إطلاق المعنى على الروابط والحروف، ووجوب التمييز بين ما يكون مسموحا به في حق البشر، وغير مسموح به في حق الله تعالى، فهو بذلك يصدر عن تمثل للكون موجهه عقدي.

5- في بنائه للمعنى اهتم بانتقال المعنى عند اجتماع القسم والشرط، فجعل الأولوية للقسم عند تصدره وإن كان الشرط أقوى، وزيادة تلك الأولوية بحذف القسم وتقديره. وعند توسط القسم بتوسط غير الشرط وكان الخبر مفرداً، يلغى القسم، ويستغنى عن جوابه، فكان انتقال المعنى من الشرط إلى القسم وإلى غيره مفسرا للحذف.

6- قلَّما يشير ابن الحاجب إلى حالات الحذف في هذا الباب، لكن الرضي يستدرك عليه فيما يسمح به المقام (إذ الحذف في أسلوب الشرط وأسلوب القسم كان عند الحديث عن أحرف هذين الأسلوبين)، ولم يكن

هناك دراسة مستقلة خاصة بحذف هذه العناصر اللسانية، فنتج أن حالات الحذف كميا تبدو قليلة، لكنها نوعيا مثقلة وتكثف معارف خاصة، قد تكون صريحة، وقد تكون ضمنية يتركها الرضيّ لمخاطبه للاستدلال عليها من خلال القرائن.

الفصل الثالث:حذف الحروف

أولا: حروف الجرّ

ثانيا: حروف النصب

ثالثا: حروف العطف

رابعا: حروف أخرى

توطئة: الحرف أحد أقسام الكلمة، فهو بذلك قسيم الاسم و الفعل .

أ- **ويدل في اللغة** :على الطرف، يقول ابن منظور:" الحرف في الأصل الطرف أو الجانب"[1]، وقد يدل على الوجه الواحد كما في قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ**﴾[2] .

ب- **وفي الاصطلاح:** تعددت تعريفاته، وتصنّف في ثلاث مجموعات:

1- الحرف معناه في غيره: وهو الأغلب والأشهر بين النحاة، نصّ عليه سيبويه بقوله: " ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" [3].

ويليه تعريف أبي القاسم الزجاجي (ت 337هـ): " ما دلّ على معنى في غيره" [4].

ويفضل ابن يعيش تعريف الزجاجي ويعدّه: أمثل من غيره [5] يقصد التعريفات التي بدئت بـ"ما جاء" لأنه " إشارة إلى العلّة" [6] التي وجد من أجلها التعريف بعكس المراد من الحدّ وهو الدلالة على الذات [7] وحتى تعريف الزجاجي لم يسلم من الاعتراض عليه كونه غير حاصر؛ إذ يدخل فيه: أسماء الاستفهام وأسماء الشرط التي تدل على معنى في نفسها ومعنى في غيرها [8].

ويفسر أحمد كروم عبارة " ما دلّ على المعنى في غيره" بالمعنى الآلي للحرف، الذي يعني عنده: " ما يفتقر اللفظ في دلالته عليه إلى اقترانه بالألفاظ الأخرى وانضمامه إليها" [9].

1- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ح ر ف)، 41/9

2- الحجّ/11

3- سيبويه، الكتاب، 12/1.

4- الزجاجي، الإيضاح في شرح العلل، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط:3 1979، ص54.

5- ابن يعيش، شرح المفصل، 477/4، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 50/1

6- نفسه، 2/8 ، 50/1.

7- نفسه، 2/8، 50/1.

8- ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو: تح: عبد الوهاب محمّد، د.ن د.ط، 1988، 4/2.

- العكبري، اللباب، 50/1.
- الاستراباذي، شرح الكافية، 38/1.
- المرادي، الجنى الداني، ص: 21.
- الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص:103.

9- أحمد كروم، الاستدلال في معاني الحروف (دراسة في اللغة والأصول) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 2009، ص17.

أي: أن الحرف يحتاج إلى غيره لكونه جزء الكلام، فيحتاج إلى اسم أو الفعل، وهو ما يقوله الرضيّ: " ومن أجل أن معناه في غيره، احتاج في كونه جزء كلام إلى اسم كالتنوين في "زيدٌ قائمٌ" أو فعل نحو: قد في "قد قام زيد" فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من أربع كلمات" [1].

وهذا المفهوم (الغيرية) للحرف ليس الوحيد ممّا عرفه النحاة، وإن كان الأغلب والأشهر، أو الأقوى في التعاريف كما عدّه أحد المعاصرين[2] فهناك حدود أخرى للحرف.

2- الحرف ليس له معنى أصلا لا وضعا ولا استعمالا، ويقصد بذلك أحمد كروم عدمية المعنى في الحرف، ويصنّف تعريف الرضيّ للحرف ضمن هذا النوع[3].

وتعريفات الرضيّ للحرف تنفي عنه امتلاك معنى في نفسه[4] ومنها: ""..... فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء، نحو: الابتداء خير من الانتهاء، ولم يجز الإخبار عن "من" لأنّ الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه؟ بل في لفظ غيره، وإنما الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة، فالحرف وحده لا معنى له أصلا، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أن في ذلك الشيء فائدة، فإذا انفرد ذلك الشيء يبقى غير دال على معنى أصلا، فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسها، وللحرف في غيره"[5].

والرضيّ لا يختلف تعريفه للحرف عن غيره من النحاة أصحاب الاتجاه المذكور(الغيرية) إلا بمزيد تحديد وتدقيق، ولا يجعله ذلك صاحب اتجاه خاص ينفرد به كما صنفه الباحث المذكور[6] وذلك؛ لأن بقية النحاة (في اتجاه الغيرية) لا يقولون بالمعنى المستقل للحرف خارج التركيب!

3- وهناك اتجاه آخر في التعريف، يقول بأن الحرف معناه في نفسه:

كدلالة الاسم والفعل على المعنى منفردين أو مركبين.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 263/4.

2- ينظر: المنصف عاشور، قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، 2005، ص:176.

3- ينظر: أحمد كروم، الاستدلال في معاني الحروف، ص15.

4- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 29/1و34.

5- نفسه، 35/1.

6- ينظر: أحمد كروم، الاستدلال في معاني الحروف، ص:15.

وصاحب هذا الاتجاه هو: بهاء الدين بن النحاس(ت698هـ)[1].

ت- **أنواع الحروف:** تتنوع الحروف باعتبارات مختلفة:

1- **باعتبار البناء:** أي كونها بانية للكلمة وتسمى حروف المباني: مثل الكاف والتاء والباء في كلمة "كتب" .

2- **باعتبار المعنى:** إذا أفادت معنى عند اتصالها أو دخولها على غيرها، وتسمى حروف المعاني "كالسين" التي للاستقبال و "من" للتبعيض، و "أنّ" للتوكيد و "لم" للنفي والقلب...

3- **باعتبار الاختصاص:** هناك أقسام ثلاثة:

- مختصة بالاسم كحروف الجرّ، التأكيد، النداء.
- مختصة بالفعل كحروف الجزم، المصدرية، الاستقبال...
- مشتركة بين الاسم والفعل مثل "هل" الاستفهامية، وحروف العطف.

ث- حذفها:

من النحاة من لا يجوّز حذف الحروف، فلا يشترط فيها شروط الحذف المنوطة بغيرها، يقول ابن جنّي في باب زيادة الحروف وحذفها: "" وكلا ذينك ليس بقياس، لما سنذكره أخبرنا أبو عليّ رحمه الله قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها أيضا واختصار المختصر إجحاف به"" [2].

فابن جنّي من خلال هذا القول ينفي قياسية حذف الحروف وزيادتها، ثم يستدرك في موضع آخر، فيقول: " هذا هو القياس، ولا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت تارة أخرى" [3] ومن حذف الحروف:

1- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد السلام محمّد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، 1992، 42/1.

2- ابن جنّي، الخصائص، 290/2.

3- نفسه، 296/2.

أوّلا– حذف حروف الجرّ:

وسميت كذلك؛ لأنها تجرّ معنى الأفعال إلى الأسماء، أي: توصلها إليها [1] والأظهر عند الرضيّ أنها سميت كذلك "لأنها تعمل إعراب الجرّ كما سميت بعض الحروف الجزم، وبعضها حروف النصب"[2].

ويكون الجار والمجرور متلازمين في التركيب كأنّهما اسم واحد، لذا كان إسقاط حرف الجرّ مسوغا لنصب الاسم بعده، ويستثنى من ذلك:

1– حذف الجارّ في أسلوب القسم:

يقول الرضيّ: "**اعلم أنّ حروف الجرّ لا تحذف مع بقاء عملها قياسا، إلا في "الله" قسما، عند البصريين، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على "الله" نحو:" المصحفِ لأفعلنّ، وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظة "الله" بخصائص ليست لغيرها**" [3].

وينبّه الرضيّ في قوله إلى قاعدة هامة مفادها: أنّ القياس يقضي بعدم حذف حروف الجرّ مع بقاء عملها، ويستثنى من ذلك حروف الجرّ الواقعة في أسلوب القسم حيث المقسم به لفظ الجلالة "الله" أو ما قيس عليه.

وبقاء عمل الجارّ يشي بحذفه، وضرورة تقديره، ممّا دعا الرضيّ لاعتباره مؤشرا للتأويل، وعليه نرصد كيفية تطبيق الرضيّ لكفاءاته.

1–1 تطبيق كفاءات المؤوّل:

1–1–1 الكفاءة اللسانية:

تعمل الكفاءة اللسانية للمؤوّل على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني، ولإثبات ذلك نستعرض الحجج الآتية:

– عمل الرضيّ أوّلا على التنبيه إلى أصل مفاده:

عدم حذف حروف الجرّ مع بقاء عملها، أي: لا تحذف وعملها باق، وإذا حذفت لا يبقى عملها (حالة المنصوب بنزع الخافض)، وهو ما يفهم من قوله السابق عرضه.

1– الاستراباذي، شرح الكافية، 264/4.
2– نفسه، 264/4.
3– نفسه، 305/4.

واستثنى من هذه القاعدة حذف حرف الجر الواقع في أسلوب القسم مع المقسم به لفظ الجلالة "الله" عند البصرية حيث يحذف حرف القسم، ويبقى عمله نحو: اللهِ لأفعلنّ.

وأمّا الكوفية، فهم يقيسون على لفظ الجلالة ويجيزون ذلك مع سائر ألفاظ المقسم به نحو: المصحف لأفعلنّ. فتحديد ما ينتمي إلى هذا الأصل وما يخرج منه، ونسْب كل رأي إلى أصحابه لهو من الكفاءة اللسانية، ودليل تمكّن من المؤوّل.

– وعند مقارنة الأقوال المنجزة السابقة مع المعيار (أصل الوضع) في أسلوب القسم نلحظ غياب حرف القسم، وهو عنصر ربط وإيصال الفعل بالمقسم به [1]، والدال عليه حسب الرضيّ هو عمله الذي يشي بحذفه وضرورة تقديره، مما يجعله مؤشراً للتأويل، عملت كفاءة الرضيّ اللسانية على كشفه من خلال التلفظ بلفظ "تحذف" وعبارة "مع بقاء عملها"، ولم تكتف كفاءته بذلك بل راحت تفتح نقاشا بين البصرية والكوفية حول تجويز حذف القسم وبقاء عمله مع لفظ الجلالة أو ما قيس عليه، وقدمت اعتراض البصرية على الكوفية فيما ذهبوا إليه، وأوردت حجّتهم في ذلك: وهي اختصاص لفظة "الله" بما لا يختص به غيرها، فلا يجوز قياس ألفاظ أخرى للمقسم به على لفظ الجلالة.

وقد يسأل سائل لماذا قدّم الرضيّ حجة البصريين في اعتراضهم على الكوفية، ولم يقدم حجة العارض؟!

اكتفى الرضيّ بعرض حجّة من حجج البصريين في ردّهم على الفريق العارض (الكوفية)، لأنها أكثر وجاهة وقوة من غيرها من الحجج عند الفريقين[2]، وذكر الرضيّ من خصائص لفظة "الله" حسب البصرية: "...ومنها الجرّ بلا عوض من الجارّ، ومع عوض عنه بهاء التنبيه، نحو: ها الله، وهمزة الاستفهام، نحو، آلله،..."[3].

الخاصية الأولى مع الحرف الأصلي للقسم وهو الباء، والخاصية الثانية مع غيره من حروف القسم، ويوضح ذلك في موضع آخر بقوله:"... وإذا حذف حرف القسم الأصلي، أعني الباء، فإن لم يبدل* منها، فالمختار النصب بفعل القسم، ويختص لفظ "الله" بجواز الجرّ مع حذف الجارّ بلا عوض، والكوفيون يجوّزون الجرّ في كل ما حذف منه الجار من المقسم به وإن كان بلا عوض، نحو:" الكعبة لأفعلنّ "و" المصحف لآتين" " [4].

1- ينظر: الصادق خليفة راشد، دور الحرف في آداء معنى الجملة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1996، ص129.
2-ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 336/1 -339.
3- الاستراباذي، شرح الكافية، 305/4.
4- نفسه، 311/4.

وبناء على ما تقدم: فالرضيّ، يقدم النصب على الجرّ في حال حذف حرف الجرّ إلا مع لفظ الجلالة قسما كما يراه البصريون، لأن حجتهم أقوى ودليلهم أسطع في هذا الموضع، ممّا يثبت امتلاكه كفاءة الترجيح للآراء والحجج، والقدرة على تمييز الأرجح من الراجح والمرجوح[1]، وهو ما يخدم ملاءمته للمحذوف مع المذكور ويثبت كفاءته اللسانية حضوراً وفعالية.

1-1-2 الكفاءة التداولية:

1-1-2-1 الكفاءة السياقية الحالية:

افتتح الرضيّ قوله بصيغة "اعلم" للتوجه إلى مخاطبيه قصد التنبيه إلى أمر هام، يدعوهم إلى حفظه وضبطه، فاستحضر بذلك سياقا تخاطبيا تعليميا، بيّن من خلاله ما هو أصل وقاعدة في حروف الجرّ، كونها لا تحذف مع بقاء عملها ثُمَّ تعرض للاستثناء وهو في أسلوب القسم مع لفظ الجلالة "الله" خاصة، فيجوز حذف حرف القسم وبقاء عمله.

وفي سلاسة انتقل إلى مخاطب أرفع درجة بأن أوجد سياقا تخاطبيا آخر ذا صبغة معرفية حيث العارض للآراء والمعترض: فالكوفية يجيزون حذف حرف الجرّ وبقاء عمله وإن بدون عوض مع سائر ألفاظ المقسم به، ويعرضون حججا لم يتطرق لها الرضيّ، ووصفها **العكبري** بقوله: "والجرّ جائز في اسم الله تعالى خاصة لكثرة استعماله في القسم، وقال الكوفيون يجوز ذلك في كل مقسم به واحتجوا لذلك بأشياء كلّها شاذ قليل في الاستعمال لا يقاس عليه" [2].

وردّ عليهم البصريون بجواز ذلك مع لفظ "الله" لاختصاصه بما لا يختص به غيره وبدون عوض مع حرف القسم (الباء)، ويعوّض مع غيره حسب الرضيّ.

وكان رأيه موافقا لما ذهب إليه البصرية لقوة حجتهم قياسا واستعمالا (تداولا). وقد تمكّن من هذا الترجيح لفهمه لسياقات آراء الفريقين نتيجة إلمامه بالمعارف اللغوية، ف "...المعرفة بالسياق تتطلب الإلمام بمعرفة اللغة"، وهو ما يقوله ريكاناتي Récanati:

*ينظر مفهوم الإبدال في: حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي ص: 267 وما بعدها.

1- ينظر: مُحَمَّد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص:95.

2- العكبري، اللباب ، 377/1.

"So knowledge of the context is required in addition to knowledge of the language[1]".

وإذا كانت الكفاءة التداولية عند ريكاناتيهي : القابلية لفهم ماذا يعني المتكلم من خلال ملفوظه أو ملفوظها"، كما ينص عليه قوله الآتي:

"By pragmatic competence I mean the ability to understand what the speaker means by his or her utterance" .[2].

فماذا نعد فهم الرضي للمتكلم بصريا كان أو كوفيا من خلال ملفوظ كل منهما؟ لا شك أننا سنسم كفاءته التداولية بالخاصة، لأنها كفاءة لا تكتفي بالفهم بل تحلل وتنقد وتختار وترجح وتضيف في بعض الأحيان. وعليه، فالكفاءة السياقية بما هي مكون أساسي من مكونات الكفاءة التداولية، فهي كفاءة سياقية خاصة عند الرضي لتمكنها من فهم وتحليل وتأويل السياقات المذكورة.

1-1-2-2 الكفاءة الموسوعية:

تتأسس الخطابات وتنمو عبر عمليتين: هما التأسيس والإضافة [3]، وتأخذ عملية التأسيس أشكالا مختلفة: شكل معلومات اقتضائية سابقة(عند المخاطب أو يفترضها المتكلم)، أو تأخذ شكل معلومات ابتدائية يضعها المتكلم في ذاكرة المخاطب ابتداء لكي يبني عليها لاحقا....[4].

فالرضيّ في تأسيسه لخطاب حذف حروف الجرّ: "اعلم أنّ حروف الجرّ..." [5].

وظّف من معارفه الموسوعية ما يكون على الشكلين المذكورين؛ إذ بادر مخاطبه بمعلومة ابتدائية لكي يضعها المخاطب في ذاكرته للبناء عليها لاحقا: اعلم أنّ حروف الجرّ لا تحذف ويبقى عملها.

ثم ليلج إلى حذف الجار في أسلوب القسم استثنى مذكّرا في هذا الباب برأي البصريين القائل بجواز حذف الجارّ مع بقاء عمله مع لفظ الجلالة "الله"، وبرأي الكوفيين الذي جوّز ذلك مع سائر ألفاظ المقسم به قياسا على لفظ الجلالة.

1 -Recanati.F,Truth-Conditional Pragmatics Clarendonpress,Oxford,2010 ، P:8.

2- Recanati.F,Truth-Conditional Pragmatics,P:8.

3- ينظر : إدريس سرحان، التأويل الدلالي- التداولي للملفوظات، ص: 183.

4-ينظر: نفسه، ص:183.

5- الاستراباذي، شرح الكافية، 305/4.

يشترك الرضيّ في تلك المعلومات الاقتضائية السابقة مع غيره من النحاة كابن الأنباري الذي عرض لهذا الاختلاف بين البصريين والكوفيين وذكر حجج كل فريق كما أشرنا إليه سابقا، والعكبري فيما عرضنا من قوله السابق؛ إذ سكت عن رأي البصرية لمقبوليته، وحمل على رأي الكوفية لكونه مبنيا على حجج تعتد بالقليل والشاذ في الاستعمال الذي لا يقاس عليه، لكن الرضيّ صنع العكس: عرض رأي الكوفية بعد عرضه لرأي البصرية وقدم حجة البصريين في اعتراضهم على الكوفية، وسكت عن حجج الكوفيين لعدم وجاهتها فبذلك أبرز ما رجّحه من رأي ودعم الحّجة التي يراها أقوى وأمثل، وهو ما يعدّ كفاءة موسوعية خاصة للرضيّ، فـ" التفاوتات في الجدارات التأويلية لا تعزى إلى كفاءة المتكلمين الألسنية فحسب، بل أيضا ينبغي نسبتها إلى كفاءاتهم الموسوعية والمنطقية والبلاغية التداولية..."[1].

وهكذا نجد كفاءة الرضيّ الموسوعية التأسيسية منها والإضافية تساهم في تأويل المحذوف وتقديره بما يناسب سياق حذفه.

1-1-3 الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق الرضيّ في مساره التأويلي من مسلك توضيح الأقوال والتصريح بها حيث وضّح القاعدة التي تكون عليها حروف الجرّ، وكيفية عملها في القياس، ثم أبان عن سياق حذف الجارّ عند البصريين والكوفيين، وهو من باب إسناد المراجع، وأما ترجيحه لحجّة البصرية، فهو من باب تحديد موقفه القضوي من هذه القضية، ثم سلك مسلك التضمينات بأن ربط بين مقدمات من معارفه الموسوعية ونتائج مضمنّة عبر الاستدلال الآتي:

الاستدلال: لا تحذف حروف الجرّ مع بقاء عملها قياسا إلاّ في الله قسما .

م1: حذف حروف الجرّ يقتضي عدم عملها[2].

م2: حذف حرف الجرّ في أسلوب القسم (اللهِ لأفعلنّ) اقتضى بقاء عمله (مقرر بقول الرضيّ)* .

ن: يستثنى من حروف الجر حروف القسم التي تقتضي بقاء عملها مع حذفها.

أي: لا تحذف حروف الجرّ مع بقاء عملها قياسا إلا في الله قسما.

1-أركيوني، المضمر، ص: 543.

2-ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 311/4 ، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 160/2 .

*- هنالك مواضع أخرى لهذا الحذف وبقاء عمل الجار أحصاها عباس حسن بأربعة عشر موضعا، ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط:8، 532/2 – 536.

وعليه، فاستدلالات الرضيّ قامت على ملاءمة المحذوف للمذكور، وردّ الغرابة إلى الألفة، بما يجعل تأويله مقبولا ومنسجما، وبذلك أثبتت كفاءته الاستدلالية.

1-2 بناء المعنى:

يتفاعل التدليل والتأويل في بناء المعنى عند الرضيّ، فعلى مستوى التدليل انطلق ممّا عرضه المصنف من تعريف لحروف الجرّ وما وضعت له إلى أن وصل إلى مالم يتطرق له المصنف وهو حذف حرف الجرّ في أسلوب القسم مع لفظ الجلالة "الله" ، فصار إلى كونه معترضا مؤولا صار عارضا مدلّلا بأن قدّم رأي البصريين وتلاه برأي الكوفيين منتهيا إلى ترجيح الأول على الثاني (على مستوى التأويل) لكفايته اللسانية والتداولية والاستدلالية.

كما استعان إلى ذلك بآليات أخرى بانية للمعنى نذكر منها:

- الحصر والاستثناء "اعلم أن حروف الجرّ لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا في الله قسما..."[1] وهو من الأبنية الاستدلالية الحجاجية كما سبق وتعرضنا له[2].

- التمثيل في قوله:" وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله نحو: المصحف لأفعلنّ...."[3] وقد سبق توضيح الوظيفة الحجاجية والبعد الاستدلالي للمثال.

- التعليل في قوله:" .... وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظة "الله" بخصائص ليست لغيرها"[4] وغني عن البيان الدور الحجاجي للتعليل.

هذا عن الظاهر: أما الضمني في خطابه، فيمكن للمخاطب أن يستشف ترجيحه لرأي البصرية على الكوفية من خلال تقديمه لحجّة الفريق الأول وسكوته عن حجة الفريق الثاني.

كما أن تقديمة لرأي البصرية على رأي الكوفية والثاني هو العارض والأول هو المعترض: لمما يدل على ذلك الترجيح.

يستنتج من ترجيحه ردّه للقياس الذي لا يحمل على الأكثر (كالشاذ والقليل)، ورده لقياس غير المختص على المختص.

1-الاستراباذي: شرح الكافية، 305/4.

2-ينظر:بنعيسى أزاييط، البعد التداولي في الحجاج اللساني، 252/2.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 305/4.

4- نفسه، 305/4.

2- حذف حرف الجرّ "رُبّ":

"ربّ" هي حرف جرّ يفيد التكثير، فهي بمعنى "كم" الخبرية عند سيبويه [1] وعند الرضيّ هي للتقليل في الأصل ثم استعملت في معنى التكثير، فصار معنى التكثير لها حقيقة، ومعنى التقليل لها كالمجاز المحتاج إلى القرينة [2]، وهي عنده اسم: "ويقوي عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسما، فـ " ربّ" مضاف الى نكرة...." [3]، ويقول الرضيّ في حذفها: "ويحذف حرف الجرّ قياسا مع بقاء عمله إذا كان الجارّ "ربّ""، بشرطين: **أحدهما** أن يكون في الشعر خاصة.

والثاني: أن يكون بعد الواو أو الفاء أو بل، وأمّا حذفها من دون هذه الحروف نحو:

رسمُ دارٍ وقفتُ في طلله *** كدتُ أقضي الحياةَ من جللِه[4].

فشاذ في الشعر أيضا، فـ "الواو" كقوله:

"وقاتم الأعماق خاوي المخترق"[5]

و"الفاء" كقوله: فَإِنْ أهلِكْ فذي حنقٍ لظَاهُ *** عليَّ تكادُ تلتهبُ التهابا [6]"وبل" كقوله: بل بلدٍ ذي صعدٍ وأصباب[7]"[8].

يقرر الرضيّ حذف حرف الجرّ" ربّ" وهو في غير أسلوب القسم مع بقاء عمله، ويشترط في ذلك شرطين:

الأوّل منهما: كون ذلك في الشعر خاصة.

الثاني: أن تكون "ربّ" بعد الأحرف الآتية: "الواو" أو "الفاء" أو "بل". وأمّا حذفها من دون هذه الحروف، فشاذ في الشعر أيضا.

1- ينظر: سيبويه، الكتاب، 161/2.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 294/4.

3- نفسه، 297/4.

4- البيت لجميل بن معمر العذري، ينظر: البغدادي، خزانه الأدب، 20/10.

5- البيت لرؤبة بن العجاج، ينظر: نفسه، 26/10.

6- البيت لربيعة بن مقروم الضبي، ينظر: نفسه ، 29/10.

7- البيت لرؤية بن العجاج، ينظر: نفسه ، 32/10.

8- الاستراباذي، شرح الكافية، 4/ 305 -306.

وعليه، ف "رُبّ" حرف جرّ على ما ذكره الرضيّ يكثر حذفه في الشعر خاصة بعد "الواو" أو "الفاء" أو "بل"، ويشذّ حذفها من دون تلك الحروف حتى في الشعر، فيشتغل غياب "ربّ" مؤشرا على التأويل تدل عليه قرائن (الحروف السابقة)، وجرّ الاسم بعدها.

وبناء على ما تقدم، نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته.

2-1 تطبيق كفاءات المؤول:

2-1-1 الكفاءة اللسانية:

* تعمل الكفاءة اللسانية للمؤوّل على ملاءمة المحذوف إلى المذكور، ولإثبات ذلك نستعرض الآتي:

رسم الرضيّ صورة تقابلية لحذف "ربّ" في الشعر؛ **الأولى**: حيث يكثر حذفها بعد الحروف (الواو، الفاء، بل)، وهي مما يقاس عليه إنتاجا وتأويلا .

والثانية: حذفها بدون تلك الحروف، وهو مما يشذ، فيحفظ ولا يقاس عليه، والشاذ عند الرضيّ: "هو الذي على خلاف القياس، وإن كان كثيرا"[1].

هذه الصورة للحذف التي عرضها الرضيّ بهذه الكفاءة هي مذهب البصريين في "ربّ" كما يصرح بذلك في قوله:

"هذا الذي ذكرنا في "ربّ" المقدرة على مذهب البصريين في "ربّ" وأما على ما آخترنا ف "ربّ" مضاف مقدر، مدلول عليه بالحروف الثلاثة"[2].

وقد سبق أن عرضنا رأيه في ماهية "ربّ" على أنه يقوى عنده مذهب الكوفيين والأخفش في كون "ربّ" "اسما" لا "حرفا" كما يذهب إليه البصريون.

فاجتمع لدى الرضيّ بذلك إضافة الى الكفاءة اللسانية كفاءة موسوعية علمية محايدة (الأمانة العلمية والموضوعية العلمية)[3].

* ويضاف إلى كفاءة الرضيّ اللسانية اكتشافه لمؤشر تأويل حذف "ربّ" وهو غياب "ربّ" نفسها وبقاء عملها يظهر ذلك من خلال تصريحه بلفظ "يحذف" وعبارة "مع بقاء عمله".

1- الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 4/4.
2- نفسه، 308/4.
3- يفصل ذلك في الكفاءة الموسوعية، ص231-232.

* كما يضاف إليها سعيه إلى تقنين ظاهرة حذف "ربّ" باشتراط شرطين يحققان هذا الحذف عند توفرهما، ويمتنع الحذف عند عدم تحققهما.

* كثرة الاستشهاد من الشعر على هذه الظاهرة يضاف أيضا إلى كفاءته اللسانية.

ويبقى سؤال قد يسأله سائل: هل حذف "ربّ" دون سبقها بالحروف المذكورة شاذ كما ذكر الرضيّ؟ هل هذا الرأي له أم نقله عن البصريين كما صرح سابقا؟

-هناك من يرى هذا الرأي للرضيّ، فيقول:

" ويعد حذف (ربّ) من دون (الواو) أو (الفاء) أو (بل) شاذا عند الرضيّ ومثل له ببيت جميل (رسم دار وقفت في طلله) بجرّ رسم على تقدير ربّ محذوفة على أنّ جمهور النحاة لا يشترطون ما اشترطه الرضيّ ولا يعدون الحذف من دون الواو أو الفاء أو بل شاذا"[1].

والرضيّ يصرح كما ذكرنا سابقا بأن ما ذكره هو وجهة نظر البصريين في "ربّ" وأنه يعتبر "ربّ" مضافا مقدّرا مدلولاً عليه بالحروف الثلاثة، فكيف يكون رأي الرضيّ منفردا به عن جمهور النحاة؟!

ويلتمس للباحثة العذر لكون الرضيّ يعرض آراء غيره كأنها آراءه، فلا يستطيع المتلقي التمييز بينها لقوّة ومتانة عرضه لها.

وبناء على ما تقدّم: نصل إلى إثبات كفاءة الرضيّ اللسانية التي تعمل على ملاءمة المحذوف إلى المذكور بما يلائم المعيار اللساني.

2-1-2 الكفاءة التداولية:

2-1-2-1 الكفاءة السياقية الحالية:

سياق الحديث عن حذف "ربَ" هو استمرار لسياق الحديث عن حذف حروف الجرّ بعامة الذي افتتحه الرضيّ بلفظه "اعلم" الدالة على التنبيه والقصد والتعليم: "اعلم أن حروف الجرّ لا تحذف مع بقاء عملها قياسا.." [2].

1- إيمان جاب الله نصر، ظاهرة الحذف في ديوان الحماسة (شرح المرزوقي) دراسة نحوية بلاغية، رسالة ماجيستير، إشراف: عبد الحكيم راضي، عبد الحميد السيوري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2009، ص:129، وينظر أيضا: مُحَمَّد مسعود علي حسين، آراء الرضيّ النحوية في شرح الكافية، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية مصر، طبعة 2016 ، ص175.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 305/4.

فوَضَع قاعدة في حذف تلك الحروف، ورَاحَ يقدم استثناءاتها: فالأول منها حذف حرف الجرّ في أسلوب القسم مع لفظ الجلالة "الله" وما قيس عليه من ألفاظ المقسم به، وهنا يقدم الاستثناء الثاني: وهو حذف "ربّ" وبقاء عملها، فيتوجه إلى مخاطبيه في السياق التخاطبي التعليمي نفسه، منبها لهم على ضرورة ضبط وحفظ ما يعرضه عليهم من أمر "ربّ" وحذفها، فوضع قانونا تأويليا لحذفها تمثل في شروط سياقية محددة: أن تكون في سياق الشعر خاصة، وأن يكون في هذا السياق قرائن دالة على حذفها تمثلت في الحروف الآتية: الواو، الفاء، بل، وبناء على تلك الشروط السياقية، يعدّ حذفها دون توفر القرائن المذكورة شذوذا عن القياس أو القانون الموضوع، فحُكْم الرضيّ الذي فهم على أنّه رأيه الخاص (الحكم بشذوذ حذف "ربّ") كان نتيجة تطبيق شروط الحذف السياقية التي اختل واحد منها في ذلك البيت، فـ "المشكل يأتي من هنا: جمل اللغة الإنسانية غنية بالمعنى اللساني، ومع ذلك لا تعطي دائما سوى تأشير غامض، ودائما غير مكتمل عن المعنى المقصود للمتكلم، مثلما نقول في لغتنا الخاصة، المعنى اللساني يضمّن المعنى المقصود للمتكلم"[1].

وعليه، فكفاءة الرضيّ السياقية الحالية مكنته من توصيل تأويلية حذف "ربّ" إلى مخاطبيه بإيجاد سياق لفهم الظاهرة، ووضع قانون تأويلي قائم على شروط سياقية، اختلال واحد منها يؤدي إلى امتناع حذف "ربّ" وبقاء عملها، وإذا وجد شاهد اختل فيه شرط من تلك الشروط يحكم آليا بشذوذه؛ مما يفعّل القدرة الاستنتاجية لدى مخاطبيه. ويختم عرضه لحذف "ربّ" بتقرير موقفه القضوي من مسألة حذف "ربّ" كما سبق وأن عرضناه: هو كون ما عرضه يخصّ وجهة النظر البصرية وأن "ربّ" عنده هي "اسم"، وحذفها هو حذف مضاف مقدر، مدلول عليه بالحروف الثلاثة، مما يعني سياق آخر لفهم "ربّ" وحذفها.

وعليه؛ تثبت للرضيّ الكفاءة السياقية الحالية لاهتمامه بسياقات الحذف بوضع شروط سياقية له تضبط سيرورته.

1-Voir Dan sperber, La communication et le sens, sur: http//www.dan.sperber.com/sens. Htm. See,DANSperber AND DEIRDRE WILSON, Pragmatics, modularity and mind – reading in mind& Language workshop on pragmatics and cognitive science, 2002,P:2.

2-1-2-2 الكفاءة الموسوعية:

تأخذ المعلومات الموسوعية أشكالا مختلفة كما سبق وأن بيّنا:

منها الاقتضائية السابقة، ومنها الابتدائية، ومنها المضافة، والرضيّ في خطاب حذف "ربّ" انطلق من معلومة ابتدائية سبق ذكرها في حذف القسم وهي:

لا تحذف حروف الجرّ مع بقاء عملها، ثم استثنى ما يخص حذف الجرّ الواقع في أسلوب القسم من أنه يحذف ويبقي عمله، ثم واصل استثناءه ليشمل "ربّ" التي هي حرف جرّ عند البصريين وليست كذلك عند غيرهم، وجعل حذفها منوطا بشرطين، وهي معلومات اقتضائية سابقة يشترك فيها مع غيره من النحاة: فالجرجاني في المقتصد يقول:

"وأما حذف حرف الجر الذي هو الباء في بالله، فعلى وجهين: أحدهما: أن يحذف ويوصل الفعل إلى الاسم وينصبه، فيقال: اللهَ لأفعلنّ... والوجه الثاني: أن يضمر ويبقى الجرّ، فيقال: اللهِ لأفعلنّ كما أضمروا "ربّ" في قولهم: وبلدٍ عامية أعماؤه "[1].

وسيبويه قبله يقول: "ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنّ، وذلك أنه أراد حرف الجرّ، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه، كما حذف "ربّ" في قوله:

وجدّاءَ يرجى بهَا ذو قرابةٍ *** لعطفٍ وما يَخْشَى السماة ربيبُها[2] "[3].

وواضح من القولين جواز حذف "ربّ" وإبقاء عملها بعد الحروف المذكورة عند سيبويه والجرجاني.

وكذلك عند غيرهما من النحاة: كابن الأنباري[4] ابن يعيش [5] ابن هشام[6]...

لكن ما يعدّ كفاءة موسوعية خاصة للرضيّ هو كونه جعل حذف "ربّ" ينتظم في قانون تأويلي، ويشتغل وفق شروط، ويُعتبر آليا ما يخرج عن هذا القانون شاذا.

1- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982، 867/2-868.

2- البيت للعنبري، ينظر: سيبويه ، الكتاب، 163/2.

3- نفسه، 163/2.

4- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 340/1.

5- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 516/4 – 517.

6- ينظر: ابن هشام مغني اللبيب، ص: 137-138.

كما يعدّ عرضه لوجهة النظر البصرية في حذف "ربّ" عرضا موضوعيا لكونه يعرضه وكأنه رأيه الخاص، فتجرّده من الذاتية إلى هذا المستوى جعله يوسم بالكفاءة العلمية المحايدة كما تصنفها وتقررها أوركيوني ضمن الكفاءات الموسوعية للمؤوّل[1].

ويضاف إلى ذلك تصريحه بأن ما عرضه من حذف "ربّ" وتقديرها هو رأي البصرية يعدّ ذلك من الأمانة العلمية، فيتمكّن المخاطب من نسب الآراء إلى أصحابها، ولا يقع في الخطأ، وهذه الكفاءة تصنّف حسب أوركيوني متعلقة بالعالم [2].

وأمّا أحكام القيمة: "قياسا"، "شاذا" الواردة عند الرضيّ، فتعبّر عن كفاءة موسوعية تقويمية [3].

وهكذا، نجد كفاءات الرضيّ الموسوعية على اختلافها تسهم في تأويل المحذوف "ربّ" بما يلائم سياقه.

1-2-3 الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق الرضيّ في مسار تأويله لحذف "ربّ" من مسلك التصريح والتوضيح، حيث يقول: "ويحذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله إذا كان الجارّ "ربّ" بشرطين....." [4]، فيوضّح سياق حذفها وشروطه وما يخرج عن تلك الشروط يحكم بشذوذه، وفي آخر عرضه لحيثيات حذف "ربّ" يسند مرجعية هذا الرأي للبصريين، ثم يحدد موقفه القضوي من حذف "ربّ" فهي عنده مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلاثة" [5].

ثم يسلك مسلك التضمينات بأن يربط بين مقدمات من معارفه الموسوعية ونتائج مضمنّة عبر استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي:

الاستدلال: يحذف حرف الجرّ قياسا مع بقاء عمله إذا كان الجارّ رب بشرطين: أن تكون في الشعر خاصة، أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بل.

م1: "ربّ" حرف جرّ يتلازم وجوده ومجروره، فوجود مجروره يقتضي وجوده لفظا أو تقديرا [6].

1-ينظر: أوركيوني وزملاؤها، في التداولية المعاصرة، ص85.

2- ينظر نفسه، ص 85.

3- ينظر، نفسه، ص85.

4- الاستراباذي، شرح الكفية، 305/4.

5- نفسه، 308/4.

6- ينظر: نفسه، 234/2.

م2: مجرور "ربّ" فيما استقرئ من أشعار العرب موجود وحده بعد الواو أو الفاء أو بل (مقرّر عند النحاة والرضيّ واحد منهم).

ن: حرف الجر "ربّ" مقدّر بعد هذه الحروف.

أي: حرف الجرّ "ربّ" يحذف ويبقي عمله قياسا في الشعر بعد تلك الحروف وعليه، فاستدلالات الرضيّ على حذف "ربّ" تطوي مقدمات معلومة للمخاطب، وتعمل على ملاءمة المحذوف للمذكور، بما يحقق تأويلا ملائما ومنسجما، ويثبت كفاءته الاستدلالية.

2-2 بناء المعنى:

تتفاعل في بناء المعنى عند الرضيّ معطيات تدليلية وأخرى تأويلية:

على مستوى التدليل ينطلق مما عرضه المصنّف من أمر "ربّ"، فيشرحه ويوضّحه، ويستدل عليه، ثمّ ينتقل إلى ما أهمله المصنّف وهو حذف "ربّ" فيكون عارضا ومعترضا في آن، فيصرح بعدّه "ربّ" اسما وبعدّ البصريين لها حرفا. ثم ينقل وجهة نظرهم في حذفها المتمثلة في جواز حذف "ربّ" بعد الواو، الفاء، بل وامتناع حذفها في غياب هذه الأحرف. وما كان منه يعدّ شاذاً ويستعين إضافة إلى ذلك بآليات أخرى بانية للمعنى نذكر منها:

***الحجاج متمثلا في:**

أ- روابط حجاجية: مثل: "إذا" في قوله: "ويحذف حرف الجرّ قياسا مع بقاء عمله إذا كان الجارّ "ربّ"..."[1].

ب- الاستشهاد: بنقل شواهد من الشعر على الظاهرة المدروسة (حذف ربّ بعد الواو، الفاء، بل) قياسا، وحذفها شذوذا دون تلك الحروف.

ت- أحكام القيمة: في قوله "قياسا" و "شاذ"، ودورها في إقناع المخاطب بما توصل له المؤوّل من تأويل حذف "ربّ".

1- الاستراباذي، شرح، الكافية، 305/4.

***التفات المعنى:**

ربط الرضيّ بين تأويل الحذف لـ "ربّ" والقرائن الدالة عليه، فوجود الواو، الفاء، بل، دليل على حذف "ربّ" وغياب هذا الدليل يقتضي عدم حذف "ربّ"؛ لأنه هناك مبدأ في الحذف يقرّه الرضيّ وغيره من النحاة هو "لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازاً إلا مع قرينة دالة على تعيينه"[1].

وهذه الأحرف عاطفة، أوضح الرضيّ ذلك في أقواله الآتية:

"وأمّا الواو، فللعطف أيضا عند سيبويه، وليست جارّة..."[2].

ويقول: "فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أولهما، كقوله: و"قاتم الأعماق" فإنه يقدر معطوفا عليه كأنه قال: ربّ هول أقدمت عليه وقاتم الأعماق"[3].

ويعرض رأي الكوفيين و المبرد في "الواو" بأنها كانت في الأصل عاطفة ثم صارت قائمة مقام "ربّ" جارة بنفسها لكونها بمعنى "ربّ" فلا يقدّرون معطوفا عليه في مثل: قاتم الأعماق، لأنه في نظرهم تعسف، فلو كانت عاطفة لجاز إظهار "ربّ" بعدها كما جاز بعد "الفاء" و"بل"[4].

فالرضيّ يرجّح كون "الواو" عاطفة وفق ما يعرضه من وجهة النظر البصرية، فعطفت على "ربّ" ومجرورها المحذوفين عطفت المجرور بعدها كما في وقاتم الأعماق ربّ هول أقدمت عليه، عطف عليه قاتم الأعماق، فمعنى العطف مكّن من تقدير "ربّ" المضمرة، أي: مكّن من تخصيص نوع النتيجة المضمنة؛ إذ "شروط استعمال الرابط تعيّن ليس فقط إرغامات التسلسلات المضمونية المترابطة، لكن تعيّن الإرغامات حول السياق الذي تؤول فيه القضية المنتجة عن طريق الرابط، في حين شروط التأويل تخصص نوع النتيجة المضمنة..."[5].

لذلك، فالرضيّ اشترط لحذف "رب" وبقاء عملها السياق (الشعر خاصة) كشروط استعمال، ومعنى العطف في الروابط (الواو، الفاء، بل) كشروط تأويل تخصص نوع النتيجة المضمنة وهي تقدير "ربّ"

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 241/1

2- نفسه، 307/4.

3- نفسه، 308/4.

4- ينظر: نفسه، 308/4.

5-Voir: Jacques Moeschler, MARQUES Linguistiques, Interpretation Pragmatique et Conversation,P:57.

المحذوفة والذي يزكي توجهنا في هذا المضمار قول ابن الأنباري الذي ينكر على الكوفيين الذين يعدون "الواو" جارة بنفسها نائبة عن "ربّ":

"...والذي أعتمد عليه في الدليل على أن هذه الأحرف التي هي الواو والفاء وبل ليست نائبة عن "رب" ولا عوضا عنها أنه يحسن ظهورها معها، فيقال: "وربّ بلدٍ" و "فربّ حور" ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض"[1].

فركّز على شروط استعمال تلك الروابط (حسن ظهور "ربّ" معها)؛ ممّا يثبت أنها ليست عوضا عنها ولا نائبة لها وبالتالي ليست جارة بنفسها، فالعوض والمعوض لا يجتمعان في الأصل.

كما أن حضور الروابط في الملفوظ ليس دوره تفعيل الأسباب التأويلية والخطابية فحسب، لكنه لأجل أسباب بسيكولوجية: فالرابط التداولي له أثر في الملاءمة القصوى للملفوظ[2] لذلك، فوجود الواو، الفاء، بل كروابط تداولية له أثر في ملاءمة الملفوظ المحذوف منه "ربّ" وهي الأهمية التي نصّ عليها الرضيّ فجعل تلك الروابط شرطاً من شروط تأويل المحذوف.

ثانيا: حذف حروف النصب:

الحروف الناصبة: هي حروف عاملة، تعمل عملا واحدا، فتعمل النصب فقط في الفعل[3] كنواصب الفعل المضارع: أن، لن، إذن، كي. ومنها ما يعمل ظاهرا، ومنها ما يعمل ظاهرا ومقدرا، يقول الرضيّ: "ذكر [أي المصنف] النواصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمرا، ثم أخذ يفصل، وهو قوله: "و "أن" مثل " أريد أن تحسن إلي"... إلى آخره"[4].

وعَمَلُ "أنْ" كما رأينا ظاهرة ومضمرة، وإضمارها منه الواجب ومنه الجائز: فالواجب بعد: الواو، الفاء، أو، إذا كانت على الترتيب بمعاني: الجمعية، السببية، الانتهاء.

والجائز بعد تلك الحروف بدون تلك المعاني. يقول الرضيّ في إضمار "أن" جوازا: "عطف على "حتّى" في قوله: وحتى إذا كان مستقبلا، أي العاطفة يقدر بعدها "أن" نحو قولها:

1- ابن الأنباري، الإنصاف، 325/1.

2- Voir: jacques Moeschler, Marques Linquistiques, Interprétation pragmatique et Conversation, P:56.

3-ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص: 27.

4- الاستراباذي، شرح الكافية، 27/4.

لَلَبْسُ عباءةٍ وَتَقَرَّ عيْنِي *** أَحبُّ إليَّ مِنْ لبْسِ الشفوفِ[1].

ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو: " أعجبني ضرب زيد فيشتم، وضرب زيد ثم يشتم، وضرب زيد أو يشتم. و"الواو" و"الفاء" و "أو" في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء"[2].

يذكر الرضيّ من خلال قوله مواضع إضمار "أن" جوازا وهي: بعد الواو الفاء، ثم، أو، ويشترط أن لا تدل الواو على الجمعية (المعية)، الفاء وثم على السببية، وأو على الانتهاء (الغائية)، لأنها لو دلت على ذلك لصار حذف "أن" واجبا، واستشهد على حذف "أن" جوازا بعد الواو بقول ميسون بنت بحدل، واكتفى بالتمثيل على الحالات الباقية.

وعلل مجيء "أن" مقدرة بعد تلك الحروف لكي يعطف اسماً على اسم، فيعطف المصدر المؤول من "أن" المقدرة وفعلها (تقرّ) على الاسم قبله "لبس" والأصل: لَلَبْسُ عباءةٍ وقرار عيني، يقول البغدادي في شرح هذا البيت: " على أن (تقرّ) منصوب بأن مضمرة بعد الواو وأن تقرّ في تأويل مصدر معطوف على مصدر هو لبس"[3].

وعليه، اشتغل إضمار "أن" بعد هذه الأحرف مؤشرا للتأويل عند الرضيّ، ومنه نرصد كيفية تطبيقه لكفاءاته.

1- تطبيق كفاءات المؤوّل:

1-1- الكفاءة اللسانية:

تعمل كفاءة المؤوّل اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور، ولإثبات ذلك نستعرض الآتي:

حرصت كفاءته كما سبق توضيحه على اكتشاف مؤشر التأويل وهو إضمار "أن" في ملفوظ الشاعرة، وذلك عند مقارنته بأصل الوضع الذي يقضي بعطف اسم على اسم لا فعل على اسم واشترط في إضمار "أن" جوازا أن تكون بعد الواو، الفاء، ثم، أو، ولا تكون هذه الحروف بمعاني المعية، السببية، الانتهاء.

وهو نوع من التقنين لهذا الحذف ليميزه عن الحذف الواجب، فيعدّ هذا التقنين وهذا التمييز من الكفاءة اللسانية للمؤول، واحتكم الرضيّ في ذلك إلى معارف معيارية مقارنة نذكر منها:

1- البيت لميسون بنت بحدل الكلبية، ينظر: البغدادي، خزانة الادب، 503/8.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 79/4.

3- البغدادي، خزانة الأدب، 503/8.

- تحذف "أن" وجوبا بعد: الواو، الفاء، أو، إذا كانت بمعاني: الجمعية، السببية، الانتهاء.
- تحذف جوازا بعد تلك الحروف بدون تلك المعاني.
- الغرض من حذف "أن" في هذه التراكيب هو عطف اسم على اسم كما يقتضيه أصل الوضع.

ويكون بذلك قد لاءم المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني، مما يثبت كفاءته اللسانية.

1-2- الكفاءة التداولية:

1-2-1- الكفاءة السياقية الحالية:

تعمل كفاءة الرضيّ السياقية على إيجاد سياق تخاطبي تمرر من خلاله إلى المخاطبين المعنيين به خطابا توضح لهم فيه ما غمض من قول المصنف*: "وبعد العاطفة إذا كان المعطوف عليه اسما"[1].

فذكر الرضيّ أن هذه العبارة معطوفة على عبارة "وحتى إذا كان مستقبلا" ثم يوضح بشرح مقصود المصنف منها في قوله: "أي العاطفة يقدّر بعدها أنْ"..."[2].

ثم استشهد على الظاهرة المدروسة (إضمار أن جوازاً بعد أحرف العطف: الواو، الفاء، ثم، أو)، ومثّل مما يميز السياق التخاطبي المستحضر من قبل الرضيّ بكونه تعليميا.

ويعلل ظاهرة إضمار "أنْ" بعد الواو العاطفة بـ:"ليكون الاسم معطوفا على الاسم"[3].

والتعليل أيضا من مستلزمات هذا السياق [4].

فعبارة الرضيّ التعليلية: "ليكون الاسم معطوفا على الاسم"[5].

تبدو في ظاهرها لسانية صرفة لكن بتأملها سياقيا نجدها تكثف وتجرّد علاقة رابطة بين السياقين اللساني (الداخلي) في كلام الشاعرة وسياق تلفظها (الخارجي): فالشاعرة لما قصدت نقل ما تحس به للمستمع، وهو تفضيلها لعيش البداوة (لبس عباءة) الذي يقترن عندها بقرّة العين، تفضله على عيش

*غموض ملفوظ المصنف يجعل المؤول يسجل خرقا تداوليا عليه يخصّ القاعدة الرابعة من مبادئ التخاطب لتجنب الغموض ... ينظر: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص: 239.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 79/4.

2- نفسه، 79/4.

3- نفسه، 79/4.

4-ينظر: أحمد حساني، النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، مجلة ثقافات، ربيع 2004، ص: 36 ومابعدها.

5- الاستراباذي، شرح الكافية، 79/4.

الحواضر (لبس الشفوف) عمدت إلى استلزام ذلك المعنى عن طريق العطف، فعطفت في الظاهر فعلا على اسم، لكن ضمنيا أضمرت "أنْ" فتمّ عطف اسم (المصدر المؤول من "أنْ" والفعل تقرّ) على اسم (لبس عباءة)، وبذلك "يتعامل الخطاب القصدي للعطف مع المعنى في هذه الحروف على أنه استثمار لعلاقات متعددة تضم الملفوظ (Enoncé) مع ربطه بظروف المقال..." [1].

وعليه، فالسياق الخارجي تدخل في بناء السياق الداخلي، والصفة القصدية في الكلام تحققت ببلوغ الشاعرة النتيجة التي سعت إلى التأثير بها على مخاطبها من خلال غرضها الإنجازي عن طريق التأويل.

وهكذا تثبت سياقية عبارة الرضيّ التعليلية.

كما أنّ تقييد الرضيّ لإضمار "أن" جوازاً بعد "الواو"، "الفاء"، "ثمّ"، "أو" بعدم دلالتها على معاني: الجمعية، السببية، الانتهاء هذا التقييد كان مراعاة للمخاطب، وهو شرط سياقي[2] لكي يتمكن من تمييز حالة الجواز المقصودة عن حالة الوجوب التي سبق له التعرض لها في موضع آخر، هذا من جهة ومن أخرى ضمان وظيفة العطف لهذه الأحرف؛ لأنها لو صارت لها تلك الدلالات لحرمت وظيفة العطف التي بموجبها يعطف اسم على اسم.

وبناء على ما تقدم، فالرضيّ يملك كفاءة سياقية حالية مكنته من استثمار السياقات المختلفة لتمرير معارفه إلى مخاطبه.

1-2-2 الكفاءة الموسوعية:

تتمظهر الكفاءة الموسوعية للرضيّ بأشكال عدة:

منها المعارف الاقتضائية السابقة التي يشترك فيها مع غيره (المصنف وغيره من النحاة)، وهي: إضمار "أن" وعملها النصب في الفعل المضارع، بعد حروف العطف: الواو، الفاء ثمّ، أو، فقد ذكر ابن يعيش:"...فلو كان الأول مصدرا صريحا، لجاز لك أن تظهر "أنْ" في الثاني نحو قوله: للبس عباءة وتقر عيني: أحبُّ إليّ من لبْسِ الشفوفِ ولو قال: " وأن تقرّ عيني" لجاز، لأنّ الأول مصدر، و"لبس عباءة" مبتدأ، و"تقر عيني" في موضع رفع بالعطف عليه، و"أحب إلي" الخبر عنهما....فلما كان المعنى يعود إلى ضم "تقرّ عيني" إلى لبس عباءة " اضطر إلى إضمار "أن" والنصب..."[3].

1- أحمد كروم، استلزام التخاطب في معاني العطف، ضمن كتاب: التداوليات وتحليل الخطاب، ص647.

2- ينظر: مُحَمَّد محمدّ يونس علي، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، ص: 105-106 ومُحَمَّد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص:18.

3- ابن يعيش، شرح المفصّل، 237/4.

فابن يعيش يجيز إضمار "أنْ" بعد الواو العاطفة ويذكر تعليله لهذا الإضمار "فلما كان المعنى يعود إلى ضمّ "تقرّ عيني "إلى" لبس عباءة" اضطر إلى إضمار "أن" والنصب"[1].

أي لعطف اسم على اسم، لكنه لم يذكر الشرط الذي وضعه الرضيّ وهو عدم دلالة الواو على الجمعية (المعية).

ومثله يقول ابن هشام: "وبعد الفاء والواو و أو وثم إن عطفن على اسم خالص نحو ﴿**أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا**﴾ [الشورى/51]. وللبس عباءة وتقرّ عيني ولك معهن ومع لام التعليل إظهار أنْ" [2]. أمّا ما انفرد به الرضيّ ويعتبر كفاءة موسوعية خاصة به، فهو اشتراطه في تلك الأحرف أن لا تكون دلالتها على المعية، السببية، الانتهاء، ويقابله في إضمار "أنْ" وجوبا التنصيص على تلك المعاني للأحرف الثلاثة (الواو، الفاء، أو)، فيقول: "وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية..."[3].

وقوله:" ... ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة أي: ليكن منك قيام وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية، بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو: " كل رجل وضيعته".

والأوْلى في قصْد النصوصية في شيء على معنى أن يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه"[4].

فالعطف في هذه الحروف يفوّت معنى السببية في الفاء، ومعنى الجمعية في الواو، لهذا صرف الفعل بعدهما إلى النصب، ليكون ذلك مرشدا من أول الأمر إلى أنهما ليستا للعطف: الواو إمّا واو حال، وإما بمعنى "مع" [5] والفاء يقوى كونه للجزاء [6] ولما امتنع كونهما عاطفتين عند الرضيّ، فقد ذهب: إلى أن ما بعدهما مبتدأ محذوف الخبر وجوبا [7].

1- ابن يعيش، شرح المفصّل ، 237/4.
2- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 315. وشرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 74-77.
3- الاستراباذي، شرح الكافية، 67/4.
4- نفسه، 68/4.
5- نفسه، 68/4.
6- نفسه، 68/4.
7- نفسه، 68/4.

وقدّر: "قم وأقوم": قم وقيامي ثابت (واو الحال)، قم مع قيامي (بمعنى مع). ما تأتينا فتحدثنا: إن تأتينا فحديثك حاصل (الفاء للجزاء). واجتنب بذلك توهّم مصدر من فعل لم يسبك معه حرف مصدري (قم) أو(تأتينا) على سبيل المثال، فطّور القاعدة لصالح الاستعمال اللغوي [1]، وهو ما يعدّ له كفاءة موسوعية خاصة.

كما يعكس ذلك السمة التناظرية (Symétrique) في فكر الرضيّ؛ إذ في حال وجوب إضمار "أنْ" ينص على الدلالات الثلاث لمعاني تلك الحروف، وفي حالة الجواز ينفي عنها تلك الدلالات، وكل ذلك فيما وقف عليه من استعمالات العرب في كلامها، فمكمن تميّزه في حسن تخريجه للحالات المشكلة.

1-3 الكفاءة الاستدلالية:

انطلق الرضيّ في مساره التأويلي من مسلك توضيح الأقوال والتصريح بها؛ إذ وضح قول المصنف:" وبعد العاطفة إذا كان المعطوف عليه اسما" [2] فبيّن أن قول المصنف معطوف على قول له سابق وهو "حتى إذا كان مستقبلا بالنظر إلى ما قبله... " [3].

ثم وضح مقصوده من ذلك القول "أي العاطفة يقدر بعدها "أنْ"..." [4]،وزاد في توضيحه للمسألة بإيراد شاهد شعري تضمر فيه "أنْ" جوازا بعد حرف العطف (الواو).

ثم سلك مسلك التضمينات بأن ربط بين مقدمات مضمّنة من معارفه الموسوعية ونتائج مضمنة عبر استدلال يمكن تجريده كالآتي:

الاستدلال: العاطفة يقدّر بعدها "أنْ" ليكون الاسم معطوفا على اسم بشرط عدم دلالتها على الجمعية، السببية الانتهاء.

الاستدلال1: العاطفة يقّدر بعدها "أنْ".

م1: في ملفوظ الشاعرة الفعل (تقرّ) معطوف على الاسم (لبْس) (كما أورده الرضيّ).

1- ينظر: فوزي حسن الشايب، مظاهر الجدة في التفكير اللغوي عند الرضيّ الاستراباذي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:1 ، 2015 ص122.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 79/4.

3- نفسه، 53/4.

4- نفسه، 79/4.

م2: الأصل في العطف ألاّ يعطف فعل على اسم أو العكس (قاعدة أصولية عند النحاة والرضيّ واحد منهم).

ن: لعطف الاسم على اسم يقدّر حرف مصدري ناصب للفعل(تقرّ).

والحرف المصدري الملائم تقديره بعد حروف العطف هو "أنْ" لا "ما" ولا "كي"...

وهو ما يفهم من قول الرضيّ: "العاطفة يقدر بعدها "أنْ"..." [1].

فعملت كفاءة الرضيّ الاستدلالية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور من جهة، وملاءمته للأسلوب الذي يرد فيه من جهة أخرى (العطف)[2].

الاستدلال2: تقدير "أن" بعد الحروف العاطفة جوازا بشرط عدم دلالتها على الجمعية، السببية الانتهاء.

م1: الحروف: الواو، الفاء، أو بمعاني الجمعية، السببية، الانتهاء ليست عاطفة عند الرضيّ[3].

م2: تلك الحروف يضمر بعدها "أنْ" جوازا لعطف اسم على اسم (التأويل السابق).

ن: تلك الحروف ليس لها معاني الجمعية، السببية، الانتهاء عند إضمار "أنْ" بعدها جوازا.

وهكذا. نجد استدلالات الرضيّ تعمل على ملاءمة المحذوف للمذكور دلالة وورودا، مما يسم تأويله بالمنسجم والمقبول.

2- بناء المعنى:

يتفاعل التدليل والتأويل في بناء المعنى عند الرضيّ، فينطلق من تدليل المصنف، الذي يكتنفه الغموض، فيوضّحه، ويبيّن القصد منه، بتحديد المحذوف، وتعليل حذفه مطبقا كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) كما سبق شرحها وتوضيحها (تمثيلا واستشهادا)، ولترسيخ هذا الفهم والتأويل عند مخاطبه استعان بآليات أخرى بانية للمعنى:

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 79/4.

2- See, DANSPERBER and DEIRDRE Wilson, Relevance (communication and cognition), Black weLL oxford, second, EDITION, 1995. P:217-218.

3- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 67/4-68، و 78/4.

1- آلية الحجاج المتمثلة في:

أ- **الاستشهاد:** حيث أورد الشاهد الشعري من قول ميسون بنت بحدل .

ب- **التعليل:** في قوله: "ليكون الاسم معطوفا على اسم"[1].

ت- **التمثيل:** في قوله: "...وكذا العطف بالفاء وغيره نحو":

أعجبني ضرب زيد فيشتم، وضرب زيد ثم يشتم، وضرب زيد أو يشتم"[2].

2- آلية التفات المعنى:

إذا كانت "أنْ" تضمر وجوبا بعد الواو، الفاء، أو (غير العاطفة) بإثبات دلالات: الجمعية، السببية، الانتهاء لها عند الرضيّ، فإنّه انتقل من هذا المعنى (الحذف الواجب) إلى المعنى الثاني (الحذف الجائز) بنفي تلك الدلالات عنها الواو، الفاء، ثمّ، أو، وإثبات كونها عاطفة في صورة تقابلية تثبت الأساس التقابلي لبناء المعنى عند الرضيّ كآلية أخرى من آليات بناء المعنى[3].

ويمكن تجريد ذلك في الترسيمة الآتية:

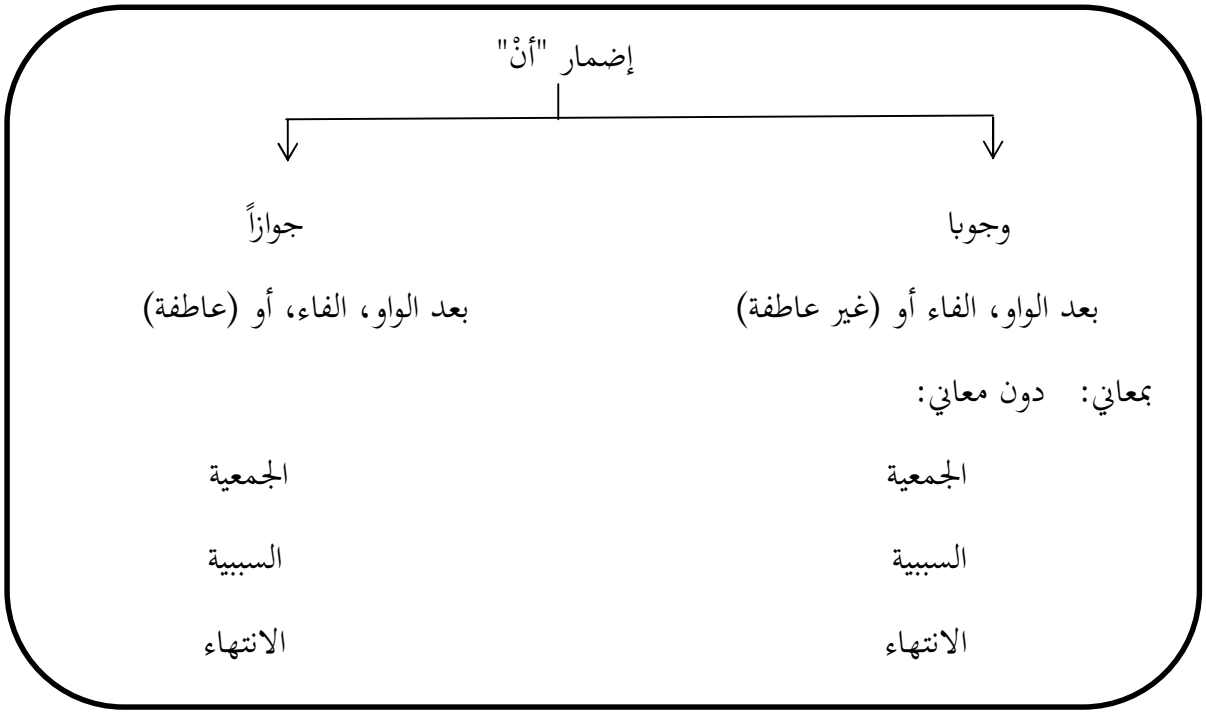

شكل رقم: (16)

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 79/4.

2- نفسه، 79/4.

3- ينظر: مُحَمَّد بازي، تقابلات النص وبلاغة الخطاب نحو تأويل تقابلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط:1، 2010، ص:9.

ثالثا– حذف حروف العطف:

العطف: هو إشراك الثاني في حكم الأول، والمراد من الحكم هو الإعراب، يقول الجرجاني: "ومعلوم أنْ فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه في إعرابه، فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب..."[1].

وهو أنواع على تصنيف التهانوي:

عطف النسق، عطف قصة على قصة، عطف التلقين، العطف التفسيري...[2].

والذي يهمّنا في هذا الصدد هو عطف النسق: وهو عطف بالحرف ويسمى بذلك لكونه مع متبوعة على نسق واحد[3].

ويعرفه ابن الحاجب بقوله: "العطف تابع مقصود بالنسبة إلى متبوعة، توسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ....نحو: "قام زيد وعمرو" "[4].

والحروف العشرة هي: الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، أمّا، أمْ، لا بلْ ولكن.

والأصل في العطف والإشراك هي الواو.

والعطف إمّا في المفردات أو في الجمل[5] أي يعطف اسم على اسم أو فعل على فعل، أو جملة على جملة...

وعند الرضيّ يجوز عطف الاسم على الفعل إذا كان في الاسم معنى الفعل[6] كما يجوز عنده عطف المفرد على الجملة، وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل.[7] وأما عن الحذف في باب العطف: فقد تعرض الرضيّ لحذف حروف العطف في فصل "بقية أحكام العطف" من باب عطف النسق، وهو ممّا استدركه على ابن الحاجب، فاستهل الحديث عن الحذف في هذا الباب بالحديث عن:

1- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 222.
2- التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، 1187/2.
3- نفسه، 1187/2.
4- الاستراباذي، شرح الكافية، 354/2.
5- الرازي، نهاية الإيجاز، ص: 130.
6- الاستراباذي، شرح الكافية، 374/2.
7- نفسه، 375/2.

1- حذف واو العطف باعتبارها أم الباب، فقال" ولنذكر بقية أحكام العطف: أنه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما إذا قيل: "من الذي اشترك هو و زيد؟ فقلت: اشترك عمرو"، أي: اشتراك عمرو و زيد، قال الله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ**﴾ [الحديد/10] الآية، أي: لا يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده... وقد تحذف الواو من دون المعطوف، قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿**وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ...** ﴾ [التوبة/92] أي: وقلت، وحكى أبو زيد: " أكلت سمكا لبنا تمرا..."[1].

ويقرر الرضيّ في قوله أنه قد يحذف واو العطف مع معطوفه، وقد يحذف منفردا ومثّل لذلك، واستشهد بآيات من الذكر الحكيم ثم قّدر المحذوف: اشترك عمرو و زيد في التركيب الأول وقلت في التركيب الثاني.

وتمّ للرضيّ ذلك بمقارنة البنية المنجزة في التركيب الأول مع البنية المجردة في أصل الوضع (معطوف عليه، أحرف عطف، معطوف)، وكذلك البنية المنجزة في التركيب الثاني، فلوحظ على الترتيب غياب واو العطف مع معطوفه، وغياب واو العطف منفردا، فاعتبر هذا الغياب مؤشرا للتأويل.

وعليه، نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته:

1-1 تطبيق كفاءات المؤول:

1-1-1 الكفاءة اللسانية:

تعمل كفاءة المؤوّل على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني، كما يتم توضيحه وإثباته:

-لاءم الرضيّ الملفوظات السابق عرضها مع المعيار اللساني (أصل الوضع)، فاكتشف مؤشر التأويل وهو غياب حرف العطف مع معطوفه في التركيب الأول، وغيابه بمفرده في التركيب الثاني. وهو أحد علامات الكفاءة اللسانية.

-ثم بيّن الرضيّ السياق اللساني الذي يحذف فيه حرف العطف مع معطوفه وهو السياق الذي يتوفر على قرينة السؤال: من الذي اشترك هو وزيد؟ فقلت: اشترك عمرو، فالمحذوف "وزيد" دل "عليه السؤال، وكذلك الأمر في الآية الكريمة "لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل" فإن لم يكن السؤال صريحا، فهو مقدّر، فنصّ الآية جواب عنه، أي كأن سائلا يسأل: هل يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق بعده؟

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 370/2.

وكذلك الحال في حذف حرف العطف منفردا، فالقرينة الدالة على حذفه هي السؤال الذي يقدّر في الآية الكريمة حسب النهج الذي انتهجه الرضيّ: ولو لم يصرّح به هنا؛ لأنّه قال بعده:

"وقد تحذف "أو" كما تقول لمن قال: آكل اللبن والسمك: كلْ سمكا لبنا" أي أو لبنا، وذلك لقيام القرينة على أن المراد أحدهما" [1].

فاشتراط قرينه السؤال مع حذف الواو والمعطوف، واشتراطها كذلك مع حذف "أو"، يوحي باشتراطها مع حذف الواو بمفردها من باب أولى؛ لأنها الأصل في حروف العطف، ويقدّر الجرجاني في مثله سؤالا، فيقول: "واعلم أنّ الذي تراه في التنزيل من لفظ "قال" مفصولا غير معطوف، هذا هو التقدير فيه، والله أعلم أعني مثل قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ، إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ، فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ...**﴾ [الذاريات/24-28]..."[2].

يقصد أنّ القول إذا جاء مفصولا غير معطوف، فهو استئناف على معنى جعل الكلام جوابا لسؤال مقدرّ: ﴿**قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ**﴾ ذلك أن قوله: ﴿**فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ، فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ**﴾ يقتضي أن يتبع هذا الفعل بقول، فكأنه قيل والله أعلم: " فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم؟" ، فأتى قوله: ﴿**قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ**﴾ جوابا عن ذلك[3].

"فقلت" في الآية الكريمة التي استشهد بها الرضيّ من هذا القبيل. فحذْف الواو العاطفة قرينته سؤال يقدّر: سألوك: هل تحملهم قلت: ... ؟

هذا السؤال اقتضاه ما جاء قبله من فعل: ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم. فذكْر الإتيان والسبب مدعاة لاقتضاء السؤال. وكذلك الأمر في حذف الواو العاطفة فيما حكاه أبو زيد: "أكلت سمكا لبنا تمرا" أي: أكلت سمكا ولبنا وتمرا. فهو جواب لسؤال سائل: ماذا أكلت؟

وهكذا نجد كفاءة الرضيّ اللسانية تكتشف مؤشر التأويل، وتقدّر المحذوف بملاءمته مع المذكور، تستدل على حذفه بالقرائن، وتحلّل عمل تلك القرائن. من خلال المثال التوضيحي والشاهد الذي يدعم الظاهرة المدروسة.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 370/2.

2- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:240.

3- نفسه، ص: 240

1-1-2 الكفاءة التداولية:

1-1-2-1 الكفاءة السياقية الحالية:

ينفتح خطاب الرضيّ في هذا الموضع على لفت انتباه مخاطبه إلى أحكام في العطف أهملها المصنّف، فاستدركها عليه قائلا:" ولنذكر بقية أحكام العطف ..."[1] سداً لحاجة المتعلم لملابسات حذف حرف العطف مع معطوفه وبمفرده، فأجاز حذف حرف العطف (الواو) مع معطوفه على قلته يشير لها لفظ (قد) في قوله، واشترط القرينة التي تتمثل في السؤال صريحا أو مقدّرا؛ ممّا يعني توّفر سياق تخاطبي بين متحاوريْن أحدهما سائل والآخر مسؤول.

فانطوى المثال التوضيحي للرضي على محاورة صريحة مفترضة بين اثنين أحدهما يسأل: من الذي اشترك هو وزيد؟ ويجيب الآخر: اشترك عمرو، فحذف حرف العطف مع معطوفه والقرينة هي السؤال (في السؤال ما يدل على المحذوف)، وبذلك أوضح لمخاَطبِه من خلال افتراض مقام محاورة (مقاولة على اصطلاح السكاكي) كيفية حصول هذا الحذف، ودور القرينة فيه.

ولا يكتفي الرضيّ بالمثال لتوضيح الظاهرة المدروسة، بل يدعمها بشاهد من الواقع اللغوي الحيّ المتمثل في قوله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ**﴾[2]، فيحلل القول بافتراض سؤال: هل يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق بعده؟ فيكون الجواب نص الآية، وبالرجوع إلى ملابسات نزولها نجد: أنّ هذه الآية نزلت في أبي بكر ﷺ: "لأنه أول من أسلم وأول من أنفق في سبيل الله"[3]، والذي يدلّ على تقدير سؤال هنا هو قول ابن عاشور في تفسير هذه الآية:" استئناف بياني ناشئ عما يجول في خواطر كثير من السامعين من أنهم تأخروا عن الإنفاق غير ناوين تركه ولكنهم سيتداركونه"[4]. فالاستئناف[5]، كما ذكرنا في تحليل الجرجاني يكون قولا مفصولا غير معطوف على معنى جعل الكلام جوابا لسؤال مقدّر: هل يستوي الذين أنفقوا قبل الفتح وأنفقوا بعده؟

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 370/2.

2- الحديد/10.

3- الزمخشري: الكشاف، 45/6، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 220/29.

4- ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 374/27.

5- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص252.

فهم يسألون عن مكانتهم، لا سيما وقد وبّخوا على عدم إنفاقهم في الآية السابقة ﴿**وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾[1].

وعليه، فتقدير الرضيّ: لا يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق بعده يجّرد كل الملابسات المذكورة حول فهم المعنى في الآية.

وأما عن حذف (الواو) وحدها، فقرينة السؤال أيضا تجسد مقاما تخاطبيا بين الذين لا يجدون ما يحملهم إلى الجهاد، فيسألون النبي ﷺ عن ذلك، فأجابهم: قلت لا أجد ما ...[2]وتقدير المحذوف بـ: وقلت، يجرد ملابسات حذفه، فالتقدير يكون وفق معنى سياقي يستحضره المؤول.

والذي حكاه أبو زيد استعمال لغوي تجري ملابساته في إطار محاورة أيضا بين متخاطبيْن أحدهما يسأل ماذا أكلت؟ والآخر يجيب أكلت: سمكا لبنا تمرا بالفصل بين هذه المفردات (على حذف الواو)، فلا يقول أحدهم: أكلت كذا وكذا... دون أن يسبق بسؤال لذلك؛ فالمقام التخاطبي الذي يتضمنه الملفوظ سمح بحذف (الواو) باعتباره قرينة دالة عليه.

لذلك، فاهتمام الرضيّ بالقرينة الدالة على المحذوف، له ما يبرره؛ لأنها تمكّن من تقدير المحذوف وفهم المعنى.

وعليه، يقوم درس الرضيّ لظاهرة حذف الواو مع معطوفها أو بمفردها، يقوم على تعمق الجانب السياقي، مما يثبت كفاءته السياقية الحالية.

1-1-2-2 الكفاءة الموسوعية:

يعتمد الرضيّ في تأويل المحذوف على بعض معارفه الموسوعية السابقة التي يشترك فيها مع غيره من النحاة [3] كإيراده لتأويل أبي علي لقوله تعالى: ﴿**وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ**﴾[4] على تأويل حذف الواو، والتقدير: وقلت.

1- الحديد/09.

2- ينظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 296/10.

3- ينظر: ابن هشام، المغني، ص: 593-594.

4- التوبة/92.

وإيراده لعبارة ممّا جمعه أبو زيد الأنصاري *: أكلت سمكا لبنا تمرا، فأوّله الرضيّ كذلك على حذف الواو، وهو ما يعدّه أحد الباحثين المعاصرين مستطرفا[2]؛ إذ هناك من يمنع حذف حرف العطف كابن جنيّ: "فحذف حرف العطف، وهذا عندنا ضعيف في القياس، معدوم في الاستعمال، وذلك أنه قد أقيم مقام العامل، ألا ترى أن قولك: قام زيد وعمرو، أصله: قام زيد وقام عمرو، فحذفت قام الثانية، وبقيت الواو، فإنها عوض منها، فإذا ذهبت تحذف الواو الثابتة عن الفعل تجاوزت حدّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف، فلذلك رفض ذلك" [3].

وعليه، فتجويز الرضيّ لحذف حرف العطف في مثل ما حكاه أبو زيد، وتقديره له بالواو، ممّا يعدّ كفاءة موسوعية خاصة، لكونه أضاف على ما تعارفه النحاة شيئا جديدا.

1-1-3 الكفاءة الاستدلالية:

يسلك الرضيّ في مساره الاستدلالي مسلك التصريح بالأقوال وتوضيحها، فيصرح بأنه يذكر بعض أحكام العطف التي أهملها المصنف، مما يعدّ استدراكا عليه (استدراك تتميم وتكميل)، ثم يذكر ما استدركه من أحكام، حذف الواو ومعطوفها، وحذفها بمفردها، ممّا اهتمت به هذه الدراسة واختارته، ويوضح ذلك بالمثال والشاهد القرآني، وأقوال العرب. ثم يسلك مسلك التضمين، فيربط بين مقدمات مضمنة من معارفه الموسوعية، ونتائج مضمنة عبر استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي:

الاستدلال1: قد يحذف الواو مع معطوفه، مع القرينة كما إذا قيل: من الذي اشترك هو وزيد؟

فقلت: اشترك عمرو.

م1: الاشتراك في شيء يكون بين طرفين (معرفة موسوعية عامة) (هنا عمرو وزيد).

م2: العطف هو اشتراك بين طرفين عن طريق حرف العطف "الواو" ووجود طرف يقتضي وجود الآخر لفظا أو تقديرا[4].

م3: الواو ومعطوفها غير مذكورين لفظا (اشترك عمرو).

---

* لغوي من جماع اللغة: (ت215هـ) ، وهو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت. ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغوين، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط: 2، 1984، ص:165-166.

2-ينظر: عبد الفتاح الفرجاوي، ظاهرة الفصل والوصل وعلاقتها بالانسجام الدلالي، ضمن كتاب، التداوليات وتحليل الخطاب، ص: 406.

3- ابن جني، الخصائص، 290/1، وسر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، د.ن، د.ط، د.ت، 635/2.

4- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 356/2.

ن: الواو ومعطوفها محذوفان مقدران.

الاستدلال 2: وقد تحذف الواو من دون المعطوف: قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿**وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ**﴾[1] أي: وقلت.

م1: ولا على الذين أتوك لتحملهم يقتضي سؤالا مقدّرا سألوك: هل تحملهم؟ جوابه: قلت: لا أجد ما أحملكم عليه* .

م2: يجوز حذف الواو إذا دلّت عليها قرينة السؤال[3].

ن: يجوز حذف الواو، والتقدير: وقلت.

وبنفس الطريقة يستدل الرضيّ على حذف "الواو" فيما حكاه أبو يزيد.

وعليه، فاستدلالات الرضيّ كما رأينا عملت على ملاءمة المحذوف للمذكور، وردّ عدم الملاءمة إلى الملاءمة، مما يثبت كفاءته الاستدلالية، ويسم تأويله بالملائم والمنسجم.

1-2 بناء المعنى:

تمّ للرضيّ تأويل المحذوف (الواو مع معطوفها، الواو بمفردها) عن طريق تطبيق كفاءته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية). ولبناء المعنى يتفاعل عنده التدليل والتأويل، فانطلق من التدليل الذي ينص على توفر سياق السؤال الذي يعمل كقرينة دالة على المحذوف (الواو مع معطوفها أو مفردها)، فعلى المستوى اللساني هو سياق سابق على الجواب الذي يحوي المحذوف، وعلى المستوى التداولي، هو قول لسائل يجيبه آخر بحذف الواو مقترنة بمعطوفها أو بمفردها ليصل الرضي إلى الحكم بجواز حذفه وتقديره. كما استعان على بناء المعنى في هذا الموضع بآليتي الحجاج والتفات المعنى:

أ- المثال: كما في قوله: "كما إذا قيل: من الذين اشترك هو وزيد؟ فقلت: "اشترك عمرو" أي: اشترك عمر وزيد"[4].

ب- الشاهد: استشهاده بقوله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ**﴾[5].

1- التوبة/ 92.

*سبق تفصيله في الكفاءتين اللسانية والسياقية.

3- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية،370/2

4- نفسه، 370/2.

5- الحديد/10.

وقوله: ﴿**وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ** ﴾[1].

ت– أقوال العرب: ماحكاه أبو زيد: أكلت سمكا لبنا تمراً.

مما يوضح ويدعم تأويل حذف الواو مع معطوفها، والواو بمفردها.

أمّا آلية التفات المعنى:

فقد عمل تقديره لحذف الواو ومعطوفها في قوله تعالى من سورة الحديد الآية (10) وفق قطع معنى الوصل، والاستئناف على معنى جعل الكلام جوابا لسؤال مقدّر: هل يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق بعده؟ الذي اقتضاه توبيخهم على عدم الإنفاق في الآية قبلها كما وضحنا سابقا، والسؤال قرينة دالة على المحذوف (الواو مع معطوفها). والترسيمة الآتية توضح ذلك.

- التوبيخ على الإنفاق استلزم تقدير سؤال: هل يستوي من أنفق قبل....؟

استلزم لدلالته على المحذوف

لا يستوي من أنفق من قبل الفتح: التقدير جواز حذف الواو مع معطوفها

ومن أنفق بعده استلزم

- والأمر نفسه ينطبق على حذف حرف العطف "الواو" في قوله تعالى من سورة التوبة الآية (92):

الإتيان إلى النبي استلزم سؤاله: هل يجدون ما يحملهم عنده؟

استلزم لدلالته على المحذوف

وقلت التقدير جواز حذف الواو بمفردها

استلزم

شكل رقم: (17)

1- التوبة/92.

2- حذف "إمّا":

يجعل الرضيّ "إمّا" و "أو" العاطفتين بمعنى واحد، فيقول: "اعلم أنّ الأحرف الثلاثة [يقصد "أو" و"إمّا" و"أمْ"] لأحد الأمرين، أو أحد الأمور، و"أو" و"إمّا" العاطفتان في المعنى سواء، إلاّ في شيء واحد..."[1].

ولا يثبت الرضيّ لهما إلا معنى واحداً * هو كونهما لأحد الشيئين في كل موضع من مواضعهما: "... وينبغي أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: "تعلّم الفقه أو النحو" لم يفهم من "إمّا" و"أو" بل ليستا إلا لأحد الشيئين في كل موضع..."[3].

ثم يعلّل فهم معاني أخرى فيهما كالإباحة والتخيير والشك والإبهام والتفصيل.... تفهم تلك المعاني وتستفاد من المقام (السياق الخارجي)، "وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل "أو" أو "إمّا" بل من قبل أشياء أخر، فالشكّ من قبل جهل المتكلّم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، التفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك"[4].

وعليه، "فأو" و "إمّا" عند الرضيّ لأحد الشيئين في أي سياق وضعت كلّ منهما فيه.

وفي حذف "إمّا" يقول الرضيّ: ""...وهي عند سيبويه: مركبة من" إنْ" و"ما" بدليل حذف "ما" للضرورة قال:

سقته الرواعدُ من صيفٍ *** وإنْ من خريفٍ فَلَنْ يُعْدَما[5].

فارتكب الشاعر حذف "إمّا" الأولى، وحذف "ما" من الثانية قال:

لَقدْ كَذَبتْكَ نفسُك فاكِذبَنْها *** فإنْ جزعا وإنْ إجمالَ صبرٍ[6].

قال: التقدير: إمّا تجزع جزعاً..."[7]، ثم عرض آراء أخرى لغير سيبويه، وناقشها ومنها رأي أبي حيان الأندلسي: **"وقال الأندلسي"إما" الأولى مع الثانية حرف عطف، قدّمت تنبيها على أنّ الأمر مبني على**

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 420/4.

* غير الرضيّ يثبت لهما أكثر من معنى، ينظر: ابن هشام مغني اللبيب، ص: 66 وما بعدها.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 423/4.

4- نفسه، 423/4.

5- البيت للنمر بن تولب، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 93/11.

6- البيت لدريد بن الصمة، ينظر: نفسه، 109/11- 116.

7- الاستراباذي، شرح الكافية، 429/4.

الشكّ، والواو جامعة بينهما، عاطفة لـ "إمّا" الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الأولى، وهذا عذر بارد من وجوه: لأن تقدّم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم. فالحق أن الواو هي العاطفة، و "إمّا" مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة، والواو في نحو قوله: إمّا إلى جنة إمّا إلى نار "مقدّرة" [1].

عند ذكر الرضيّ لحرف "إمّا" عرض رأي سيبويه من حيث تركيبُها وإفرادُها، فهي عنده مركبة من "إن" ولم يذكر طبيعتها* ، ومن "ما" المصدرية، وأورد شاهدي سيبويه على ذلك: الشاهد الأوّل حذفت فيه "إمّا" الأولى، والثانية حذفت منها "ما" والتقدير: إما من صيف وإمّا من خريف (ذكرت "إنْ" وحذفت "ما").

وفي الشاهد الثاني: حذفت "ما" فإن جزعا وإن إجمال صبر والتقدير: إمّا تجزع جزعا وإما تجمل إجمال صبر، فغياب "إمّا" الأولى، وغياب "ما" شكّلا مؤشر تأويل عند الرضيّ، وبناء عليه، نرصد كفاءات المؤول.

2-1- تطبيق كفاءات المؤول:

2-1-1- الكفاءة اللسانية:

تعمل الكفاءة اللسانية للمؤول على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني كما يأتي بيانه وإثباته:

إن اكتشاف مؤشر التأويل من خلال ملاءمة الأقوال إلى المعيار (أصل الوضع)، وتحديد المحذوف بعد توضيح طبيعة "إمّا" من حيث التركيب والإفراد، فجعلها الرضيّ مركبة من "إنْ" و "ما" حسب سيبويه (تبنيّ هذا الرأي).

والاستدلال على ذلك بحذف "ما" في قول الشاعر:

سقته الرواعدُ من صيفٍ *** وإن من خريفٍ فلنْ يعدَما.

فحذفت "إمّا" الأولى من صيف، وحذفت "ما" من الثانية إنْ "ما" من خريف.

1-الاستراباذي ، شرح الكافية ، 430/4.

* المبرد والأصمعي حسب ابن هشام يقولان بأنها شرطية، ويرد ذلك عليهم، فيقول "وليس بشيء..." ويذكر رأي أبي عبيدة فيها "إن في البيت زائدة" ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 65.

ثم يأتي بشاهد ثانٍ على حذف "ما" وتركّب "إمّا" من "إنْ" و "ما" "فإنْ جزعا وإن إجمال صبر"، دلّ على حذف "ما" ودلّ في الوقت نفسه على تركّب "إمّا" منهما، وعدّ هذا الحذف خاصاً بالشعر، لأن الشاعر يرتكبه ضرورة، ولا يكون في سعة الكلام.

وعليه، فتبني الرضيّ لرأي سيبويه بشأن طبيعة "إمّا" ("إمّا" مركبة من "إنْ" و "ما") كان بعد دراسة وتمحيص لهذا الرأي، لأن الرضيّ لا يسلّم لسيبويه بكل آرائه، فله اعتراضات عليه[1]، مما يعدّ من الكفاءة اللسانية له.

كما أنّ مناقشة الرضيّ لغير رأي سيبويه حول إفراد "إمّا" وتأوّل البيتين بـ"إنْ" الشرطية[2] ومسألة كونها عاطفة أو غير عاطفة [3]يعدّ كل ذلك من تمكّن الرضيّ، وكفاءته اللسانية.

ثم يفرغ لمناقشة رأي أبي حيان الأندلسي الذي يقول بأن "إمّا" الأولى مع الثانية (في البيتين) حرف عطف، قُدّمت تنبيها على أن الأمر مبني للشك....فاستقبل الرضيّ هذا الرأي بعبارة "هذا عذر بارد من وجوه" تناقش هذه العبارة في سياقها المناسب، وعلّل ذلك بأن تقدّم بعض العاطف على المعطوف عليه ("إمّا" تتقدم على المعطوف عليه: من صيف من خريف، تجزع، تجمل) وعطف الحرف على الحرف (الواو عاطفه لـ "إمّا" الثانية على الأولى وتعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الأولى).

لا وجود لذلك في كلامهم (أي كلام العرب) وقدم رأيه بعد اعتراضه على الأندلسي قائلا:

"فالحق أن الواو هي العاطفة، و "إمّا" مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة، والواو في نحو قوله: إمّا إلى جنه إمّا إلى نار مقدرة "[4].

فجعل رأيه في صيغة تقريرية مؤكدة بأنّ، وبضمير الشأن (هي) وبال التعريف ليثبت أنّ هذا الرأي هو الصواب والحقّ، فضلا عن لفظة "الحقّ" المصدّر بها كلامه، فكّل تلك المؤكدات على سداد رأي أن العاطفة هي الواو، وليست "إمّا"؛ إذ الأصل في العطف وأمّ الباب هي الواو، فإذا وجدت يتأخر غيرها مما ليس أصلا.

1- ينظر: مُحَمَّد بن عبد الله بن صويلح المالكي، اعتراضات الرضيّ على سيبويه في شرح الكافية، رسالة ماجيستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1424هـ / 1425هـ.

2- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 430/4.

3- ينظر نفسه، 430/4.

4- نفسه، 430/4.

وأنّ "إمّا" مفيدة لأحد الشيئين كما سبق وأكدّ هذا المعنى لها، وأنّ ما يعرض من معان أخرى لها يمليه السياق الخارجي.

وإذا ظنّ أحدهم أنّ "إمّا" هي العاطفة استناداً إلى ظهورها في القول: إمّا إلى جنة إمّا إلى نار" [1] فالواو فيه مقدرة، وهي العاطفة، فاعتراض الرضيّ على الأندلسي وتعليله لاعتراضه، وخروجه بخلاصة رأيه، داعما كل ذلك بالحجج والشواهد، لمّا يبرهن على تمكنه وقدرته اللسانية.

2-1-2 الكفاءة التداولية:

2-1-2-1 الكفاءة السياقية الحالية:

يستهل الرضيّ حديثه عن "إمّا" دلالة وحذفا بقوله: "اعلم أنّ الأحرف الثلاثة لأحد الأمرين، أو أحد الأمور، و"أو" و"إمّا" العاطفتان في المعنى سواء، إلا في شيء واحد..."[2].

وهو قول يظهر استحضاره لسياق تخاطبي تعليمي من خلال صيغة "اعلم" يمرر له من خلاله المعنى الذي يريد أن يعرفه مخاطبه عن "إمّا" هو كونها لأحد الشيئين في كل موضع وأنّ المعاني الأخرى كالإباحة والتخيير والشكّ والإبهام والتفصيل مستفادة من السياق الخارجي، فالشك من قبل جهل المتكلم ليس أنه معنى لإمّا، والتفصيل؛ لأنه قصد ذلك(يرجعه لقصد المتكلم إلى ذلك وليس معنى لإمّا)، وهكذا في سائر المعاني أرجعها إلى السياق الخارجي (للمتكلم وقصده) في حين النحاة الآخرون يثبتون كل تلك المعاني لإمّا، وهو ما يعدّ تميزا للرضيّ وقدرة على تفهّم سياقات الروابط ووظائفها[3].

وإذا انتقلنا إلى سياق حذف "إما" نجد الرضيّ يتبنى رأي سيبويه في طبيعة "إما" من حيث التركيب والإفراد، والسياق التداولي الذي تحذف فيه وهو سياق الضرورة الشعرية (سياق استعمالي خاص)، فيستدلّ على تركبّها من "إنْ" و "ما" وحذفها من خلال شاهدي سيبويه:

يقرر حذف "إمّا" الأولى، وحذف "ما" من "إمّا" الثانية في البيت الأول، وحذف "إما" في البيت الثاني، فيقرر ذلك من خلال المعنى السياقي؛ إذ البيت الأول يتحدث فيه الشاعر عن وعل يرد الماء متى شاء، فهو مسقي الرواعد إمّا صيفا وإما خريفا، فلن يعدم الوعل ريّا على كل حال[4] فحذف الشاعر للضرورة "إمّا" الأولى، وحذف "ما" من "إمّا" الثانية، وتؤولت "إنْ" على كونها زائدة، و"إمّا" غير عاطفة؛

1- هذا القول من بيت لسعد بن قرط من بني جذيمة، ينظر: البغدادي، خزانة الادب، 87/11.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 420/4

3- ينظر: أحمد كروم، الاستدلال في معاني الحروف، ص:22 وما بعدها.

4- ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 93/11.

لأنّه لو أولّت "إنْ" شرطية لتغيّر المعنى، فصار ريّ الوعل مشروطا بسقيه، فإن سقي روى، وإن عدم السقي لم يرو[1].

لهذه القرائن السياقية ناقش الرضيّ آراء النحاة مستحضرا مقاما تخاطبيا معرفيا ناقش من خلاله شرطية "إنْ" ومنع كون "إمّا" عاطفة على مذهب أبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني، وردّ على عدّها عاطفة لكونها بمعنى "أو" العاطفة، كما اعترض على الأندلسي فيما ذهب إليه من كون الواو عاطفة "لإمّا" الثانية على الأولى، وعدّ ذلك مما لا وجود له في استعمال العرب. (مراعاة لسياق الاستعمال) وحتى الاستعمال في قول الشاعر: إما إلى جنة إمّا إلى نار "فإمّا" هنا غير عاطفة، والعاطف هو الواو المقدرة (والمقصودة من قبل الشاعر لكن الضرورة منعته من إظهارها كما رأينا في حذف الواو).

والرضيّ هنا أيضا ينظر نظرة سياقية في فهمه لوظيفة "إمّا" في السياق[2] لذلك نجده يؤكد حكمه بكل المؤكدات الخطابية[3] (الحق، أنّ، ضمير الشأن(هي)، ال التعريف) على أن الواو هي العاطفة، و "إمّا" لأحد الشيئين والذين يحتجون بالقول السابق على كون "إمّا" هي العاطفة، فالواو المقدرة هي العاطفة، فأضاف إلى حجته الخطابية، حجّة نقلية، وعليه تثبت كفاءته السياقية الحالية، لكن هناك مأخذ على الرضيّ في اعتراضه على الأندلسي حيث استهل اعتراضه بعبارة تخّل بالجانب التهذيبي لمبادئ التحاور (لمبدأ التصديق)[4].

وهي عبارة: "وهذا عذر بارد من وجوه" إذ وصف عذر* الأندلسي بالعذر البارد، وهذا لا يليق؛ لأن للمخاطبة آداب ومعايير أخلاقية يجب الالتزام بها حتى مع الذي لا يلتزم بها (الأندلسي لا يراعي ذلك المبدأ أحيانا في نقده للزمخشري).

1- ينظر: نفسه، 95/11، والجنى الداني، ص:535، ومصابيح المغاني، ص: 143.

2- ينظر: أحمد كروم، الاستدلال في معاني الحروف، ص: 50-51.

3- See, VAN EEMEREN and Others, ARGUMENTATIVE ، INDICATORS IN DISCOURSE, P:12.

4- ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان (التكوثر العقلي)، ص:249 وما بعدها.

*العذر: لغة: هو "الحجّة التي يعتذر بها" ابن منظور، لسان العرب، 545/4 ، وفي الاصطلاح: هو التعليل والحجاج والتأويل لما لها من علاقات متداخلة، فالعذر البارد عند الرضي هو التأويل المتكلف الذي لا سند له ينظر: مصطلح التأويلات الباردة في: مُحَمَّد البازي، التأويلية العربية، ص:346.

2-1-2-2 الكفاءة الموسوعية:

– اعتماد الرضيّ على رأي سيبويه في تحليل طبيعة "إمّا" من حيث التركيب (تركبها من "إنْ" و"ما")، ونصّه على حذفها في شاهد من شواهده ارتكبه الشاعر ضرورة يعد ذلك من استحضار معارفه الموسوعية السابقة.

– عرضه لآراء النحاة القائلين بإفراد "إمّا" وحمل "إنْ" على الشرطية وشرطها "كان" المحذوفة، أي: فإن كان جزعا[1].

– عرضه لرأي أبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني في منع كون "إمّا" عاطفة، وعرضه لرأي من عدّها عاطفة لكونها بمعنى "أو العاطفة"[2].

– عرضه لرأي الأندلسي، كما سبق توضيحه كلّ ذلك يعدّ من استحضار معارفه الموسوعية السابقة.

تلك المعارف الموسوعية السابقة مشتركة بينه وبين غيره من النحاة، لكن ما يعدّ كفاءة موسوعية خاصة بالرضيّ هو مناقشته للآراء ونقدها، وتسجيل اعتراضه على ما يجد فيه خروجا صريحا عن الاستعمال (اعتراضه على تأويل الأندلسي كون "إمّا" عاطفة كما سلف توضيحه)، فهو بذلك يردّ تأويلا بعيدا لا يصدقه الواقع اللغوي، "فهو ما لم يقم على دليل يقضي به، وينتهي إلى صرف الخطاب عن معناه إلى معنى بعيد، لا شاهد يثبت صلته به"[3].

وهكذا تسهم كفاءات الرضيّ الموسوعية المشتركة والخاصة في توجيه تأويل المحذوف وتقديره.

2-1-3 الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق الرضيّ في مساره الاستدلالي من مسلك التصريح بالأقوال وتوضيحها، فصرّح برأي سيبويه في طبيعة "إمّا" من حيث التركيب، وعرض أدلته توضيحا لهذا الحكم، وتوضيحا لسياق حذف "إمّا" وكيفية تقديرها في الخطاب، ثم وضح الآراء المخالفة لرأي سيبويه، والآراء التي تقول بكون "إمّا" عاطفة [4]ومنها

1- ينظر الاستراباذي شرح الكافية، 430/4.

2- ينظر: نفسه، 430/4.

3- مصطفى بن حمزة، إسهام الأصوليين في دراسة صلة اللفظ بالمعنى، مجلة كلية الآداب، فاس المغرب، ع: 4، 1988، ص: 435.

4- يقول المرادي: "وهذا الخلاف إنما هو في "إمّا" الثانية في نحو: قام إمّا زيد وإمّا عمرو ولا خلاف في أنّ الأولى غير عاطفة، لأنها بين الفعل ومرفوعه " الجنى الداني، ص: 530.

رأي الأندلسي، فعرضه موضحا له ثم ردّ عليه. أما مسلك التضمين، فيربط فيه بين مقدمات مضمنة من معارفه الموسوعية ونتائج مضمنة عبر استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي:

الاستدلال 1: تحذف "إمّا" للضرورة في الشعر إذا كانت مركبة من "إنْ" و"ما".

م1: مبنى الكلام مع "إمّا" على أحد الشيئين و "إمّا" الثانية لا بدّلها من تقدّم "إمّا" الأولى[1] وهي مركبة من "إنْ" و "ما"[2].

م2: وجود "إنْ" في قول الشاعر: وإن من خريف دليل على وجود "ما" وهما معا دليل على وجود إمّا الثانية.

م3: وجود إمّا الثانية دليل على وجود "إمّا" الأولى لفظا أو تقديراً (إمّا الثانية لا بدّ أن تسبق بإمّا الأولى).

م4: "إمّا" الأولى لا وجود لها في اللفظ.

ن: "إمّا" الأولى موجودة تقديراً (أي: "إمّا" محذوفة مقدرة).

الاستدلال2: الواو هي العاطفة، و"إمّا" مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة.

م1: يقول الأندلسي "إمّا" الأولى مع الثانية حرف عطف والواو جامعة عاطفة لإمّا الثانية على الأولى وهما معًا تعطفان ما قبل الثانية على ما قبل الأولى.

م2: عطف حرف على حرف، وتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه، غير موجودة في كلامهم (غير مسموعة عنهم).

م3: السماع من أدلة النحو الأساسية (مقرر عند النحاة).

ن: يبطل ما قرره الأندلسي بشأن "إمّا" العاطفة.

أي: الواو هي العاطفة، و"إمّا" لأحد الشيئين غير عاطفة. وعليه، فاستدلالات الرضيّ ردّت عدم الملاءمة إلى الملاءمة، بأنْ لاءمت المحذوف إلى المذكور، وأبطلت تأويل الأندلسي لعدم ملاءمته للمسموع؛ ممّا يثبت كفاءته الاستدلالية، ويسم تأويله بالملائم والمنسجم.

1- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 426/4.

2-ينظر: نفسه، 429/4.

2-2 بناء المعنى:

توصّل الرضيّ إلى تأويل المحذوف وتحديد طبيعته عن طريق تطبيق كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية)، وبما أن بناء المعنى هو تفاعل التدليل والتأويل، فقد انطلق من تدليل المصنف حول طبيعة "إمّا" التي اقتضب في الحديث عنها، فتولى الرضيّ الإسهاب في شرح وتوضيح طبيعتها والفروق بينها وبين "أو" و "أم" ثم تعرّض لما أهمله المصنف من حذف "إما" مناقشا حالاتها المختلفة تركيبا، إفرادا، ووظيفة (عاطفة/ غير عاطفة) متوصلا إلى أن "إمّا" مركبة من إنْ و"ما" وهي غير عاطفة، وهي لأحد الشيئين وتحذف جوازا في الشعر خاصة. استعان الرضيّ إضافة إلى ذلك بآليتي:

1. الحجاج: ويتمثل في:

أ- الاستشهاد: بشاهدي سيبويه المذكورين، وشاهد آخر ذكره الرضيّ.

ب- الاعتراض: يفهم من قوله: "وهذا عذر بارد من وجوه..."[1].

ت- التعليل: في قوله: "لأنّ تقدم العاطف على المعطوف عليه..."[2].

ث- أفعال لغوية تقريرية: في قوله: "فالحقّ أنّ الواو هي العاطفة، و"إمّا" مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة، والواو في قوله: "إمّا إلى جنة إما إلى نار" مقدّرة "[3].

وحجاجية هذا القول متأتية من كونه مركّبا من أفعال مظهرة وأخرى مضمرة، والحجاج فعل لغوي مركب[4]، فقول الرضيّ عبارة عن نتيجة أضمرت بعض مقدماتها، كما رأينا في الكفاءة الاستدلالية، لذلك فهذه النتيجة وما أضمر من مقدمات تشكلان فعلا لغويا مركبا (حجاجيا).

2. التفات المعنى:

أثبت الرضيّ لـ "إمّا" كما سبق توضيحه معنى واحداً موضوعة له: هو إفادتها لأحد الشيئين، وأنّ معاني: التفصيل، الإبهام، الإباحة، التخيير، الشك... هي معان سياقية لها (تعرض لها في السياق)؛ أمّا كونها مساوية لـ "إنْ" + "ما"، فهو معنى تركيبي. وأمّا معنى عاطفة، فهو وظيفي تداولي، إذ "العطف يوحّد

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 430/4.

2- نفسه، 430/4.

3- نفسه، 430/4.

4 -See, Van Emeren And Others, Argumentative indicators In discourse, P:11.

بين المفاهيم ويعبّر عن معنى التضمّن ويؤثر بصورة ظاهرة أو ضمنية في مناهج الاستدلال على المعاني والبرهنة على المقاصد"[1].

فانطلق الرضيّ من المعنى التركيبي (إمّا = إنْ+ ما) في الشاهد الأول لسيبويه، فلاحظ غياب "إمّا" (إنْ+ما) في صدر البيت وغياب "ما" وحدها في عجزه، فقدر المحذوف: إمّا من صيف وإمّا من خريف، ووصل إلى هذا التقدير مرورا بالمعنى السياقي لـ "إمّا" (الشك، التخيير)، فهذا المعنى ليس فيه جمع للشيئين معًا، بل هي لأحدهما، وعليه، فإما ليست عاطفة وإنما العاطفة هي الواو، فالرضيّ ليثبت حذف "إمّا" ودلالتها على أحد الشيئين، انتقل من المعنى التركيبي لها مرورا بالمعنى السياقي وصولا إلى عدم كونها عاطفة (ليس لها المعنى الوظيفي للعطف)، ثم انتقل إلى معنى استدلالي حجاجي بأن أورد شاهداً يثبت من خلاله كون الواو هي العاطفة وليست "إمّا" وإن كانت الواو مقدرة، فهي في حكم الثابتة لكونها مقصودة ومرادة من القائل.

يضاف إلى ذلك قوله ردّا على القائلين بكونها عاطفة من غير الأندلسي: "وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى "أو" العاطفة، ولا يلزم ذلك، فإنّ معنى "أنْ" المصدرية هو معنى "ما" المصدرية، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية"[2].

"فأنْ" و "ما" المصدريتان، المصدرية فيهما معنى تركيبي بما يعني أنّ كل واحدة منهما تتركب مع فعل، فيشكّلُ مصدر مؤوّل منهما و "أنْ" تنصب المضارع (وظيفتها)، و "ما" لا تفعل ذلك فالمعنى اللغوي، غير التركيبي، غير الوظيفي...

رابعا: حذف حروف أخرى:

نعالج في هذا المبحث حذوف لحروف تختلف في وظائفها.

1- حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط:

قد يرتبط جواب الشرط بالفاء وجوبا أو جوازا في مواضع حدّدتها كتب النحو، فالمواضع الواجبة[3] هي التي لا يصح أن تقع شرطا، فإذا وقعت جوابا اقترنت بالفاء، يقول الرضيّ:

1- عبد الفتاح الفرجاوي، ظاهرة الفصل والوصل وعلاقتها بالانسجام الدلالي، ص413.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 430/4.

3-ينظر: نفسه، 116/4 -117.

"إن كان الجزاء ممّا يصلح أن يقع شرطا، فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له، فلا بدّ من رابط بينهما، وأوْلى الأشياء به الفاء، لمناسبته للجزاء معنى، لأنّ معناه: التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، هذا إلى خفتها لفظا..."[1].

أمّا الجائزة، فهي في موطنين[2]:

– إذا كان الفعل ماضيا، وقصد به وعد أو وعيد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ**﴾[3].

– أو كان مضارعا مجرّدا أو منفيا بلا أو لم، في مثل قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ**﴾[4].

واختيار الفاء للربط، لكونها كما رأينا في قول الرضيّ لإفادتها للتعقيب، والجزاء نفسه يفيده لكونه متعقب للشرط.

وهذا المعنى تفيده في الشرط وغيره، يقول أبو حيان: "وهذه الفاء هي فاء السببية الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقوم زيد فيقوم عمرو، وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير"[5].

أي: يربط بها ظاهرة ومقدرة.

والرضيّ يتحدث عن حذفها في موضعين:

أحدهما: في قوله: "وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم، كقوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها، وروي: " من يفعل الخير، فالرحمن يشكره" فلا ضرورة وأجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا، استدلالا بقوله تعالى: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ**﴾[6] على قراءة الرفع، وهي شاذة"[7].

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 116/4.
2- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، 93/4.
3- النمل/90.
4- البقرة/230.
5- السيوطي، همع الهوامع، 60/2.
6-النساء/78.
7- الاستراباذي، شرح الكافية، 117/4.

الثاني: عند وقوعها في جواب "أمّا"، يقول الرضيّ: "ولا تحذف الفاء في جواب "أمّا" إلا لضرورة الشعر، نحو قوله: فأمّا الصدورُ لا صدورَ لجعفرٍ *** ولكن أعجازاً شديداً صريرُها [1] أو مع قول محذوف يدّل عليه محكية، كقوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي**﴾[2]، أي: فيقال لهم: أفلم تكن"[3].

واختارت الدراسة مناقشة الموضع الثاني، لكون الفاء لازمة لجواب أمّا [4] وحذفها ممّا يقلّ استعماله، للتعرف على اختيارات الرضيّ في ذلك:

الرضيّ في قوله "ولا تحذف الفاء في جواب أمّا.... " يحصر حذف الفاء في ضرورة الشعر، وفي القول المحذوف (فيقال لهم) الدال عليه محكيه، والحكاية: هي إيراد اللفظ على استيفاء صورته الأولى[5].

والغرض من الحكاية يوضحه الرضيّ بقوله: "وغرضهم في الحكاية أنْ يتيقّن المخاطب أن المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتىّ يكون نصّا"[6].

ففي الآية ما قيل للكافرين هو " أفلم تكن آياتي" وهو المحكي الدال على المحذوف.

وبمقارنة قول الشاعر: فأمّا الصدور لا صدور لجعفر[7] مع أصل الوضع (أمّا+ فعل الشرط (لازم الحذف)+ الفاء + جواب الشرط) نلاحظ غياب الفاء؛ ممّا يعتبر مؤشر تأويل عند الرضيّ وكذلك عند مقارنة البنية المنجزة في قوله تعالى مع أصل الوضع. وعليه نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته.

1-1- تطبيق كفاءات المؤول:

1-1-1- الكفاءة اللسانية:

تعمل كفاءة المؤوّل اللسانية على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني كما يجري توضيحه وإثباته:

1- البيت لرجل من الضِباب، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 365/11.
2- الجاثية/31.
3- الاستراباذي، شرح الكافية، 507/4.
4-ينظر: سيبويه، الكتاب، 235/4.
5- الكفوي، الكليات، ص:409.
6- الاستراباذي، شرح الكافية، 156/3.
7- ينظر شرح البيت في: البغدادي ، خزانة الأدب، 365/11، 452/1.

– لاءم الرضيّ الملفوظات المستشهد بها مع المعيار (أصل الوضع)، فلاحظ غياب الفاء الرابطة لجواب "أمّا"، ممّا اعتبره مؤشرا على التأويل عملت كفاءته على اكتشافه، وتوضيحه من خلال الشاهدين الشعري والقرآني، وفق ما سبق بيانه.

–كما تظهر كفاءة الرضيّ اللسانية من خلال إطلاقه حكمه:" ولا تحذف الفاء في جواب أمّا إلا لضرورة الشعر..."[1].

هذا الحكم الذي كان منه بعد استقراء مصادر اللغة: من قرآن كريم، وأشعار وأقوال العرب، والاطلاع على استقراءات النحاة قبله، فوجد حذف الفاء في جواب "أمّا" يكون في موضعين كما سبقت الإشارة إليهما، فالموضع الأول: حذفت فيه الفاء وحدها، والتقدير: أمّا الصدور فلا صدور لجعفر؛ وأمّا الموضع الثاني، فالفاء حذفت مع القول والتقدير: فيقال لهم. وهكذا يثبت كفاءته اللسانية التي تلائم المحذوف إلى المذكور بما يلائم المعيار اللساني.

1–1–2– الكفاءة التداولية:

1–1–2–1– الكفاءة السياقية الحالية:

تعرّض المصنّف إلى تعريف "أمّا" كأداة تفصيل، وذكر التزام حذف فعلها: فقال: " و"أمّا" للتفصيل والتزم حذف فعلها..."[2].

فشرع الرضيّ يشرح قوله مميزا بين معنيين لـ "أمّا" بقوله: "اعلم أنّ "أمّا" موضوعة لمعنيين.."[3].

فاستحضر بذلك سياقا تخاطبيا تعليميا بينه وبين مخاطبه (تدل عليه صيغة "اعلم") استرسل من خلاله في شرح قول المصنّف، مضيفا ما لم يتطرق له كحذف الفاء الرابطة لجواب "أمّا"* وقصر حذفها على موضعين: ضرورة الشعر، والقول المحذوف الدال عليه محكيهُ، فهذه الفاء لازمة في دخولها على جواب "أمّا"، كما سبقت الإشارة إليه.

والرضيّ في تجويزه لحذفها في هذين السياقين يدلّ على اهتمامه بالجانب السياقي على غرار الجانب اللساني:

1– الاستراباذي، شرح الكافية، 507/4.

2– نفسه، 504/4.

3– نفسه، 504/4.

*مما يعتبر نقصا في القدر المطلوب من كم الخبر، أي خرقاً لقاعدة كم الخبر، فاستدرك عليه بحذف الفاء في جواب "أمّا"؛ ممّا اعتبره الرضيّ من تمام التعريف بـ "أمّا" وما يتعلق بها، وذلك سدا لحاجة المتعلم لملابسات حذف الفاء وتأويله.

– فالضرورة سياق استعمالي خاص يجوز فيه للشاعر ما لا يجوز لغيره، وبذلك أجاز الرضيّ هذا الحذف لدواعي سياقية.

– أمّا الموضع الثاني: فاقتضى السياقان المقالي والمقامي (الحالي) حذف الفاء؛ إذ السياق المقالي في الآية السابقة للآية موضوع التأويل هو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ**﴾[1]، فذكر الفاء في هذا السياق يجيز حذفها في السياق اللاحق لدلالته عليه.

وعلى مستوى السياق المقامي (الحالي):

الآية الأولى: سياق حال المؤمنين يوم القيامة، فالمقام ربط بالله عزّ وجلّ وإدخال في رحمته ورضوانه وفي الآية الثانية: سياق حال الكافرين الجاحدين، فالمقام مقام فصل وقطع معهم، فتحذف الفاء الرابطة لجواب "أمّا" مع القول، ويدّل عليها بالمحكي: أفلم تكن آياتي تتلى عليكم فاستكبرتم.

وبناء على ما سبق: فالرضيّ بتجويزه لحذف الفاء في هذين الموضعين السياقين يثبت استقصاءه للمعنى السياقي، ومن ثم يثبت كفاءته السياقية الحالية.

1-1-2-1 الكفاءة الموسوعية:

يؤسس الرضيّ خطابه في حذف الفاء الرابطة لجواب "أمّا" على معارف اقتضائية سابقة مشتركة بينه وبين غيره من النحاة، وأخرى يضيفها تعدّ خاصة به.

فالرضيّ يعلم بلزوم الفاء الرابطة لجواب "أمّا" عند سيبويه الذي يقول في ذلك: "و أمّا ففيها معنى الجزاء، كأنّه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبداً"[2].

ويشرح الرضيّ هذا القول: "...وأمّا تفسير سيبويه لقولهم" "أمّا زيد فقائم" بمهما يكن من شيء فزيد قائم، فليس لأن "أمّا" بمعنى "مهما" وكيف وهذه حرف، و"مهما" اسم؟ بل قصده المعنى البحت، لأنّ "معنى مهما يكن من شيء فزيد قائم": إن كان شيء فزيد قائم، أي هو قائم البتّه"[3]، ولزوم الفاء لجواب "أمّا" لا يعني لزومها ظاهرة فقط، فقد تلزمه وهي مقدرة، إذ اللزوم في عرف النحاة يكون لفظا أو تقديرا. وما يقوله أبو حيّان يصرح بذلك:

1- الجاثية /30.

2- سيبويه، الكتاب، 235/4.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 506/4.

"وهذه الفاء هي فاء السببية الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقوم زيد فيقوم عمرو، وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير"[1].

ويقول المبرد: "... لأنّ "أمّا" فيها معنى الجزاء واقع ولابدّ من الفاء، وتقديرها ما ذكرت لك... ولو اضطر شاعر، فحذف الفاء وهو يريدها لجاز كما قال:

" أمّا القتال لا قتال لديكمو *** ولكن سيرا في عِرَاض المواكب"[2][3].

كما يشاركه في تجويز حذفها والتقدير الفخر الرازي في تفسيره للآية (31) من سورة الجاثية (موضوع التأويل)، فيقول: "جواب "أمّا" محذوف، والتقدير: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [الجاثية/31] ، فيقال لهم: أفلم تكن آياتي تتلى عليكم فاستكبرتم عن قبول الحق... "[4]، وعليه، فتجويز الرضيّ لحذف الفاء الرابطة لجواب "أمّا" لا يخالف ما تعارف عليه النحاة قبله، لكن المختلف عنده هو قصره لحالات حذف الفاء على هاتين الحالتين، فأقوال النحاة السابقة لم تحدد المواضع، ولم تقصر حذف الفاء على تلك المواضع، فهذا الجهد الاستقصائي، والخروج بحكم يقصر فيه حذف الفاء على هذين الموضعين لم نجده عند غيره، مما يعدّ كفاءة موسوعية منهجية [5] خاصة بالرضيّ.

1-1-3- الكفاءة الاستدلالية:

يسلك الرضيّ في مساره الاستدلالي مسلك التصريح بالأقوال وتوضيحها، فيوضّح حالات حذف الفاء الرابطة لجواب "أمّا"، ويستشهد على ذلك بشاهد شعري، وآخر قرآني، ثمّ ينتهي إلى تقدير المحذوف؛ أمّا مسلك التضمين، فيربط فيه بين مقدمات من معارفه الموسوعية ونتائج مضمنّة عبر استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي:

الاستدلال: ولا تحذف الفاء في جواب "أمّا" إلاّ لضرورة الشعر نحو... أو مع قول محذوف يدّل عليه محكيّه كقوله تعالى: ....

الاستدلال1: لا تحذف الفاء في جواب "أمّا" إلا لضرورة الشعر.

نحو: فأمّا الصدور لا صدور لجعفر...

1- السيوطي، همع الهوامع، 60/2.

2- البيت للحارث بن خالد المخزومي، ينظر: البغدادي، خزانة الأداب، 452/1.

3- المبرد، المقتضب، 92/2، ابن يعيش، شرح المفصل، 125/5-126، وابن هشام، المغني، ص: 61-62.

4- الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 273/27.

5-ينظر: محمّد محمّد يونس علي، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، ص: 117.

م1: الفاء لازمة لجواب "أمّا" فلا تحذف (ما يقرره النحاة مثل سيبويه).

م2: هناك شواهد تحذف فيها الفاء نحو: فأمّا الصدور لا صدور لجعفر.

فأمّا القتال لا قتال لديكمو.

ن: لا تحذف الفاء في جواب أمّا إلا في ضرورة الشعر .

الاستدلال 2: لا تحذف الفاء في جواب "أمّا" إلا مع قول محذوف يدّل عليه محكيّه.

م1: الفاء لازمة لجواب "أمّا" فلا تحذف (ما يقرره النحاة).

م2: هناك شواهد تحذف فيها الفاء نحو:﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي**﴾[1].

والتقدير: فيقال لهم: أفلم تكن .

ن: لا تحذف الفاء في جواب "أمّا" إلا مع قول محذوف دلّ عليه محكيّه.

وهكذا نجد استدلالات الرضيّ، ترد عدم الملاءمة إلى الملاءمة بملاءمة المحذوف إلى المذكور، بأقصر السبل، ممّا يثبت كفاءته الاستدلالية، ويسم تأويله بالانسجام والمقبولية.

1-2- بناء المعنى:

توصل الرضي إلى تأويل المحذوف جوازا (الفاء الرابطة لجواب الشرط) عن طريق تطبيق كفاءاته الثلاث كما تمّ توضيحها والتمثيل عليها والاستشهاد لها، ولأن بناء المعنى يقوم على تفاعل التدليل والتأويل، فقد انطلق الرضيّ من تدليل المصنّف الذي حدّد طبيعة "أمّا" بكونها حرف تفصيل، لكنه أهمل معنى الاستلزام الموضوعة له أيضا، فاستدركه الرضيّ موضحا ومفسرا، ثمّ أضاف ما أهمله المصنف من حذف الفاء الرابطة لجواب "أمّا"، ليصل عن طريق التأويل إلى تجويز حذفها في موضعين كما فصلناه سابقا واستعان إضافة إلى ذلك بآلية الحجاج.

1- آلية الحجاج دعما للفهم والتأويل: ويتمثل في:

أ- القصر بلا... إلّا: كما في قوله: " ولا تحذف الفاء في جواب أمّا إلا لضرورة الشعر.."[2].

1- الجاثية/31.

2- الاستراباذي، شرح الكافية، 507/4.

ب– الشاهد: الشعري كما في قوله: فأما الصدور لا صدور لجعفر، والقرآني كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي**﴾[1].

ولأن الفاء الرابطة لجواب "أمّا" لازمة لهذا الجواب لا تنفك عنه، فإن تجويز حذفها يحتاج إلى المحاججة لإثباته، ولذلك احتاج الرضيّ للاستدلال على جواز حذف هذه الفاء إلى شواهد من الشعر والقرآن الكريم، وإن قلت.

كما احتاج إلى أسلوب القصر بـ"لا...إلاّ" ليثبت صحة ما ذهب إليه من تجويز حذفها، وفي الوقت نفسه يضيّق نطاق حذفها ويقننه بهذين الموضعين، مما يفهم [2] منه أن ما عداهما تثبت فيه الفاء ولا تحذف.

2– حذف "أمّا":

"أمّا" عند الرضيّ على معينين، كما سبق وأشرنا في شرحه لقول المصنف:"و"أمّا" للتفصيل والتزم حذفها..." [3].

يقول الرضيّ: "اعلم أن "أمّا" موضوعة لمعنين: لتفصيل مجمل نحو قولك: هؤلاء فضلاء، أمّا زيد ففقيه، وأمّا عمرو فمتكلم، وأمّا بشر فكذا إلى آخر ما تقصد، ولاستلزام شيء لشيء، أي؛ إن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام ومن ثم قيل إن فيها معنى الشرط... والمعنى الثاني، أي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل، فإنها قد تتجرد عنه.."[4].

فأضاف الرضيّ بذلك معنى الاستلزام (معنى الشرط) لها، فهي عنده "حرف بمعنى "إنْ" وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام"[5].

1- الجاثية/31.

2-ينظر: مفهوم المخالفة في: أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الاصول، 498/2 – 499.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 504/4.

4- نفسه، 504/4.

5- نفسه، 504/4.

وقد تحذف هي كذلك عنده كما يقول:

"وقد تحذف "أمّا" لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى: ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ**﴾[1] و﴿**هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ**﴾[2] و﴿**فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا**﴾[3] إنما يطرد ذلك، إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا، وما قبله منصوب به أو بمفسر به..."[4].

يعلّل الرضيّ حذف "أمّا" بكثرة الاستعمال، ويستشهد عليه بآيات قرآنية، ويقصر اطّراد[5] هذا الحذف على اشتراط كون ما بعد الفاء أمرا أو نهيا، وما قبلها منصوب به (بفعل الأمر أو النهي)، أو بمفسر به (المضارع المقترن بلام الأمر). وعليه، ففي قوله تعالى: ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ**﴾.

حذفت "أمّا" جوازا لكون ما بعد الفاء أمر (كبّرْ، طهّرْ، اهجرْ) وما قبل الفاء منصوب (ربَّك، ثيابَك، الرجزَ).

وبمقارنة هذه التراكيب المنجزة مع أصل الوضع (أمّا+ ملزومها (ما قام مقام شرطها) + الفاء + الجزاء) يتضح غياب "أمّا" الذي يمثل مؤشرَ تأويلٍ عند الرضيّ عمل على اكتشافه.

وبناء على ما تقدم، نرصد كيفية تطبيق المؤول لكفاءاته.

2-1- تطبيق كفاءات المؤول:

2-1-1- الكفاءة اللسانية:

تعمل الكفاءة اللسانية للمؤول على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني، ولإثبات ذلك نستعرض ما أنجزه الرضيّ من خلال أقواله: في سعي الرضيّ إلى اكتشاف مؤشر التأويل لاءم الأقوال المنجزة إلى المعيار (أصل الوضع) كما سبقت الإشارة إليه، واشترط لتقدير المحذوف ما ذكر من شروط:

أن يكون ما بعد الفاء أمرا أو نهيا، وما قبله منصوب به أو بمفسر به، يقول الرضيّ موضحا ذلك: "وإنما جاز تقدير "أمّا" بالقيد المذكور، لأن الأمر لإلزام الفعل لفاعله، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله،

1- المدثر/3-5.
2- ص/57.
3- يونس/58.
4- الاستراباذي، شرح الكافية ، 511/4.
5- ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص24.

فناسبا إلزام الفعل أو تركه للمفعول، وذلك بأن يقّدر "أمّا" قبل المنصوب، وتدخل فاؤها على الأمر والنهي، فإن ما قبل فاء "أمّا" ملزوم لما بعدها كما ذكرنا"[1].

فالفعل كبّر – كما رأينا- إلزام للفاعل (المخاطب) بالتكبير، والتكبير لازم للربّ (المفعول)؛ ومن هنا حصل ذلك التناسب الذي دلّ عليه الرضيّ. وعليه، تقدر "أمّا" قبل المنصوب لكونه ملزوم الفعل (الأمر/ النهي)، وهو في الوقت ذاته قائم مقام شرطها (الملزوم)[2].

ولمزيد التوضيح نورد قوله في "أمّا" الظاهرة:

"يتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به أو الظرف نحو: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**﴾ [الضحى/9] و"أمّا" يوم الجمعة فأنا ذاهب" إذا قصدت أنهما ملزومان لحكم، والمعنى: أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازما لليتيم، وذهابي لازما ليوم الجمعة ..."[3].

فالمنصوب في الأصل هو جزء من أجزاء الجزاء يتقدم عل الفاء إذا قصد أنه ملزوم لحكم، فالمنصوب "الربّ" ملزوم التكبير، لذلك تقدّم على الفاء الرابطة لجواب "أمّا" ومن ثم تقدّر "أمّا" قبله، فالرضيّ من جهة اشترط شروطا لحذف "أمّا" المذكورة، ومن أخرى قدّر المحذوف في مكانه (من أركان المقدّر)، مما يثبت كفاءته التقديرية التي هي جزء من كفاءته اللسانية.

كما أنه إضافة إلى تقديره لـ "أمّا" في مكانها المناسب، يرتّب منطقيا تموضع أجزاء القول[4]، فيجعل الفاء داخلة على الأمر والنهي.

1- الاستراباذي، شرح الكافية، 511/4.

2-ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 505/4.

3- ينظر: نفسه، 505/4.

4- ينظر: جورج لا يكوف، اللسانيات والمنطق الطبيعي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 1991، ص 9 وما بعدها.

ويمكن تحديد ذلك في الترسيمة الآتية:

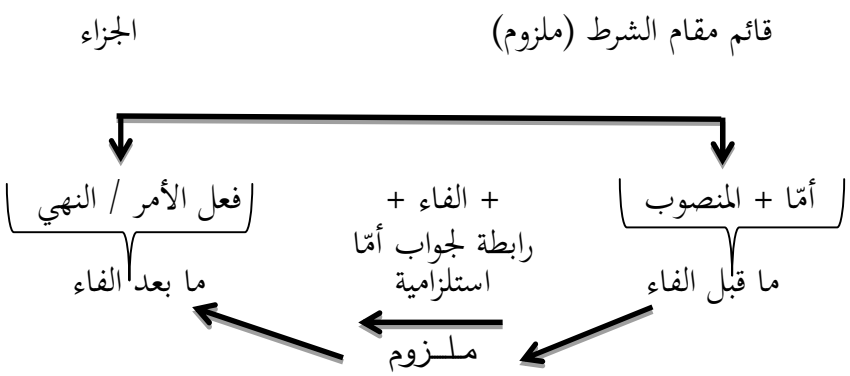

الشكل رقم: (18)

وهو ما يثبت كفاءته اللسانية والمنطقية [1] في آن لتداخل الكفاءات[2].

وعليه، تثبت أقوال الرضيّ في حذف "أمّا" كفاءته اللسانية؛ بما هي كفاءة تعمل على ملاءمة المحذوف إلى المذكور وفق المعيار اللساني، وإنْ أضاف هنا بعدا آخر (منطقيا) استلزمته طبيعة العنصر المحذوف.

2-1-2 الكفاءة التداولية:

1-2-1-2 الكفاءة السياقية الحالية:

سياق الحديث عن حذف **"أمّا"** هو استرسال من الرضيّ في تفصيل سياق التعريف بها –كما رأينا– فلفت انتباه مخاطبه بقوله " اعلم أن أمّا موضوعة لمعنيين.."[3] لفت انتباهه إلى ما بعد صيغة "اعلم" مما يجب حفظه و ضبطه، فشرح الرضيّ ما أورده المصنف، وأضاف ما أغفله، ومنه الحديث عن حذف **"أمّا"** وذلك استدراكا منه عليه، وسداً لحاجة المتعلم من تلك الحذوف وكيفية تأويلها، وفي تجويزه لحذف **"أمّا"** لجأ الرضيّ كعادته لتعليل حكمه، فجعل علّة الحذف "كثرة الاستعمال" وهي علّة سياقية، ترجع لسياق تداول المتكلمين، فهم من كثرة تداولهم لهذا الحرف أسقطوه لعلمهم بموضعه، وحذف "أمّا" يكثر حسب الرضيّ إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهيا، وما قبل الفاء منصوبا بهذا الفعل (الأمر، النهي)، أو بمفسر به (كالمضارع المقترن بلام الأمر كما في الآيات الكريمة)، وبالمقابل يقلّ أو ينعدم إذا لم يتوفر هذان الشرطان.

1- ينظر: أوركيوني، المضمر، ص: 543.

2- ينظر: نفسه، ص: 535.

3- الاستراباذي، شرح الكافية، 504/4.

ثم يعلل الرضيّ سياقيا تقدير "أمّا" بالقيد المذكور لمناسبة إلزام الفعل لفاعله إلى إلزام الفعل للمفعول، والمناسبة هي من اعتقاد المؤول؛ وهو ما يعدّ من المقام (السياق المقامي)[1]؛ ولأن الرضيّ قبل أن يكون مؤلّفا، فهو معلّم، يربي الناشئة على صحيح القول تركيبا ودلالة وتداولا، فآثر أن يعلمهم كيفية تركيب القول، وتموضع أجزائه فيه[2]منطقيا*، فالفاء رابطة لجواب "أمّا" تعمل على استلزام الشرط للجزاء، فَتقدُّم جزء عليها (وهو المنصوب) وصار ملزوما قائما مقام الشرط[3].

وهو في الوقت ذاته ملزوم لفعل الأمر أو النهي بعد الفاء، لذلك تقدّر "أمّا" قبل المنصوب، وهو بذلك لم يخرج عن الإطار التداولي، كون منطق القول ممّا تعالجه التداوليات.

وهكذا نجد الرضيّ يثبت كفاءته السياقية الحالية إن على مستوى سياق مخاطبته لمتعلميه، وإن على مستوى تجويز حذف "أمّا" وتعليله لهذا الحذف، وإن على مستوى تعليله لتقدير "أمّا".

2-1-2-1 الكفاءة الموسوعية:

يستعين الرضيّ في تأويله لحذف "أمّا" بمعارفه الموسوعية السابقة المشتركة والخاصة، فمن معارفه المشتركة بينه وبين النحاة: تحديده لطبيعة أمّا (حرف تفصيل، فيها معنى الشرط)، يقول ابن يعيش: "قد تقدم القول في "أمّا" المفتوحة الهمزة أنها للتفصيل... وفيها معنى الشرط يدل على ذلك دخول الفاء في جوابها"[4]، لكنه لم يتطرق لحذفها.

والمبرد -كما رأينا – تعرّض لحذف فاء جواب "أمّا"، ولم يتعرض لحذف "أمّا" نفسها[5]، وكذلك السيرافي تعرّض لمعنى "أمّا" في قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ**﴾[6]، على أنها فيها معنى الشرط[7] ولم يتعرض لحذفها.

1- ينظر: آن ريبول جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد، ص265.

2- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 505/4، 511/4.

3- ينظر: نفسه ، 505/4.

*يقصد به المنطق الطبيعي لا الصوري.

4- ابن يعيش، شرح المفصل، 124/5.

5-ينظر: المبرد، المقتضب، 69/2.

6- الواقعة: 90-91.

7- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 278/3.

وقد وجدنا تلميحا لحذفها عند الزمخشري في تفسيره لآية: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[1] يقول: "...ودخلت الفاء لمعنى الشرط، كأنه قيل: وما كان فلا تدع تكبيره..."[2].

أمّا ابن عاشور من المفسرين المعاصرين، فقد صرّح بحذف "أمّا" لكونه مطلع على آراء غيره كالزمخشري والرضيّ....يقول: "ودخلت الفاء على (كبرّ) إيذانا بشرط محذوف يكون(كبرّ) جوابه وهو شرط عام إذ لا دليل على شرط مخصوص وهيّء لتقدير الشرط بتقدم المفعول؛ لأنّ تقديم المعمول قد ينزل منزلة الشرط كقول النبي ﷺ ((ففيهما فجاهد)) (يعني الأبوين) فالتقدير: مهما يكن شيء فكبرّ ربّك" [3].

وعليه، فالرضيّ، -فيما نعلم – تفرّد بتجويز حذف "أمّا"، وبتعليله لهذا الحذف، وكذا تعليله لتقدير "أمّا"، ممّا يعدّ من كفاءته الموسوعية الخاصة، فقد أضاف ما لم يسبق إليه.

2-1-3- الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق الرضيّ في مساره الاستدلالي من مسلك التصريح بالأقوال وتوضيحها، فقد صرّح بحذف "أمّا" لعلة كثرة الاستعمال ووضّحه بالشواهد من القرآن الكريم.

ثم سلك مسلك التضمين بأن ربط بين مقدمات مضّمنة من معارفه الموسوعية ونتائج مضّمنة عبر استدلال يمكن تجريده على النحو الآتي:

الاستدلال: وإنّما يطّرد حذف "أمّا" إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبله منصوب به أو بمفسّر به.

م1: دخول الفاء على الفعل (أمرا أو نهيا) إيذان بشرط محذوف يكون الفعل جوابه (مقرر عند النحاة)[4].

م2: يتقدم معمول الفعل المنصوب على الفاء (مقرر بقول الرضيّ)[5] وهو ملزوم هذا الفعل.

م3: ملزوم "أمّا" يتقدم على جوابها (مقرر بقول الرضيّ)[6].

1- المدثر/3.

2- الزمخشري، الكشاف، 252/6.

3- ابن عاشور، التحرير والتنوير، 296/29.

4- ينظر: الكفاءة الموسوعية، ص: 270-271.

5- ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، 505/4، 511/4.

6-ينظر: نفسه، 505/4.

ن: معمول الفعل المنصوب هو ملزوم "أمّا".

ممّا يعني: أنّ "أمّا" محذوفة وتقدّر قبل المعمول المنصوب لفعل الأمر أو النهي كما في قوله تعالى: "وربّك فكبّر"، وهكذا استدلالات الرضيّ، ترد عدم الملاءمة إلى الملاءمة بملاءمة المحذوف إلى المذكور، ممّا يثبت كفاءته الاستدلالية ويسم تأويله بالملائم والمنسجم.

2-2- بناء المعنى:

إنّ توصّل الرضيّ إلى تأويل المحذوف (أمّا) وتعليله وتقديره كان بتطبيق كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) كما رأينا، ولأنّ بناء المعنى يستلزم تفاعل التدليل والتأويل، فإن الرضيّ انطلق من تدليل المصنف على طبيعة "أمّا".

فأفاض في أنها موضوعة لمعنيين (التفصيل، والاستلزام) وأضاف أيضا ما أغفله المصنف من أمر حذفها وتقديره، فكان تأويله تأويل استدراك وسدّ لحاجة المتعلّم من ذلك، فتوصل إلى تجويز حذف "أمّا" معللا إيّاه. ثم مقدّرا المحذوف معللا لتقديره لسانيا وتداوليا ومنطقيا.

كما يُبنى المعنى عند الرضيّ في هذا الموضع على ائتلاف آليات استدلالية حجاجية وأخرى تهتم بالمعنى في انتقاله والتفاته، فالأولى: منها الحجاج: المتمثل في:

أ- التعليل: الممثل في أقواله الآتية:

"وقد تحذف "أمّا" لكثرة الاستعمال..."[1].

"وإنّما جاز تقدير "أمّا" بالقيد المذكور، لأنّ الأمر..."[2].

ب- الاستشهاد: بالآيات القرآنية: من سورة: المدثر، ص، يونس.

ت- الأدوات والعوامل الحجاجية: ك"إنما"، "إذا" في قوله: "وإنّما يطرد ذلك، إذا كان ما بعد الفاء أمر أو نهيا، وما قبله منصوب به أو بمفسّر به..."[3].

"وإنما جاز تقدير "أمّا" بالقيد المذكور..."[4].

1- الاستراباذي، شرح الكفاية، 511/4.
2- نفسه، 511/4.
3- نفسه، 511/4.
4- نفسه، 511/4.

الثانية: التفات المعنى:

انتقل الرضيّ في تقديره للمحذوف "أمّا" من المعنى اللساني (حرف تفصيل، استلزام)، والمعنى السياقي (تعليل حذف "أمّا" وتقديره) إلى المعنى المنطقي (تقدير "أمّا" قبل المنصوب)؛ لأنّ المقدّر أداة تتضمن معنى الشرط (أمّا)، فلاكتمال التصور حول تقديرها يُفضّل التطرق إلى هذا الجانب، فجعل استلزام تقديرها عن طريق استعماله للعامل الحجاجي "إنمّا" (إنمّا جاز تقدير أمّا...) الذي يقوّي الاستلزامات التي تصلح ويبطل التي لا تصلح على النحو الآتي:

انطلق الرضيّ من معنى الأمر والنهي وكيف أنهما يستلزمان الفاعل والمفعول، ودخول الفاء على التركيب مؤذن بوجود الشرط؛ ممّا يستلزم أن هذا التركيب يصير جوابا للشرط، والفاء رابطة بين هذا الجواب والشرط، فيكون ما قبلها ملزوم لما بعدها، والمفعول في تركيب دخلت عليه الفاء يتقدم عليها لكونه ملزوم الفعل، فيقوم هذا المفعول مقام الشرط (ملزوم "أمّا")؛ ممّا يستلزم تقدير "أمّا" ليس غيرها قبل المفعول. وهكذا انتقل الرضيّ من القيد المذكور (الأمر والنهي بعد الفاء والمنصوب قبلها منصوب به...) ووصل إلى تقدير "أمّا" قصرا، ونجرّد ما حللناه كالآتي:

دخول الفاء يستلزم تقديم المنصوب (المفعول)، فيستلزم تقدير "أمّا":

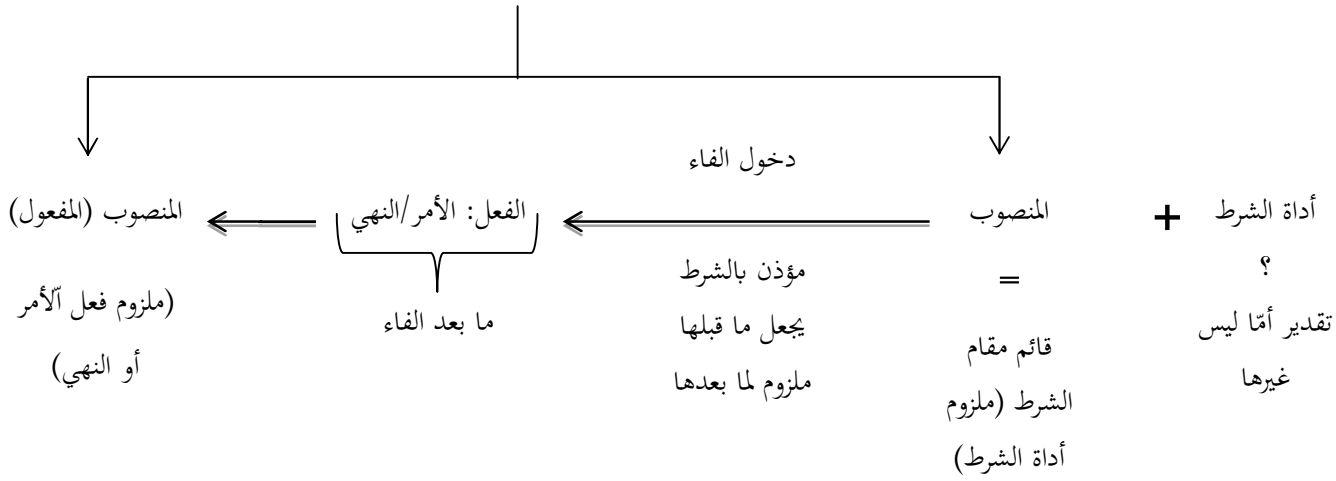

الشكل رقم: (19)

خاتمة الفصل الثالث:

بعد مدارسة باب الحروف في بعض أجزائه خرجت هذه الأخيرة بالنتائج الآتية محاولة تفسيرها:

1- حذف الحروف يغلب عليه الجواز لا الوجوب،* وسياقه سياق خاص هو سياق الضرورة الشعرية، وذلك لكون الحرف اختصارا وحذفه يعني اختصاره واختصار المختصر لا يجوز في عرف النحاة، فلا يوجبون حذفه إلا ما ألفينا من إضمار "أنْ" الناصبة للفعل المضارع وجوبا بعد الواو، الفاء، أو بمعاني: الجمعية السببية، الانتهاء.

2- وضع الرضيّ لحذف بعض الحروف شروطا تأويلية (قانون تأويلي) على غير ما ألفناه في حذف الأسماء وحذف الفعل والجملة (يكون في حالات الوجوب)، لعل ذلك يرجع إلى كون بعض الحروف تمثل روابط تداولية لها شروط استعمال وشروط تأويل على ما يراه جاك موشلر .

3- نصّ الرضيّ على دور القرينة وتحليله لها سواء كانت حروفا: "كالواو"، "الفاء"، "بل" في حذف "ربّ"، أو "الواو"، "الفاء"، "ثمّ"، "أو" في حذف "أنْ" الناصبة للفعل المضارع وهذه الحروف (القرائن) هي روابط تداولية لها شروط استعمال وشروط تأويل، تعمل على الملاءمة القصوى للملفوظ واستلزام تقدير المحذوف: "ربّ" الجارّة، "أنْ" الناصبة، وقد تكون القرينة سؤالا كما في حذف حروف العطف (حذف الواو مع معطوفها أو بمفردها). هذا السؤال قد يكون صريحا أو مقدّرا استلزمه القطع والاستئناف، مما استلزم حذف العاطف بمفرده أو مع معطوفه.

4- تضييق الرضيّ لنطاق حذف الحروف بقصره على حالات قليلة خاصة بالشعر، بشروط وقيود وقرائن كما سبق توضيحه في التحليل، لكنه مع الحرف "أمّا" يرى أنّ علّة حذفه كثرة الاستعمال، ويقصر كثرة حذفه على كون ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبله منصوب به أو بمفسر به، وكل ذلك يرجع فيه الرضيّ إلى استقراء الواقع اللغوي.

5- تحديد حذف الفاء الرابطة لجواب "أمّا" بموضعين: ضرورة الشعر، والقول المحذوف الدال عليه محكيه، ممّا يعني تضيق نطاق حذفها وتقنينه للبناء عليه إنتاجا وتأويلا.

6- في بنائه لمعنى الحذف في مختلف الحروف يولي آلية التفات المعنى وانتقاله عناية أكبر لكون الحرف متعلق في المعنى بغيره، وحذفه يكون مستلزما عن انتقال من معنى إلى آخر، فمثلا في حذف "إمّا" المفيدة لأحد الشيئين انتقل من معنى تركيبي (إمّا = إنْ+ ما) إلى معنى سياقي (شك أو تخيير) إلى معنى

* فيما استقصته هذه الدراسة من الحروف وحذفها.

وظيفي (إمّا غير عاطفة).وكذلك في حذف "أمّا" (حرف تفصيل، لها معنى الشرط) انتقل من معنى لساني إلى معنى سياقي (تعليل حذف وتقدير "أمّا" بالقيد المذكور: مناسبة إلزام الفعل للفاعل وإلزامه للمفعول) ثم إلى معنى منطقي [استلزام تقدير "أمّا" لا غيرها لكون المنصوب ملزوم شرطها وملزوم ما بعد الفاء (فعل الأمر/ النهي)].

– كما يهتم في بنائه للمعنى بآلية الحجاج لما لها من دور في خدمة الفهم والتأويل، ولما لها من أهمية في السياق التعليمي، وهو الدور الذي أثبت له حديثا من خلال النظريات التعليمية التداولية.

– اهتمامه بالأساس التقابلي كآلية أخرى من آليات بناء المعنى، فقابل بين إضمار "أنْ" الناصبه للفعل المضارع جوازا ووجوبا، وقابل بين القرائن الدالة على إضمار "أنْ" (الواو، الفاء، أو) من حيث دلالتها في حالتي الجواز والوجوب.

– قابل بين تجويز حذف "ربّ" بدلالة القرائن (الواو، الفاء، بل) والحكم بشذوذ حذفها بدون تلك القرائن.

7- في الحذف الواجب "لأنْ" الناصبة للفعل المضارع ينصّ الرضيّ على دلالات المعيّة، السببية، والانتهاء للأحرف: "الواو"، "الفاء"، "أو" التي تعمل كقرائن لهذا الحذف. فلو جعلت هذه الأحرف عاطفة (للمصدر على مصدر متصيد) كما يذهب إليه النحاة لم يكن فيه نصوصية على تلك الدلالات، ومن ثم لا حذف واجب (لنقض شرط من شروط الحذف الواجب)، الذي يستنتج منه نتيجة هامة وهي: أنّ موجب الحذف لـ "أنْ" الناصبة للفعل المضارع عند الرضيّ هو المعنى الوظيفي لهذه الأحرف (الواو إمّا واو حال وإمّا بمعنى مع)، والفاء للجزاء (رابطة لجواب الشرط) وليستا للعطف، الأمر الذي يستلزم وجوبا تقدير المضارع بعدهما مبتدأ محذوف الخبر.

الخاتمة

الخاتمة

يحق لنا بعد طول سفر مع "شرح الكافية" أن نحط الرحال، وإن كانت الرحلة فيه غير مستقصية، مكتفية بعينات تدرسها وفق منهج نحسبه ما يزال ناشئا لم تعتد عليه التطبيقات في المجال اللساني العربي بعد، فسجلنا من تلك الفوائد ما وسعنا الجهد والوقت: فصّنفناها مقتفين أثر الفرضيات المنطلق منها البحث، والتي تحققت من خلال الدراسة والتحليل والاستدلال، فكانت هذه النتائج الآتي عرضها:

1- طبق الرضيّ في تأويله كفاءاته الثلاث (اللسانية، التداولية، والاستدلالية)؛ مما يجعل منه تأويلا تداوليا على ما تقرره تداوليات التأويل، فهو يسعى إلى الملاءمة، ويقوم على استدلالات تستند إلى السياق وتفضي إلى نتائج، وهو تأويل يقلّ فيه بذل الجهد، وتكثر فيه النتائج مما يسمه باستغلال المردود التأويلي.

2- قيام تأويلات الرضيّ على أبعاد تواصلية، وأخرى معرفية:

أ/ الأبعاد التواصلية: من خلال اهتمامه بالمتكلم، المخاطب، القصد، الإفادة، ونظرته التواصلية مبنية على ثنائية الإنتاج والتأويل من خلال اهتمامه بكيفية إنتاج الكلام وتأويله.

ب/ الأبعاد المعرفية: لأن تأويلاته في هذا الباب قائمة على استدلالات أفضت إلى استنتاجات تنضاف إلى مجموع المعارف الموسوعية، كما يجعلها تعدّ من قبيل النتائج المعرفية الممكنة، وهو ما وقفت عليه هذه الدراسة إجرائيا(دور كفاءاته الموسوعية الخاصة في الوصول إلى تلك النتائج والتأويلات).

3- تتميز تأويلية الرضيّ بخاصيتين متقابلين في حالتي الوجوب والجواز للحذف، فكانت:

3-1- الصرامة التأويلية في حالة وجوب الحذف نتج عنها تحديد موجبات الحذف عنده وهي:

- إذا كان ظهور المبتدأ يؤدي إلى عدم تبين قصد المتكلم، فيقطع الكلام ويستأنف حاذفا المبتدأ وجوبا.

- إذا كان ظهور المحذوف يؤدي إلى اجتماعه وما يسد مسده كحذف الخبر بعد "لولا"، حذف الفعل التام في وجود المفسر، حذف جواب الشرط إذا تقدم الشرط، حذف جواب القسم عند تقديم القسم.

- إذا كان ظهور المحذوف يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر كحذف المفعول به في باب التنازع.

- إذا كان ظهور المحذوف يؤدي إلى اجتماع العوض والمعوض منه كحذف "كان" في التركيب: "أما أنت منطلقا انطلقت" وما ركّب على شاكلته.

- إذا كان ظهور المحذوف يبطل التنصيص على دلالات: السببية الجمعية، الانتهاء كما في حذف "أنْ" الناصبة للفعل المضارع وجوبا بعد الفاء، الواو، أو.

3-2- المرونة التأويلية في حالة الجواز: تتيح تسامحا في الإنتاج والتأويل، فتسمح لمنشئ الكلام باختيار ما يشاء من الإمكانات التعبيرية، ولمؤوّل الكلام ما يناسبه من الإمكانات القرائية، مما يثري الرصيد اللغوي العربي.

ولا يفهم من هذه المرونة قبول ما يتعارض مع أحكام النحو وأصوله، وأصول تداول اللغة.

4– اهتمام الرضيّ بالحذف وشغله حيزا هاما في شرحه لكون الحذف لا يأتي في الكلام إلا لغرض أو قصد، والرضي ممن يتتبعون المقاصد، ويبنون تأويلاتهم بناء معرفيا، فتجده لا يقبل حذفا إلا من خلال القرائن، ولا يقبل تفسيرا أو تأويلا له إلاّ من خلال الأدلة العقلية والنقلية، وساعده في ذلك امتلاكه لآلة استدلالية وتأويلية فائقة.

5– الحذف عند الرضيّ ليس على إطلاقه كما قد يرد عند المصنّف أحيانا (مثل حالة جواز حذف الخبر في: خرجت فإذا السبع)، فيجيز من الحذف ويوجب ما يتلاءم مع أحكام النحو وأصوله ومقتضيات تداول اللغة، وهو أيضا في حكمه بالحذف وجوبا أو جوازا يستند إلى قرائن، ويدعو المتكلم والمخاطب إلى مراعاتها إنتاجا وتأويلا.

6– حكم الرضيّ على حذف الحروف فيما استقصي منها هو الجواز إلا "أنْ" الناصبة للفعل المضارع، فيوجب فيها الحذف في حالات خاصة. كما أن تجويزه لحذف هذه الحروف كان في سياق خاص هو سياق الضرورة الشعرية، وشروط تأويل خاصة باعتبارها روابط تداولية.

7– اهتمام الرضيّ بعقد المناسبات بين الظواهر (لوحظ ذلك في: حذف الخبر جوازا ووجوبا، مناسبة الجواب للسؤال في حذف الفعل التام، تعليل تقدير أمّا عند حذفها)، مما يعني حرصه على ملاءمة الكلام وانسجامه إنتاجا وتأويلا، وهو ما تدعو له نظرية الملاءمة (المناسبة) " لسبربر " و "ولسون"؛ إذ في نظرهما ملاءمة القول مع القليل من الأخبار، يقود المستمع إلى إغناء أو تغيير معارفه وتصوراته، وكذلك كان شرح الرضيّ لأقوال المصنّف، فعلى اختزال معلومات الكافية كان شرحها (شرح الرضيّ) ملائما ومناسبا، ساهم به في إغناء أو تغيير معارف وتصورات المستمع.

8– إن تأويل الرضيّ لم يكن تأويلا ممتدا إلى غير حدود، بل تحكمه استراتيجية الفهم، ومقومات التواصل التي تعمل على تقييمه، وتعمل كعتبات على إيقافه عند النقطة المطلوبة، ومن هذه العتبات:

أ– عتبة التعاقد: بأخذه غمار شرح الكافية، يعدّ تعاقدا للتواصل مع ابن الحاجب، وليس معه وحده، بدليل محاورته لغيره من النحاة، وإذا لم نبالغ للتراث النحوي برمته.

ب– عتبة السياق: اهتم الرضيّ بإيجاد سياق تخاطبي بينه وبين مخاطبيه، يمرر لهم من خلاله معارفه، فيتدرّج في سلاسة من السياق التعليمي إلى السباق المعرفي الى الاستدلالي متماشيا مع كفاءات مخاطبيه.

ت– عتبة القصد: يهتم الرضيّ بقصد المصنف في إطار محاورته له، أما إذا أخذ زمام العرض (أصبح عارضا)، فإنه يعتني بتبليغ مقصده هو: الإخباري والتواصلي.

9– يحتكم الرضيّ في تأويله إلى مبادئ التأويل التداولي، كما وردت في مبدأ التصديق لطه عبد الرحمن الذي استوحاه من التراث الإسلامي (قواعد التبليغ، قواعد التهذيب)، كما يحتكم إلى قواعد توجيه المؤول المستنتجة من هذا المبدأ.ولاحظت هذه الدراسة خرقا واحدا لذلك المبدأ وتلك القواعد في عبارته "وهذا عذر بارد من وجوه" في باب حذف الحروف.

10– بناء المعنى يتفاعل فيه التدليل والتأويل سواء كان الرضيّ عارضا أو معترضا، كما يستعين الرضيّ في بناء معانيه بآليات أخرى على رأسها التفات المعنى الذي يقصده المتكلم عند إنشائه الكلام، فيفسر الرضيّ الحذف الحاصل تبعا له (حذف الاسم أو الفعل أو الحرف)، ويلي هذه الآلية في الأهمية "آلية الحجاج" التي تعمل على دعم الفهم وخدمة التأويل وتحصينه، وإبراز الجانب التعليمي كما تنصّ عليه النظريات التعليمية المعاصرة.

ويضاف إلى ذلك آلية القراءات القرآنية لما لها من دور في إضاءة المعنى وتوجيهه.

كما يبرز في خطابه آلية" الأساس التقابلي"، فيقابل للتوضيح، والتمييز وتثبيت المعارف وتفاعلها في ذهن المتلقي، فقابل بين دلالات القرائن في الحروف في حالتي الجواز والوجوب، فأثبت دلالات السببية، الجمعية، الانتهاء للفاء، الواو، أو على الترتيب في حالة الحذف الواجب لـ "أنْ" الناصبة للفعل المضارع، ونفى عنها تلك الدلالات في حالة الحذف الجائز، وغيرها من المواضع التي أثبتها التحليل؛ ممّا يسم فكره بالسمة التناظرية.

11– الربط بين الجانب التجريدي للغة والجانب التداولي ربطا قويا وسلسا في آن، فلا تكاد تشعر كمخاطب بالانتقال من أحدهما إلى الآخر لتداخلهما وامتزاجهما، مما يقوّي القول بتميز كفاءة الرضيّ التفسيرية.

12– استدراكات الرضيّ على ابن الحاجب ليست استدراكات نحوية فحسب، كما تطرّق له الدارسون لهذا الشرح، بل هناك استدراكات تداولية تخص قواعد التخاطب وغيرها من مواطن الخرق التداولي التي عمل الرضيّ على تعيينها وتوضيحها، مما يجعل منه مؤولا، ومن تلك المواطن:

- عند إجمال المصنف في موضع التفصيل
- عند التباس أو غموض ملفوظات المصنف
- عند الإطلاق في موضع التقييد
- عند خرق مبدأ التناسب التداولي.
- عند شرود المصنف عن سياق ورود الظاهرة المدروسة.

13– مخاطبو الرضيّ ليسوا على درجة واحدة، فهم يتفاوتون حسب قدراتهم وكفاياتهم اللسانية والتداولية والاستدلالية، كما يتفاوتون بحسب قراءاتهم لشرحه، فهناك القارئ العادي، والضمني، وهناك القارئ المثالي أو النموذجي كما يسميه أمبرتو إيكو "U.ECO" أو كما تطلق " "عليه "أوكيوني" Oriccnioni المتلفظ المشارك وهو القارئ الذي يضعه المؤلف نصب عينيه عند الكتابة، ويكون له وجود نصي فيما كتب، وهو ما وقفت عليه هذه الدراسة إجرائيا.

14– انفتاح تأويلية الرضيّ على ما يرفدها من نصوص قرآنية وحديثية، وأشعار العرب وأقوالها وأمثالها.... وآراء النحاة كل ذلك في تعاضد وتضامن تحصل به الملاءمة والانسجام التأويلي، وهو في هذا لم يخرج عن نسق التأويلية العربية التي تطبع التأويل بطابعها ونسقها الثقافي الموسوعي الذي تأتلف فيه علوم كثيرة تتساند وتتكامل (العلم باللغة ومصادرها، الصرف، النحو، البلاغة، الأصول، علم الكلام، الفلسفة، المنطق...) وهو ما يعكس نظام المعرفة والثقافة السائدين في ذلك العصر.

15– إمكانية بناء نظرية لغوية (نحوية تداولية) بالمعطيات المعاصرة لوجود أركانها في شرح الكافية للرضي وهي:

أ/ نظرية تركيب اللغة: شرح الرضيّ يحوي من الأحكام والقواعد التركيبية ما يكون به مؤهلا لوجود مثل هذه النظرية.

ب/ نظرية في اكتساب اللغة وتعلمها: بذور هذه النظرية متوفرة في هذا الشرح من خلال اهتمام الرضيّ بكيفية إنشاء الكلام والقصد إليه، واهتمامه بالحجاج بكل أشكاله وصوره، والضمائر والمشيرات المرجعية والتلفظ، وغير ذلك مما تقوم عليه نظرية تعليمية معاصرة.

ت/ نظرية استعمال اللغة: وهذا ما دأبت هذه الدراسة توضحه من خلال تطبيق الرضيّ لكفاءاته في التأويل وخاصة الكفاءة التداولية التي تبرز اهتمامه باستعمال اللغة (السماع)، واهتمامه بسياقات التخاطب المقامية والمعرفية التي يفهم فيها الكلام وغيره مما يقف دليلا على صلاحية نشوء هذه النظرية في ذلك الشرح.

التوصيات

بعد خروج هذا العمل بالنتائج المذكورة، توصي الباحثة بالتوصيات الآتية:

شرح الرضيّ على الكافية شرح زاخر بالمعارف الخاصة، وتأويلاته ذات طابع معرفي واستدلالي استشرف به الرضيّ آفاق الأنظار التأويلية المعاصرة في نستختها التداولية، لذلك توصي الباحثة باعتماد شرح الرضيّ كمدونة نحوية تعمل عليها فرقة بحث ضمن مخبر علمي للأبحاث الجامعية بالتداوليات وتأويل الخطاب يوزع العمل فيه على باحثين كلٌّ في جزئية بحثية خاصة لتناول بقية المظاهر التأويلية في هذا الشرح كالحمل على المعنى، التقديم والتأخير، الزيادة... وأن يكون منهج البحث هو ما توصلت إليه تداوليات التأويل لخصوبة وطرافة مثل هذه الأبحاث، وتحقيقها لنتائج ملموسة، دقيقة وعلمية، مما يثري ويغني مجال الاشتغال بالتراث ويحلّه المكانة اللائقة به بعامة، ويبرز بخاصة مكانة الرضيّ العلمية وعلو كعبه في هذا التخصص. كما توصي الباحثة بضرورة العمل على بناء نظرية لغوية (نحوية تداولية) بالمعطيات المعاصرة لتوفّر أركانها في شرح الكافية للرضيّ الاستراباذي، هذه النظرية تثاقف نظيرتها الغربية، في جدلية تفاعلية، مع المحافظة على الهوية والخصوصية الحضارية.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلىّ الله على نبيّه مُحَمَّد وآله وصحبه.

ملخص البحث:

يتمحور موضوع هذا العمل حول التأويل التداولي بما هو تطبيق لكفاءات المؤول الثلاث (اللسانية، التداولية، الاستدلالية)، والذي له عتبات يقف عندها (التعاقد، السياق، القصد)، وله مبادئ ينبني عليها (مبدأ التعاون، مبدأ الملاءمة، مبدأ التصديق ....)، يوجه فيه المؤول بموجب قواعد تراعي تلك المبادئ، وتمكنه من أن ينتقل من مرتبة المرسل إليه إلى مرتبة المؤول.

هذا المنهج الجديد الذي خرجت به تداوليات التأويل على الساحة العلمية المعاصرة كأحدث ما وصلت إليه التأويلية الغربية في نسختها التداولية، سعت الباحثة إلى اختباره على مدونة "شرح الرضيّ الاستراباذي على كافية ابن الحاجب" في ظاهرة من ظواهرها المدروسة هي "الحذف"، إثباتا لأصالة الممارسة التراثية بعامة بما يجعلها نواة حقيقية للتنظيرات المعاصرة، وتَمثّل كل ذلك بخاصة عند الرضيّ لما أثبتته كفاءاته التأويلية من ملاءمة مع تلك الأنظار.

وسعيا لبلوغ هذا الهدف، تألف هذا العمل من: مقدمة، وفصل تمهيدي، وثلاثة فصول تطبيقية، وخاتمة.

الفصل التمهيدي: هو مهاد نظري يتضمن التعريف بالمصطلحات المفاتيح: التأويل، الحذف من المنظورين العربي، والغربي، مصطلح الكفاءة وما يتعلق بها من علوم، التعريف ببناء المعنى في اللغة والاصطلاح، ثم التعريف بالاستراباذي وشرحه للكافية.

الفصل الأول: يهتم بإثبات الكفاءات التأويلية للرضي (اللسانية، التداولية، الاستدلالية) في باب "حذف الأسماء"، وكيفية بنائه للمعنى فيه .

الفصل الثاني: يسعى إلى إثبات كفاءات الرضيّ المذكورة في باب "حذف الفعل والجملة" ورصد كيفية بنائه للمعنى.

الفصل الثالث: يروم إثبات كفاءات الرضيّ المذكورة في باب "حذف الحروف" وتبيّن كيفية بنائه للمعنى.

الخاتمة: هي حوصلة للنتائج المتوصل إليها، والتي أثبتت انتماء تأويلات الرضيّ إلى التأويل التداولي كما تصفه تداوليات التأويل، وانبناء المعاني عنده على تفاعل التدليل والتأويل مع الاستعانة بآليات أخرى بانية للمعنى من قبيل: التفات المعنى، الحجاج، القراءات، الأساس التقابلي ...

Abstract:

The subject of this study is centered around the pragmatic interpretation in the application of the three interpreter competencies (linguistic, pragmatic, inferential), and it has principles by which it is founded upon (the principle of cooperation, the principle of adequacy, the principle of believability …), the interpreter is guided by a set of rules respecting those principles mentioned above , and it enables the interpreter to elevate from a the level of a receiver to the level of the interpreter.

This new approach that come out of the field of pragmatic interpretation as the latest invention of western interpretation in its pragmatic version, the researcher wanted to put that to the test on the book "**Sharh al-Radhial-IstrabadialakafiyyatIbn al-Hajeb**" in one of its studied phenomenon which is "the ellipses" , proving the authenticity of the heritage practice on general which makes it a true kernel for contemporary theories, all of this was very present especially in the case of "Al-Radhi" which hisinterpreter competencies proves a high level of adequacy with the new perspectives.

To reach this objective, this work is made up of: an introduction, Introductory chapter، three application chapters and a conclusion.

The Introductory chapter: a theoretical introduction including the definitions of all the keywords: interpretation, ellipses from an Arabic and western perspectives, the term of competency and all the fields connected to it, defining the construction of meaning in both Language and convention, then introducing al-Istrabadi and his "Sharh al-Kafiyyat".

The first chapter: is dedicated to proving al-Radhi's interpretive competencies (linguistic, pragmatic, inferential) in the chapter of "Hadhaf el-Asmaa", and the way he constructed the meaning in that chapter.

The second chapter: seeks to prove al-Radhi's interpretive competencies mentioned in the chapter "hadhafalfiel w aljumla" and the process of constructing it's meaning.

The third chapter: seeks to prove al-Radhi's interpretive competencies mentioned in the chapter " hadhafalhuruf" and the process of constructing it's meaning.

The conclusion: it is a summary of all the findings reached, which proved the adequacy of al-Radhi's interpretations with the pragmatic interpretation as described by the pragmatics of interpretation, and the construction of meaning according to him based on the interaction between approbation and interpretation with applying other instruments that constructs meaning as: the turning of meaning, argumentation, readings, Contrastive basis …

Abstract :

Ce modeste travail se basse sur l'interprétation pragmatique en tant pratique de l'interprétant (compétence linguistique, pragmatique inférentielle) ayant des seuils sur lesquels, il doit se poser (la convention, le contexte ,l'intention) et des principes sur lesquels il se construit .(principe de coopération ,
pertinence d'approbation……) orientant l'interprétant par des règles qui prennent ces principes en considération et lui permettant de passer de l'état de récepteur à l'état d'interprétant

Ce nouveau guide de l'interprétation pragmatique qui a jalli sur le champ scientifique moderne en tant que interprétation occidentale récente.

La chercheuse a essayé de l'appliquer sur le corpus " Sharh El' El' Estrabadi sur Kafia " D' Ibn Hadjeb dans un phénomène parmi d'autre déjà étudié cvd ellipse comme approbation de la pratique traditionnelle d'une façon générale ce qui la rend un vrai noyau des théorèmes modernes et représente tout cela spécialement lors d'ElRadhi comme preuve de pertinence des compétences de l'interprétation avec ses théorèmes .
Pour aboutir ce but , ce modeste travail est conçu de la manière suivante :
- introduction, Chapitre préliminaire, trois chapitres pratiques, con

1°/Chapitre préliminaire :

Il s'agit d'un exposé théorique contenant les définitions des mots clés :
L'interprétation, l'ellipse du point de vue arabe et occidentale.

La compétence : tout ce qui la **concerne**.

La construction du sens.

Qui est l'Estrabadi et son Sharh d'ElKafia

Chapitre I :

Il s'intéresse de l'approbation et la justification des compétences interprétatives (linguistique, pragmatique, inférentielle) au section ellipse des noms et de la façon de lui construire le sens .

Chapitre II

Il tente de justifier les compétences d'ElRadhi cité au section ellipse du verbe et de la phrase et lui alloner la façon de construire le sens.

Chapitre III :

Essayant de justifier les compétences d'El' Radhi au section<< l'ellipse des lettres >> en lui montrant sa façon de construire le sens.

Conclusion :

C'est l'ensemble des résultats obtenues ayant justifié l'appartenance des interprétations d'ElRadhi aux interprétations pragmatiques comme étant décrites.

La construction de sens se fait selon une interaction entre la preuve et l'interprétation en s'aidant avec d'autres moyens construisant le sens :

L'argumentation , les lectures, la base opposée, le changement du sens .

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأبيات الشعرية
- فهرس الأعلام
- فهرس المصطلحات الأجنبية
- فهرس الأشكال
- قائمة المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية أو شطرها	رقم الآية	الصفحة
[البقرة 2]		
﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾	02	59
﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاء وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُون﴾	22	30
﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	23	190
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾	91	190
﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾	230	261
﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾	282	180 – 173
[آل عمران 3]		
﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّاب﴾	08	65
﴿وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللّهِ﴾	49	26
[النساء 04]		
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾	78	260
[المائدة 05]		
﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾	6	28
﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾	71	25

[الأنعام 06]		
﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾	36	99
﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	81	132
﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾	96	29
﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾	121	201
﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾	137	89
[الأعراف 09]		
﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾	18	203
﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ﴾	53	19
[التوبة 09]		
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	6	165 – 161 – 158
﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ... ﴾	92	251 – 250 – 248 – 245
[يونس 10]		
﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾	58	268
[يوسف12]		
﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾	08	29
﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾	83 – 18	44
[الرعد 13]		
﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾	31	198 – 196 –195 – 194
[النحل 16]		
﴿مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	106	26
[الإسراء 17]		

﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾	23	50
[الكهف 18]		
﴿آَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	96	127
[مريم 19]		
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	38	118
﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾	97	52
[الحج 22]		
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾	11	219
[الشعراء 26]		
﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآَخِرِينَ ﴾	84	52
[النمل 27]		
﴿وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾	24	133
﴿وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾	24	135 – 261
﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾	25	135
﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾	90	261
[الروم 30]		
﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾	4	150
[سبأ 34]		
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾	28	25
[ص 38]		
﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾	57	267
[الزمر 39]		

﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	58	24
[الزخرف 43]		
﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ﴾	41	28
[الجاثية 45]		
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾	30	264
﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي﴾	31	262 – 265 – 266 – 267
[الذاريات 51]		
﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ، إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ، فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ...﴾	28–24	45 – 246
[الواقعة 56]		
﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾	90	271
[الحديد 57]		
﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاء وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾	04	29
﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	09	248
﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾	10	245 – 247
﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾	27	27
[الجمعة62]		
﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾	5	45

[المدثر 74]		
﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾	3	268
[النازعات 79]		
﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾	1	209
﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾	6	209
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾	26	209
[الفجر 89]		
﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾	2 – 1	205
﴿وَالْفَجْرِ... أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾	6	205 – 206 – 210
[الضحى 93]		
﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾	9	269

فهرس الأبيات الشعرية

الترتيب	البيت الشعري	الروي	الصفحة
1	أمّا القتال لا قتال لديكمو*** ولكن سيرا في عِرَاض المواكب	الباء	264
2	وجدّاءَ يرجى بهَا ذو قرابةٍ *** لعطفٍ وما يَخْشَى السماة ربيبُها	الباء	231
3	لا درَّ درُّكِ إنّي قدْ رميتُهُمُ ***لوْلاَ حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمحْدُودِ.	الدال	107
4	قالَتْ أمامةُ لما جئْتُ زائرَها *** هلاَّ رميْتَ ببعضِ الأسهمِ السّودِ.	الدال	107
5	إلا عُـلالةَ أو بُـدا ***هةَ سَابحٍ نَهدِ الجِزارة.	الراء	152
6	لَقدْ كَذَبتْكَ نفسُك فاكِذبَنْها *** فإنْ جزعا وإنْ إجمالَ صبرٍ	الراء	251
7	إمَّا أقمتَ وأمّا أنتَ مرتحلاً *** فاللهُ يكلأُ مَا تأتي وما تذَرُ.	الراء	173
8	فأمّا الصدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ***ولكن أعجازاً شديداً صريرُها.	الراء	261
9	لَلَبْسُ عباءةٍ وَتَقَرَّ عيْنِي *** أَحبُّ إليَّ مِنْ لبْسِ الشفوفِ	الفاء	236
10	أَبَا خراشةَ أمَّا أنتَ ذا نفرٍ *** فإنَّ قومِي لم تأكلْهُمُ الضبعُ.	العين	169
11	رسمُ دارٍ وقفتُ في طلله *** كدتُ أقضي الحياةَ من جللِه.	اللام	227
12	قَدْ قيلَ ذلكَ إنْ حقًّا وإنْ كذباً *** فما اعتذارُك من قولٍ إذا قيلَ.	اللام	169
13	سقته الرواعدُ من صيفٍ *** وإن من خريفٍ فلنْ يعدَما.	الميم	251
14	" فطلقها فلست لها بكفء *** وإلا يعل مفرقك الحسام.	الميم	190
15	قالت بنات العم يا سلمى وإنّ***كان فقيرا معدما قالت وإنْ.	النون	184-185

فهرس المصطلحات الأجنبية

المصطلح	ترجمته	الصفحة
competence	كفاءة	51
competent	كفء	51
competently	بكفاءة	51
Gramatical competence	كفاءة نحوية	53
Pragmatic competence	كفاءة تداولية	53
Compétencelinguistique	كفاءة لسانية	54
situationnelle–Compétence context	كفاءة سياقية حالية	54
Compétenceencyclopédique	كفاءة موسوعية	55
Compétenceinférentielle	كفاءة استدلالية	55
Computing dimension	بعد الحوسبة	68
Construction du sens	بناء المعنى	70
Contexte de situation	السياق المقامي	54 ، 99
Deletion,ellipse	الحذف	46
Dérivationillocutoire	الاشتقاق الإنجازي	130
Méta–compétence	القدرة الواصفة	128
L'explicitations	التصريحات	69 ، 103
L'implicite	الضمني	47
L'implicitations	التضمينات	69 ، 103
inférence	الاستدلال	67
Interprétation	التأويل	31
présupposition	الافتراض المسبق، الاقتضاء	47
Situation de discours	المقام	72
Sous–entendu	المضمر	47
Symétrique	تناظرية	241

فهرس الأشكال

رقم الشكل	مضمون الشكل	الصفحة
1	كفاءات أطراف التواصل وتفاعلها عند التأويل	34
2	تصنيفات المعنى عند ابن الحاجب في كتابه " مختصر المنتهى الأصولي"	49
3	اللسان في مستوييه: النظام واستعمال النظام	58
4	مراحل التأويل الجزئي والتام للقول في نظرية الملاءمة	61
5	نموذج التواصل غير المباشر: التجاوز الدلالي	77
6	انتقال المعنى في حذف المبتدأ وجوبا: معنى التبعية ـــ>معنى الإسناد ـــ>معنى الحذف وجوبا	106
7	انتقال المعنى في حذف الفاعل: المتكلم يحذف الفاعل ـــ>تتغير وظيفة المفعول ـــ>وجوب تغيير صيغة الفعل ـــ>تصير صيغة الفعل قرينة على حذف الفاعل	126
8	انتقال المعنى في حذف المفعول به وجوبا: معنى الاستغناء ـــ>معنى الحذف الواجب للمفعول به ـــ> حذفه اتساعا	133
9	انتقال المعنى في حذف الفعل التام وجوبا: المتكلم يحذف الفعل وجوبا ـــ>انبهام المعنى ـــ> يتشوق المخاطب الى المبهم ـــ>يضع المتكلم مفسرا ـــ>يقدر المخاطب المحذوف	169
10	سياقات تحوّل "إن" الشرطية المكسورة الى المفتوحة	175
11	انتقال المعنى في حذف كان وجوبا : المعنى الاصلي لإن المكسورة ـــ>المعنى الجديد : لا شرطية "إن" في الظاهر و تحوّلها إلى المفتوحة ـــ>حذف كان وحدها او مع معموليها	181
12	انتقال معنى "إن" عند الرضي من معنى الشك عند الكوفيين ـــ> إلى معنى عدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها.	200
13	حذف جواب القسم بقرينة من معناه و أخرى ليست من معناه	207
14	السلم الحجاجي للورود الكمي للام الموطئة للقسم المفتوحة في القسم الظاهر	212

	والمقدر	
15	انتقال معنى القسم الى غيره (طالب الخبر) عند توسط القسم بتوسط غير الشرط لاستحالة اعتبار القسم و من ثم وجوب حذف الجواب و تعويضه.	214
16	انتقال المعنى و تقابله في إضمار "أن" الناصبة للفعل المضارع من الإضمار الواجب الى الإضمار الجائز.	243
17	انتقال المعنى في حذف حرف العطف مع معطوفه أو بمفرده.	251
18	تقدير "أما" وترتيب تموضع أجزاء القول.	270
19	انتقال المعنى في حذف أما : دخول أما يستلزم تقديم المنصوب (المفعول) فيستلزم تقدير أما.	274

فهرس المصادر والمراجع

– القرآن الكريم برواية حفص.

أولا : الكتب باللغة العربية :

-الآمدي (أبو الحسن سيف الدين) :

1- الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:2، 1402هـ.

-أدراوي عياشي:

2- الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، ط:1، 2011.

-أرسلان زكريا:

3- ابستيمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2016.

-أرمينكو فرانسواز:

4-المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، د.ط، 1986م.

-الأنباري (كمال الدين أبو البركات) :

5- الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2005.

-الأندلسي (أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف):

6- البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2010.

7- شرح التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط:1، 2008، 294/7.

-الأنصاريوليد عاطف :

8- نظرية العامل في النحو العربي (عرضا ونقدا)، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط:2، 2006.

-أوركيوني كربريرات:

9- في التداولية المعاصرة والتواصل، تر: مُحَمَّد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 2014م .

10- المضمر، تر: ريتا خاطر، مراجعة: جوزيف شريم، إعداد: المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط:1، 2008.

-أوستين جون :

11- نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام) ، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ط، 1991.

إسماعيلي علوي حافظ(إشراف) :

12- " التداوليات وتحليل الخطاب "، بحوث محكّمة تأليف جماعة من الباحثين، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط:1، 2014م.

13- التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط:1، 2014 .

14- الحجاج مفهومه ومجالاته (دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:1، 2010.

15- السيميولسانيات وفلسفة اللغة بحث في تداوليات المعنى والتجاوز الدلالي، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط:1 ، 2017.

-إيكو أمبرتو:

16- التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، تر: سعيد بنكرّاد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2004.

الاستراباذي (رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن):

17- شرح شافية ابن الحاجب، تح: مُحَمَّد نور الحسن، مُحَمَّد الزفزاف، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1982.

18- شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط:2، 1996.

19- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحي بشير مصري، طباعة ونشر الإدارة العامة للثقافة بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1996.

20- شرح الكافية، تح: ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 2007.

-الباجي(أبو الوليد سليمان بن خلف) :

21- إحكام الفصول في أحكام الأصول، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1986.

-بازي مُحَمَّد :

22- التأويلية العربية (نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات) ، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط: 1، 2010.

23- تقابلات النص وبلاغة الخطاب نحو تأويل تقابلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط:1، 2010.

24- صناعة الخطاب (الأنساق العميقة للتأويلية العربية)، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط:1، 2015.

-البغدادي (عبد القادر):

25- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.

-بلانشيه فيليب :

26- التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار اللاذقية، سوريا، ط:1، 2007.

-بلبع عيد :

27- مقدمة في البلاغة النبوية: السياق وتوجيه دلالة النص، دار الكتب المصرية ط:1، 2008.

-التفتازاني (سعد الدين) :

28- شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، 1957.

- التميمي صبيح :

29- هداية السالك إلى ألفية بن مالك، منشورات جامعة الفاتح ليبيا، ط:1، 1998.

-التهانوي (مُحَمَّد بن علي):

30- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: على دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط:1 ، 1996.

-التوحيدي (أبو حيان علي بن مُحَمَّد):

31- الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد جاد، دار الغد الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 2009.

-جاسم محمود حسن :

32- تأويل النص القرآني وقضايا النحو، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط:2، 2016.

-جامعة أكسفورد :

33- قاموس أكسفورد الحديث (انجليزي -انجليزي – عربي)، طبعة موسعة .

-جامعة المولى إسماعيل:

34- اللسانيات العربية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الندوات 4 ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب، 1992 .

-الجرجاني (الشريف علي بن مُحَمَّد):

35- التعريفات، تح: نصر الدين تونسي، شركة القدس المتحدة، القاهرة، ط:1، 2007م.

-الجرجاني (عبد القاهر):
36- أسرار البلاغة ، تح: محمود مُحَّد شاكر، دار المدني ، جدة ، ط:1 ، 1991.
37- دلائل الإعجاز،تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1984.
38- المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982.
-الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز):
39- المقدمة الجزولية في النحو: تح: عبد الوهاب مُحَّد، د.ند.ط، 1988.
-ابن الجنيّ (أبو الفتح عثمان):
40- الخصائص، تح: مُحَّد علي النجار، المكتبة التوفيقية، القاهر، ط1، 2015.
41- سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، د.ن، د.ط، د.ت.
42- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم.
-الجويني(أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله):
43- البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم الديب، قطر، ط:1، 1399هـ.
-ابن الحاجب (جمال الدين عثمان بن عمر):
44- الإيضاح في شرح المفصل تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الاسلامي الجمهورية العراقية، د ط، د ت.
45- الكافية تح: مجموعة من العلماء في علم النحو، مكتبة بشرى، كراتشي، باكستان، ط:2، 2011.
46- مختصر المنتهى الأصولي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2.
-الحباشة صابر :
47- مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط:1، 2011.
-حسّان تمام:
48- الأصول (دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000.
-حسن عباس:
49- النحو الوافي، دار المعارف بمصر.
-حمودة طاهر سليمان:
50- الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.

-حموز عبد الفتاح:
51- التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط:1، 1984م.
-ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد):
52- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
-دلاش جيلالي:
53- مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: مُحَمَّد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
-دوسوسير فيرديناند:
54- محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي، مجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د.ط، 1986.
-ديكرو أوزفالد، جان ماري سشايفر:
55- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2007.
-ديك فان:
56- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، لبنان، 2000.
-الذهبي(مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان):
57- سير أعلام النبلاء، تح: حسان عبد المنّان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ط:1، 2004، 1199/1.
-الراجحي عبده:
58- النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، درا النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1986.
-الرازي(أبو عبد الله مُحَمَّد بن عمر):
59- مفاتح الغيب، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1981م.
60- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: أحمد حجازي السقا، بيروت، د.ط، 1992.
-راشد الصادق خليفة:
61- دور الحرف في آداء معنى الجملة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1996.
-روزنتال يودين:
62- الموسوعة الفلسفية، تأليف جماعة من العلماء والأكاديميين السفياتيين، تر: سمير كرم،مراجعة: صادق جلال العظم، جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

-ريبول آن جاك موشلر:
63- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس مُحَمَّد الشيباني، مراجعة: لطفي زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط:1، 2003.
-ريكور بول:
64- نظرية التأويل، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2006م.
-الزبيدي(مُحَمَّد مرتضى الحسيني):
65- طبقات النحويين واللغوين، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط: 2، 1984.
-الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق):
66- الإيضاح في شرح العلل، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط:3، 1979.
-الزرقاني(مُحَمَّد عبد العظيم):
67- مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ط، د.ت.
-الزركشي(بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله):
68- البرهان في علوم القرآن ،تح: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2006.
69- البرهان في علوم القرآن، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط:3، 1984.
-الزمخشري(أبو القاسم جار الله محمود بن عمر):
70- الكشاف، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي مُحَمَّد عوض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1998.
-زياد مسعد:
71-المستقصى في معنى الأدوات النحوية، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1 ، 2009.
-السامرائي فاضل صالح:
72- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط:1، 2016.
-السرخسي(مُحَمَّد بن أحمد الأنصاري):
73- الأصول، تح: أبو الوفاء الأفغاني، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، د.ط، د.ت.
-سيبويه(عثمان بن عمر بن قنبر):
74- الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 1988.

-السيرافي(الحسن بن عبد الله بن المرزبان):

75- شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 2008.

-السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان بن كمال الدين):

76- الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

77- الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1987.

78- الاقتراح في علم أصول النحو، دائرة المعارف النظامية حيدر أباد، 1310هـ.

79- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط:1، د.ت.

80- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، 1992.

-شارودو باتريك، دومنيك مانغنو:

81- معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري ، حمادي صمود ، مراجعة: صلاح الدين الشريف ، دار سيناترا ، تونس ، 2008.

-شايب فوزي حسن:

82- مظاهر الجدة في التفكير اللغوي عند الرضيّ الاستراباذي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:1 ، 2015.

-الشنتمري(الأعلم يوسف بن سليمان):

83- النكت في تفسير كتاب سيبويه، تح: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1987.

-الشهري ظافر بن عبد الهادي:

84- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط:1، 2004.

-الشوكاني(بدر الدين مُحَمَّد بن علي):

85- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

-صحراوي مسعود:

86- التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) ، دار الطليعة، بيروت، ط: 1، 2005م.

-صمود حمادي:

87- مقالات في تحليل الخطاب، تأليف جماعة من الباحثين ، تقديم : حمادي صمود كلية الآداب و الفنون و الانسانيات بجامعة منوبة، تونس ، 2008.

88- أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو الى اليوم) ،كلية الآداب منوبة تونس، 1998.

-ضيف شوقي:

89- المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط:7، د.ت.

-الطلبة مُحَمَّد الأمين مُحَمَّد سالم:

90- حجاجية التأويل في البلاغة المعاصرة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، ط:1، 2004.

91- الحجاج في البلاغة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2008م.

-عاشور المنصف:

92- قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، 2005.

-ابن عاشور(مُحَمَّد الطاهر):

93- تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.

-عبد الرحمنطه:

94- تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، د.ت.

95- التواصل والحجاج، سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس العاشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، آكادير، المغرب.

96- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2000.

97- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 1998.

-العسكري(أبو هلال):

98- الفروق اللغوية، تح: عماد زكي البارودي، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، د.ط، 2010م.

-العكبري(أبو البقاء):

99- اللباب في علل البناء والاعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق سوريا، ط: 1، 1995، 157/1.

-العمري مُحَمَّد:

100- في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، أفريقيا الشرق، المغرب، لبنان، ط: 2، 2002.

-عياشي منذر:

101- العلاماتية، (قراءة في العلامة اللغوية)، مؤسسة العلامة الصحفية، كتاب الرياض، ط:1، 2009.

-عيساوي عبد السلام:

102- الأبعاد التأويلية والمفهومية للدلالة المعجمية، مركز النشر الجامعي، جامعة منوبة، تونس، د، ط، 2009.

103- العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقاربة لسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2001.

-الغزالي (أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد):

104- المستصفى من علم الأصول، تح: أحمد زكي حماد، دار الميمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت.

-الغضاب فرج مُحَمَّد:

105- معنى الفاعلية ودلالته المرجعية من خلال شرح الكافية للاستراباذي، مكتبه علاء الدين، صفاقس، ط:1، 2008.

-ابن فارس(أبو الحسين أحمد):

106- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: المكتبة السلفية، القاهرة، 1910.

107- مقاييس اللغة، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ط، 1399هـ، 1979م، 159/1. والزمخشري، أساس البلاغة، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1998م.

-الفاكهي(عبد الله بن أحمد):

108- شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1989.

-الفراء(أبو زكريا يحي بن زياد):

109- معاني القرآن، تح: مُحَمَّد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د، ط، د، ت.

-الفيروزأبادي(أبو طاهر مجيد الدين):

110- القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط:3، 2009.

-قاسم حسام أحمدك

111- الأسس المنهجية للنحو العربي (دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم)، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط:1، 2007.

-القرطبي(شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد):

112- الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد عبد العليم البردوني، د.ن، ط:2، د.ت.

-ابن كثير(أبو الفداء جمال الدين مُحَمَّد):

113- تفسير ابن كثير، تح: محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، ط:3، 2013م.

-كحالة عمر رضا:

114- معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط.

-كروم أحمد:

115- الاستدلال في معاني الحروف (دراسة في اللغة والأصول) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 2009.

-لايكوف جورج:

116- اللسانيات والمنطق الطبيعي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 1991.

-اللبدي مُحَمَّد سميرنجيب:

117- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، سوريا، ط:1، 1985.

-ابن مالك(جمال الدين مُحَمَّد):

118- شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد، مُحَمَّد بدوي المختوم، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، 1990.

119- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، بغداد، 1985.

-مانغنو دومنيك:

120- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: مُحَمَّد لحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط:1، 2005.

-المبخوت شكري:

121- الاستدلال البلاغي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:2، 2010.

-المبرد(أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد):

122- المقتضب، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، 1994.

-المرادي(الحسن بن قاسم):

123- الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط:1، 1992.

-مفتاح محمد:

124- التلقي والتأويل مقاربة نسقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 1994.

-مقبول إدريس:

125-الأسس الإبستيمولوجية و التداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، عالم الكتب الحديث ، جدارا للكتاب العالمي، الأردن ط:1 ، 2006.

126- الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:1، 2011.

-أبو المكارم علي:

127- الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.

128- تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2005.

-الملخ حسن خميس:

129- التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء-التحليل-التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط، 1، 2002.

130- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2001.

-منظور(أبو الفضل جمال الدين):

131- لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

-مودن حسن:

132- بلاغة الخطاب الإقناعي نحو تصور نسقي لبلاغة الخطاب، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط:1، 2014.

-الموسوي محمد باقر:

133- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، تح: أسد الله إسماعيليان، طهران، د.ط، 1391هـ.

موشلر جاك، آن ريبول:

134- القاموس الموسوعي للتداولية، تر: جماعة من الأساتذة و الباحثين، إشراف: عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا، تونس، ط:2، 2010.

-ميلاد خالد:

135- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية تداولية)، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط:1، 2001.

-ناجح عز الدين:
136- العوامل الحجاجية في اللغة العربية ، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ط:1، 2011.
-ناصف علي النجدي:
137- من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، .د.ت، 1957م.
-النحاس:(أبو جعفر):
138- إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:1، 2006.
-النعمان طارق:
139- اللفظ و المعنى بين الأيديولوجيا و التأسيس المعرفي للعلم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، د.ط ، 2003.
- نور الدين(جمال الدين مُحَمَّد بن علي):
140- مصابيح المغاني في حروف المعاني، تح: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط:1، 1993.
-الهاشمي سيد أحمد:
141- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 1، 2006.
-ابن هشام(جمال الدين الأنصاري):
142- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهر2009.
143- شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:4، 2004.
144- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، مُحَمَّد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط:1، 2005.
-هيشري الشاذلي:
145- الضمير بنيته ودوره في الجملة، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 2003.
-ياقوت أحمد سليمان:
146- ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
147- منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2003م.
-يونس علي مُحَمَّد مُحَمَّد:

148- تحليل الخطاب وتجاوز المعنى (نحو بناء نظرية المسالك والغايات)، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط:1، 2016.

149- علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، طرابلس، ليبيا، ط:1، 2006.

150- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2004.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية:

1- Dubois.J et autres, dictionnaire de linguistique, Larousse – bordas paris, 2002

2- Ducrot.o, le dire et le dit, Edition Hermann, 1980.

3- Frans.H.VanEemeren, Bart Garssen, Topical Themes in argumentation theory, Springer, Heidelberg London New York, 2012.

4- Grand Larousse de la langue française, Librairie Larousse, Paris, 1972.

5- le petit Larousse illustré, paris, 2016 .

6- Récanati.F, Les énoncés performatifs, contribution a la Pragmatique, Minuit, Paris, 1981.

7-Recanati.F,Truth-ConditionalPragmaticsClarendonpress, Oxford,2010.

8- Searle.J, les actes de langage, Essaide philosophie du langage, traduit par: H:Pauchard préface Oswald Ducrot, Edition Hermann, 1996.

9- Searle, Expression and meaning, studies in the Theory of speech Acts CAMBRIDGE, digital printing, 2005.

10- D.Wilson and D.Sperber , Meaning and Relevance , Cambridge university press , March , 2012.

11- Dan Sperber, D.wilson, helevance (communication and cognition), BlachWELL Oxford, second BDITION, 1995.

ثالثا: الدوريــات:

أ-الدوريات باللغة العربية:

-إسماعيلي علوي عبد السلام:

1- في تداوليات التأويل، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، العدد: 148-149، 2009م.

-برامو بوشعيب:

2- ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد: 03، مج:34، يناير-مارس، 2006.

-بن حمزة مصطفى:

3- إسهام الأصوليين في دراسة صلة اللفظ بالمعنى، مجلة كلية الآداب، فاس، المغرب، ع:4، 1988 .

-بوعياد نوارة :

4- دراسة تداولية للخطاب التعليمي الجامعي باللغة العربية، ضمن مجلة إنسانيات للأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية على موقع:
http://journals.openedition.org/insaniyat/9670;DOI:104000/insaniyat.9670,D:30/08/2019.

-بوهادي عابد:

5- تحليل الفعل الديداكتيكي(مقاربة لسانية بيداغوجية) مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج: 39، ع:2، 2012.

-حساني أحمد:

6- النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، مجلة ثقافات، ربيع 2004.

-راغين بوشعيب مسعود:

7- دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، المملكة العربية السعودية، ع:17، 1440هـ.

-ريكور بول:

8- النص والتأويل، تر: منصف عبد الحق، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد :3، 1998.

-عبود سيدي عمر:

9- التأويل عند غادامير(مقال)، مجلة علامات، المغرب، العدد: 14، 2000م.

-العروي محمّد إقبال:

10- من قضايا النقد القديم ، الحكمة و المثل المفهوم و العلاقة و التفريض ، مجلّة آفاق الثقافة و التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ع: 34 ، يوليو 2001 .

-بن عياد مُحَمَّد:

11- التلقي والتأويل، مجلة علامات، المغرب، العدد:10، 1998م.

-مقبول إدريس:

12- في تداوليات القصد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، ج: 28، ع:5، 2014.

-الملخ حسن خميس:

13- الحجاج في الدرس النحوي، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع: 2، مج:40، 2011.

ب-الدوريات باللغة الأجنبية :

1-Récanati.F,"Insinuation et sous-entendu", in communication, 1979 sur:http://www.persee.Fr/doc/comm-0588-8018-1979-num-30-1-1449.

2-Sperber.D "La communication et le sens," sur: http://www.dan.sperber.com/sens.htm.

3- DAN Sperber AND DEIRDRE WILSON, Pragmatics, modularity and mind –reading in mind& Language workshop on pragmatics and cognitive science, 2002.

4- Wilson.D et Sperber.D "Remarques sur l'interprétation des énoncés selon Paul Grice", in communications, 1979 sur: http://www.persee.Fr/doc/comm-0588-8018-1979-num-30-1-1448.

الرسائل الجامعية :

-آل حيدر محي مُحَمَّد جعفر:

1- الدرس النحوي بين بن فلاح اليمني والرضي الاستراباذي في شرحيهما على كافية بن الحاجب، رسالة الماجيستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف عبد الخالق زعير عدل، كلية التربية، جامعة واسط، جمهورية العراق،2017.

-حبار العالية:

2- تعليمية اللغة العربية في ضوء النظام التربوي الجديد القراءة في المرحلة الابتدائية نموذجا رسالة دكتوراه علوم إشراف: سيدي مُحَمَّد غيثري، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018.

-رجم سميرة:

3- نحو مقاربة تواصلية في تدريس اللغة العربية في مرحلة التعليم الابتدائي، رسالة دكتوراه (ل م د، LMD)، إشراف: يمينة بن مالك، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016.

-المالكي مُحَمَّد بن عبد الله بن صويلح:

4- اعتراضات الرضيّ على سيبويه في شرح الكافية، رسالة ماجيستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1424هـ / 1425هـ.

-كادة ليلى:

5- المكوّن التداولي في النظرية اللسانية العربية (ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا)، رسالة دكتوراه في علوم اللسان العربي، إشراف: بلقاسم دفة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

-نصر إيمان جاب الله:

6- ظاهرة الحذف في ديوان الحماسة (شرح المرزوقي) دراسة نحوية بلاغية، رسالة ماجيستير، إشراف: عبد الحكيم راضي، عبد الحميد السيوري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2009.

المواقع الإلكترونية :

1- https :// www.academia.edu/614334/marques.linguistiques–intrepr % c3%A9tation-pragmatiques –et-conservation D:19/10/2016 ,h:6:19 .

2- http://www.ditl.unilim.Fr/art/interpretation-HTM.

3- Jacques Moeshler ,"l'implicite et l'interface sémantique-pragmatique: ou passe la frontière ? ",
URL: http://journals open edition.org/corella/6571doi:https://doi.org/10.4000/corella.6571.

4-http://journals.openedition.org/insaniyat/9670;DOI:104000/ insaniyat.9670,D:30/08/2019.

5- http//www.dan.sperber.com/sens. Htm.

6- http://www.persee.Fr/doc/comm-0588-8018-1979-num-30-1-1448.

7-http://www.persee.Fr/doc/comm-0588-8018-1979-num-30-1-1449.

فهرس الموضوعات

الإهداء	4
شكر وعرفان	5
مقدمة	16-6
الفصل التمهيدي	89-16
-توطئة	17
أولا: التأويل من المنظورين العربي والغربي.	36-18
1- التأويل من المنظور العربي	29-18
1 – 1 التأويل في اللغة	19-18
1-2- التأويل في الاصطلاح	19
1-2-1- التأويل في اصطلاح الأصوليين	20
1-2-2- التأويل في اصطلاح المفسرين	22-20
1-2-3- التأويل في اصطلاح النحاة	23-22
1-3- أسباب التأويل	29-24
2 – التأويل من المنظور الغربي	30
2-1- التأويل لغة " Interpretation "	30
2-2- التأويل اصطلاحا	32-30
2-3- دواعي التأويل	32
2-4- أنواع التأويل	36-32
ثانيا: الحذف من المنظورين العربي والغربي	48-36
1- الحذف من المنظور العربي	43-36
1-1- الحذف في اللغة	37
1-2- الحذف في الاصطلاح	40-38
1-3- علاقة الحذف بالتأويل	41-40
1-4- علاقة الحذف بالتقدير	42-41

1-5- شروط الحذف وأحكامه	43-42
2-الحذف من المنظور الغربي	48-44
2-1- الحذف في اللغة	44
2-2- الحذف في الاصطلاح	48-44
أ- الحذف من جهة اللسانيات التوليدية التحويلية	45-44
ب-الحذف من جهة التداولية	47-45
ت- علاقة الحذف بالمفهوم	49-47
ثالثا: التعريف بالكفاءات التأويلية	67-49
1- التعريف بالكفاءة في اللغة والاصطلاح	53-49
2 – العلوم المتعلقة بمصطلح الكفاءة	67-53
2 – 1 – اللسانيات (علم اللسان)	54-53
2 – 2 – التداولية	65-54
2-3- الاستدلال Inference	67-65
رابعا: بناء المعنى Construction du sens	76-68
1- بناء المعنى في اللغة	69-68
2-بناء المعنى في الاصطلاح	76-69
2-1 – بناء المعنى عند مُحَمَّد بازي	71-69
2-2 – بناء المعنى عند إدريس سرحان	73-72
2-3- بناء المعنى عند عبد السلام إسماعيلي علوي	76-73
خامسا: التعريف بالاستراباذي وشرحه للكافية	89-76
1-التعريف بالشرح وما يدخل تحت طائلته	78-76
2- التعريف بالاستراباذي	81-79
3-التعريف بشرح الكافية	89-82
الفصل الأول: حذف الأسماء	156-90
أولا: حذف أركان الإسناد	124-90
توطئة	91

1- حذف المبتدأ	104-91
2- حذف الخبر	105-104
3- حذف الفاعل ونائبه	124-115
ثانيا: المكملات المنصوبة	148-125
- توطئة	125
1-حذف المفاعيل	143-125
1-1- حذف المفعول به	131-125
1-2- حذف المنادى	137-132
1-3-حذف المفعول المطلق	143-137
2- حذف أشباه المفاعيل	148-143
- حذف المستثنى	
ثالثا: المكملات المجرورة	154-148
-توطئة	148
- حذف المضاف إليه	154-148
خاتمة الفصل الأول	156-155
الفصل الثاني: حذف الفعل والجملة	216-157
- توطئة	157
أوّلا- حذف الفعل	180-157
1- حذف الفعل التام	168-157
2-حذف الفعل الناقص (كان)	180-168
ثانيا- حذف الجملة	216-181
1-الحذف في أسلوب الشرط	199-181
1-1-حذف فعل الشرط والجواب معاً	186-181
1-2-حذف الشرط وحده	193-186
1-3- حذف جواب الشرط	199-193
2- الحذف في أسلوب القسم	213-199

2-1 حذف القسم (جملة القسم)	204-199
2-2-حذف جواب القسم	213-204
- خاتمة الفصل الثاني	216-214
الفصل الثالث: حذف الحروف	217
- توطئة	220-218
أوّلا- حذف حروف الجرّ	235-220
1- حذف الجارّ في أسلوب القسم	226-221
- حذف حرف الجرّ "رُبّ"	235-226
ثانيا: حذف حروف النصب	235
-توطئة	235
- حذف أنْ الناصبة للفعل المضارع جوازا بعد الواو، الفاء، ثم، أو،	242-235
ثالثا- حذف حروف العطف	243
1- حذف واو العطف	244-243
2- حذف الواو بمفردها	250-244
3- حذف "إمّا"	259-251
رابعا: حذف حروف أخرى	273-259
- توطئة	260-259
1- حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط	266-260
2- حذف "أمّا"	273-266
خاتمة الفصل الثالث	275-274
خاتمة البحث	280-276
ملخص البحث	284-281
الفهارس	285
فهرس الآيات القرآنية	290-286
فهرس الأبيات الشعرية	291
فهرس المصطلحات الأجنبية	292

فهرس الأشكال	294–293
قائمة المصادر والمراجع	311–295
فهرس الموضوعات	316–312